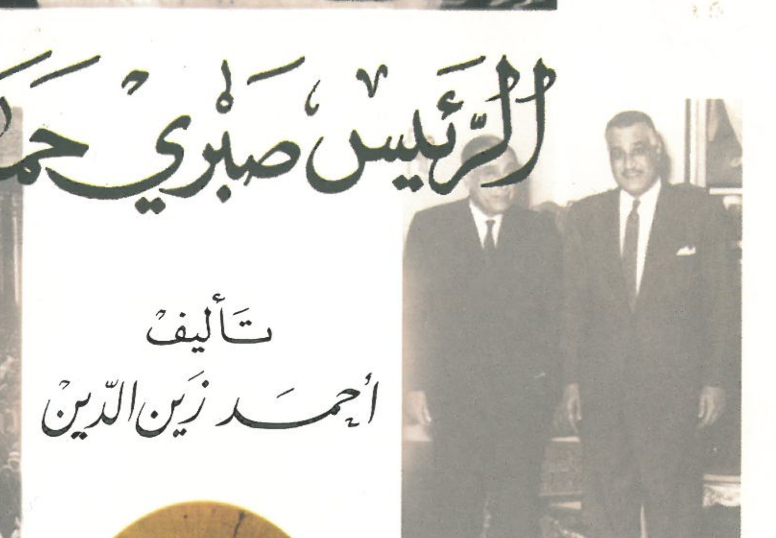
صفحات من حياة

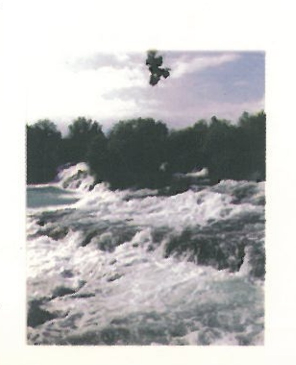


الرئيس صبري حمادة

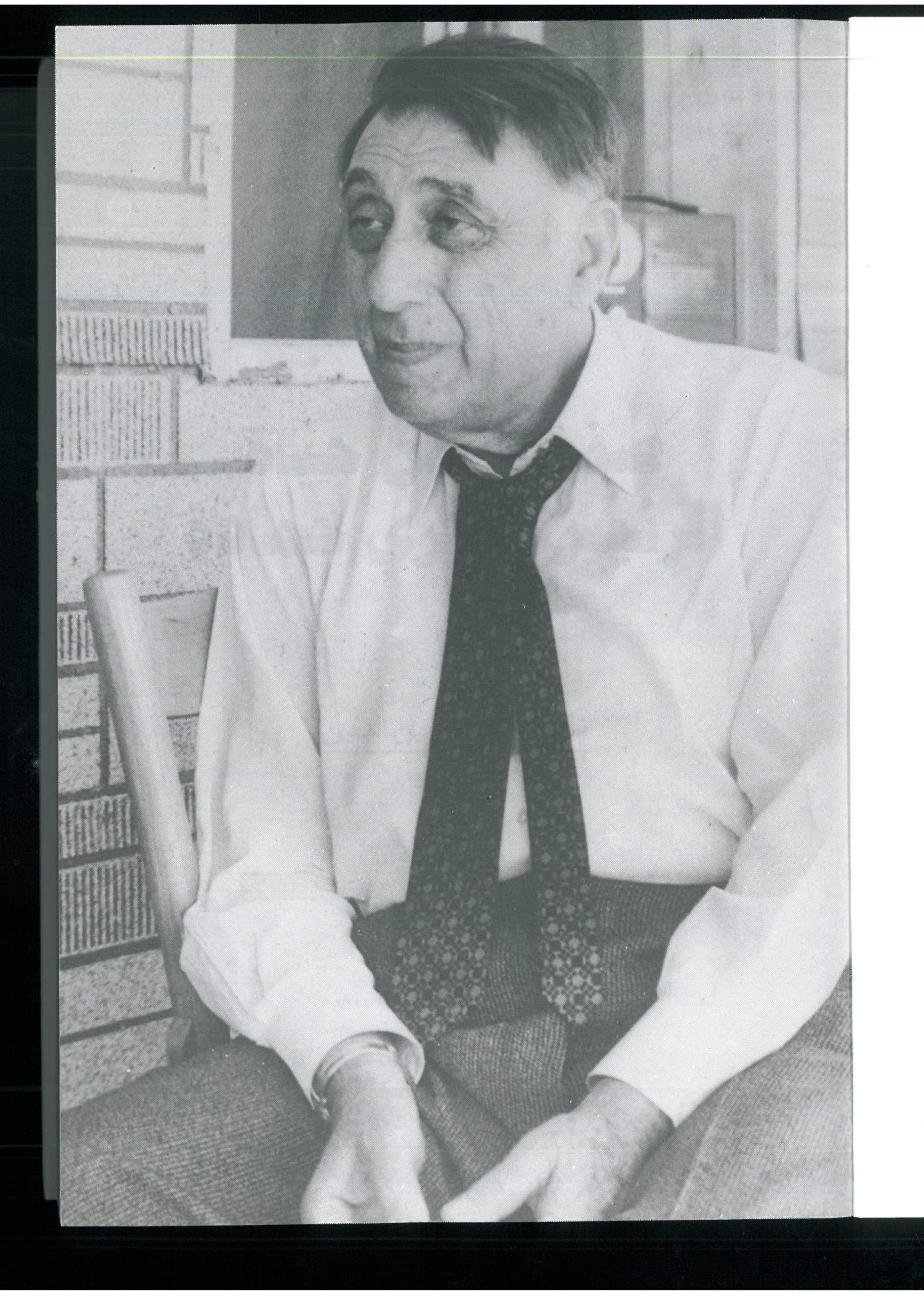


تأليف

أحمد زين الدين







الطبعة الأولى
١٩٩٧

صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة

تأليف احمد زين الدين



نوفل

بناية نوفل - شارع الصوراتي

الحمراء تلفون : ٠١/٣٥٤٨٩٨ تلفاكس : ٠١/٣٥٤٣٩٤

سن الفيل تلفون : ٠١/٤٩٩٠٧٤ خليوي : ٠٣/٣٥٣٥٠٨

ص.ب. : ١١/٢١٦١ أو ١١٣/٥٤٢٢

بيروت - لبنان

إهداء

إلى والديَّ

اللذين علماني وإخوتي أن نبقى مرفوعي الرؤوس وعزيزي النفوس ولقنانا الإباء والعنفوان وغرسا فينا بأن «لا شرف كالعلم ولا ميراث كالأدب». اهدي ثمرة جهدي هذا.

أحمد

المثال الحي للتسامح والأخوَّة والعيش المشترك

بقلم: فخامة الرئيس
شارل حلو



تميّز لبنان، على الدوام، عبر تاريخه، بظهور نخبة من أبنائه، الذين جسّدوا، بنشاطهم وتضحياتهم، القيم السامية التي اتصف بها هذا الوطن الصغير برقعته والكبير بما أتحف به الشرق والعالم من انجازات شملت الصعد كافة. ولا بد لنا من أن نفرد، في تلك النخبة مكاناً للمغفور له الرئيس صبري حمادة.

برزت مواهب صبري حمادة وسجاياه باكراً مما أفسح امامه مجال التعرف إلى زعماء لبنان في تلك الأيام كالشيخ بشارة الخوري وحين انضم النائب صبري حمادة إلى الكتلة الدستورية تعرفت اليه حينئذٍ، فألفيت فيه رجلاً أميناً على تعهداته وقريباً من جميع أصدقائه. وراح صبري حمادة بما عرف به من عزيمة ودراية وسداد رأي، يبذل ما استطاع من جهود خيّرة لنشر وتدعيم الأخوة والعيش المشترك بين جميع الطوائف التي يتكون منها لبنان.

انتخب صبري حمادة، مراراً، رئيساً لمجلس النواب اللبناني. فكان يتولى ادارة الجلسات والمناقشات بحكمة وطول أناة واعتدال في المواقف السياسية، حتى غدا مرجعاً مهماً لكل ما يمتّ بصلة إلى أنظمة الندوة البرلمانية وحسن سير شؤونها. وهكذا أصبح على مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية، الأمر الذي مهّد أمامه السبيل ليكون همزة وصل بين رؤساء الجمهورية والنواب، بالإضافة إلى رئيس الحكومة والوزراء. ولا أزال أذكر كيف عملنا معاً لانتخاب السيد موسى الصدر ليتولى رئاسة المجلس الشيعي الأعلى، كما لن أنسى بُعد نظره واعتداله عندما اضطررنا إلى التصدي لمشكلة الفدائيين الفلسطينيين، فقد كان هدفه حينئذٍ المحافظة على مصلحة لبنان العليا وكرامة اللبنانيين.

درج الرئيس صبري حمادة، على زيارتي في القصر الجمهوري أسبوعياً، فكنا نتباحث في الأوضاع التي تهم لبنان، ونتطرق أحياناً إلى كل ما يمت إلى الشؤون العربية والدولية، ومدى تأثيرها على لبنان. وقد أبدى أحياناً أسفه لأن العلاقات ليست على ما يرام مع سلفي الرئيس فؤاد شهاب ومع معاونيه السابقين في الحكم، رغم كل ما يبذله من جهود حثيثة في تقريب وجهات النظر، إلا أنه لم يظهر أي تباعد في الرأي بيني وبين صبري حمادة الذي كان يغدق علي عدداً من الآراء والنصائح ليخفف ما كنت أشعر به أحياناً من تعارض أو امتعاض من الشخص الذي ورد اسمه خلال الحديث.

في انتخابات ١٩٦٨ كان صبري حمادة مستعداً لإدخال بعض المرشحين إلى لائحته دون أي تردد لا لشيء إلا لتقريب وجهات النظر. لكنّه في بعض الحالات التي كان يصعب عليه قبولها كان يردد مبتسماً: «هل سنقدم على الانتخابات بالعصيّ أو بالسلاح الأبيض؟» كما كان يقبل بترشيح عدد من الأشخاص ارضاءً للرئيس فؤاد شهاب ولي أيضاً أثناء رئاستي، ولكن بكثير من الاعتدال واللطف والإنسانية.

لقد بدا الرئيس صبري حمادة طوال حياته السياسية مثال الاعتدال في كل ما يتعلّق بالمصلحة اللبنانية. فعندما أخذت الأحوال مع الفدائيين الفلسطينيين تتجه عكس ما يريده لبنان، أعلن موقفاً جريئاً في اجتماع ١٠ حزيران ١٩٦٩ الذي شمل جميع المسؤولين، إذ قال بصراحة: «بعد استماعي لشروحات قائد الجيش ورئيس الأركان، أرى أننا نجابه خطرين كبيرين، فإذا تعرّضنا للفدائيين الفلسطينيين نتج عن ذلك مشاكل خطرة داخل لبنان وفي العالم العربي الذي يدعم العمل الفدائي الفلسطيني دعماً لا حدود له، وإذا تركنا الفدائيين الفلسطينيين يقررون وحدهم ما يريدون بحرية، لن نستطيع اتقاء الخطر الاسرائيلي الداهم. فأنا أرى أن نفاوض الفدائيين الفلسطينيين كما يقول ممثلو الدفاع الوطني، وأن نقدم لهم كل عون ومساندة، دون أن يصيبنا أي ضرر، فإذا رفضوا فإنهم يتحملون مسؤولية رفضهم

وعواقبه ومهما كان الحال فلن نسمح للأغراب بأن يقوموا بعمليات حربية ضد مصلحة لبنان العليا. وعلينا أن نسعى إلى تأليف حكومة تكون مهمتها الأساسية التفاوض مع الفدائيين الفلسطينيين، وإذا فشلت فلا مانع أبداً من أن نشكل حكومة أخرى. ولكننا، نقول بصراحة، نحن ضد كل عمل سياسي أو عسكري غريب، كما أننا نقف بحزم، ضد كل احتلال مهما كان شكله». فلو كان صبري حمادة هو المسؤول عن كل قرار آنئذٍ، لكان سهّل علينا أموراً عديدة.

واتصف صبري حمادة، إلى جانب الاعتدال في مواقفه السياسية والوطنية، بالانفتاح وسعة الصدر والروية في اتخاذ أي قرار وتبنّيه، فعاش طوال حياته، متمتعاً باحترام رفاقه ومعاونيه ومواطنيه. وقد برهن عن كل ذلك بوقوفه، بقوة وحزم، ضد كل وجه من وجوه الانتماءات المناطقية والمذهبية والتعصّب الطائفي، فقد عمل دوماً على أن يكون لبنان لجميع أبنائه. ويوم انتخب الرئيس سليمان فرنجية على رأس الجمهورية اللبنانية، لم يتأخر رئيس المجلس صبري حمادة في مرافقته إلى القصر الجمهوري، رغم ما كان بينهما من اتجاه سياسي تناقضي، مبرهناً بهذا التصرف على الخضوع الواعي لا لقرار الأكثرية النيابية بل لحرصه على إقرار النظام في المجلس. ويوم تم الاعتداء على ما كان للمسلمين من مقدسات في القدس وخارجها، لم أجد أفضل من الرئيس صبري حمادة، ليمثل لبنان في المؤتمر الذي عقده الرؤساء العرب، احتجاجاً وتنديداً بذلك العمل المشين الجبان.

كان صبري حمادة يجد متعة قصوى بصيد سمك الترويت في نهر العاصي، وكم أهدى ما كان يتصيده من سمك لذيذ للعديد من أصدقائه، أما في السنوات الأخيرة من حياته التي تعددت فيها اصابته بالعوارض الصحية الأليمة، فكان يجد الراحة والهدوء في تجوله بسيارته، يزور المناطق اللبنانية ويمتّع نظره بالمشاهد الطبيعية الخلابة التي أغدقها الله على لبنان. ولطالما ردد في أواخر أيامه ما كان يقول له طبيبه الفرنسي الشهير: «كلما بدا التعب

على وجهك تكون في أحسن حالات الصحة، وكلما بدت العافية على محياك، فذلك دليل على أن صحتك في انتكاس».

وعندما غاب عنا صبري حمادة إلى ديار الخلود، أسفت آنئذٍ، لأني كنت خارج لبنان، فلم أتمكن من وداعه إلى مثواه الأخير ومن الإعراب عن مؤاساتي القلبية لأفراد عائلته. وفي اعتقادي أن تاريخ لبنان المعاصر لن يتوانى عن تسجيل صبري حمادة في عداد الزعماء اللبنانيين الذين خدموا وطنهم، ليبقى مثالاً حياً للتسامح والأخوة والعيش المشترك.

سيرة تمتزج فيها عناوين كثيرة من تاريخنا الحديث

بقلم: دولة الرئيس
عادل عسيران

من الصعب أن نتحدث عن رجلٍ كصبري حمادة بالإيجاز الذي تقتضيه مقدّمة كتاب. فالسيرة الشخصية هنا تتداخل بتاريخ مرحلةٍ شارك صبري حمادة في صناعتها وتحديد سماتها.

وإذا كنت لا أستطيع أن ألمّ بتلك المرحلة في هذه السطور الوجيزة، فإنني أكتفي ببعض الإشارات إلى تلك السيرة المزدوجة.

إن حياة «الاستقلال» لم تقتصر على التظاهرات والاعتقالات والأحداث التي وقعت بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣. بل إنّ التطورات السياسية خلال العقدين السابقين(١٩٢٠ - ١٩٤٠) تجلت عبر مواقف مشرّفة حملها عدد من الرجال المشاركين في الحكم آنئذ. ولقد كان صبري حمادة من بين هؤلاء الرجال دون مساومةٍ أو تردد.

فصبري حمادة أحد الذين شاركوا في وضع دستور ١٩٢٦. وعلى الرغم من اعتراضنا على بعض قوانين هذا الدستور، فإننا كنا نعلم أنه يشكل تحوّلاً نوعياً يمهّد لحياة استقلالية بعد وقف العمل بالدستور الذي وضعه الانتداب دون عودة إلى اللبنانيين...

إن مثل هذه المواقف البارزة هي التي وضعت صبري حمادة على سدّة الرئاسة في المجلس النيابي بعد تشكيل أول وزارة استقلالية في العام ١٩٤٣.

لقد أكّد الرئيس صبري حمادة الصورة الحقيقية لدور النائب. كما ساهم في إرساء حياة ديمقراطية تقوم على التوافق والاختلاف، دون أن يتحول التوافق إلى تكاذب والاختلاف إلى صراع دموي.

وتعود بي الذاكرة هنا إلى دفاعه عن زميل له حين كنت شخصياً في رئاسة المجلس. وقد كان عليّ بناءً لطلب الرئيس حمادة أن أعود إلى محضر الجلسة لأثبت أنّ التعرّض للنائب ظلّ ضمن الأصول القانونية وأنه لا يمس كرامة النائب الشخصية.

إن تطوّر الحياة السياسية، خلال فترة الاستقلال وبعدها، جعلنا، في كثير من الأحيان، على مواقف متباينة ولكن ثمة قناعة مشتركة كانت تحد من هذا التباين أو تضعه في المسار الذي يعزز تقاليدنا الوطنية والديمقراطية...

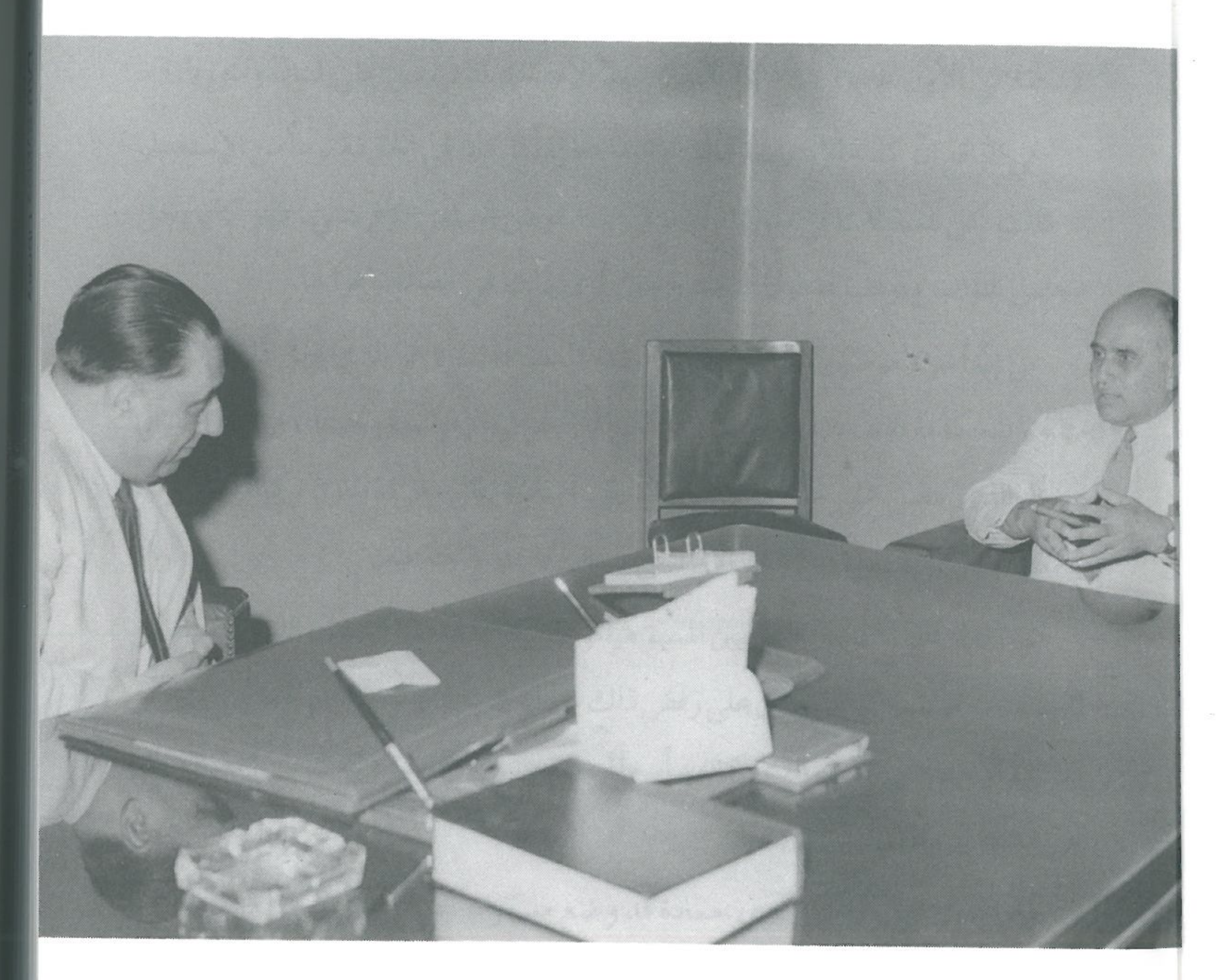
هذه التقاليد هي التي ينبغي أن تلتفت إليها أجيالنا. بل أن تعمل على تطويرها وتحريرها من القيود العصبية والطائفية.

في صبري حمادة نتذكر رجلاً ومرحلة، بل نتذكر سيرة تمتزج فيها عناوين كثيرة من تاريخنا الحديث.

١٩٩٦/٣/١٤.

صديق قديم ورفيق نضال

بقلم دولة الرئيس
صائب سلام



كثيراً ما يطلب مني وضع مقدمات لكتاب صحافي أو مؤرخ فاعتذر عن ذلك. إنما يطيب لي اليوم أن ألبي طلب الصحافي الأستاذ أحمد زين الدين فأضع له هذه المقدمة لكتابه عن الصديق القديم ورفيق النضال والشخصية المحببة عندي المرحوم الرئيس صبري حمادة.

كان صبري حمادة من أبرز رجالات الإستقلال وقد انتخبناه رئيساً للمجلس الإستقلالي الأول عام ١٩٤٣ يوم انتهى عهد الإنتداب الافرنسي على لبنان وسوريا.

في الواقع إنّ كلمة الإنتداب كانت وضعاً مخففاً لما كان في الحقيقة نوعاً من الإستعمار إذ كانت كل السلطات في سوريا ولبنان في يد المفوض السامي الإفرنسي. فهو كان يحل مجلس النواب ويوقف مفعول الدستور حين يرى ذلك في مصلحة فرنسا.

بل إنّ آخر المفوضين الساميين وكان اسمه المسيو «هيللو» هو الذي فعل ذلك إذ كان مندوباً للحكومة الإفرنسية الموجودة في المنفى في الجزائر(الإفرنسية) حينئذ، برئاسة الجنرال ديغول الذي عصي على حكومة المرشال العجوز «بيتان» بطل معركة المارن وكانوا يسمونها بحكومة «فيشي» نسبة إلى البلد الإفرنسي الذي كانت لاجئة فيه.

وما فعله آخر المندوبين الساميين المسيو هيللو أثار رداً عنيفاً عند الشعب اللبناني فتضامن بأجمعه من مسلمين ومسيحيين على رفض ذلك مطالباً باستقلال لبنان التام كما أقره مجلس النواب الإستقلالي الأول الذي كان يرأسه المرحوم صبري حمادة وكنت من أعضائه نائباً عن مدينة بيروت.

وما خطر لي يوماً أن صبري حمادة قد وضع مذكراته التي أقرأ في بعضها اليوم وضعاً

دقيقاً لما وقع لنا يوم حاصرنا الإفرنسيون في المجلس النيابي بواسطة الجنود السنغاليين التابعين لفرنسا. فقليلاً ما نجد سياسياً في تلك الأيام دوّن شيئاً من ذكرياته.

وعند إعلاننا الإستقلال في المجلس النيابي الذي حضره الرئيس بشارة الخوري في مقصورته الخاصة بصورة استثنائية يوم إعلان رئيس الوزارة رياض الصلح بيان حكومته السداسيّة المؤلفة منه ومن الوزراء حبيب أبي شهلا والأمير مجيد أرسلان وحميد فرنجية وسليم تقلا وعادل عسيران وصدّق من قبل أكثرية النواب ما عدا كتلة إميل إدّه ذات الميول الإفرنسية.

وعندما عاد المندوب السامي هيللو من سفرته إلى الجزائر (الإفرنسية) مقرّ الحكومة الديغوليّة المؤقتة ضرب ضربته فأمر بإلقاء القبض في ظلام الليل على رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح ومعهما الوزراء كميل شمعون وسليم تقلا وعادل عسيران وعلى الزعيم عبد الحميد كرامي وساقوهم جميعاً إلى سجن قلعة راشيا في منطقة «البقاع».

وعندما أفاقت بيروت على هذا الخبر وقع إضراب فوري وأنزل الإفرنسيون الجنود السنغاليين إلى ساحات بيروت.

وعندما أخرجنا الجند الإفرنسي من مجلس النواب الذي وصل اليه كل من صبري حمادة وهنري فرعون وسعدي المنلا ومارون كنعان ومحمد الفضل وصائب سلام ورشيد بيضون خرجنا ممسكين بأيدي بعضنا البعض وتكونت حولنا تظاهرة شعبية توجهنا بها إلى منزل رئيس الجمهورية بشارة الخوري في محلة القنطاري. ولم نكد نصل إلى تلك الدار حتى تجمّع حولنا الآلاف من المواطنين وهم يهتفون بحماس.

وقد تجمّع في دار الرئيس بشارة الخوري حوالى عشرة آلاف شخص وكان عدد النواب

قد بلغ الثلاثين.

ولما كانت دار بشارة الخوري تقع على مقربة من ثكنة إفرنسية أخذ الرصاص ينهمر منها علينا بغزارة، فخرجنا من دار الخوري وكان عدد النواب يتزايد وحملنا الجمهور على الأكتاف إلى دارنا في المصيطبة حيث بلغ عدد من وصل إليها من النواب سبعة وثلاثين من أصل خمسة وخمسين نائباً وهو ما كان عليه عدد المجلس الإستقلالي الأول.

وتجمع حول الدار عندئذٍ ما يزيد على العشرين ألف نسمة.

فعقدنا جلسة نيابية برئاسة الرئيس صبري حمادة حول المائدة في غرفة الطعام حيث رفع في زاوية الغرفة لأول مرة العلم الإستقلالي وهو علم لبنان الحالي الذي كنّا وضعنا تصميمه صباح ذلك اليوم عندما حاصرونا في المجلس النيابي.

فبعد أن كنّا في الجلسة النيابية الأخيرة قرّرنا انتزاع المواد الإستعمارية من صلب الدستور فقد بقي الخلاف على قضية العلم إذ كان بعض من الفريق المسيحي يصرّ على إبقاء العلم الإفرنسي مع وضع أرزة في وسطه بينما الفريق الإسلامي يصرّ على الأخذ بالألوان العربية من أبيض وأسود وأخضر. رفعنا العلم الإستقلالي اللبناني مرسوماً على الورق في زاوية غرفة الطعام في المصيطبة.

وتحت وطأة الأحداث في ذلك اليوم فقد أخذت على مسؤوليتي موافقة المسلمين كما أخذ هنري فرعون على مسؤوليته موافقة المسيحيين. فوضعنا التصميم الحالي المكوّن من اللون الأبيض في وسطه الأرزة محاطاً بالأحمر رمزاً للدماء التي سكبت في سبيل توطيد الإستقلال وقد رسمه سعدي المنلا ووقع عليه كل من صبري حمادة وسعدي المنلا ومارون كنعان ورشيد بيضون ومحمد الفضل وصائب سلام ولا زالت الورقة الأصلية الموقعة من هؤلاء موجودة في المتحف الوطني. وكنّا قد سرّبنا تصميمه مع المفوض العام للشرطة غرغور

الذي وضعه تحت قميصه الداخلي.

ولم نكد نخرج من المجلس النيابي حتى وجدنا أن الجمهور قد تلقى تصميم العلم وأخذ يطبع منه الآلاف على الورق ويوزعونه على الناس.

وقد بقي الإضراب العام قائماً حتى اضطر الإفرنسيون إلى الإفراج عن المسجونين في قلعة راشيا في يوم ٢٢ تشرين الثاني عام ٤٣ وخرجنا بتظاهرة ضخمة في السيارات إلى استقبالهم على طريق الشام - بيروت وأصبح ذلك اليوم أي ٢٢ تشرين الثاني عيداً رسمياً للإستقلال يعيده الشعب اللبناني كل عام.

ومن الحق عليّ أن أقرّ أن الإستقلال لم يأت إلى لبنان فجأة ودون سابق نضال توارثناه عن الآباء والأجداد. ومن الظلم أن ينسب البعض الفضل في ذلك إلى نفوذ الجنرال الإنجليزي في لبنان وسوريا آنئذ، متناسين جهاد اللبنانيين في سبيل الإستقلال أباً عن جد.

وقد جرّني إلى هذه التفاصيل سياق التعليق على كتاب صبري حمادة.

حياته حافلة بالأثر العظيم

بقلم الدكتور
حسن عواضة



إن قيمة كل حياة بشرية تتجسد في الذكرى التي يحتفظ بها الناس عنها، وفي الأثر الذي تتركه في المحيط الذي كانت تعيش فيه، وإذا امتد هذا الأثر إلى البلاد بأسرها، تستحق عندئذٍ أن تكون في صف عظماء الوطن، وتخلد في تاريخه.

ولا شك في أن صبري حمادة كان من عظماء لبنان الذين لعبوا دوراً هاماً في تاريخه وأن حياته كانت حافلة بالأثر العظيم على بلاده.

تعود معرفتي بصبري حمادة إلى مطلع شبابي، من خلال والدي الذي كان من أنصاره في المنطقة، ومن خلال زياراته لبلدتنا مشغرة اثناء الإنتخابات في محافظة البقاع، ثم نمت هذه المعرفة من خلال اتصالاتي الشخصية به عندما انتقلت إلى بيروت لدراسة الحقوق. وبفضله حصلت على منحة لإكمال دراسة الدكتوراه في الحقوق في فرنسا.

بعد رجوعي من فرنسا، تعمقت صلتي به أكثر فأكثر في الوقت الذي كنت اتدرج فيه، بمناصب عدة: من القضاء العدلي، إلى قضاء ديوان المحاسبة، إلى التفتيش المالي... ولعل هذه الصلة ازدادت تعمقاً ورسوخاً من خلال التقائنا في الخط الوطني الذي كان عليه صبري حمادة منذ الإستقلال حتى نهاية حياته الحافلة بالمواقف الوطنية التي ساهمت مساهمة فعلية في ترسيخ وحدة لبنان وديمومته. فقد كان صبري حمادة أحد ابطال الإستقلال الذين بعثوا الحماسة والفخر أيام شبابنا عام ١٩٤٣، فكان له الدور الكبير في تحقيق الاستقلال من خلال توليه رئاسة مجلس النواب في أيلول من ذاك العام، ومن خلال دوره كأحد أركان الكتلة الدستورية التي كانت القوة الوحيدة القادرة على بدء المعركة ومتابعتها وقيادتها في سبيل

الاستقلال.

وكم كان حماسنا وشعورنا بالعزة الوطنية التي عمت البلاد بأسرها، عندما خرج أبطال الاستقلال من الاعتقال، وحينما عمد مجلس النواب برئاسة صبري حمادة إلى تعديل الدستور وإلغاء كل ما يتعلق بالإنتداب وتغيير العلم اللبناني...

أمام تلك التطورات الكبرى والهامة تجلت الوحدة الوطنية بأجلى مظاهرها، وكان الحماس شديداً لوقوف الزعماء الوطنيين من بشارة الخوري إلى صبري حمادة إلى رياض الصلح والآخرين والتقائهم حول الفكرة القائلة بأن الميثاق الوطني الذي وضع عام ١٩٤٣ ما هو سوى ميثاق مؤقت، مهمته إطلاق مسيرة دولة مستقلة يكون اللبنانيون فيها خاضعين لقانون علماني واحد، و «أن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان» كما ورد في البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح في ٧ تشرين الأول عام ١٩٤٣، والتي وعدت في بيانها بأنها ستسعى لكي تكون هذه الساعة ـ أي ساعة الغاء الطائفية ـ قريبة...

وقد عمل الرئيس صبري حمادة بهذا الوعد، وأراد تطبيقه، وبهذا لم نره يقيم الدنيا ويقعدها حينما رُشح النائب حبيب أبو شهلا ضده في انتخابات رئاسة المجلس النيابي وفاز بها، مع أن هذا المنصب طبقاً للميثاق مخصص للطائفة الاسلامية الشيعية، بل على العكس تماماً وجدها فرصة مناسبة لالغاء الطائفية السياسية تبعاً لبيان الحكومة الاستقلالية الأولى، فتقدم بمشروع معجل مكرر إلى المجلس النيابي لإلغاء الطائفية من الحياة السياسية العامة ومن المناصب والوظائف والإدارات العامة التي يفترض أن تخضع للعلم والكفاءة.

لقد تابع الرئيس صبري حمادة باستمرار السير مع الزعماء الوطنيين في طريق السياسة الوطنية، وسياسة خارجية عربية تنأى بلبنان عن الاحلاف الغربية التي سعى إليها الرئيس

كميل شمعون، الذي بذل جميع الوسائل والأساليب التي أدت إلى اسقاط الزعماء المسلمين والوطنيين في انتخابات عام ١٩٥٧، ما عدا الرئيس صبري حمادة الذي استطاع إفشال مسعى رئيس الجمهورية، وفازت لائحته بأكملها.

كان من شأن هذه الإنتخابات أن فاقمت الأزمة التي تعيشها البلاد التي أدت إلى أحداث عام ١٩٥٨، بعد اجتماع تاريخي لأركان المعارضة في منزل الرئيس صائب سلام في المصيطبة غداة مقتل الصحافي نسيب المتني، وحضر هذا الاجتماع رؤساء الوزراء المسلمون والزعماء المسلمون والمسيحيون المعارضون، وكان من بينهم الرئيس صبري حمادة، حيث تقرر رفض السياسة التي اتبعها كميل شمعون بالنسبة لربط لبنان بالاحلاف الأجنبية، ورفض التجديد له لولاية رئاسية ثانية، وقد انتهت هذه الاحداث بانتخاب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.

في عهد الرئيس فؤاد شهاب، الذي يعتبر الرئيس الذي أراد أن يجعل من لبنان دولة عصرية قائمة على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإنماء لبنان إنماءً متوازناً في جميع مناطقه وفئاته، كان الرئيس صبري حمادة من عداد «الحزب الشهابي» إن صح التعبير، وبالتالي لم يحد عن الطريق التي اتبعها: طريق الوطنية والسياسة الداخلية والخارجية السليمة، ويمكن التأكيد أن الرئيس صبري حمادة كان من المجموعة القليلة التي تلتقي بالرئيس شهاب دورياً وتقرر السياسة الانمائية العامة للدولة، والتي كانت تضم في من تضم بالاضافة إلى الرئيس حمادة الرئيس رشيد كرامي والنائب رينيه معوض والياس سركيس وكنت أشارك فيها.

لقد تميز المغفور له الرئيس صبري حمادة طوال حياته بصفات الإنسانية والبساطة وقربه من الشعب والمحافظة على كرامة الناس بالرغم من انتمائه العشائري، إضافة إلى أن المسؤولية لم تصرفه يوماً عن الاهتمام بشؤون الناس ومتابعة قضاياهم، كما تميز بإيمانه العميق بلبنان كوطن نهائي لبنيه جميعاً وبالعزة الوطنية واتباعه طوال حياته، بالتحالف مع كل القوى

الوطنية الأخرى، سياسة خارجية سليمة، تبتعد بالوطن عن سياسة التكتلات والأحلاف المسيئة للبنان وللبلاد العربية.

ويسجل للرئيس صبري حمادة محبته للعلم وتشجيعه العلم والمتعلمين، ولهذا لا يمكن لأحد أن يغفل دوره في نشر المدارس في الملحقات، ناهيك عن حسه الاجتماعي بضرورة الانماء المتوازن، ومن هنا كان إيمانه بالشهابية كسياسة تسعى نحو العدالة الاجتماعية وإنماء المناطق المحرومة وعلى رأسها مناطق البقاع.

سيد الموقف والقرار الحر

بقلم المهندس

راشد صبري حمادة

بصفتي نجل الرئيس صبري حمادة أشعر وكأن القدر قد خصني بشيء أخذته من هذا البيت، وأجدر ما خصني به هذا القدر هو تلك النزعة الصوفية التي تأسر القلب، وتجعل السعادة مشعشعة به، تفاعلاً بين نفسي والوجود بشكل عام.

صبري حمادة، كان إنساناً يعقل بفكره، ويربط مع فكره كل ما خلق ربنا، إلى قلبه.

كان يتفاعل ويفكر ويحلل ويركب بعد التحليل، قناعات تقرب الأمور إلى بعضها البعض وتقربها إلى قلبه في نفس الوقت. فكانت هذه مبعث سعادته بتفاعله مع الوجود.

كمشرع كان الرئيس صبري حمادة يعتمد في الدرجة الأولى سياسة بينه وبين الوطن ككل، فيعتبر أن الحرية والمساواة هما التحدي الذي تدور حوله سياسته فكراً، وعاطفة أيضاً، وكان مقتنعاً بأن القوانين يجب ألا تسن أو ترسم أو تشرع إلا لمصلحة المواطن بشكل عام، ومصلحة الوطن اليوم وإلى الأبد حتى يكون هناك ظرف جديد مع معطيات جديدة يتفاعل وإياها مجدداً معيداً تشريع القانون وسنه ليلائم الظرف، خدمة للمواطن حرية ومساواة.

وكان لديه بُعد النظر. بحيث إنّ القانون الذي يسن ويشرَّع يلائم تعامل الناس بين بعضهم البعض، ويلائم تعامل الناس بينهم وبين الدولة، ويعطي الحق العام دائماً النسبة المطلوبة تجاه المواطن الذي يكون في بعض الأحيان ظالماً للحق العام وفي بعضها الآخر

مظلوماً.

وكان القياس في الرأي السديد والموقف السليم عند صبري حمادة نتيجة حكمة وموعظة حسنة، ونفحة ايمانية من الله دائماً، وكان يعطي الأخلاق الوجود الرئيسي معتمداً، أن الأنسان يبقى فقط، إذا كان لديه أخلاق، ولا يبقى أي يزول بزوالها.

الأخلاق نقطة الإرتكاز حول كل المواضيع التي يطرحهاالإنسان بينه وبين الوجود، بحيث إنّ شرف التعامل و العلاقة والتفاعل هو مقياس الوجود المتفاعل، فيعطيه فخراً إذا كان التفاعل ناجحاً ويعطيه ذلاً إذا لم ينجح في هذه الاختبارات بينه وبين الوجود.

قديماً، كان الفنان الرسام لايكتشف ابداعه إلاَّ بعد فترة طويلة من وفاته، كذلك الشاعر حيث يفتش في أدراجه عن مقتطفات أشعاره فيجمعونها دواوين تفخر بها الأمة.

إن السبب بتأخّر المجتمع عن رؤية الفن الرفيع هو جهل هذا المجتمع وتدني أفق الحريات فيه، وإنّ الطائفية البغيضة هي السقف الذي يسقط على رؤوسنا دائماً، فيحد من ارتفاع السماء فوقنا، وقد يسقطها دائماً إلى الأرض عند وجود أشخاص مثل الرئيس صبري حمادة، لم يعطه الوطن حقه كرجل استقلال وبطل من أبطال وجود هذا الوطن، وبناء دولة المؤسسات وبناء المواطن الذي يفترض أن تسخر الدولة لخدمته من أجل رفع شأنه ودعمه اقتصادياً ومعنوياً، واعطاء كل ما هو للإنسان، كرامة ووجوداً، بالإضافة إلى الخبز من أجل أن يحيا هذا الإنسان، وليس بالخبز وحده.

الرئيس صبري حمادة لايستطيع إنسان أن ينكر كرمه، شجاعته وعاطفته، وكيف أنه وقف بكل قلبه وقدرته وموقعه، موقف المدافع عن الحق وكرامة الإنسان، وعن الوطن ككل، أمّا من لهم الحول والطول الذين يمجدون عظماء هذا الوطن، فإن سماءهم متدنية جداً، حيث إنهم لم يستطيعوا أن يروا ارتفاع هذا المارد على أرض الوطن.

يا أبناء هذا الوطن الحبيب

إن صبري حمادة فخر لنا وفخر لوجودنا وفخر كقدوة لنا، أخلاقاً وعنفواناً وإنسانية. فأرجوا أن تدرسوا تاريخه وتتمثلوا به، ليعود لبنان مرتفعة سماؤه، ويعود أفق الحريات وأفق الإنسانية والوجود بعيدة كل البعد فاسحة في المجال أمام أبناء هذا الوطن للخلق والإبداع والفخر، بحيث يملأ وجودنا ما بين السماء والأرض.

ومن الأمثال السائدة التي كان يعتمدها الرئيس صبري حمادة:

«رحم الله امرىء عرف حده فوقف عنده، وقع الحر ليخربط، من نكد الدنيا على الحر أن يرى عدواً له ما من صداقته بد، لاتهدي من أحببت إنّ الله يهدي من يشاء، تجارة وسياسة لا يلتقيان، صاحب الحق سلطان، آدمي بالسكينة بيزرب عشرين أزعر بالكلاشينكوفات»:

كان يهمه القرار ومن أجل القرار، كان سيد نفسه حتى بأحلامه، كان حتى مع المرض يقاوم حسب قناعاته الشخصية.. وعندما دقت ساعة الصفر وتأكد واقتنع من حتمية الأجل ، أراد أن يكون هو سيد الموقف، فطلب من الأطباء في مستشفى الجامعة الأميركية أن يوقفوا الآلة رحمة به وبالعائلة، وهكذا حصل، فتوقف القلب، وتوقفت دقات ساعة السيادة على أرض الوطن، وذهب القرار مع ذاك الرجل الرجل.

كيف تحولت الفكرة إلى كتاب

في البدء طلب مني أن أكتب موضوعاً عن المغفور له الرئيس الراحل صبري حمادة.. فبدأت المحاولة بما تيسر لدي من معلومات، أحفظها في الذاكرة أو في أرشيفي الشخصي.. ولما حاولت التوسع بما لدي من معلومات، لجأت إلى عدد من الدوريات، فوجدت ما تكتنزه في معلوماتها عن الرجل قليلة جداً لا تفي ببعض من دوره التاريخي البارز الذي لعبه في حياة الكيان اللبناني.

هذا الواقع دفعني للتأمل ، فوجدت إجحافاً كبيراً لاحقاً برجل الاستقلال البارز من الدولة التي أقل ما يفترض عليها من واجبات هو مساواة الراحل الكبير بمن سبقوه من رجالات الاستقلال أو بمن رحلوا بعده، فعلى الأقل عليها أن تطلق شارعاً باسمه.. أو تقيم له تمثالاً، كما فعلت مع الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح وحبيب أبو شهلا وغيرهم...

كما وجدت إجحافاً بحق الرجل من الإعلام والمؤرخين الذين تغافلوا عن ذكر اسمه أو مرّوا عليه مرور الكرام.

لقد ظلم الرئيس الراحل صبري حمادة مرات عدة، فمرة ظلم حينما لم تأت كتب المؤرخين والتاريخ على اعطائه حقه الكبير والوافي سواء لناحية تكريس الكيان اللبناني أم

لناحية دوره الأبرز في تحقيق الإستقلال.

ومرة أخرى ظلم حينما لم تعطه الدولة حقه في التكريم وهو أحد أبرز مؤسسيها وأسباب وجودها، فبخلت عليه بالتكريم بإطلاق اسمه على أحد شوارع العاصمة على غرار ما فعلت مع الآخرين من رعيله وبعضهم كان عطاؤه أقل بكثير مما أعطاه الراحل الكبير للوطن والدولة على حد سواء.

ومرة ثالثة ظلم الرئيس صبري حمادة، حينما حاولت بعض البرامج التلفزيونية وخصوصاً منها المخصص للطلاب أن تبخس الرجل حقه. فمثلا في إحدى حلقات برامج التحدي الكبير، رفض معد البرنامج جواباً يقول بأن الرئيس صبري حمادة انتخب لأول مرة نائباً في المجلس النيابي، مشدداً على أنه جرى تعيينه من قبل سلطات الإنتداب الفرنسي، وفي هذا مغالطة كبيرة للواقع والتاريخ.

وشخصياً، شعرت بالإجحاف اللاحق بالرجل الكبير، حينما حاولت جمع مادة كتابي هذا، فالمراجع الكثيرة التي لجأت إليها كان مفروضاً على بعضها أن تتعامل مع إنسان ساهم في صناعة تاريخ ووجود الكيان اللبناني، لكنها تعاملت معه تعامل مرور الكرام. فيما البعض الآخر تغافل عن ذكر الرجل بقصد أو بغير قصد، تحت حجج وذرائع واهية، فالبعض تغافله بذريعة أنه يكتب تاريخ عاصمته أو مدينته أو منطقته مع أنه جاء على ذكر أحداث تاريخية ساهم الرئيس صبري حمادة مباشرة فيها وفي صنع أحداثها ووقائعها ونتائجها، والبعض الآخر لم يجد مصلحة في ذكر الرجل لأسباب سياسية أو طائفية أو حتى مناطقية الخ...

ولهذا كان علي أن أثابر على جمع المادة عن الرجل وأن أعيد عدة مرات ترتيب أولوياتي في هذا الخصوص. ولهذا طالت مدة اعدادي لهذا الكتاب أكثر مما كنت وضعته لنفسي، ففي البداية توقعت أن أنجز مهمتي خلال شهرين وبالتالي يصدر الكتاب مع الذكرى الثانية

والخمسين للإستقلال، ثم قررت أن يكون الإصدار في الذكرى العشرين لرحيل رجل الإستقلال أي في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٦، وأخيراً قررت أن أعطي لنفسي مهلة غير محددة لأنجز هذا العمل.

في البدء كنت أعتقد أنني سأجد ضالتي في المراجع وأرشيف الصحف، لكنني وجدت أن هناك مصادر أخرى هامة جداً، وهم أولئك الأشخاص الذين رافقوا مسيرة الراحل الكبير، في أوقات وظروف مختلفة. فبدأت أولاً بأقارب الرئيس صبري حمادة وكنت كلما تقدمت أكثر أجد آخرين من خارج دائرة الأقارب..

وهنا أخذت أشعر أكثر فأكثر بقيمة الوقت، وخصوصاً أن بعض هؤلاء تقدم بهم العمر مثل الذين عاصروه منذ الثلاثينيات والأربعينيات وهم قلائل جداًومنتشرون في كل مكان وليس في منطقة بعلبك والهرمل فقط. كما أنني بذلت مع البعض جهداً كبيراً، لأن قسماً من هؤلاء أصيب بالصمم أو بضعف النظر، فسجّلت عشرات أشرطة الكاسيت. وحصلت على معلومات مختلفة، وإذا وجدت كثيراً من المعلومات تتناول قصة واحدة أو قضية معينة أو موقفاً معيناً، كنت مضطراً لاجراء مقارنة ومقاربة واستخلاص النتائج، وهذه النقطة بالذات استوقفتني كثيراً لأجد الطريقة المناسبة لكيفية التعامل معها، وأخيراً قررت أن أتغافل غن المعلومات المتناقضة حول قضية ما، وأن أورد ما اتفق عليه جميع الذين حاورتهم أو ما كانت الخلافات في بعض تفاصيله لاتغير المجرى العام للحادثة ونتائجها مع إيراد المواقف المختلفة.

أما بشأن الأسلوب الذي اضطررت لاتباعه، فقد ابتعدت عن السرد والتنظير البحثي مقترباً أكثر فأكثر من شكل التحقيق الصحافي.

وأخيراً فإن كان من كلمة أقولها في هذه المناسبة فهي توجيه الشكر والتحية والتقدير لكل من قدم لي نصيحة أو معلومة أو وثيقة، لإنجاز هذا العمل.

كما أقدم جزيل شكري واحترامي وتقديري للرئيسين عادل عسيران وصائب سلام رجلي الاستقلال البارزين وفخامة الرئيس شارل الحلو، ولعدد من الجنود المجهولين الذين كان لهم دور بارز ومميز في مسيرة الاستقلال، لكن الكتب لم تأتِ على ذكرهم ومن هؤلاء أذكر الحاج أبو عدنان الخنسا، الحاج حسن محمود مقداد(أبو طعان)، الحاج حسين علي مقداد، كما أشكر الدكتور حسن عواضة، الشيخ مهدي صادق والكثيرين غيرهم.

أما بالنسبة لأقارب الراحل الكبير فأذكر الأستاذ عدنان حمادة والاستاذ نزار حمادة اللذين رافقاني في كثير من الخطوات، والأستاذ سعدون حمادة، الذي أمدني بكثير من المعلومات.

كما أخص بالتقدير، المهندس راشد صبري حمادة الذي قدم لي مساهمات جلى في سبيل هذا العمل، كما أشكر كريمات الرئيس الراحل المغفور له الرئيس صبري حمادة: د. نجلاء. نجاح ورجاء.

وخاتمة قولي هنا، أنني لا اصحح تاريخاً، كما أني لاأكتبه، وما أعمله هو فقط تسليط الضوء على رجل كبير من هذا الوطن الصغير ساهم في انبعاثه وكينونته واستمراره ودوامه.

أحمد زين الدين

شكر خاص

إن كان من شكر خاص أوجهه، فإنه لا يسعني إلاّ أن أوجهه إلى رمزي العنفوان الباقي من رعيل العطاء والاستقلال الرئيسين عادل عسيران وصائب سلام أطال الله في عمريهما.

وإلى فخامة الرئيس شارل الحلو أمده الله بكل قوة وعافية.

لأنهم زينوا مجهودي وعملي ودأبي بتصديرهم كتابي.

الفصل الأول

شيء من الأصل

آل حمادة.. عائلة لبنانية عريقة، تمتد جذورها في لبنان إلى عدة قرون خلت، وأصولها الأولى تشير إلى أنها من قبيلة مذحج وهي من القبائل اليمنية التي نزحت عن اليمن بعد خراب سد مأرب الشهير، على نحو معظم القبائل والعائلات العربية التي توزعت في معظم أراضي الجزيرة العربية وما حولها.

وقد أشارت بعض المصادر إلى أن أفخاذاً من هذه القبيلة ومنها آل حمادة استقرت في بلاد بخارى في دولة أوزباكستان الحالية، وأنهم هاجروا منها إثر ثورة على شاه العجم في القرن الخامس عشر إلى سوريا ثم إلى جبل لبنان. إلا أنه في التحليل العملي يستبعد هذا الاحتمال، لأن بخارى بعيدة جداً، ومن الناحية الطبيعية يستحيل حصول هذه الهجرة، لأن هناك مناطق صحراوية وجبلية تحول دون هذه الهجرة. علماً أن هناك قرب بخارى قرية يطلق عليها اسم عرب «بخارى» وسكانها في الماضي كانوا يتكلمون العربية، كما أنه لم يتسن التأكد من وقائع تاريخية بحدوث ثورة كبرى على شاه العجم في تلك الحقبة.

ويؤكد سعدون تنال حمادة في إطار بحث له، أنه تبين له أنه يوجد بلدة بالقرب من البصرة في منطقة الأهواز في ايران الحالية، اسمها بخارى، وأن بعض المعمرين من أهلها يشددون على أن آل حمادة تركوا بلدتهم بهجرة جماعية إلى جبل لبنان.

وإذا علمنا أن هاني بن عروة وهو من هذه العائلة قد حارب مع الإمام الحسين بن علي (ع)، وكان من أوائل الشهداء حيث استشهد في الكوفة بعد زيارة مسلم بن عقيل له وكذلك مالك الأشتر وكان حاملاً للواء الامام علي(ع) في معركتي الجمل وصفين وقد

اولاه الامام علي (ع) على مصر فسممه معاوية وهو في الطريق اليها، وابنه ابراهيم وكان قائداً عسكرياً لحملة التوابين التي اخذت بثارات الامام الحسين (ع)، يتبين أن بخارى الثانية أقرب إلى الحقيقة والواقع من حيث احتضانها لهذه العائلة.

نزل آل حمادة أول ما نزلوا في كسروان في جبل لبنان، وغالباً في غزير وجرود كسروان، وكان في هذه المنطقة يومها عائلتان هما: آل عساف وسيفا يتنازعان الحكم والملك، ويبدو أن آل حمادة نسجوا علاقة وثيقة مع آل عساف، وصاروا يتدخلون في الحياة العامة، بشكل تزايد فيه دورهم ونفوذهم ليحتلوا بعد فترة وجيزة مكان آل عساف وآل سيفا حكماً وأملاكاً، وبذلك فالوالي العثماني، لم يكن له من عائدات إلا ما يسمح الحماديون بإعطائها له، وعندما يشاؤون، وكانوا يطردون الجنود العثمانيين والأغاوات ويحكمون بسيادة. **(من تقرير بولار قنصل فرنسا في طرابلس وكان قد رفعه إلى الكونت دي بون شارتان رئيس وزراء فرنسا)**، وصار تاريخ هذه المنطقة، صراعاً لإجلاء بيت حمادة منها إلى مقلب البقاع (Jacque Nante, Histoire du liban)

امتد حكم آل حمادة خلال تلك الفترة إلى مناطق كبيرة من سوريا، منها وادي النصارى، صافيتا، بانياس، (من بر الشام حتى حماه والمعرة)، وقسموا هذه المناطق إلى أقسام متساوية وعملوا لها أنظمة إدارية وأنظمة ري وزراعة لا تزال متبعة حتى اليوم، مثل نظام الري في بشري.

إن واقعة حكم آل حمادة لقسم من كسروان وكامل بلاد جبيل والبترون والكورة والزاوية وجبة بشري وعكار في لبنان ثابتة تاريخياً، فكسروان تاريخياً كانت منطقة يسكنها الشيعة منذ قرون بعيدة، والرحالة العرب، كابن جبير وناصر خسرو يقولان إن كسروان كانت بلا سكان إلاّ من بعض الزهاد، والشيعة هم أول من سكنها بدليل أن الحملات المملوكية في أوائل القرن الرابع عشر (١٣٠٥ - ١٣٠٧) كانت تستهدف الشيعة في هذه

المنطقة، والمذابح المشهورة في كسروان استهدفت الشيعة، وكان وقتها فيهم عائلات مشهورة بالعلم والفقه والتقوى والورع، ومنها عائلة العود التي نبغ منها فقهاء ورجال دين وعلم انتشروا في كل أنحاء سوريا ولبنان، وخصوصاً في حلب وحماه وجزين.

أما المناطق التي حكمها آل حمادة وبعض أراضيها لا تزال مسجلة باسمهم في (الطابو العثماني سنة ١٨٩٨) فهي قسم من جرود كسروان، فتوح كسروان، المنيطرة، جبيل، البترون، وجبة بشري التي تضم: زغرتا، بشري، الكورة وعكار.

أما طرابلس، فكانت مركز ولاية، إنما كان لآل حمادة منصب فيها اسمه «محافظ البلد» كان يقيم في قلعة طرابلس، ليتولى أمور الحماية.

وبأي حال، فتاريخ هذه المنطقة هو تاريخ تهجير الشيعة من كسروان الذي كان يشترك فيه أحياناً قوى دولية تمتد من القسطنطينية إلى أوروبا، ويشهد على ذلك أن أسرة كوبرلي مثلاً التي تولى العديد من أفرادها منصب الصدر الأعظم، كانوا يُعيَّنون ولاة على طرابلس والشام وصيدا، حيث يعملون على تنفيذ هذه السياسة، وبهذا كان الشيعة في هذه المناطق على صراع دامٍ مستمر مع السلطة العثمانية إلى أن حدثت موجة النزوح الكبرى في أواخر القرن الثامن عشر بعد معركة بزيزا في العام ١٧٧٠، إلى منطقة البقاع.

وبالرغم من ذلك، لم تنقطع محاولات العودة، فكان الحماديون يقومون بحملات من حين إلى آخر على كسروان وبشري ومختلف المناطق. وآخر وجود لحكم آل حمادة في جبل لبنان كان مع تعيين عمر باشا النمساوي سنة ١٨٤٠، والذي عين ثلاثة من آل حمادة حكاماً على المنيطرة وجبيل والبترون واقترح تقسيم لبنان الى ثلاث قائمقاميات: مسيحية ودرزية وشيعية في بلاد جبيل.

هذه الهجرات والاحداث أدت إلى تركيز بيت حمادة في الهرمل، وهي قرية كانت

تتبع جبة بشري في نظام المتصرفية والقائمقامية، وقبلها كانت بكاليك (بساتين الامراء) تتبع لآل حمادة ومن الواضح أن علاقات وارتباطات آل حمادة في جبل لبنان هي التي جعلت الهرمل تتبع المتصرفية التي قسمت إلى قائمقاميتين ومديرية واحدة هي مديرية الهرمل.

من الواضح في هذه اللمحة الموجزة والسريعة أن أملاك آل حمادة غطت عدة مناطق، وقفوا فيما وقفوا منها لمعظم الأديرة في كسروان وجبيل والبترون وغيرها، ومنها قسم لدير ميفوق ودير «مار عبدا هرهريا» القريب من نبع القطين في كسروان.

وقد وقفوا تلك الأرزاق بشرطين: الأول: أن يكون رئيس الدير دائماً من آل أصاف للصداقة المتينة التي كانت تربط بين العائلتين والثاني: أن يستضيف الرهبان مئة خيال من آل حمادة كحد أقصى في الزيارة الواحدة.

آل حمادة في المنفى

حينما دخل الفرنسيون لبنان كان معظم زعماء آل حمادة قد عادوا حديثاً من الأناضول، ما عدا واحداً منهم هو علي حمد حمادة الذي فرَّ من الأتراك، والذي كان شخصية فذة، ذهب البعض إلى أن يطلق عليه «العالم من صدره» فهو عاش مع البدو وكان شاعراً وحكماً (عرّافاً) ومصلحاً بين القبائل، وفي هذه الفترة صار ينظم شعراً يدعو فيه إلى الثورة على العثمانيين وإلى إنشاء دولة عربية مركزها الشام وعلى رأسها ملك هاشمي.

لقد تزعم علي حمد حمادة فيما بعد اتجاهاً في آل حمادة مناصراً للثورة العربية، أما سعدون حمادة شقيق علي حمد ووالد الرئيس صبري حمادة فكان مناصراً لهذه الثورة وعينه الملك فيصل حينما وصل إلى دمشق حاكماً على منطقة القصير.

في العام ١٩١٨ دخل الفرنسيون لبنان، وفي العام ١٩٢٥ أجريت أول انتخابات نيابية، وكانت السلطة الفرنسية التي اتخذت من زحلة مقراً لها تتعاطى في هذه الإنتخابات من

خلال محمد سعيد باشا حمادة الذي كان مديراً لناحية الهرمل أيام السلطات العثمانية، فانتُخب صبري حمادة نائباً، فمن هو هذا الشاب الذي وجد نفسه وجهاً لوجه أمام مسؤولية كبرى لم يكن يخطط لها، وسيحفر اسمه عميقاً كواحد من أهم الأعلام الذي ارتبط وجود لبنان وتطوره بأسمائهم.

مصادر ومراجع:

ـــ من حوارات للمؤلف مع سعدون ونزار حمادة.
ـــ من بحث عن تاريخ العائلات الشيعية لسعدون حمادة.
ـــ تاريخ لبنان ليوسف الحكيم
ـــ مختصر تاريخ لبنان. للعينطوريني
ـــ مجلة «الأسبوع العربي» ـــ ٩ تشرين الأول ١٩٦٧
ـــ من حوار للمؤلف مع الاستاذ عدنان حمادة

صبري حمادة

من المهد إلى المنفى

على عادة أهل الهرمل فيما مضى كان الآباء ينتظرون مواليدهم بفارغ الصبر. وإذا كانوا لا يكرهون تبشيرهم بولادة أنثى، فإنّ الأحب إليهم أن يبشروهم بأن زوجاتهم وضعت صبياً.

وهكذا ما أن أُبلغ سعدون حمادة صيف عام ١٩٠٥ أنَّ زوجته وضعت صبياً في بساتين الهرمل حتى أطلق عليه اسم صبري، وأقام أفراحاً لا تقل بهجة عن حفلات الأعراس التي كانت تستمر لأكثر من أسبوع، وخصوصاً أن سعدون حمادة وشقيقه علي قد تزوجا من ابنتي عمهما، محمد سعيد باشا كبير آل حمادة في ذاك الزمن.

ولما كانت زوجة عم الرئيس حمادة قد أنجبت سبع بنات، فكان لدى العائلة خوف من أن يتضاعف عدد الإناث.

أما لماذا وضعت أم صبري ـ السيدة ألماظة ـ في البساتين. فذلك لأن مدينة الهرمل كانت تشكو في الصيف من كثرة الحر، وهكذا كان أهلها يتركونها للإصطياف في البساتين التي تميّزت بخضرتها وفاكهتها، ولما فاجأت آلام المخاض السيدة ألماظة، لم يكن من مجال لنقلها إلى منزلها في الهرمل فوضعت في البساتين.

أما لماذا أطلق سعدون حمادة على مولوده البكر اسم صبري، فذلك لأنّ سعدون

حمادة، كما يذكر المعمرون من آل حمادة، كان ذات مرة يعاني من ضائقة كبرى فجاءه هاتف في الحلم ذات ليل وهو نائم وقال له: «إصبر تنال الخير الحياة منيرة». فتفاءل سعدون حمادة بهذا الهاتف، ونذر إذا ما تحسن وضعه أن يطلق على أولاده أسماء الهاتف.

وهكذا.. بعد صبري ولد تنال فأبو الخير، الذي توفي وهو في حوالى العاشرة من عمره. ثم كانت حياة التي توفيت وهي دون السنة ونصف السنة من عمرها، أثناء نفي العائلة إلى الأناضول، فمنيرة.

عاش صبري حمادة طفولته المبكرة في الهرمل، وأدخل إلى مدرسة الهرمل الرسمية وكان له من العمر ست سنوات، كي يحفظ القرآن الكريم. بعدها نقل إلى مدرسة المطران الأسقفية في بعلبك وبالرغم من بعد المسافة بين بعلبك والهرمل فقد كان تلميذاً مواظباً ومجداً.

حتى سن السابعة لم يكن صبري سعدون حمادة الطفل، قد جاوزت حركة تنقلاته مدينة بعلبك، وقد أتيح له في هذه السن أن يزور بيروت للمرة الأولى في حياته، وذلك حينما اصطحبه والده وعمه على صهوة جواد من الهرمل إلى رأس بعلبك، حيث انتقلوا من هناك بواسطة القطار، الذي يصفه الرئيس حمادة كما رآه لأول مرة بقوله: «قابلني على المحطة مارد أسود مخيف يبصق النار والدخان، ويصدر هديراً مرعباً دفعني إلى بكاء طويل، إلاّ أن والدي وعمي طيبا خاطري وحملاني إليه بعد أن هدّآ روعي وأكدا لي أنه ليس أكثر من جواد بخاري سينقلنا إلى المدينة».

أما كيف وجد بيروت للمرة الأولى في تلك الفترة، فيقول الرئيس حمادة: «عند وصولنا إلى بيروت أقمنا في فندق (سنترال) في ساحة الشهداء، حيث طابت لي الإقامة، وتأكدت للمرة الأولى أن في الدنيا أشياء لا تتوافر في الهرمل... وأكثر ما راقني في زيارتي إلى بيروت

كونهم استبدلوا لأول مرة قيافتي العربية بالزي الافرنجي الذي ارتديته فيما بعد أثناء إقامتي في تركيا».

تردد الطالب صبري حمادة إلى مدرسة المطران في بعلبك، لم يكتب له عمر طويل بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى وانتشار المجاعة بشكل فظيع في طول البلاد وعرضها، ناهيك عن المظالم التي نفذها العثمانيون بحق السكان.

واتفق أن قام جمال باشا السفاح بزيارة إلى الهرمل، فاستقبله الحماديون بتظاهرة كبرى ضمت آلاف الفرسان مدججين بالسلاح على صهوات جيادهم. هذه التظاهرة الكبرى كانت في ظاهرها تبدو للترحاب بجمال باشا إلاّ أنها في حقيقتها كانت تهدف إلى تحذيره وتخويفه من الإقدام على ما من شأنه المس بالعائلة الحمادية.

لقد أظهر السفاح ارتياحاً، لهذا الإستقبال، إلاّ أنه في قرارة نفسه قرر الانتقام، فترك الهرمل عاقداً العزم على التنكيل بآل حمادة. وما أن شارف العام ١٩١٥ على نهايته حتى كان السفاح قد أصدر قراره بنفي كل رجال آل حمادة، مع خدمهم.

والموقف المعادي للعائلة الحمادية، لم يتبد فقط بنفي رجالها، حيث أصاب هذه العائلة الكثير من الجور لأن السلطات العثمانية لم تكتف بنفي الرجال من آل حمادة بل عمدت أيضاً إلى الإستيلاء على الأملاك، واستغلال مواسمها.

ويمكن القول أن نفي الحماديين كان على دفعتين، ففي المرحلة الأولى نفي الرجال وفي وقت لاحق نفي الأولاد الذين كانوا قد بقوا مع النساء، وفي القافلة التي حملت الأطفال مع النساء كانوا قد حملوا معهم ما أمكنهم من أمتعة ونقود، لكنهم أوقفوا في مدينة حلب وانتزع منهم كل ما كانوا يحملونه ولم يترك لهم إلاّ الثياب التي كانوا يرتدونها، ليتابعوا بعد ذلك رحلتهم الشاقة بالقليل الذي استطاعت النساء اخفاءه. وتابعت القافلة المنفية رحلتها من

حلب إلى الإصلاح إلى البوزنطي حيث فوجيء المنفيون الجدد بتشتت شمل الأهل، كما فرض على سعدون بك حمادة والد صبري الإقامة في منطقة تدعى مدينة القسطاموني تبعد نحو ٤٠٠ كيلومتر عن أنقرة وتحديداً في بلدة جنكري، فيما فرض على الجد الإقامة في منطقة تدعى «بالي كسر»..

في القسطاموني رفض سعدون بك حمادة الإقامة في المنزل الذي أعد له لأنه وجده غير لائق، وحينما سأله العثمانيون بنوع من الحقد عما إذا كان المسكن الذي يقيم فيه في بلاده أجمل من هذا المسكن، رد بنفس التحدي، «بل إنه أجمل وأرحب من قصر والي مدينتكم»، وفعلاً استأجر سعدون بك حمادة منزلاً على نفقته أقامت فيه الاسرة طوال مدة نفيها.

بعد نفي العائلة الحمادية، شعر جمال باشا السفاح بالخطأ الفادح الذي ارتكبه، خصوصاً بعد أن لمس علو مكانتها وتأثيرها في محيطها، وبالتالي أحس بالمخاطر التي قد تحدق به في المنطقة من جراء فعلته، فما كان منه إلا أن أوصى بتكريم الأسرة الحمادية وإحاطتها بعناية خاصة، كما فرض لها مبالغ من المال مكنتها من العيش الكريم، كذلك أصدر السفاح عفواً خاصاً عن علي حمد حمادة ـ عم الرئيس حمادة ـ الذي لم يمتثل لأمر جمال باشا بالنفي بل اختفى عن الأنظار، وشكل عصابة قامت بسلسلة عمليات ضد العثمانيين.

بعد ذلك حاول علي حمد حمادة أن يستقدم عائلته من الأناضول، فأرسل عدة عرائض إلى جمال باشا الذي لم يعرها الاهتمام، إلى أن طفح الكيل عنده فاقتحم ذات مرة مجلس جمال باشا في الشام الذي كان يقيم في خيمة معروفة بـ «خيمة جمال باشا» بالرغم من الحراسة المشددة، وقدّم للسفاح عريضة باليد اليسرى أمّا اليمنى فقد وضعها على مسدسه، فأعجب جمال باشا بهذه الجرأة الكبيرة كما أذهلته المفاجأة، فرد بابتسامة ونفذ ما أراده علي حمد حمادة.

وبالرغم من ذلك لم تعف السلطات العثمانية عن الآخرين من الأسرة الحمادية المنفية، إلى أن قامت الثورة العربية الكبرى، فسمح للنساء والأطفال بالعودة لكن الرجال منعوا من ذلك، حيث ظل مسموحاً لهم التجول في الأراضي التركية فقط.. ولم يستطع سعدون بك حمادة تحمل هذه الغصة، ففر إلى لبنان عن طريق أضنة، حيث لم يجرؤ العثمانيون على التعرض له، بل تصرفوا وكأن لا علم لهم بفراره، وبدا الأمر كما لو أنه عاد إلى لبنان بعفو قانوني.

يذكر أن المنفيين من آل حمادة اخذوا يعودون بعد أن دخل الملك فيصل دمشق وأخذ يتبادل الاسرى مع العثمانيين فكان يستبدل كل فرد من آل حمادة بأسيرين من الاتراك.

ماذا ترتب على صبري حمادة الفتى الصغير طوال فترة النفي؟

تحدث الرئيس حمادة عن سنوات النفي بقوله: «في مقدمة النتائج الهامة التي ترتبت على سنوات النفي انقطاعي عن العربية واللغات الأخرى، إذ انحصرت دراستي باللغة التركية التي نسيت معظمها وما عدت أتذكرها إلاّ من خلال زياراتي تركيا عندما تفاجئني ذاكرتي بكلمات وتعابير كانت قد غابت عنها منذ زمن طويل»..

وفي العام ١٩١٨، اجتمع شمل آل حمادة من جديد، وكانت الحرب العالمية الأولى قد وضعت أوزارها على تغييرات محلية وإقليمية وعالمية كبرى، ليس أقلها هزيمة تركيا.

.. وعادت الحياة إلى دورتها، وذهب صبري حمادة إلى مدرسة عنبر في دمشق لمتابعة تعليمه، وخصوصاً لتعلم اللغة العربية التي أرغم على إهمالها نحو أربع سنوات بسبب النفي، وفي هذه المدرسة تسنى له أن يشاهد العالم اللبناني الكبير الشهيد حسن كامل الصباح الذي كان يعلم مادة الرياضيات في الصفوف العالية.

يجدر الذكر هنا أنه في هذه الفترة عين الملك فيصل، علي حمد حمادة «ياوراً» عنده

وقائداً للجيوش الشمالية، وشقيقه سعدون حاكماً لمنطقة القصير، وكان صبري حمادة الطالب يذهب كل يوم جمعة وهو يوم العطلة الرسمية إلى القصر الملكي، حيث يلقى اهتماماً خاصاً وكانت تستضيفه الملكة وتقدم له الحلوى.

ويمكن القول أن بدء تدخله في السياسة واطلاعه بشكل أو بآخر على ما تعج فيه تلك المرحلة من تطورات، بدأ منذ ذلك الحين.

بعد مدرسة عنبر الدمشقية انتقل صبري سعدون حمادة إلى مدرسة عينطورة، حيث أخذ يتعلم مبادىء اللغة الفرنسية، لكن إقامته في هذه المدرسة لم تطل كثيراً، بسبب معركة بالعصي والمدى قادها الطالب صبري حمادة ضد طباخ المدرسة الذي انتصر له طلاب آخرون، أما تفاصيل هذه المعركة فتقول أن الطباخ اعتاد الطلاب مناداته باسم «الحاج عساف»، وحدث أن استطيب الطلاب يوماً لوناً من الطعام، فالتفوا حوله، بعضهم يلح عليه، وبعضهم يجذبه يمنة ويسرى، وبعضهم يناديه بأعلى الصوت، فضاق «الحاج عساف» ذرعاً بذلك وصرخ بالطلاب في غضب «أبوكم على أبو الحاج».

اعتقد الطالب صبري حمادة أن الطباخ يهين «الحاج» كمقام إسلامي، وفاته أن للطوائف الأخرى أماكن مقدسة يحجون إليها، وأن عسافاً يطلق عليه لقب الحاج. بسبب زيارته للأماكن المقدسة في فلسطين.

والتقى الطالب صبري حمادة برئيس المدرسة الأب سارلوت، وخيره بين طرد الطباخ أو خروجه من المدرسة مع واحد وعشرين طالباً بينهم عشرة من آل حمادة.

طبعاً كان لا بد للإدارة من رفض هذا الطلب، وهنا اتخذ قراراً بتأديب الطباخ بنفسه، فأوعز إلى زملائه الواحد والعشرين للتسلح بالعصي والسكاكين للتصدي لكل من ينتصر للحاج عساف، وهكذا ما أن وجه الطالب فضل الله حمادة، وهو خال الطالب صبري،

صفعة للطباخ حسب الخطة المرسومة، حتى اندفع جمع آخر من الطلاب للدفاع عن الحاج عساف، وهنا كان للعصي والسكاكين دورها في غلبة فريق الطالب صبري حمادة، بالرغم من تفوق الآخرين العددي.

بعد أن هدأت المعركة، استدعى الأب سارلوت الطالب صبري حمادة الذي استبقه في الكلام محدداً له خيارين، إما طرد الحاج عساف أو الإنسحاب هو وزملاؤه، وبالطبع رفض الأب سارلوت الذي يتميز بقوة الحضور والشكيمة هذا التحدي الصارم من قبل طالب مفضلاً الطباخ عساف على الطلاب المتمردين.

وهنا ترك الطالب صبري حمادة مدرسة عينطورة ليلتحق بمدرسة الفرير التي نال منها شهادة الفلسفة. وهنا وجد صبري حمادة القدر يقوده مرة جديدة إلى موقع لم يخطط له قط، ولم يسع إليه في شكل من الأشكال، حيث وجد نفسه وجهاً لوجه أمام مسؤوليات سياسية كبرى حين وقع الإختيار عليه ليكون نائباً. وبالتالي لتبدأ مرحلة جديدة من سيرة صبري حمادة، السياسي والقائد والرئيس والمقاوم والتي ساهمت مساهمة كبرى في وضع صيغة لبنان وكيانه واستقلاله وديمومته.

مصادر ومراجع:

- من حوارات للمؤلف مع سعدون حمادة والشيخ مهدي حمادة وعدنان ونزار حمادة.
- مجلة الأسبوع العربي ١٦/١٠/١٩٦٧
- مجلة الأسبوع العربي ٢٣/١١/١٩٧٦

الفصل الثاني

المسؤولية السياسية والسمات القيادية

لقد تجلّت السمات القيادية لصبري حمادة كما أسلفنا منذ نعومة أظفاره في عدة اتجاهات أهمها:

ـ في مرحلة النفي إلى الأناضول تجلت سمات قيادية في صبري حمادة وهو في مقتبل العمر لم تتوافر في الرجال البالغين وذلك من خلال إجادته وتعلمه اللغة التركية، إجادة مطلقة، وحصر جميع المعاملات والمراجعات الرسمية به.

ـ وجوده في مدرسة عنبر في دمشق، وتردده كل يوم جمعة إلى القصر الملكي السوري، حيث أمكنه أن يعيش وهج الحركة القومية العربية، ويطلع بشكل أو بآخر على الأوضاع السياسية، ويتعرف إلى السياسيين اللامعين، إضافة إلى تعلمه نوعاً من الأصول واللياقات الرسمية والبروتوكول من خلال استقبال الملكة له ومعاملته معاملة متميزة.

أما في المدرسة، فقد تميز الطالب صبري حمادة، كما يؤكد بعض زملائه بأنه صاحب حضور لافت، كان يؤهله دائماً لأن يكون قائداً على من حوله، أما في محيطه العائلي فكان في طفولته وصغر سنه مميزاً بقوة حضوره عن أقرانه، ولهذا كان له حضوره أيضاً لدى الكبار، ومحبباً، وكان الباشا محمد سعيد حمادة يناديه بمفرده ويجالسه على صغر سنه، إضافة إلى أناقته المميزة عن باقي أقرانه وحبه للخيل والفروسية منذ نعومة أظفاره، كما تميز بمناصرته للضعفاء، حتى أنه لم يتردد في خوض معارك في هذا السبيل، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر مناصرته لأحد الطلاب من آل بيهم في مدرسة عينطورة، وهو بيروتي، وكان يعاني من تواضع في نشاطه الفكري، فكان بذلك محطاً لبعض التهكم من أقرانه، مما دفع الطالب

صبري حمادة إلى أن يخوض معركة كبرى لوضع حد لهذه المسألة التي أثارت غيرته وحميته.

وروح القيادة والمسؤولية تجسّدت بالرئيس صبري حمادة منذ نعومة أظفاره، يشهد على ذلك أنه كان يتحلى بنوع من القيادية على زملائه الذين رافقوه من الهرمل إلى مدرستي عينطورة والفرير في جونيه، حيث إنه كان مسؤولاً عن مصروفهم وسلوكهم ونشاطهم المدرسي، وخصوصاً أنهم بعيدون عن عائلاتهم وذويهم بحكم كونهم في مدارس داخلية، فكان وكيلهم يهتم بهم يأخذهم في فسحاتهم ونزهاتهم، يتابع دروسهم ويوجههم ويرشدهم، ناهيك عن أنه كان يحب الحياة والفرح والسرور، أما بالنسبة لنشاطه المدرسي، فكان أيضاً لافتاً بمادة الرياضيات. وهذا الحضور للطالب صبري حمادة جعله محط أنظار إدارات المدارس ومدرسيه في المدارس التي انتسب إليها.

وفيما كان الطالب صبري حمادة يستعد لامتحانات شهادة الفلسفة وقع الإختيار عليه ليمثل منطقته كنائب، وذلك حينما زكاه الأب سارلوت رئيس مدرسة عينطورة لدى الجنرال فندنبرغ ليكون مرشحاً عن منطقة بعلبك، بالرغم من تلك المعركة التي قادها الطالب صبري حمادة وترك على أثرها المدرسة ليلتحق بمدرسة الفرير في جونيه.

بيد أن هذا الخيار الذي فرض على صبري حمادة العمل السياسي المبكر وهو مازال في أول الشباب، حرمه من أن يكون كما يحب ويتمنى ويشتهي، لأنه كان يمني النفس بأن يكون محامياً أو أديباً أو ضابطاً عسكرياً، لأن كل الصفات كقائد تتوافر فيه، ناهيك عن أن المسؤوليات الكبرى التي وجد نفسه في خضمها في هذا السن المبكر حرمه من الهوايات المحببة إلى نفسه.

ويقول الرئيس حمادة في هذا الصدد: «وإلى جانب حرماني من مهنة حرة، حرمت

أيضاً مما يروقني من الهوايات، كسباق الخيل مثلاً وهو أحبها إلي. يعود تاريخ ولعي به إلى عام ١٩٢٢ أيام دراستي في عينطورة، فقد اتفق لي مع أربعة من الطلاب أقربائي من آل حمادة أن جئنا لزيارة نسيبنا تامر والمعركة الإنتخابية على أشدها. قيل لنا عند بلوغنا فندق نجوم حيث كان يقيم أنه في سباق الخيل. أسرعنا نلحق به ونجمع ما في جيوبنا وكان أربع ليرات فقط لا غير. جاءت «الدوبليه» في نهاية الشوط بمائة وعشرين ليرة كانت بمثابة عشرة آلاف في تلك الأيام. أذهلتني الثروة المفاجئة التي هبطت علي وأنا في غفلة عنها، فدعوت رفاقي إلى أكلة سمك عند «ألفونس»، وكان مطعماً فاخراً وملهى راقياً، حيث لم تكلفني وليمتي العامرة تلك أكثر من ١٩ ليرة.

لم تكن الجياد غريبة علي، فهي رفيقة لنا دائمة في الهرمل، وكل ما حدث أن ازداد كلفي بها وداومت على زيارة ميدان السباق. وكانت لي فيه «سليمى» أجمل الجياد عام ١٩٢٦، واصطبل عام ١٩٢٧. ومازال لدي حتى اليوم جواد يدعى «عزم»، وما زلت أزوال رياضة ركوب الخيل كلما أتيح لي أن أفعل.

وإذا ما قلت إنني لو لم أكن نائباً ورئيس مجلس نواب لكنت شاعراً وأديباً، فلأنني عانيت الشعر منذ صغري، حين لم أكن قد سمعت منه إلا ما يقوله أبي وأمي من زجل، وما كان يتساجل به في منزلنا من قاسمنا نفينا من اللبنانيين أمثال جورج مراد والياس مطران وغيرهما... وبعد عودتنا من الأسر دخلت مكتب عنبر في الشام ونقلت منه إثر معركة ميسلون إلى اللاييك حيث نافست الشيخ خليل تقي الدين على الأولوية بين الطلاب... وفي عينطورة حيث كان من رفاقي نزيه لحود، كان أول موضوع يعطى لنا في الإنشاء يتلخص في وصف ما نحب وما نكره. كنت لا أزال على جهل شبه مطبق بقواعد الصرف والنحو، لكنه جهل لم يحل دون أن أسأل الأستاذ:

«أتريد الموضوع نثراً أو شعراً؟».

لم يتمالك الأب بطرس من الضحك وأجاب: قل شعراً ان استطعت...

وكان أن نظمت قصيدة اتسمت بالنزعة الإستقلالية والتوق إلى الحرية راقت للأب بطرس وقد كان على قدر كبير من الوطنية... ومن القصيدة هذه الأبيات:

أحب حياة الحر والحر عاشق ... لأعمال حر دونها الحتف فالمجد

إذا قام يسعى في البلاد فإنما ... يناضل قوماً قد أغرهم البعد

فهم وضعوا نير التظلم خلسة ... بأرقابنا كي يحكم السيد العبد

وما علموا ما يصنع السيف في الورى ... إذا جال فيه العلم والعقل والجد

ألا احذر بلاداً همها في اتحادها ... وتعساً لشعب حظه المكر والحقد

وأكره شعباً لم يناضل ببغضه ... ويستل سيفاً قد أضر به الغمد

وفي ايزابيل فتاتي الأولى التي تزوجت وغابت عن لبنان منذ زمن بعيد قلت مضيفاً إلى البيت الأول من قصيدة كانت تروقني:

أخبر الأحباب عني أنني ... بعد بعدي عنهم ذقت الندم

طيفهم إن بعدوا عن مقلتي ... لا يفارقها ولكن هي عم

ألطفي يا مهجتي إني أموت ... لو هجرتيني وأحيا إن ألم

لو عرفت مهجتي ماذا بها ... من لواعج حبك غير الألم

لرأفت بشباب غضض ... لا يجافيك ولكن أنت عم..

لم تخل خطبي حتى اليوم من بعض الأبيات أستشهد بها أو أرتجلها عندما تدعو الحاجة، لكنها السياسة تبعد المرء عما يصطفيه لنفسه من خلان ومحبين وتسوقه في غير الطريق الذي يريد حتى في الأيام التي يخيل فيها للبعض أن العمل السياسي غير مجد ولا طائل تحته. فبالرغم من تعليق الدستور من قبل الفرنسيين في أواخر الثلاثينيّات وتعيين عبد الله بيهم أمين سر الدولة، وبعده ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية، لم أنقطع عن مريدينا في الهرمل الذين كنت وما زلت أشعر بلذة فائقة في قضاء حاجاتهم».

أما كيف وصل الرئيس صبري حمادة إلى النيابة فيتحدث عن ذلك بنفسه قائلاً:

«انحصرت المنافسة في بعلبك بيننا وبين أفراد من آل الحرفوش، بالرغم من أواصر المصاهرة التي جمعت بين الأسرتين، فأسرتنا كانت مغلقة على نفسها لا يتزوج شبابها إلاّ من صباياها ولفرط تمسكها بهذه العادة والإصرار على الإحتفاظ بها كانت ترفض مجرد فكرة مصاهرة أعرق الأسر اللبنانية وغير اللبنانية. ويوم بلغت الهرمل شائعة تقول أن تامر حمادة ابن عم أبي، وكان يدرس الحقوق في الآستانة، سيقترن بابنة أحد أفراد الأسرة المالكة ويصبح داماد السلطنة، أخذت سيدات آل حمادة يضربن كفاً بكف ويتفجعن قائلات:

«يا كسرك يا شرفنا!».

«لكن التقليد هذا المتأصل في آل حمادة استثني منه امراء آل حرفوش الذين لم يرض الباب العالي عن الصداقة التي كانت تربطنا بهم. وجرياً على عادته في خطته السياسية التقليدية أن في التفرقة سيادته، أخذ يسعى للإيقاع بيننا وبينهم، وذلك بعد أن قضى في حوالى سنة ١٨٦٠ على عدد كبير من الأسر صاحبة النفوذ إن في لبنان أو في سورية. وهكذا أوغر العثمانيون صدور آل حرفوش علينا وأغروهم بالسعي لإزاحتنا حتى يخلو لهم الميدان وينفردون بالسيادة والنفوذ في المنطقة.

اغتر الأمير سلمان الحرفوش بأقوالهم ووافق على محاربتنا في عملية إفناء جماعية. فباغتوا جد أبي الشيخ محسن حمادة بهجوم مفاجىء اشترك فيه رجالهم مع القوات التركية. لم يكن الشيخ محسن متحسباً لهذه الموقعة غير المتوقعة لكنه قابل مقاتليه وتغلب عليهم بالمتي رجل الذين كانوا يعملون في داره «خزمتكارية».

«ومن أهم العوامل التي مهدت أمام جد أبي سبيل النصر أن خيالة الأمراء الحرفوشيين تخلوا عنهم حين بلغهم نبأ اقتيادهم لمحاربة آل حمادة الذين لم يصب منهم بأذى سوى عوض

بك حمادة، فقد استقرت رصاصة في كتفه، اختلف رجالنا عند استخراجها من مكان الإصابة على من يأخذها ويزرعها في جسد أحد الحرفوشيين. وحين استحكم الخلاف بينهم تم الرأي على رميها مسافة بعيدة لتوكل إلى من يكون الأسبق في التقاطها، مهمة زرعها في جسد من حولتهم الدولة العلية إلى خصوم لنا وكانوا بالأمس أصدقاء وأقرباء، وكان محمد دندش صاحب «الحظ السعيد». جاء بعد ذلك من يسر لآل حمادة أن جد آل ياغي الذي كان «بيرقدار» أي حامل العلم مع آل حرفوش وأحد الحيدريين هما اللذان أشعلا فتيل المعارك بينهم وبين الأمراء.

«إمعاناً في خطتهم الرامية إلى التفرقة، وبعد أن لمسوا ما لأسرتنا من شعبية دل عليها تخلي الفرسان عن مساندتهم ورفضهم منازلتنا، عمد العثمانيون إلى عكس الآية وحمل آل حمادة في هذه المرة على قتال آل حرفوش، ولم يكن يعنيهم - أي العثمانيين - أي الأسرتين ستفنى بقدر ما كان يعنيهم إفناء إحداهما لإضعاف نفوذ أبناء البلاد وتشتيت شملهم.

«تنازع جد أبي الشيخ محسن حمادة عاملان. فقد حز في نفسه أن يقاتل أبناء خؤولته إلاّ أنه كان في نفس الوقت قد تألم كثيراً عندما غدر به هؤلاء نزولاً عند رغبة الأتراك. والبادىء هو دائماً الأظلم. فشن غارة انتقامية على الأمراء الحرفوشيين نفي العديد على أثرها من شبابها، إلى أدرنة واستانبول، وقضت على نفوذهم في المنطقة، وهكذا خلا الميدان إلاّ من آل حمادة».

«إثر إزاحة الأمراء الحرفوشيين، أخذت عائلة حيدر، وكان أفرادها يعملون في السابق لدى الأمراء، ترسل نفراً من أبنائها إلى المدارس. فتعلم منهم الدكتور حسين حيدر وإبراهيم حيدر وغيرهما. ومما مهد أمامهم سبل العمل السياسي تخلينا عنه فترة من الزمن لخلاف استحكم بيننا وبين الفرنسيين يعود تاريخه إلى حين وصلنا عام ١٩١٩ نبأ قدوم الملك فيصل الأول إلى لبنان. فأسرع جدي لاستقباله على رأس ألف من الخيالة المدججين بالسلاح.

ولكن ما أن بلغ محمد سعيد باشا حمادة قرية «إيعات» الواقعة على بعد ٨ كيلومترات من مدينة بعلبك، حتى علم أن من وصله هو الجنرال اللنبي وليس الملك فيصل، فعدل عن متابعة المسير وتوقف مع رجاله في «إيعات» ولم تنقض عدة ساعات حتى كان الجنرال اللنبي نفسه يأتي لزيارتنا في تلك القرية فاضطر جدي لرد المجاملة».

حين بلغ الملك فيصل خبر امتناع محمد سعيد باشا حمادة عن الذهاب إلى الجنرال اللنبي في بعلبك أرسل من يدعوه إلى دمشق. لبى جدي رغبة الملك وقابله في العاصمة السورية حيث فاتحه بأمور سياسية هامة راقت لابن عم أبي تامر حمادة.

لكن عمه محمد سعيد باشا أجاب الملك بأن بينه وبين بطريرك الموارنة، وكان في ذلك الوقت البطريرك الياس الحويك، اتفاقاً يقضي بأن لا ينفرد أحدهما في اتخاذ أي موقف أو تأييد أو نزعة إلا بعد استشارة الآخر والاطلاع على رأيه.

«عاد جدي إلى لبنان بينما استمر تامر حمادة في مناصرة الملك فيصل وكان تامر قد انتدب عضواً في المؤتمر السوري. وهكذا أتيح للحيدريين مجال القيام بجولات عديدة خلال غيابنا عن السياسة، إلى أن انتهى وجود الملك فيصل في سورية وعاد تامر حمادة إلى لبنان ليقدم ترشيحه لعضوية مجلس النواب. لكن الفرنسيين عارضوا ذلك الترشيح وناصبوا تامر العداء في مساندتهم السيد أحمد الحسيني ليحاولوا بعد ذلك استرضاءنا بثلاث قائمقاميات لم تثننا عن التشبث بقريبنا مما أدى إلى سقوطه، وجميع من على قائمته.

الجدير بالذكر، أن محمد سعيد حمادة منح لقب الباشاوية من قبل الملك فيصل، الذي منح أيضاً كلاّ من علي حمد وسعدون وسعد الله لقب بك.

«ترتب على تلك المعركة الإنتخابية مقاطعتنا للفرنسيين مقاطعة تامة عادوا بعد ستة أشهر منها يخيرون تامر بين أمرين. إما تعيينه مستشاراً في الإستئناف أو إزاحة السيد أحمد الحسيني

وحلوله محله في مجلس النواب. وبحكم دراسته الحقوق وشغفه به، فضل تامر العمل في حقل القضاء، ولكن ما كادت تمضي أربعة أشهر على تعيينه مستشاراً في الإستئناف، حتى وافاه الأجل وهو بعد في ريعان الشباب لم يتعد السادسة والثلاثين.

«عند تولي الجنرال فندبرغ مهماته في لبنان تكشف له ما يحاول آل حيدر التهويل به عند كل زيارة يقوم بها إلى المنطقة، كما تأكد له أنهم يعمدون إلى تضخيم بعض الوقائع زيادة في استمالة سلطات الانتداب وإقناعها بأن لا غنى لها عنهم. بلغ حد استياء القائد الفرنسي منهم، وكان معروفاً بالعناد وسرعة الغضب، أن فضل عليهم آل حمادة بالرغم من العداء الذي ناصبوه للفرنسيين منذ حط أول جندي لهم رحاله في لبنان.

«وكان لا بد للأقدار من أن تلعب دورها في مصيري وأنا بعد في منأى عنها وعما تخبئه لي في طياتها. ومن أين كان لي أن أقدر أن رئيس المعهد الذي قدت فيه «موقعة» لم يعرف مثيلاً لها قبلي ولا بعدي، سيكون أول من يتحدث عني ويعتبرني صالحاً لعضوية مجلس النواب. فقد جمعت بين الأب سارلوت رئيس معهد عينطورة، والجنرال فندبرغ صداقة متينة حملته على أن يسأله رأيه فيمن يصلح لتمثيل منطقة بعلبك.

فأجابه: عليك بآل حمادة فهم المنافسون التقليديون لأسرة حيدر. عرفت أحدهم هنا في المعهد لكن العقبة التي قد تحول بينه وبين الترشيح صغر سنه، فضحك الجنرال وقال: هذه ليست عقبة، بإمكاننا أن نضيف إلى سنواته القليلة سنوات تجعل صاحبها قابلاً للترشيح.

«حمل فندنبرغ الى جدي عند زيارته له في بعلبك وسام جوقة الشرف الفرنسية ودعاه إلى مرافقته في سيارته لإعادته إلى الهرمل. واغتنم فرصة انفراده به ليسأله رأيه في أمر ترشيحي بعد حل المجلس. لكن أجل محمد سعيد باشا لم يمهله أكثر من شهر فلاقى وجه ربه مخلفاً اثني عشر شاباً هم أخوالي، شد أزري منهم خالي سعد الله الذي فضلني عن أخيه

حسن، فبايعني الجميع وباركوا ترشيحي وأنا بعد في الثامنة عشرة، أضيفت عليها ثلاث سنوات في عملية جمع أتمنى لو أنتقم منها اليوم بعملية طرح».

«ولا أبالغ إذا ما قلت أن نبأ ذلك الترشيح كان أسوأ نبأ تلقيته في حياتي. فقد كنت من جهة منهمكاً في تحضير امتحان شهادة الفلسفة لأتمكن من دخول كلية الحقوق، ومن جهة ثانية كنت أمني النفس بالسفر إلى باريس للحاق بعدد كبير من رفاقي، كان كل منهم قد أسر لي بأن للسمر في العاصمة الفرنسية سحراً لا يقاوم. وهكذا فقد حرمتني نيابتي المبكرة من دراسة الحقوق ومن باريس وجمال حسناواتها، وجعلتني أرهب الجلوس إلى جانب نواب كان أكثرهم شباباً قد تجاوز الستين.

«قبلت ما لم يكن لي حيلة برفضه، وكان زملائي في أول لائحة انتخابية جاءت بي إلى المجلس موسى نمور، الياس سكاف، شبل دموس، حسين قزعون، وصبحي حيدر.

وأصبحت نائباً للمرة الأولى وعلى مستوى المندوبين الثانويين في ١٢ تموز ١٩٢٥. (الإنتخاب كان على درجتين فكان ينتخب أولاً المندوبون الثانويون الذين كانوا بدورهم ينتخبون النواب). وما اغتظت من شيء خلال تلك المعركة غيظي من سيدات زحلة اللاتي كن ما أن تقع أنظارهن علي حتى يأخذن في التحسر على سوء طالعي ويعبرن عن إشفاقهن على صغر سني بصوت عال كان يجردني مما أضيف على سنواتي ويعيدني إلى الثامنة عشرة فتذهب محاولاتي الظهور بمظهر المرشح الوقور أدراج الرياح».

.. بدأ صبري حمادة، رحلة جديدة من حياته، كان فيها عليه أن لا يكون سياسياً عادياً، ولا نائباً كأي النواب، كان عليه أن يكون مشرعاً وقانونياً وقائداً ومرجعاً شعبياً فكيف كان صبري حمادة النائب والسياسي؟

مصادر ومراجع

— الأسبوع العربي ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧
— من حوارات للمؤلف مع عدنان ونزار والشيخ مهدي حمادة .

الفصل الثالث

النائب صبري حمادة

يمكن القول أن الرئيس صبري كان أصغر نائب دخل سدة البرلمان ليس في لبنان فحسب بل في العالم أيضاً، وهو بذلك ضرب رقماً قياسياً في مجال دخول الندوة النيابية التي كانت تتألف آنئذ من ثلاثين نائباً.

لقد وجد النائب صبري حمادة نفسه أمام مسؤوليات جسام فهو عليه أن يكون:

أولاً: مرجعاً وقائداً سياسياً.

ثانياً: أن يمارس دوره كنائب عليه مهمات وعي القانون وإدراكه وفهمه ليمارس دوره كمشرع من الصف الأول.

ثالثاً: أن يكون مرجعاً عائلياً سواء على مستوى الأسرة الحمادية أو على مستوى العائلات والعشائر في المنطقة.

رابعاً: أن يكون نائباً على مستوى الوطن والأمة.

خامساً: أن لا يبقى حيث هو، فمن خلال هواياته وتعلقه بالخيل والفروسية تعود أن يكون دائماً مندفعاً إلى الأمام.

سادساً: أن يكون رقماً أول أو أساسياً في كل التطورات التي تجري أو ستجري.

يقول الرئيس صبري حمادة بنفسه عن أول جلسة حضرها في المجلس النيابي: «تهيبت الجلسة الأولى التي ترأسها موسى نمور بعد انتخابه رئيساً لمجلس تألف من ثلاثين نائباً، جلست أصغي إلى الخطباء وأتساءل عما سأقوله بعد أن خاضوا ميادين كثيرة خيل إليَّ أنني لن أستطع مجاراتهم فيها. كان في مقدمة المشاريع المطروحة وأكثرها أهمية الادغام القضائي الذي

أسفر عنه فيما بعد تشكيل ما عرف بالمحاكم المختلطة.

كنت بالطبع من معارضي فكرة مشاركة قضاة فرنسيين القضاة اللبنانيين في الفصل في قضايانا وخلافاتنا، فخطر لي عندما لم يبق النواب ما أقوله أن أستعين ببيت من الشعر هو في الأصل:

(هل غادر الشعراء من متردم   أم هل عرفت الدار بعد توهم)

فقلبته إلى:

(هل غادر الزملاء شيئاً لم يرد   في قولهم حتى أزيد بياناً...)

ثم اتبعت بيت الشعر بكلمة مرتجلة حملتها هجوماً عنيفاً على المشروع استحسنها المحترمون من النواب، فكالوا لي التصفيق بغير حساب، مما أراحني وأكد لي أن باستطاعتي مجاراتهم في ميدان الكلام على الاقل».

إذا كان هذا أول خطاب ألقاه النائب صبري حمادة تحت قبة البرلمان، فإن أول طلب تقدم به وأراده كان إنشاء مدرسة ثانوية في الهرمل، وحينما راجع الحكومة بشأن هذا الطلب عدة مرات ولم تلبه بسرعة أخذ في مهاجمة الحكومة ورئيسها الشيخ بشارة الخوري التي رأى أنها لا تريد تعميم التعليم في المناطق النائية، وكان ذلك في العام ١٩٢٦.

ولم تتوقف مهاجمة النائب صبري حمادة للحكومة ورئيسها الشيخ بشارة الخوري عند هذا الحد، فكانت مسألة إنارة مدينة بعلبك سبباً إضافياً، ذلك لأنه على حد قول الرئيس حمادة نفسه:«بالاضافة إلى مطالبتي بفتح مدرسة ثانوية في الهرمل، أنني ضقت ذرعاً بمعارضة الحيدريين لإنارة مدينة بعلبك بالكهرباء وبعدائهم لفؤاد أبو ناضر صاحب الامتياز، فقد عملوا وسعهم لوضع العراقيل في طريق ذلك المشروع، لكنني تصديت لهم بحماس ابن الثامنة عشرة، وشددت أزر صاحب الإمتياز مشجعاً إياه على التغلب على الحزازات والصعوبات الكثيرة، ولم يهدأ لي بال حتى رأيت الأضواء تشع وتنير مدينة الشمس».

وفي العام ١٩٢٥ اندلعت ثورة جبل العرب بقيادة سلطان باشا الأطرش، التي امتدت تأثيراتها إلى منطقة البقاع ويقول الرئيس صبري حمادة في هذا الصدد:«إنقسم أبناء المنطقة بين مؤيد ومعارض ـ للثورة ـ لم نعارض من عارض الفرنسيين، بل عارضنا من أخذ ينادي بفصل المنطقة عن لبنان، وكان في مقدمة هؤلاء توفيق هولو حيدر، في حين بقي نسيبه إبراهيم حيدر صافي اللبنانية. وكان ناظراً للزراعة عندما انتخبت نائباً للمرة الأولى عام ١٩٢٥ . لم أرَ بداً من مجابهة موجة الانفصال هذه، من استنفار الرأي العام وتجنيده في سبيل الكيان اللبناني وعدم التفريط فيه. قصدت قرى بعلبك والهرمل قرية قرية، أجمع التواقيع في عرائض تؤكد إصرار اللبنانيين على صيانة بلادهم من التفكك ورفضهم أي نزعة انفصالية من أي جهة أتت». يذكر في هذا المجال أن موقف الحماديين كان يرفض ضم الأقضية الأربعة إلى سوريا إذا ما اتفق على ذلك، بل كل لبنان، لأن هذا هو الأمر الطبيعي، والدليل على ذلك أن أراضيهم داخل الأراضي السورية على الحدود اللبنانية ـ السورية بقيت ضمن الأراضي السورية ولم يتخلوا عنها.

«لم يحل موقفنا من المنادين بالانفصال دون التعبير عن استيائنا من سوء معاملة سلطات الانتداب لنفر من وجوه المنطقة. فقد حدث إثر معركة«اللبوة» التي دارت بين الثوار وثلة من الجند الفرنسيين أن اعتقل مصطفى حيدر كبير آل حيدر وزوجته. وحين بلغ والدي الخبر استنكره وغضب لما اقدم عليه الفرنسيون. وأكثر ما أثار حفيظته اقدامهم على اعتقال سيدة واقتيادها إلى السجن، فأرسل يستدعيني ويقول:

«نحن لا نقر الحيدريين على أشياء كثيرة، لا سيما سعي بعضهم لسلخ المنطقة عن لبنان، ولكن لا يسعنا إلا أن نبلغ المنتدبين استياءنا الشديد لفعلتهم السوداء هذه في اعتقال الشيخ مصطفى حيدر وزوجته».

«أذعنت لإرادة أبي ونقلت رغبته إلى المفوض السامي الذي أصدر أمراً بالإفراج عن

المعتقلين في الحال. وبانحسار الثورة عن لبنان وهمودها في سورية عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي، وعدت بعودتها إلى العمل السياسي الذي تحول بسرعة مذهلة إلى مراجعات تمتد سحابة النهار وهزيعاً طويلاً من الليل».

كان على صبري حمادة النائب أن يواجه تحالفات الأخصام ضده، ومواصلة مسيرته السياسية وأن يستند إلى نوع من التحالف مع العشائر والعائلات الذين وجد منهم كل دعم ومساندة ومؤازرة، ولهذا يمكن القول أنه شكل نوعاً من مجلس تنسيق من زعماء العشائر كان قوامه: الحاج عوض المقداد، الأمير رشيد الحرفوش، مصطفى طعان دندش، أحمد حرب، دعاس زعيتر، إبراهيم مهدي، ومحمد علي شريف ومصطفى ياغي...

إنتهت مدة المجلس التمثيلي الثاني، ومدة التمثيل الأولى للنائب صبري حمادة التي امتدت من ١٣ تموز ١٩٢٥ إلى ٢٣ أيار ١٩٢٦ وحاول النائب حمادة خلال هذه الفترة العودة إلى كتب الحقوق قبل الإنطلاق في معركته الانتخابية الجديدة، إلاّ أن الاعباء السياسية، وأعباء التحالفات والتنسيق مع العائلات والعشائر التي صارت على عاتقه، ناهيك عن متابعته لحركة الأخصام والسياسيين، حالت دون أن يحقق طموحه، وخصوصاً أن المجلس التمثيلي تحول إلى مجلس نيابي وبدأت ولايته في شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٧ واستمرت إلى ١٦ أيار ١٩٢٩، ويتحدث الرئيس حمادة عن هذه المرحلة بقوله:

«كنت حين أنهيت مدة التمثيل الأولى قد حاولت الرجوع إلى كتب الحقوق قبل الانطلاق في معركة انتخابية جديدة، إلاّ أن اعتبارات كثيرة حالت بيني وبين الدرس الذي اقتصر في النهاية على قراءة صفحة أو صفحتين. وبحكم تمرسي في العمل السياسي ألقيت على عاتقي أعباء العائلة، فاضطررت إلى السعي لحل الخلافات القائمة بيننا وبين بعض العائلات السورية كعائلتي الحسيني والدروبي على الحدود الفاصلة بين أملاكنا وأراضيهم. ومما زاد في بلل هذا الطين، الخصومات التي تعرضت لها والعداء الذي اعتاد أن يناصبني إياه

أقرب أصدقائي إلي...

«فنواب البقاع مثلاً كانوا ما يكادون يسيرون إلى جانبي عدة خطى حتى يستميلهم الحيدريون ويدفعونهم إلى منازلتي في شتى الميادين. وشهادة حق أن إبراهيم حيدر كان من الأخصام أشرفهم وأنبلهم. لم يلجأ يوماً لأسلوب ملتو غير لائق كي يستميل ناخبيَّ، كما إنه لم يسع مرة للإفادة من معاداة أحد لي، إذ كان يكفيه أن أطلب منه عدم التعرض لأحد من أخصائي والعدول عن مغازلة من أعتبرهم مناصريَّ حتى يذعن لما أقول ويخلي الساحة بمن فيها. خصومته الشريفة هذه حملتني على التعاون معه مراراً، فقد كان على رأس ثاني لائحة انتخابية لي بعد أن أحللته مكان صبحي حيدر». بيد أنه في «عام ١٩٢٦ عين الفرنسيون مجلساً للشيوخ كان من أعضائه إبراهيم حيدر الذي عاد المفوض السامي وعزله بعد حادثة اللبوة وقبل أن يصدر قراره بدمج مجلسي الشيوخ والنواب. انتخب الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس الجديد ثم أخذ ينافس إميل إده في السعي إلى الرئاسة الأولى بالرغم من تخلي الفرنسيين عنه، لكنه لم يقتنع بهذه الحقيقة إلاّ بعد أن كلفني استمزاج المفوض السامي الذي قال لي بالحرف الواحد:

«يا صديقي، ليست فرنسا هنا لتمتثل لإرادة الشيخ محمد، قل له أن يدعنا وشأننا...

Mon ami, La France n'est pas ici pour fair la volonte' de CHeikh Mohammed dites — lui de nous ficher la paix.

«نقلت الرسالة إلى الشيخ محمد بحرفيتها فتأكد من صحة ما كنت قد قلته له مراراً في السابق... ويتملكني الضحك كلما تذكرت المرة الأولى التي قابلت فيها من كان يدعى بحاكم لبنان وكان وقتها المسيو كايلا فقد كنت خارجاً لتوي من معهد الفرير حيث اعتدت أن أنادي كل من يرتدي ثوباً أسود بعبارة «مون فرير» أي يا أخي. ولم أعثر وأنا في حضرة ممثل فرنسا على عبارة أخرى فناديته بها وكأنني ما زلت تلميذاً وكأنه أحد «فريرات» المدرسة. وما

يدهشني اليوم كلما تذكرت هذه الحادثة عدم اعتراض كايلا على تلك التسمية، بل عدم إعرابه عن أي استهجان أو استغراب لعبارة غير مألوفة لديه. ومن يدري لعله اعتقد أن عراقتنا في الديمقراطية دفعتني لأن أحذف اللقب وأعتبره أخاً لي».

إنتهت ولاية مجلس النواب الأول في ١٦ أيار ١٩٢٩ وفيه كان انتخب إضافة إلى رئيس المجلس الشيخ محمد الجسر، حبيب باشا السعد نائباً للرئيس، والنائبان صبري حمادة وإبراهيم المنذر أمينان للسر.

في ١٥ تموز ١٩٢٩ بدأت ولاية مجلس النواب الثاني التي امتدت إلى ١٠ أيار ١٩٣٢، وخلال ولاية هذا المجلس كان على النائب صبري حمادة أن يتابع بنفسه الأمور والعلاقات الشعبية، والعائلية والعشائرية في المنطقة، وذلك أثر فقدانه لأهم وأكبر داعم ومساند له، ذلك أنه في العام ١٩٣١، كان مكتوباً على الرئيس صبري حمادة، مرحلة جديدة ومهمات جديدة في علاقاته الشعبية والعائلية، إذ تُوفّي والده، الذي كان أشد مؤازر وداعم له في مجمل الاتصالات والعلاقات الشعبية والعائلية، وخصوصاً أن عمله النيابي صار يفرض عليه أن يقضي معظم أوقاته في العاصمة بيروت، قريباً من الحدث وصناعته. يقول الرئيس حمادة عن والده وتأثيره وعلاقته به، وما أحدثته وفاته من فراغ كان عليه أن يملأه ويسده:

«كانت تجمعني إلى والدي أواصر محبة وصداقة تفوق بكثير الروابط التي تؤلف عادة بين أب وابنه. محبته ورعايته لي أقرب إلى حنان الأم ورعايتها الحادبة العطوفة المضمخة بطيب الحنان وتضحيته. وحده لم يتنكر لي يوماً وبقي يشد أزري ويشحذ عزيمتي في منازلتي خصومي الكثر. راقبني بل قاد خطواتي وأنا ما زلت أحبو في طريق السياسة أثناء المعركة الأولى، ثم وقف يقول لي إثر اعلان نجاحي:

«لقد اصطفيناك لتمثيلنا. ووضعنا ثقتنا بك ولكن إذا ما تبين لنا في المستقبل أنك لست أهلاً لهذه الثقة، فتأكد من أننا سننتزعها منك بنفس الحماس والاجماع اللذين لمستهما يوم الانتخاب، وسأكون أول من يتخلى عنك».

لم يصدمني هذا الحزم في كلامه وأنا ابنه المدلل الذي لم يرفض له طلباً في يوم من الأيام، بل أكبرت فيه هذا التجرد عن العاطفة في سبيل المصلحة العامة، ووضعت نصب عيني أن لا أفجعه في ثقته بي. أما هو فقد أخذ على عاتقه مراقبتي عن كثب في استقبالي أبناء المنطقة وقضائي حاجاتهم. كما أبقى منزله مشرع الأبواب يؤمه منهم من يشاء وساعة يشاء ولأي غرض يشاء. لم يغنني مرتبي كنائب محترم عن اللجوء إلى خزانته أغرف منها حين تدعو الحاجة كي استطيع مسايرة الركب والوفاء بالتزاماتي. فإذا ما اضطررت لإقامة وليمة يهدر فيها السخاء هدراً أقامها في منزله في الهرمل، وإن أرغمت على استضافة أحد فتح له منزله يحل فيه على الرحب والسعة.

وجاءت وفاته المبكرة عام ١٩٣١ تحرمني من أصدق صديق وأحب الأحبة وفارس مقدام فطر على الشهامة والشجاعة والمروءة. التبس علينا في البدء أمر الداء الذي تمكن منه ولم يمهله أكثر من ستة أشهر. ومما جعلنا لا نعير الأمر الاهتمام الذي يستحق، أنه عند بداية العلة كان يقف تحت دالية عالية تخيم على مدخل المنزل. فخطر لعدنان ابن أخي - وكان من كبار موظفي الدولة وهو محال الآن على التقاعد - أن يطلب منه عنقوداً من العناقيد المدلاة فوق رأسه. فوقف جده على كرسي ليتمكن من الوصول إلى العناقيد، لكن الكرسي انزلق به وأصاب الجهة اليمنى من صدره. مما حملنا على الاعتقاد بأن الألم الذي أخذ يشعر به والورم الذي ظهر بعد ذلك ناتجان عن الحادثة، إلى أن قرر الدكتور كوتار وكان جراحاً معروفاً أن يجري له عملية لاستئصال ذلك الورم. ولم يتأكد الطبيب من ماهية الورم إلاّ بعد اجراء العملية عندما تبين له أن ما كان يشكو منه والدي سرطان في الرئة، وليس رضة موضعية من

جراء سقوطه عن الكرسي أو ألم تسبب به إسرافه في تدخين نوع خاص من التبغ كانت عائلة عبيد تزرعه خصيصاً له.

أخفينا الأمر عن أبي الذي برح المستشفى فرحاً نشيطاً واثقاً من شفائه، ومصمماً على وفاء نذره في زيارة العتبات المقدسة في النجف الاشرف.

كنت أصغي إليه وهو يضع مخطط زيارته والألم يعتصر قلبي لعلمي بأن أيامه أصبحت تحسب عليه وبأنه لن يستطيع الوفاء بنذره. أهملت في ذلك الصيف كل ما ليس له علاقة بصحته ولازمته ليلاً نهاراً، أسهر إلى جانب فراشه في الليل وأحاول أن ألهيه عن ألمه في النهار وكان قد حلا له أن يترك منزله ويمضي أيام الحر الى بيت عمتي شقيقته في مصيفها بالبساتين. أخذت الأوجاع تقوى وحالته تتفاقم، إلى أن كانت ليلة شعر فيها بالتعب والنعاس يثقلان عليَّ، فاستحلفني في الذهاب إلى البيت وأخذ قسط من الراحة... نزلت عند رغبته وإلحاحه الطويل، واستسلمت لرقاد لم أكن قد ذقت طعمه منذ أسابيع. لكن الصبح ما كاد ينبلج حتى سمعت صوته ينادي: يا صبري.

إستيقظت هلعاً لأرتدي ثيابي بسرعة فائقة وأتجه ركضاً نحو منزل عمتي في البساتين. وقبل أن أدركه صم أذني النحيب وسقط علي خبر فجيعتنا بأبي سقوط القدر الذي لا مرد له.

روت لي والدتي فيما بعد أنه قد غاب عن الوعي منذ أولى ساعات الليل، لكنه قبل أن يلفظ أنفاسه وفي نفس اللحظة التي سمعت فيها صوته في الحلم، تمتم: «يا صبري» حمدت من لا يحمد على مكروه سواه وأصبحت أؤمن إيماناً راسخاً بتوارد الأفكار وبهذا النوع من التجاذب العاطفي أو الفكري أو الروحي بين من تشدهم أواصر قربى أو عاطفة.

تأثرت كثيراً بوفاة والدي وبقيت زهاء عشر سنوات أبكيه إذا ما جاء ذكره على سمعي أو مر طيفه في خاطري. واليوم وبعد ست وثلاثين سنة من وفاته، ما زالت تفتح جرحي مراسم

المآتم التي تقام في الهرمل وصوت الندّابات بصورة خاصة. لم يخفف من حرقتي على أبي ولم يعزني في فقدانه، إلا كوني بالرغم من تدليله لي طفلاً وشاباً لم أعص له أمراً حتى في قضية حميمة كالزواج. كنت أثناء دراستي في معهد عينطورة قد أحببت فتاة من جونية تدعى إيزابيل وصممت على أن لا أربط حياتي بسواها. كتمت الأمر عن عائلتي إلى أن فاتحني أبي عام ١٩٢٧ بأمر الزواج وبكون ابنة عمي وهي في نفس الوقت ابنة خالتي - فأبي وعمي كانا قد اقترنا بابنتي عمهما الشقيقتين - مخطوبة لي منذ الولادة. ولئن كانت ابنة عمي صغرى شقيقاتها السبع إلاّ أنها كانت تكبرني بسنتين. فقاطعت كلام أبي بقولي:

«لن أتزوج إلاّ من قبعتها أجمل القبعات».

ولكن بالرغم من كلفي بالقبعات وبمن يرتدينها، احترمت وعد أبي بزواجي ممن اختارها لي ونزلت عند رغبته. ولكن ما حيلتي في أن عروسي كانت أقرب لأن تكون صديقة وشقيقة منها زوجة. بقيت هي بعد عقد القران في الهرمل وعدت أنا إلى بيروت حيث جرفتني تيارات الحياة العصرية من جديد.

بعد وفاته، أخذ الفراغ الذي تركه أبي يتسع يوماً بعد يوم، فأنا مدين له بالكثير... بالحياة طبعاً... وبطريقة استمالة الناخبين وخدمتهم وخدمة المنطقة التي ما تحقق فيها مشروع كنت أول من سعى إليه إلاّ كان «أبو صبري» قد استبقني إلى ذلك ولقنني دروساً عملية تركت في نفسي أعمق الأثر، فهو الذي عمل مع من دعاهم من أبناء المنطقة في شق الطريق الذي يربط الهرمل بمحطة رأس بعلبك... وسرت على خطاه فجاءت بعد تلك الطريق، طرقات أخرى وماء وكهرباء. لا أدعي لنفسي فضلاً في ذلك، فهؤلاء الذين عملت من أجلهم لم يتخلوا عني مرة واحدة منذ أربعين عاماً. عزاء كبير لي في بيع معظم أملاكي في لبنان، أما في سوريا فقد أخذ قانون الإصلاح الزراعي أكثر من ثلثيها. بعت تلك الأملاك من أجل تغطية نفقات المعارك الانتخابية الكثيرة التي خضت غمارها وحاربني فيها أقرب الأقرباء».

ثم كان مجلس النواب الثالث الذي بدأت ولايته في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ وانتهت في الخامس من حزيران ١٩٣٧، وهكذا دواليك في مجلس النواب الرابع، فمجلس النواب الخامس الذي كان أمامه مهمات وطنية كبرى جسيمة ستؤسس لكل المستقبل.

مصادر ومراجع

ـ الأسبوع العربي ٢٦/١٠/١٩٦٧
ـ الأسبوع العربي ٢٣/١١/١٩٦٧
ـ من حوارات للمؤلف مع الشيخ مهدي حمادة

النائب صبري حمادة
ركن دستوري

تميز الرئيس صبري حمادة في حياته السياسية والعامة بالتمسك بقناعاته الراسخة واحترامه لوعوده وإصراره على الوفاء بهذه الوعود، ومن هنا، تميزت علاقة الرئيس صبري حمادة مع الرئيس بشارة الخوري على الدوام بالوفاء والصداقة والإحترام المتبادل، وكانا جنباً إلى جنب في كثير من المواقف والتطورات، وهو من المؤسسين للكتلة الدستورية التي لعبت الدور الأساسي والبارز في الحفاظ على بقاء الكيان اللبناني واستقلاله وفي الأحداث البارزة لاحقاً.

أما كيف تأسست الكتلة الدستورية، فنواتها الأولى كما يؤكد الرئيس بشارة الخوري تعود إلى مطلع الثلاثينيات وتحديداً إلى شهر أيار سنة ١٩٣٢ حينما علق المندوب السامي دستور ١٩٢٦ وحل المجلس النيابي والوزارة، وعين الرئيس شارل دباس الذي لم يبق لولايته سوى أيام، رئيساً للدولة حتى أجل غير مسمى على أن يعاونه مجلس مديرين.[١]

ويصف الرئيس بشارة الخوري ذلك بمأساة دستورية ابتعد على أثرها عن شارل دباس معاهداً نفسه على مقاومة الأوضاع الشاذة هذه، فانضم إليه حسين الأحدب وميشال زكور وجبران التويني ليحاربوا هذه الحالة الشاذة، ولإعادة العمل بالدستور، ويصف ذلك بأنه كان النواة الأولى للكتلة الدستورية التي ظهرت إلى الوجود في أوائل سنة ١٩٣٤[٢]، بعد أن عين

في ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ الكونت دو مارتيل وكان سفيراً لفرنسا في الصين، خلفاً للمسيو بونسو كمندوب سامٍ والذي ما أن تسلم مهمات وظيفته حتى فكر بتبديل الأوضاع بأوضاع مؤقتة أخرى بغية إعادة الدستور إلى حيز التنفيذ على مراحل.

وفي أواخر عام ١٩٣٣ قدم شارل دباس استقالته، فأصدر المفوض السامي قراراً بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية سنة واحدة تبتدىء في آخر كانون الثاني ١٩٣٤، على أن يفصل تعيينه عن تسلمه الحكم بشهر واحد يكون «فترة انتقال» لا يعمل فيها الرئيس الجديد أي عمل حكومي، ويتولى فيها الحاكم اوبوار الإشراف على الإنتخابات النيابية، وكذلك أنزل المفوض السامي عدد نواب المجلس إلى ٢٥ عضواً، منهم ١٨ نائباً منتخباً، وسبعة يعينون بقرار من المفوض السامي، على أن تكون ولاية المجلس أربع سنوات.[٣]

جرت الانتخابات في شهر كانون الثاني ١٩٣٤ في وقت كانت الثلوج تتساقط فيه على الجبال وجاءت نتائجها على النحو الآتي:

عن بيروت: خير الدين الأحدب، د. أيوب ثابت، ووهرام ليليكان.

عن جبل لبنان: حكمت جنبلاط، فريد الخازن، ميشال زكور، كميل شمعون وابراهيم المنذر.

عن لبنان الشمالي: شبل عيسى الخوري الذي توفي بعد فترة وجيزة وانتخب خلفاً له نجيب حنا ضاهر، محمد العبود عبد الرزاق، نقولا غصن وحميد فرنجية.

عن لبنان الجنوبي: نجيب عسيران، فضل الفضل الذي توفي بعد فترة وانتخب خلفاً له بهيج الفضل.

عن البقاع: صبري حمادة، الياس طعمة السكاف، الدكتور محمد قزعون.

كما عين في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٤ بموجب مرسوم رقمه ٥٣ النواب الآتية

أسماؤهم:

عن الموارنة: إميل إده وبشارة الخوري.

عن الروم الأرثوذكس: شارل دباس.

عن الروم الكاثوليك: جبرائيل خباز.

عن السنة: خالد شهاب.

عن الشيعة: ابراهيم حيدر.

عن الدروز: مجيد توفيق أرسلان.

اكتمل المجلس وانتخب شارل دباس رئيساً له بإيعاز من المفوض السامي دي مارتيل وفي ٢٨ كانون الثاني تسلم حبيب باشا السعد رئاسة الجمهورية وتم تعيين عبدالله بيهم أمين سر الدولة.[٤]

بدأ مجلس النواب اجتماعاته في المكتبة الوطنية ريثما يكتمل البناء الخاص به في ساحة النجمة، وكان من المعروف عن المفوض السامي آنئذٍ حب الاستئثار والاستبداد بالرأي، لا يرغب في البحث بإعادة الدستور كاملاً غير منقوص، وحينما تقدم الشيخ فريد الخازن إلى المجلس الجديد باقتراح يرمي إلى هذه الغاية حنق الكونت دي مارتيل عليه وعلى أصدقائه،..

وما أن فتحت دورة آذار ١٩٣٥ حتى حدث انهيار مبنى نادي «كوكب الشرق» في ساحة الشهداء فأسفر عن مقتل عدد من رواد النادي، فاستثمرت جبهة إميل إده وأيوب ثابت وجبرائيل خباز هذا الحادث ضد محافظ بيروت سليم تقلا قبل أي تحقيق. وأول صدام في المجلس كان بسبب الهجوم الذي شنه هؤلاء الثلاثة على سليم تقلا مطالبين بكف يده على الفور وإحالته على المحاكمة[٥]. فانبرى عدد من النواب من بينهم بشارة الخوري وصبري حمادة وميشال زكور... مفندين مزاعمهم شارحين المسؤوليات المتفاوتة التي تستخلص من

القوانين المرعية الإجراء. وتقدم ميشال زكور باقتراح إرجاء المناقشة إلى أجل غير مسمى ريثما تقوم الحكومة بتحقيقات إدارية نزيهة وتبلغ نتائجها إلى المجلس، فوافقت عليه أكثرية ساحقة تضم ١٩ نائباً.

وتبلور عدد الموالين للدستور على أثر هذا الاقتراع ولم يخالف سوى ستة نواب. ولبث وضع النواب على تلك الحال إلى أن تدخلت السلطة الفرنسية بكل قواها ضد هذا التكتل.(٦)

يعتبر هذا التكتل النيابي بدء حياة «الكتلة الدستورية»، وقد أطلق عليها هذا الإسم بعد اقتراح الشيخ فريد الخازن إعادة الدستور والعمل به(٧).

ويقول الرئيس صبري حمادة: «تألفت الكتلة الدستورية أول ما تألفت من الشيخ بشارة الخوري، كميل شمعون، إميل لحود، الشيخ فريد الخازن، الأمير مجيد أرسلان، الشيخ ابراهيم المنذر، سليم تقلا، حميد فرنجية، ميشال زكور، الأمير خالد شهاب، حسين الأحدب، وليلكيان وغيرهم. لم ينغلق الحزب الجديد على ابناء طائفة واحدة دون الآخرين، بل انتمى إليه الكثيرون وقد اختلفت مللهم وتباينت نزعاتهم، الا أنهم اتفقوا على العمل من أجل استقلال لبنان ومقارعة الفرنسيين وفرنسا ماتزال من أقوى دول العالم وأشدها بأساً»(٨).

وصارت الكتلة الدستورية برئاسة الشيخ بشارة الخوري تجتذب الأنصار من جميع المراتب الاقتصادية أو الاجتماعية أو المهن(محامون وأطباء بنوع خاص) الموزعين في جميع المناطق اللبنانية ومن بينهم النواب الجدد أو المحنكون مثل: كميل شمعون ، حميد فرنجية، خليل أبو جودة أو الأكثر شباباً: الأمير خالد شهاب، الشيخ إبراهيم المنذر، وديع نعيم، موسى نمور، ميشال زكور، الشيخ فريد الخازن، وصبري حمادة. أو القدامى مثل: سليم تقلا الذي

خلفه بعد مماته أخوه فيليب تقلا(٩).

وكانت عقيدة الحزب الدستوري ترتكز على المطالب الآتية:

- عودة العمل بالدستور كاملاً.
- عودة المؤسسات السياسية بشكل طبيعي.
- حق لبنان بالإستقلال.
- انضمام لبنان إلى المؤسسات الدولية على أساس المساواة الكاملة مع باقي الدول.
- إبرام معاهدة مع فرنسا تكون بديلة للانتداب وتحديد واجبات الدولة الفرنسية واللبنانية وحقوقهما تحديداً دقيقاً(١٠). فبدأت مناورات المسيو دي مارتيل لإبعاد هذا التكتل عن الحكم. وكان خير الدين الأحدب النائب الجديد الذي ساعده الدستوريون ليصل إلى النيابة إكراماً لخاطر عمه حسين الأحدب انفصل عن هذا التكتل وتقرب من إميل إده. وحين سئل عن سر تغيير موقفه قال: «لا حظ لي مع الشيخ بشارة لأن لديه مرشحين لرئاسة الوزارة هما عمي حسين والأمير خالد شهاب أما إميل إده فليس عنده من نائب سني يؤيده، فحظي معه أوفر». وأظهر حسين الأحدب أسفه الشديد على انتكاث ابن أخيه وغضب غضباً شديداً دون جدوى(١١).

وفي خريف العام ١٩٣٥ أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بتجديد الرئاسة لحبيب باشا السعد سنة واحدة تنتهي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦، وأرجئت الدورة العادية لمجلس النواب شهراً واحداً، وأول عمل في هذه الدورة كان انتخاب رئيس المجلس وهيئة مكتبه فعاكس المفوض السامي وأعوانه انتخاب شارل دباس، معاكسة سافرة أقنطته من استمالتهم فآثر الاستقالة على الفشل المحتوم، وعين خلفاً له باترو طراد فانتخب على الأثر رئيساً للمجلس النيابي بمؤازرة فعالة من الكتلة الدستورية(١٢).

لم يفلح باترو طراد كثيراً في رئاسة المجلس، فهو يكثر من الكلام اللطيف ولا ينتج عملاً مثمراً، وحاول أن يراعي الدستوريين في الظاهر، وأما المسايرة الحقيقية فكانت للجانب الآخر[١٣] ناهيك عن امتهان كرامة المجلس النيابي وتجاهل وجوده من قبل دي مارتيل الذي بلغ به حد منح شركة فرنسية امتياز استثمار التبغ اللبناني لمدة ٢٥ سنة وذلك بتاريخ ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٥ دون أن يحرك رئيس المجلس باترو طراد ساكناً للدفاع عن دور المجلس النيابي وكرامته[١٤] .

في جلسة ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٥ أعطت الكتلة الدستورية برهاناً كبيراً على قوتها النيابية حين فاز مرشحها الأمير خالد شهاب برئاسة المجلس النيابي بأكثرية ١٧ صوتاً ضد ستة أصوات نالها خير الدين الأحدب مرشح إميل إده.

في كانون الأول من نفس السنة صدر عن المفوض السامي الفرنسي قرار بانتخاب رئيس جمهورية لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد وعين موعد الإنتخاب في العشرين من كانون الثاني ١٩٣٦، وعقب القرار المذكور صدر «بلاغ بالتزام السلطة المنتدبة جانب الحياد»؟؟[١٥] .

قررت الكتلة الدستورية ترشيح النائب الشيخ بشارة الخوري لرئاسة الجمهورية، وهنا أخذت سلطات الإنتداب تكشف عن وجهها « الحيادي»، فأخذت تعمل لتجريد الكتلة الدستورية من أكثريتها النيابية، وأخذ المفوض السامي ومستشاروه وخصوصاً المستشار بتشكوف بتنفيذ هذه الخطة، ففتح نائبا الجنوب نجيب عسيران وبهيج الفضل باب التراجع، فلم يكتفِ هذان النائبان بالانقلاب على الكتلة الدستورية وعلى تأييد النائب بشارة الخوري، بل ذهبا إلى المختارة جاهرين بالدعاية لإميل إده..

وأخذت السبحة تكر: نجيب حنا الضاهر يسحب امضاءه من عريضة تأييد بشارة

الخوري بتأثير من حبيب باشا السعد، أمين المقدم وهو في طريقه من طرابلس إلى بيروت يتسلمه خليل معتوق ومعه أحمد جلول والحاج بشير السروجي رجلا خير الدين الأحدب ويأتون به من بيت كسروان الخازن إلى بيت إميل إده حيث حوصر، حكمت جنبلاط ينقلب على بشارة الخوري بعد زيارته لكرسي بيت الدين ولمدير الشؤون السياسية في المفوضية الفرنسة المسيو كيفر، الياس طعمة السكاف يصطادونه بشبك قضاياه المعلقة في عميق. ولم تتوقف المداخلات إلاّ بعد أن صار مؤيدو إميل إده ١٣ نائباً ضد ١٢، وهو العدد الذي يكفيه للفوز في الدورة الثانية.[١٦]

حاولت الكتلة الدستورية المناورة بإبعاد إميل إده عن الفوز برئاسة الجمهورية بالسعي لترشيح أيوب ثابت الذي يضاف صوته إلى أصوات الكتلة الدستورية فتنعكس الآية هنا ويصير لأيوب ثابت ١٣ نائباً ولإميل إده ١٢ صوتاً، وكادت هذه المبادرة أن تنجح لولا أن وصل خبرها إلى المفوض السامي دي مارتيل الذي غضب من ذلك، زاعماً أن حياده هو فقط بين بشارة الخوري وإميل إده، أما إذا برز مرشح ثالث فهو حتماً سيتدخل لمنعه من الوصول، وأبلغ هذا الموقف الحاسم إلى أيوب ثابت الذي أعلن انسحابه بعد أن نال وعداً بتعيينه أمين سر للدولة، بالرغم من محاولات الكتلة الدستورية ثنيه عن ذلك.[١٧]

وهنا جرت محاولات يائسة لاقناع صبري حمادة بالتخلي عن دعمه المطلق لبشارة الخوري، مقدماً بذلك الدليل والبرهان الأكيدين والثابتين على الإخلاص للمبادىء والقناعات الراسخة التي يؤمن بها وعلى وفائه بوعوده، بحيث لم تفلح معه كل الضغوط التي مورست عليه والإغراءات الكبيرة التي أغدقت له للتخلي عن تأييده للشيخ بشارة رغم علمه أن عدداً كبيراً من النواب قد نقل البندقية من كتف إلى كتف ومن ضمنهم كان النائب كميل شمعون وهو كان محسوباً على الكتلة الدستورية ونواب البقاع الذين تحولوا عن بشارة الخوري إلى إميل إده.

ويقول الرئيس حمادة بهذا الخصوص: «من الأحداث مايتحول من حدث عابر إلى تاريخ لمرحلة هامة من مراحل العمر. ومن أخطر مراحل هذا العمر وأهمها في حياتي تلك التي دفعتني إلى انتخاب الشيخ بشارة الخوري واحترامي لعهده والتمسك بالصداقة التي جمعتني به منذ ما يزيد عن ثلاث وثلاثين سنة، ولم تكن في الأصل سوى احترام لوعد قطعته على نفسي. فقد كنت عند احتدام المعركة بينه وبين إميل إده حول رئاسة الجمهورية عام ١٩٣٦ قد وعدت بانتخابه للسدة الأولى، وكذلك فعل نواب البقاع، ولكن طرأ فيما بعد ما حمل هؤلاء على العدول عن رأيهم... قد تكون رغبة الفرنسيين. تخلى زملائي عن الشيخ بشارة وأصروا على أن أحذو حذوهم. استغربت تصرفهم هذا الذي لم أجد له مبرراً، لكنني تركتهم وشأنهم واحتفظت بحقي في انتخاب من أريد. وكان المجلس قد انقسم إلى معسكرين... تألف أحدهما من اثني عشر نائباً في رحاب الشيخ بشارة والثاني من ثلاثة عشر نائباً في رحاب إميل إده.

«ذهبت محاولات نواب البقاع على كثرتها وعنادها أدراج الرياح، وبقيت وفياً لوعدي في انتخاب الشيخ بشارة، وحين أُسقط في يدهم لجأوا إلى خالي سعد الله الذي فوجئت به يتقدم الياس المدور والشيخ إميل الخازن في صباح يوم الأحد السابق لموعد الإنتخاب. لم يكتفوا باصطحاب خالي بل اصطحبوا أيضاً ثلاثة آلاف ليرة عثمانية ذهباً. كنت في ذلك الصباح قد قمت بتفتيش دقيق في زوايا جيوبي لأتمكن من المراهنة على جواد كنت أمتلكه في ميدان سباق بيروت أسميته «حصلني». بعد التفتيش والبحث والتدقيق لم أعثر إلاّ على ورقة يتيمة من فئة الخمس ليرات، وبدأت في وضع الخطط التي تمكنني من العثور على الليرات المئة التي لا غنى لي عنها لأتمكن من الرهان.

«ولكن بالرغم من فراغ جيوبي وإغراء «حصلني» وبريق الذهب بقيت متمسكاً بكلمتي مصراً على الوفاء بوعدي، فدارت بيني وبين خالي مشادة عنيفة، قال لي على أثرها قبل أن

يغادر منزلي:

«إنني بمقام أبيك، ولذلك أنصحك بالعدول عن عنادك وانتخاب إميل إده».

«فأجبته ثائراً: أنت لاتحبني ولا تريد لي الخير، ولو أنك كنت بمقام أبي كما تقول لما نصحتني بالتنكر لوعدي».

«وشهادة حق هنا أيضاً، فقد كان وراء احترامي لوعدي وإصراري على الوفاء به الحاج عوض مقداد والأمير رشيد الحرفوش اللذان كانا ينصحانني بعدم التفريط في أيّ وعد وأنا مازلت في بداية الطريق. وكثيراً ما كررا وأعادا على مسامعي أنني إن صدقت الآخرين صدقوني وشدوا أزري وحملوا وعودي انتخابية كانت أو غير انتخابية محمل الجد».

«خرج خالي سعد الله حانقاً علي غاضباً من مقارعتي له الحجة حجتين. وذهب إلى الهرمل ليصدر بياناً يتبرأ فيه من قرابتي له، ويعلن للجميع عن غضبه لما بدر مني».

«لم تقف محاولات نواب البقاع عند هذا الحد، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بكثير. فقد فوجئت في أحد الأيام بوصول والدتي إلى منزلي في بيروت، حملت نفسها مشقة المجيء من الهرمل كي تطلب مني الرضوخ لإرادة خالي والكف عن العناد وحجتها في ذلك أنه لايليق بي إغضاب أشقائها لاسيما بعد أن تخلى لي أحدهم عن مكان الصدارة في العائلة. أُسقط في يدي وشعرت بالضعف أمام توسلات والدتي، وكنت لاأرفض لها طلباً مهما عز ذلك الطلب. ولم أر أمامي إلاّ مخرجاً واحداً أنفذ منه، وكان ذلك حنانها وخوفها الدائم علي، بعد أن فشل المنطق وافتقرت إلى حجج أقنعها بها فتعدل عن طلبها. قلت لها ثائراً:

«أنتِ أمام أمرين إمّا أن انتخب الشيخ بشارة أو أرمي بنفسي في البحر. فكما لايليق بي أن أغضب أشقاءك، لايليق بي أيضاً أن لاأفي بوعد قطعته على نفسي.

«وما أن سمعت قولي بأنني سأرمي بنفسي في البحر حتى ذعرت ونسيت تماماً ما كانت

قد جاءت من أجله والمهمة المكلفة بالقيام بها من قبل أشقائها. ولم يعد يعنيها من سينتخب من، ولا من سيتولى رئاسة الجمهورية، ولا من سيغضب من آل حمادة أو من سيرضى منهم، وانحصر همها أن لا أعود إلى ذكر البحر على سمعها مرة ثانية».

جاء يوم الانتخاب ونواب البقاع والفرنسيون واثقون من أنني سأمتثل لرغبتهم وأعطي صوتي لإميل إده، وجاءت عملية الفرز تؤكد لهم سوء تقديرهم هذا، فقد زاد عدد النواب الذين اقترعوا لصالح إميل إده واحداً، فدخل في روع الجميع أنني صاحب ذلك الصوت في حين كان بالفعل كميل شمعون. وعندما تقدمت لأهنىء الرئيس الجديد شد على يدي ممتناً وقال:

«أشكرك... أشكرك...»

فقاطعته بقولي: «إنّ أحد الذين سبق لهم أن وعدوا بانتخاب الشيخ بشارة قد تخلى عنه لصالحك، ما زلت أجهل من هو، ولكن ما يمكنني تأكيده أنني لست من رجح كفتك فلا حق لي إذن بشكرك وامتنانك...»[١٨].

في ٤ كانون الثاني من سنة ١٩٣٧ صدر قرار المفوض السامي باعادة الحياة الدستورية على أن تبقى مدة رئاسة الجمهورية ثلاث سنوات ومدة المجلس النيابي أربع سنوات. وما أن نشر هذا القرار حتى ظهرت نية إميل إده باختيار خير الدين الاحدب رئيساً للوزارة على الرغم من انتخاب الامير خالد شهاب رئيساً للمجلس النيابي.

واتفقت الكتلة الدستورية مع الدكتور ايوب ثابت على أن ترشحه لرئاسة الوزارة، لكن اميل اده لم يعر ذلك أهمية، فلم يأخذ بما أسفرت عنه الاستشارات وشكل حكومة جديدة برئاسة خير الدين الأحدب ضمت أربعة من الكتلة الوطنية هم: إلى الأحدب، إبراهيم حيدر، حبيب أبو شهلا وخليل أبي اللمع الذي كان قد عين نائباً خلفاً لإميل إده بعد أن

انتخب رئيساً للجمهورية[١٩].

الصوت الواحد الذي يزيد عن عدد أصوات المعارضة، لم يكن يقنع الدستوريين، وخصوصاً النائب صبري حمادة الذي قرر أن يقلب المعادلة. ويقول الرئيس بشارة الخوري «في يوم التاسع من آذار أيقظني من نومي صبري حمادة وميشال زكور ليعلماني باستعداد الدكتور محمد أمين قزعون للإنضمام إلى الدستوريين بحيث يصبحون أكثرية، وهو يطلب الإجتماع بنا ليعلن انضمامه إلينا ببيان معلّل. فسررنا بالأمر وابتدأنا اتصالنا به وقررنا اجتماعاً عاماً للدستوريين في دارنا في ١١ من آذار مساءً. وبينما نحن نعد بياناً عن انضمام النائب إلينا وإننا أصبحنا أكثرية تستطيع حجب الثقة عن الوزارة سمعنا دوياً هائلاً أمام البيت، اعقبه إطلاق رصاص قرب صالة الإجتماع، فارتج المسكن وجواره ورأينا حفرة كبيرة في الحديقة وآثار رصاص على حائط الشرفة أمام قاعة اجتماعنا وقد تحطم زجاج بيتنا وبيت جارنا ميشال شيحا. وعلى الأثر اتصل المفوض السامي شخصياً بي مستفسراً وأوفد المسيو بوشيد مدير الأمن العام الفرنسي ليباشر التحقيق فطفنا معه في البيت وهمس في أذني:

«يريدون أن يلصقوا التهمة بالشيخ فريد الخازن صديقكم، وعلى الرغم من صداقتي للرئيس إده سأقول للمفوض السامي أن الجريمة ليست مفتعلة بل هي محاولة قتل ضدكم وضد أصدقائكم وخصوصاً أن الرصاص دوى أثناء انفجار القنبلة وصُوب إلى محل اجتماعكم. إنما يصعب علينا أن نكتشف المجرم وخير الدين رئيس للوزارة ونور الدين الرفاعي مدير البوليس وألفرد ثابت مدعٍ عام للإستئناف...»[٢٠].

ويصف الرئيس صبري حمادة كيف عمل لتحويل الدكتور قزعون من الموالاة إلى المعارضة بقوله:

«ليس هذا المهم، بل الأهم بكثير تكليف رئيس الجمهورية، خير الدين الأحدب

بتشكيل الوزارة التي اقتصرت دائماً وأبداً على من انتخبه من النواب. وكان عدد من الموالين منهم قد عاد إلى ما كان عليه بعودة كميل شمعون إلى حظيرتنا. لم يرق لنا نحن، أي المعسكر الثاني خلو الحكومة من أحدنا، فرأيت أن ننتزع منهم الأكثرية ونستميل أحد الذين يعتمدون عليهم. قصدت من توي ميشال زكور في منزله، أقنعته حجتي فرافقني في زيارة للشيخ بشارة الخوري الذي أقر عدم إقرارنا لخير الدين الأحدب في إقصائنا المتعمد عن الحقائب الوزارية. ومن ثم أخذت على عاتقي تحويل نائب موال إلى نائب معارض، فنجحت في مسعاي وجئت بالدكتور محمد قزعون. ولو أتيح له أن يرجم في الغيب ويعرف ما سيتعرض له من جراء ذلك لبقي حيث كان يرتع سعيداً في صفوف الموالين.

«ماأن علم خير الدين الأحدب بالأمر حتى أرسل من يخطف الدكتور قزعون ويحتجزه في منزل أحد آل حمادة الواقع بالقرب من صيدلية حمادة. ولم يقف رئيس الوزراء عند هذا الحد، بل كلف آخرين بإلقاء قنابل على منزل الشيخ بشارة الخوري وإطلاق الرصاص علينا فيما نحن مجتمعون في الداخل».

«حين تمكنت من معرفة المكان الذي احتجز فيه الدكتور قزعون اقتحمته، والتعبير هنا صحيح لا مجاز فيه، فالمنزل في الواقع كان مطوقاً برجال خير الدين الأحدب المسلحين، وقد كلف بعضهم بحراسة النائب المحتجز الذي قال لي بأسى حين رآني:

«ما زلت على وعدي لكنني محتجز كما ترى».

«عدت إلى اقتحام صفوف «الحرس» مرة ثانية وخرجت برفقة الدكتور قزعون، لكنه ما كاد يصل إلى منزله حتى عاودوا الكرة وخطفوه للمرة الثانية، وعهدوا به إلى «أبو زهير جلول» وكان من أخلص رجال رئيس الوزراء. ذهبت أطرق باب أبو زهير دون جدوى فقفزت فوق سور الحديقة وتمكنت بمشقة من العثور على الدكتور قزعون. والحق يقال أنه بالرغم مما تعرض

له من خطف واحتجاز على يد رجال مسلحين لم يمانع في التوقيع على ما طلبت التوقيع عليه... وقد أدى ذلك التوقيع، وتحولنا من أقلية إلى أكثرية ولو بصوت واحد، وإلى حل المجلس لاحقاً...»[٢١].

هذا الواقع أسفر عن قيام حكومة ائتلافية في ١٤ آذار سنة ١٩٣٧ برئاسة خير الدين الأحدب الكتلوي يقابله ميشال زكور(دستوري) وهما نائبان، وحبيب أبو شهلا(كتلة وطنية) يقابله السيد أحمد الحسيني،(كتلة دستورية) وكلاهما من خارج المجلس[٢٢].

ونالت هذه الحكومة الثقة، لكن العلاقات بين أعضائها ظلت بين مد وجزر، وبهذا لم تعمر هذه الحكومة طويلاً خصوصاً بعد أن توفي ميشال زكور بسكتة قلبية، فعين إميل إده بدلاً منه جورج ثابت وهو محسوب على الكتلة الوطنية، وصارت الحكومة كلها بذلك من لون واحد، خصوصاً بعد أن نجح الرئيس إده بفصل الوزير الحسيني عن الكتلة الدستورية وضمه إلى الكتلة الوطنية.

في شهر تموز انضم النائبان خليل أبي اللمع وإبراهيم حيدر إلى الكتلة الدستورية فتعزز ثقل هذه الكتلة، وهنا عمل إميل إده وخير الدين الأحدب على استمالة النائب خليل أبي اللمع الذي طرح شعاراً صار مضرب الأمثال«يا بشارة... ياالوزارة» فولياه الوزارة فوراً[٢٣].

وفي ١٤ تموز سنة ١٩٣٧ حل مجلس النواب ودعي الناخبون للاقتراع في مهلة ثلاثة أشهر حيث جاءت النتائج على النحو الآتي:

عن بيروت: حبيب أبو شهلا وخسروف توتنجيان وجورج ثابت وشفيق نصيف والدكتور سليم اللبابيدي وعبدالله اليافي.

عن جبل لبنان: خليل أبو جودة، وروكزأبو ناصر ومجيد أرسلان وإسكندر البستاني وسليم تقلا وحكمت جنبلاط وأحمد الحسيني وفريد الخازن واحمد الخطيب وكميل نمر

شمعون وزخيا طوبيا وإبراهيم المنذر.

عن لبنان الشمالي: يوسف اسطفان وواكيم بيطار ونجيب حنا ضاهر ومحمد العبود عبد الرزاق، وخالد عبد القادر، ونقولا غصن، وحميد فرنجية، وشفيق كرامي، وراشد المقدم.

عن لبنان الجنوبي: أحمد الأسعد ورشيد بيضون، وكاظم الخليل ويوسف الزين، ويوسف سالم، وخالد شهاب، ونجيب عسيران ومارون كنعان.

عن البقاع: صبري حمادة، إبراهيم حيدر، ونسيب الداود والياس طعمة السكاف، والدكتور محمد أمين قزعون، ونجيب نكد، وموسى نمور.

وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٧ صدر مرسوم جمهوري رقمه ١٣٦٨ بتعيين النواب:

عن الموارنة: الشيخ بشارة الخوري، والأمير خليل أبي اللمع، وجواد بولس، والدكتور الياس عاد، وتوفيق عواد، وشارل عمون، وإبراهيم عازار.

عن السنة: خير الدين الأحدب، ونصوح آغا الفاضل، وكمال جبر، ومحيي الدين النصولي.

عن الشيعة: بهيج الفضل، والأمير رشيد حرفوش، وعلي العبدالله.

عن الروم الأرثوذكس: باترو طراد، وجبران التويني، وخليل كسيب.

عن الدروز: رشيد جنبلاط.

عن الروم الكاثوليك: غبريال خباز.

عن الأقليات: الدكتور أيوب ثابت.

عن الأرمن الأرثوذكس: واهرام ليلكيان.

عقد المجلس النيابي جلسته الأولى في ٢٩ تشرين الأول وانتخب باترو طراد رئيساً له، لتبدأ بعد ذلك المشاورات لتشكيل حكومة ائتلافية اتفق على أن يكون للدستوريين فيها ثلاثة وزراء هم: موسى نمور، سليم تقلا ومجيد أرسلان، وللموالين أربعة هم: خير الدين الأحدب رئيساً، حبيب أبو شهلا، جورج ثابت وإبراهيم حيدر.

لم تكن نيات الرئيس إميل إده سليمة تجاه الدستوريين، فظلت حكومة الاحدب تضغط على انصار الدستوريين فاضطر سليم تقلا للاستقالة ثم تبعه الأمير مجيد أرسلان وتضامن معهما حبيب أبو شهلا الذي سئم من حال المراوحة، فتألفت وزارة جديدة برئاسة الأحدب انتهى فيها الإئتلاف وكان من بين أعضائها موسى نمور الذي انشق عن الكتلة الدستورية[٢٤].

وتعثرت حكومة الأحدب الذي يمكن القول أنه احترق نهائياً، فاستقال من منصبه، وبعد استشارات نيابية كلف الأمير خالد شهاب الدستوري برئاسة الحكومة والتي كان في عدادها: الشيخ يوسف اسطفان وكميل شمعون وسليم تقلا وخليل كسيب وحكمت جنبلاط، وقد لاحظ الجميع أن كميل شمعون كان متفقاً مع الرئيس إميل إده على دخول الوزارة، فقد غاب يوم تشكيلها بداعي الصيد مما دل على أنه أمين على الوصول إلى غرضه[٢٥].

وبعد أن نالت الحكومة الثقة، سارت الأمور بهدوء، إلى أن قرر رئيس الجمهورية إميل إده ترقية الياس مدور إلى رتبة زعيم ليوليه قيادة الدرك، وهنا أشير على الأمير خالد شهاب بضرورة تجنب ذلك، لأن المدور حزبي ويسيء إلى الكثيرين، خصوصاً إلى الدستوريين، لكن الأمير خالد لم يمتثل لذلك بسبب ما قاله أنه أعطى وعداً لرئيس الجمهورية بالموافقة، كذلك فعل كميل شمعون، ولم يتقيد بقرار الكتلة الدستورية إلاَّ الوزير سليم لحود الذي استقال من الحكومة، فيما الآخران (شمعون، شهاب)، تمسكا بمركزيهما[٢٦].

وفي خريف سنة١٩٣٨ أسقطت الأكثرية النيابية حكومة الأمير خالد شهاب، وشكل عبدالله اليافي وزارة جديدة وتمثّل فيها الدستوريان صبري حمادة وحميد فرنجية، اللذان زارا بشارة الخوري وأعطياه كتاباً يتعهدان فيه بالاستقالة، في حال طلبت منهما الكتلة الدستورية ذلك.

رفض الرئيس بشارة الخوري، كما يقول، هذا الكتاب لكنهما أصرا على ذلك، لأن كثيراً من الدستوريين أخلوا بالتزاماتهم بعد وصولهم إلى الوزارة[٢٧]. وأمام إصرارهما استلم الكتاب منهما لأنهماأرادا أن يشكلا سابقة لكل من يتجرأ على مخالفة ما تقرره الكتلة.

لكن سرعان ما اختلف الوزيران صبري حمادة وحميد فرنجية مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بسبب حرية الصحافة، خصوصاً بعد أن أصر رئيس الجمهورية على تعطيل جريدة «النهار»، فامتثل رئيس الحكومة لمشيئة رئيس الجمهورية، فانسحبا من الحكومة وتسببا في فرط هذه الحكومة الإئتلافية»[٢٨].

وحل مجلس النواب الرابع في ٢١ أيلول سنة١٩٣٩ وأوقفت الحياة الدستورية بناء لقرار صدر عن المفوض السامي بذريعة اندلاع الحرب العالمية الثانية، فمجلس النواب الخامس الذي كان أمامه مهمات وطنية كبرى جسيمة ستؤسس لكل المستقبل، تأخر انتخابه حتى أيلول ١٩٤٣، وفي هذه الولاية انتخب النائب صبري حمادة في الحادي والعشرين من أيلول ١٩٤٣ رئيساً للمرة الأولى لمجلس النواب اللبناني. حيث سيكتب عليه صناعة مهمات وتاريخ وأحداث سيرتبط بها اسمه ولبنان.

مصادر ومراجع

١ــ حقائق لبنانية ــ بشارة خليل الخوري، الجزء الأول.
٢ــ نفس المصدر.
٣ــ نفس المصدر.
٤ــ نفس المصدر.
٥ــ نفس المصدر.
٦ــ نفس المصدر.
٧ــ نفس المصدر.
٨ــ مجلة الأسبوع العربي ١٧ ــ ت٢ ــ ١٩٦٧.
٩ــ شارل الحلو ــ حياة في ذكريات.
١٠ــ نفس المصدر السابق.
١١ــ حقائق لبنانية ــ بشارة خليل الخوري، الجزء الأول.
١٢ــ نفس المصدر.
١٣ــ نفس المصدر.
١٤ــ نفس المصدر.
١٥ــ نفس المصدر.
١٦ــ نفس المصدر.
١٧ــ نفس المصدر.
١٨ــ مجلة الأسبوع العربي ــ ٢٣ت١ ــ ١٩٦٧.
١٩ــ حقائق لبنانية ــ بشارة خليل الخوري، الجزء الأول.
٢٠ــ نفس المصدر.
٢١ــ مجلة الأسبوع العربي، ٢٣ت١ ١٩٦٧.
٢٢ــ حقائق لبنانية، بشارة خليل الخوري، الجزء الأول.
٢٣ــ نفس المصدر السابق.
٢٤ــ نفس المصدر السابق.
٢٥ــ نفس المصدر السابق.
٢٦ــ نفس المصدر السابق.
٢٧ــ نفس المصدر السابق.
٢٨ــ من حوار للمؤلف مع ابي جرير حمادة.

الفصل الرابع

الرئيس صبري حمادة
في صميم
معركة الإستقلال الوطني

أسفرت نتائج المعركة الإنتخابية للمجلس النيابي الخامس في عام ١٩٤٣، عن تكريس النائب صبري حمادة زعيماً بقاعياً كبيراً، إضافة إلى أن هذه المعركة ستنجلي عنها معارك كبرى لاحقاً، فهذه المعركة كانت بالنسبة للنائب صبري حمادة، على حدّ قوله: «أكثر عنفاً وضراوة من غيرها بعد أن تخلى عني رفاق الأمس وفي مقدمتهم موسى نمور الذي حاول تشتيت شمل العائلة، فأخذ على قائمته خالي فضل الله. لكن ضراوة المعركة جعلت لطعمها، بعد فوز لائحتنا ذلك الفوز الساحق، نكهة ليست للمعارك السهلة المتوافرة فيها عناصر النجاح. شكلت لائحة مستقلة استعضت فيها عن صبحي حيدر بنسيبه ابراهيم، كما أقنعت هنري فرعون بترشيح نفسه عن المنطقة، وضممت إليها رفعت قزعون، يوسف الهراوي، أديب الفرزلي وكانت تلك انطلاقته الأولى في درب النيابة، لم تتعد التيارات التي جرفت الناخبين الحزبية المحلية، لكننا كنا نوصف بالدستوريين لمناصرتنا الشيخ بشارة الخوري، لم يقتصر العداء الذي اصطدمت به وقتئذ على رفاق الأمس وبعض الأقارب، بل تعداه إلى الفرنسيين والبريطانيين في آن معاً».(1) لقد أسفرت الانتخابات النيابية التي جرت آنئذٍ بين ٢٩ آب و ١٦ أيلول ١٩٤٣ عن مولد مجلس جديد جاء بعد معارك انتخابية تطاحن فيها النفوذ الفرنسي مع الشعور الوطني، وتألفت جبهتان:

الأولى: كانت تمثل أماني البلاد الصحيحة، وقد تزعمتها العناصر القومية الواعية والكتلة الدستورية، وكان منها: بشارة الخوري، كميل شمعون، صبري حمادة، مجيد إرسلان، وبهيج تقي الدين وغيرهم وكان من هؤلاء أيضاً رياض الصلح وعبد الحميد كرامي

اللذان لم يكونا أعضاء في الكتلة الدستورية.

الثانية: كانت تمثل النزعة المصادقة لفرنسا وقد تزعمتها الكتلة الوطنية، ومن عدادها: إميل إده، كمال جنبلاط وأحمد الحسيني وغيرهم..، وقد عاون هذه المجموعة الأمن العام الفرنسي ومولها البنك السوري ـ اللبناني، وتحديداً مسيو بويسون، وهو كان مديراً للبنك، وقد لعب في ما بعد دوراً مهماً وتدخل في توجيه سياسة لبنان الخارجية، كما أنه لعب لاحقاً دوراً في خلق المقاطعة الاقتصادية بين لبنان وسوريا.[٢]

أما المجلس فقد تألف من النواب:

محافظة بيروت: سامي الصلح، صائب سلام، الفرد نقاش، عبد الله اليافي، حبيب أبو شهلا، أيوب ثابت، محمد بيضون، هراتشيا شامليان، موسيس دركالوسيان.

محافظة لبنان الجنوبي: أحمد الأسعد، رياض الصلح، عادل عسيران، رشيد بيضون، محمد الفضل، مارون كنعان، علي العبد الله، كاظم الخليل، يوسف سالم ونسيب غبريل.

محافظة البقاع: صبري حمادة، يوسف الهراوي، رفعت قزعون، إبراهيم حيدر، نسيب الداود، أديب الفرزلي وهنري فرعون.

محافظة جبل لبنان: كميل شمعون، أمين السعد، جورج عقل، أسعد البستاني، جميل تلحوق، إميل إده، وديع نعيم، أحمد الحسيني، مجيد إرسلان، إميل لحود، وديع الأشقر، جبرائيل المر، سليم تقلا، جورج زوين، كمال جنبلاط، بشارة الخوري، وعبدالغني الخطيب.

محافظة لبنان الشمالي: حميد فرنجية، عبد الحميد كرامي، نقولا غصن، يعقوب الصراف، سعدي المنلا، وهيب جعجع، محمد العبود، يوسف اسطفان، سليمان العلي، محمد المصطفى، يوسف ضو وبطرس الخوري.

مما يلاحظ، أن صبري حمادة غدا زعيماً كبيراً، فهو عدا عن كونه صار زعيم البقاع من

دون منازع من جراء فوز كامل لائحته الانتخابية، اصبح أحد أركان الكتلة الدستورية، وهو أمر لم يتوافر لبقية النواب الأقطاب في المحافظات الأخرى، فنجد في بيروت إلى جانب سامي الصلح، صائب سلام، عبد الله اليافي وحبيب أبو شهلا.

ونجد في الجنوب إلى جانب أحمد الأسعد، عادل عسيران ورياض الصلح.

ونجد إلى جانب بشارة الخوري في جبل لبنان، كميل شمعون، إميل إده، كمال جنبلاط وأحمد الحسيني.

ونجد إلى جانب عبد الحميد كرامي في الشمال، حميد فرنجية.

وهنا يتبين بالحصيلة العملية أن صبري حمادة، هو النائب الأكثر استقطاباً في مجلس النواب، والأكثر شعبية في الواقع، وبهذا فإنه سيفرض نفسه ووجوده ورأيه في مجمل التطورات اللاحقة، ولعل في أولوياتها دوره في انتخاب رئيس الجمهورية في مثل ذاك الظرف المصيري. حيث يقول الرئيس حمادة في هذا المجال:

«كنت طالب استقلال ناجز لا مساومة فيه ولا مراوغة في مفهومه وممارسته. وعلى هذا الأساس سعيت لإقناع رئيس الحزب الدستوري الشيخ بشارة الخوري بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، وكان قد بلغني أنه وافق على التخلي عن ترشيحه لكميل شمعون. كان للنبأ علي وقع الصاعقة، لم يرضني أن يفرض علينا الأجنبي مهما اختلفت لغته وتباينت ألوان عمله، رئيساً سيتحمل قيادة البلاد من التبعية إلى الاستقلال. ولم يكن في نظري أحق ولا أجدر من الشيخ بشارة بالاضطلاع بهذه المهمات الخطيرة. حين فاتحته بالأمر وأجاب بأن كميل هو على حد تعبيره ابن للرئيس الراحل. قذفت بطربوشي أرضاً وقلت:

لا يحق لك أن تتخلى عن القضية وهي لم تولد بعد والأيام كما تعرف حبالى بالأخطار الجسام، أخطار تحدق بالبلاد وبما تتوق إليه من استقلال ناجز كامل لا لون له سوى الألوان

اللبنانية الخالصة.

إقتناع الشيخ بشارة بوجهة نظري أزاح عني كابوساً مزعجاً كان يقض مضجعي ويقلقني على مصير الإستقلال، ولبنان ما زال يرزح تحت نير الجيوش الفرنسية والإنجليزية».[٣] في الحادي والعشرين من أيلول سنة ١٩٤٣ اجتمع المجلس النيابي في جلسة عامة ترأسها أكبر الأعضاء سناً النائب جورج زوين وتغيّب عنها النواب: إميل إده، أسعد البستاني، جورج عقل، أحمد الحسيني، عبد الغني الخطيب، أيوب ثابت، كمال جنبلاط وجميل تلحوق. فتم انتخاب النائب صبري حمادة رئيساً للمجلس حيث كان أول شيعي ينتخب لهذا المركز.

وفور انتخابه باشر الرئيس صبري حمادة عملية الانتخابات الرئاسية التي انحصرت بين الشيخ بشارة الخوري وإميل إده ففاز بها الرئيس بشارة الخوري الذي باشر استشاراته التقليدية [٤] لتشكيل حكومته الأولى التي اختار على الأثر لرئاستها طارئاً على نادي رؤساء الحكومات، هو رياض الصلح [٥] الذي ألف حكومته الأولى على النحو الآتي:

رياض الصلح: رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية.

حبيب أبو شهلا: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية.

سليم تقلا: وزير الخارجية والأشغال العامة.

كميل شمعون: وزير الداخلية والبرق والبريد.

مجيد أرسلان: وزير الدفاع والزراعة والصحة.

عادل عسيران: وزير التموين والتجارة والصناعة.

فور تشكيل الحكومة، بدأ الإعداد للبيان الوزاري وقد ساهم الرئيس حمادة في وضع «الخطوط العريضة للبيان الوزاري للحكومة الاستقلالية التي طالبت فيه بتعديل الدستور

واشترك في صياغته سليم تقلا وزير الخارجية في الحكومة الاستقلالية الأولى»، [٦] ونهار الخميس في السابع من شهر تشرين الأول ١٩٤٣ عقدت الجلسة التاريخية في المجلس النيابي في ساحة النجمة حيث أقبلت الجماهير على دار البرلمان وملأت ساحاته والشوارع.

وتلا الرئيس رياض الصلح بيان حكومته الوزاري، فنالت عليه ثقة شبه إجماعية. وسرت الحماسة الوطنية سريان الكهرباء في الأسلاك في أمر هذا البيان وإجماع المجلس على اعتباره وثيقة استقلال كما سماه رئيس الحكومة، وأصبح البيان حديث كل ناد وعلى كل لسان، وأجمعت الصحف على إطرائه ومدحه [٧] وبدأت الحكومة بقوة وسرعة حسم، بمؤازرة من مجلس النواب، سلوك الطريق حتى النهاية، فألغت بعض أحكام الدستور التي نصت أكثر من مرة، على حق السلطة المنتدبة في المراقبة أو النقض وبرز الخلاف حول هذا الموضوع بين الحكم اللبناني الجديد والمندوب الفرنسي [٨].

وقع بيان الحكومة الاستقلالية الأولى، على الفرنسيين، كان عميقاً جداً، وكان بينهم وفي مجالسهم موضوع حديث ونقاش، وبعضهم أحصى كم مرة وردت فيه لفظة الإستقلال فوجدوها سبعاً وثلاثين مرة.

ولم يسكت الفرنسيون على البيان الوزاري، وبعد إلقاء رئيس الحكومة بيان حكومته بيومين تلقى كتاباً من السفير الفرنسي جاء فيه: «إن الحكومة اللبنانية تخالف صك الإنتداب بإحلالها اللغة العربية محل اللغة الفرنسية وتخالف نصوص الدستور اللبناني، وأن صك الإنتداب لا يخول لبنان حق تعديل دستوره منفرداً».

طلبت الحكومة من السفير أن يسترد كتابه فأبى، فكتبت إليه جواباً تقول فيه إن الانتداب غير قائم وتثبت حقها كحكومة دستورية لدولة مستقلة في عمل ما عملته خصوصاً بشأن إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية وفي تحقيق ما وعدت به بشأن الدستور. [٩] وسافر

سفير فرنسا إلى الجزائر، ولبثت الحكومة تنتظر عودته، واذا كان قد: «اتفق على موعد عقد جلسة تعديل الدستور مع غياب السيد هللو ممثل فرنسا الذي كان قد قصد مدينة الجزائر ليطلع رئيسه الجنرال ديغول على ما قد عزمنا عليه من أمر تعديل الدستور».[١٠] غير أن المجلس النيابي ورئيسه لم يستطيعا كتمان ما كان بين الحكومة وسلطات الانتداب[١١] وخصوصاً أن التطورات تجري متسارعة، وبعد الإعلان البريطاني أنه لا يمكن إزالة الإنتداب، صار الرئيس حمادة والعديد من النواب يلحون بإحالة التعديلات الدستورية إلى المجلس، لأن الشعب كان أقل من المجلس صبراً. فأصبح يرى نفسه جديراً بأن تصارحه حكومته بكل ما يصادفها في طريقها خيراً كان أم شراً. لأن في لبنان أيضاً صحافة واسعة تكفي وحدها للدلالة على أن شعبه لا يرضى بالكتمان.

أخذ القلق يساور اللبنانيين، بعد أن انتشرت أحاديث تقول أن الفرنسيين لن يسلموا للبنان شيئاً مما طلب. وبينما هم يلحون على حكومتهم بأن تصارحهم وتطلعهم على ما جرى إذا بنبأ من لندن يقع عليهم وقع الماء البارد في أيام الشتاء. ولكن اعقبه رد فعل طبيعي، فما لبث أن ألهب نفوسهم غيظاً. لقد صرح الوزير البريطاني «ردشارد لو» في مجلس العموم البريطاني رداً على سؤال طُرح عليه بشأن الانتداب في سورية ولبنان وجاء النص العربي لهذا التصريح يقول إنه لا يمكن إزالة الانتداب فنياً.[١٢]

ورأت الحكومة أن خير رد هو أن تهمل الرد، وأن تمضي في خطتها كأن شيئاً لم يكن. أما الشعب والمجلس فقد زادت حاجتهما إلى معرفة ما فعلت الحكومة وما تنوي أن تفعل، فنزلت عند هذه الرغبة وأدلت يوم الخميس في الثامن والعشرين من شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ ببيان أوضحت فيه ما كان بينها وبين السفير الفرنسي بشأن المصالح المشتركة، وكررت وعدها بإحالة مشروع تعديل الدستور إلى المجلس عن قريب، وارتاح رئيس المجلس وارتاحت من ورائه الأمة إلى ما عملت الحكومة وإلى ما وعدت.[١٣]

وفي صباح الجمعة ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) تلقى الصحافيون اللبنانيون دعوة من دائرة المطبوعات في المندوبية الفرنسية موعدها الساعة الثانية عشرة ظهراً، فلبوها، فإذا هم مدعوون لسماع بلاغ أرسلته اللجنة الفرنسية بمدينة الجزائر عن طريق البرق إلى المندوب العام بالوكالة ينكر على اللبنانيين الحق في تعديل دستورهم منفردين. وقد طُلب إلى الصحفيين نشره دون مناقشته في ذلك الإجتماع أو على صفحات جرائدهم.

وفي الساعة الثانية عشرة والنصف أيضاً كان السيد دافيد المندوب الفرنسي لدى الحكومة اللبنانية في سراي البرج حاملاً إلى رئيس الحكومة نص البلاغ الذي أصدرته اللجنة الفرنسية في الجزائر.[١٤]

إذاً، لقد ذهب التحدي الفرنسي إلى نهايته، فاجتمع رئيس الحكومة إلى رئيس الجمهورية وأبلغه التحدي الفرنسي فدعي مجلس الوزراء فوراً إلى الإجتماع، حيث اتخذ قرار إحالة مشروع تعديل الدستور فوراً إلى مجلس النواب مساءً، وحضر رئيس المجلس صبري حمادة إلى مكتب رئيس الحكومة وأعلن أن المجلس على اتم الاستعداد لإقرار التعديلات الدستورية، ودعا النواب إلى الاجتماع يوم الإثنين في الثامن من تشرين الثاني ١٩٤٣.[١٥]

وفيما يلي بيان مجلس الوزراء الذي أحيل إلى مجلس النواب:

«إجتمع مجلس الوزراء الساعة الواحدة من يوم الجمعة الواقع في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٣ واطلع على البلاغ الذي أصدرته المندوبية العامة ووزعته على الصحف في ذات الوقت الذي كان دافيد يطلع رئيس الوزراء على نصه ويقدم له صورة عنه.

ولما كان مجلس الوزراء يعتبر أن تعديل الدستور حق من حقوق السلطات الدستورية اللبنانية وفقاً لأحكام المادة ٧٦ وما يليها من الدستور فلقد قدمت الحكومة عندها إلى المجلس

النيابي مشروع تعديل الدستور في بعض مواده التي تتعارض مع استقلال لبنان التام المعترف به، ذلك المشروع الذي كان مجلس الوزراء قد باشر درسه عملاً بالبيان الوزاري وتأميناً لتنفيذ الإستقلال بصورة عملية».

بعد دعوة الرئيس صبري حمادة المجلس النيابي إلى جلسة عامة، أخذت التطورات تجري متسارعة في الأيام الثلاثة الفاصلة عن الجلسة، وصار الفرنسيون يرسلون مندوبيهم ليطلبوا من الحكومة أن تسترد المشروع من المجلس. واختاروا لهذه المهمة رجالاً منهم لهم صلة مودة سابقة برئيس الجمهورية أو بأعضاء الحكومة وما سلفت منهم إساءة إلى هؤلاء الرجال ك «بار» و «دافيد» ومن إليهما. وبذل هؤلاء الرسل كما بذل المندوب بالوكالة ايفا شاتينو جهوداً كثيرة لإقناع رئيس الجمهورية والحكومة ولكنهم أخفقوا. واستدعي مستشارو المحافظات الفرنسيون إلى بيروت لمساعدة المندوبية على النواب وإقناعهم برفض التعديل متوسلين إلى ذلك بشتى وسائل الترغيب والترهيب. وأصبح كل ما يطمع فيه القوم تعطيل الجلسة بشكل ما، وحصروا جهودهم كلها بإقناع سبعة عشر نائباً من ثلاثة وخمسين يتألف منهم المجلس بأن يتغيبوا عن جلسة التعديل لأن غياب السبعة عشر يجعل العدد غير كاف لتعديل الدستور الذي يشترط لتعديله موافقة ثلثي أعضاء المجلس. واستعانوا بالنواب المعارضين المنتسبين إلى إميل إده ولكن أكثر هؤلاء لم يقبلوا. وقد كان هذا آخر سهم في جعبة الإقناع.[١٦]

وفعلاً، اجتمع في مكتب إميل إده في اليوم السابق لجلسة التعديل اثنا عشر نائباً منهم: جورج زوين، جورج عقل، أسعد البستاني، جميل تلحوق، أمين السعد، أحمد الحسيني، كمال جنبلاط، عبد الغني الخطيب، جبرايل المر، وديع الأشقر. وتلفن إده بعد حضورهم إلى مدير الأمن العام غوتييه يقول له: «إن الجماعة حضروا» فما لبث أن وصل وأعلن لهم أن المطلوب منهم أن يغيبوا عن جلسة الغد وإن خطته أن يقنع ستة آخرين ليحول دون اجتماع الأكثرية القانونية لتعديل الدستور فيحبط بذلك المشروع. ودارت مناقشة بينه وبين معظمهم

فإذا هم يرفضون الطلب ويبلغونه أنهم سيحضرون الجلسة ويقرون التعديل برغم التهديد وبرغم قوله أن صداقة فرنسة وكرامة فرنسة وكيان فرنسة كل هذا معلق على حضورهم أو عدمه. وكانت خيبة مدير الأمن العام وصديقه الحميم إده فاجعة لهما.[١٧]

وقد صرح أحمد الحسيني أحد أعضاء المجلس النيابي لجريدة البشير قائلاً: «لا أريد أن أستبدل سيداً بسيد ودولة منتدبة عرفناها بدولة منتدبة نعرف عنها الشيء الكثير».[١٨]

وكما قال أحد النواب الذين حضروا اجتماع إميل إده فإنّ ريمون نجل إده الأكبر كان موقفه معارضاً لفكرة أبيه والفرنسيين وعلا صوته في النقاش ورغب إلى أبيه أن يكون موقفه منسجماً مع شعور اللبنانيين.[١٩]

صباح يوم الإثنين في الثامن من تشرين الثاني، بلغ التوتر ذروته، وأخذ الفرنسيون يشنون حرب أعصاب شديدة، فأعلنوا عن عزمهم حل المجلس النيابي.

وكان رد الرئيس حمادة والرئيسين الخوري والصلح والعديد من الوزراء والنواب أن ذلك ليس من حق السلطات الفرنسية، وتابع الرئيس حمادة نشاطه واتصالاته مع جميع النواب، ومع رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين أبلغهما أن المجلس وضع يده على مشروع التعديلات الدستورية، وأنه سيسير بمهمته حتى النهاية.

وكان هذا الموقف أبلغ جواب على التهويل الفرنسي بحل المجلس النيابي.

وهنا عادت المندوبية الفرنسية لتضغط على الحكومة، فأبلغت الحكومة برقية من هللو أرسلها من القاهرة بعد وصوله إليها من الجزائر عائداً إلى لبنان، سائلاً رياض الصلح أن يرجئ انعقاد جلسة المجلس إلى أن يعود، يوم الخميس ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ريثما يكون قد وصل هللو الذي يحمل من اللجنة الفرنسية حلولاً سخية. وفيه حمل دافيد مذكرة شفوية إلى رئيس الحكومة تتضمن إنذاراً بأن المندوب العام يحتفظ لنفسه بحرية التقدير وحرية

العمل إذا لم تؤجل جلسة التعديل، وأنه سيتخذ لنفسه صفة المفوض السامي وسلطاته. فرفض رئيس الحكومة أن يتبلغ مثل هذه المذكرة لما فيها من تحكم وافتئات على سيادة لبنان. وعندها اتصل دافيد بالمندوبية فأجازت له أن يرفع منها كلمات «حرية العمل» و «صفة المندوب السامي وسلطاته»، وانعقد مجلس الوزراء على الأثر فقرر أن الحكومة لا ترجع عن مشروعها معلنة أن بت الأمر في هذه المسألة صار للمجلس النيابي وحده، وقد أبلغ هذا القرار إلى الفرنسيين عند الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثامن من تشرين الثاني، أي قبيل دقائق من انعقاد الجلسة التاريخية.

مصادر ومراجع

١ـــ مجلة الأسبوع العربي ـــ ٦ ـــ ١١ ـــ ٦٧
٢ـــ لبنان.. ماذا دهاك ـــ تأليف منير تقي الدين ـــ منشورات دار مكتبة الحياة
٣ـــ الأسبوع العربي ٦ ـــ ١١ ـــ ٦٧
٤ـــ ولادة استقلال: منير تقي الدين
٥ـــ شارل حلو.. حياة في ذكريات
٦ـــ الأسبوع العربي ـــ ٦ ـــ ١١ ـــ ٦٧
٧ـــ لبنان ـــ ماذا دهاك ـــ تأليف منير تقي الدين ـــ منشورات دار مكتبة الحياة
٨ـــ شارل حلو ـــ حياة في ذكريات
٩ـــ لبنان ماذا دهاك
١٠ـــ الأسبوع العربي ـــ ٦ ـــ ١١ ـــ ٦٧
١١ـــ ولادة استقلال لمنير تقي الدين
١٢ـــ نفس المصدر
١٣ـــ نفس المصدر
١٤ـــ نفس المصدر
١٥ـــ نفس المصدر
١٦ـــ نفس المصدر
١٧ـــ نفس المصدر
١٨ـــ نفس المصدر
١٩ـــ جريدة البشير عدد ٦٩٧٩ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣
٢٠ـــ ولادة استقلال.

نزع المواد الإنتدابية من الدستور
واعتقال الرئيسين بشارة الخوري
ورياض الصلح والوزراء

بعد أن تسلم رئيس مجلس النواب الرئيس صبري حمادة التعديلات الدستورية يوم الجمعة في الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٣، كان على عجلة من أمره، فسعى لأن يجمع النواب في اليوم التالي، فتعذر عليه الأمر بسبب غياب معظمهم في مناطقهم، فاستعجلهم الحضور يوم الإثنين في الثامن من تشرين الثاني[1]، لأن المسألة بالنسبة إليه أصبحت مسألة حياة وطن ينتظر ساعات بل دقائق.

صباح يوم الإثنين الثامن من تشرين الثاني بدأت الإتصالات سريعة ففيما كان الفرنسيون يقومون بالاتصالات المختلفة لثني المجلس النيابي عن متابعة خطواته، كان رئيس مجلس النواب بعيداً عن كل هذه الاتصالات يتابع بدقة اتصالاته مع النواب للجلسة الموعودة، مع فجر ذاك اليوم كان بعض النواب المعارضين مجتمعين مع مدير الأمن العام الفرنسي المسيو غوتيه في مكتب إميل إده، يتباحثون في تعطيل نصاب جلسة المجلس النيابي، وبلغ من غوتيه أنه أراد أن يمنعهم من مغادرة المكتب عند الظهر، مبشراً إياهم بانقلاب الحال ومنذراً المترددين منهم بسوء المصير والعاقبة، في ذلك الوقت عينه جاء المندوب الفرنسي المسيو دايفيد ليقابل الرئيس بشارة الخوري ويطلب إليه باسم المندوب السامي المسيو

هللو ـ الذي وصل إلى القاهرة واتصل بدايفيد تليفونياً ـ إرجاء الجلسة ولو أربع وعشرين ساعة، ليتمكن المندوب السامي من الوصول إلى بيروت حاملاً، على زعمه، عروضاً واسعة مقبولة من الجنرال ديغول، وكان الوقت قد قارب الظهر، فوعد الرئيس بشارة الخوري بمشاورة الحكومة وإعطاء الجواب في الساعة الثانية بعد الظهر. وصل دايفيد في الموعد واستقبله رئيس الجمهورية بحضور رئيس مجلس الوزراء رياض الصلح. حيث أبلغاه انه لا يمكن إرجاء الجلسة دقيقة واحدة [٢].

عند الساعة الثالثة من بعد ظهر ذاك اليوم عقدت الجلسة التاريخية، وسط جو بلغ فيه توتر الأعصاب أشده، حيث وفدت الجماهير ألوفاً ألوفاً إلى البرلمان واحتلت ساحاته وسدت المنافذ إليه وأخذت تفجر كل ما في نفوسها من وطنية وحماسة وترسل شعورها الثائر في هتافاتها. في هذا الجو دخل النواب وأعضاء الحكومة، وفيما رئيس الحكومة على عتبة المجلس تقدم إليه القومندان Jean le cerf وسلمه رسالة ففضها فإذا بها وساطة لتأجيل الجلسة[٣].

حضر الجلسة ٥٢ نائباً من أصل خمسة وخمسين نائباً. وكان الغائبون أيوب ثابت وأحمد الحسيني وموسيس دركلوسيان وقد تغيبوا عمداً.

وافتتح رئيس المجلس صبري حمادة الجلسة التاريخية، فخفقت القلوب وانصتت الأنفاس لتسمع الآذان. فإذا آخر محاولة لعرقلة التعديل تجري داخل المجلس. ذلك أن بعض النواب طلبوا أن يحال المشروع الى لجنة خاصة ليتوصلوا بذلك إلى تأجيل إقرار التعديل[٤]، ولكن المحاولة الأخيرة أخفقت كالأولى. وخرج إميل إده عند ذلك منسحباً وتبعه أمين السعد فأقر المجلس التعديل بنداً بنداً بالإجماع، ولم يتركه إلاّ وقد حرره من قيود الإنتداب. وفي تلك اللحظة هب واقفاً كل من في القاعة هبة آلية وارتجت أركانها وجدرانها بالهتاف والتصفيق ارتجاجاً.

ودخل يوم الإثنين ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ في التاريخ[٥].

إن هذا الأمر الهام والكبير لن يجعله الفرنسيون يمر مرور الكرام، لهذا كان هم الرئيس حمادة أن يحفظ محاضر الجلسة التاريخية والمصيرية عن عيون وأيدي السلطات الفرنسية، ويقول الرئيس صبري حمادة هنا: «وفي الوقت المعين وعلى غير ما اراد الفرنسيون انعقدت الجلسة التاريخية التي تم فيها تعديل الدستور، والتي حملت بعد ارفضاضها المحاضر إلى مكان كنت واثقاً من أن الفرنسيين لن تخطر لهم فكرة تفتيشه، حملت محاضر الجلسة واخفيتها في مكان ما من كنيسة الآباء الكبوشيين في محلة باب إدريس»[٦].

بأي حال، فقد عدل الدستور وتبلغت الحكومة القانون، وحانت ساعة النشر، فطلب المندوب الفرنسي من الرئيس بشارة الخوري أن يؤخر النشر ريثما يصل هللو، فرفض الرئيس ذلك، ثم وقع القانون ونشر فوراً في الجريدة الرسمية وأصبح معمولاً به ابتداء من يوم الثلاثاء في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣[٧].

يوم الثلاثاء في التاسع من تشرين الثاني وصل هللو إلى بيروت قادماً من الجزائر بعد أن تفاهم مع اللجنة الفرنسية على الموقف الواجب اتخاذه بعد تعديل الدستور، وفور وصوله جمع هللو معاونيه وأنبهم تأنيباً شديداً لأنهم لم يحولوا بأي طريقة دون تعديل اللبنانيين لدستورهم[٨].

يوم الأربعاء في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، عينت الحكومة اللبنانية الكولونيل سليمان نوفل قائداً أعلى لقوى الأمن الداخلي والكولونيل نور الدين الرفاعي مديراً للشرطة.

وقد ازدادت هواجس اللبنانيين واشتد قلقهم عندما راجت الشائعات القوية عن إمكانية وقوع اصطدام، بين فرنسا وبينهم، خصوصاً بعدما رأوا رجال الأمن العام الفرنسي يقتحمون دور الصحف الوطنية في بيروت بعد ظهر العاشر من تشرين الثاني ويصادرون الصحف جميعها.

وصادف أن كان الملك بطرس ملك يوغوسلافيا مدعواً إلى العشاء على مائدة الجنرال سبيرز وزير بريطانيا المفوض في لبنان في مساء ذلك اليوم نفسه. وكان السفير الفرنسي جان هللو وسليم تقلا وزير الخارجية اللبنانية مدعوين أيضاً إلى هذه المأدبة. التي نفى هللو خلالها نفياً جازماً الشائعات الرائجة عن إمكانية قيام عدوان من فرنسا، وأقسم بشرفه وشرف فرنسا أنه لن يقوم بأي عمل عدائي نحو السلطات اللبنانية، وأنه بالعكس يقدس الحريات وسيسعى جهده لإزالة العقبات القائمة بين البلدين بالأساليب الدبلوماسية الشريفة.

كانت الساعة قد بلغت الواحدة والنصف من صباح يوم الخميس، عندما قام سليم تقلا مودعاً الجنرال سبيرز، وذهب تواً إلى منزل الرئيس بشارة الخوري حيث ردد على مسامعه أقوال هللو وطمأنه إلى قسمه بشرف فرنسا. وهكذا نام الجميع وهم على اطمئنان من وعود وعهود ممثل فرنسا ليستفيقوا بعد ساعات قليلة على صوت بنادق الجند الفرنسيين وطقطقة حربات السنغاليين وقد جاءوا يعتقلون قادة الدولة ليل ١٠/١١ تشرين الثاني[٩] فاعتقل الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح والوزراء عادل عسيران، كميل شمعون، سليم تقلا والنائب عبد الحميد كرامي كل في بيته بعد ترويع العائلات، كما علقوا الدستور ونزعوا سلطات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وعطلوا الحياة النيابية وأقاموا نظام حكم على رأسه رئيس دولة وحكومة عينهما المندوب الفرنسي، وبموجبه عينوا إميل إده رئيساً للدولة ورئيساًللحكومة. وقد جاء في هذه القرارت:

قرار هللو رقم ٤٦٤

صادر في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ بتوقيف الدستور وحل المجلس النيابي وتنظيم السلطات التنفيذية والتشريعية:

«إن جان هللو سفير فرنسا المندوب العام لفرنسا في الشرق.

بناء على مراسيم رئيس الفرنسيين الأحرار بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٤١.

وبناء على مرسوم لجنة التحرر الوطني الفرنسية بتاريخ ٧ حزيران ١٩٤٣.

وبناء على صك الإنتداب بتاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢.

وبناء على المادتين ٩٠ و ١٠٢ من الدستور اللبناني.

وبناء على التصريح الذي ألقاه في بيروت في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١ الجنرال كاترو قائد الجيش والقائد العام، المندوب العام المفوض لفرنسا في الشرق، بالاعتراف باستقلال لبنان مجدداً التعاون الواجب انشاؤه بين فرنسا ولبنان في روحه وشكله إلى أن تعقد معاهدة اتحاد ومودة فرنسية لبنانية يتكرس بها نهائياً استقلال لبنان.

وبناء على القرار رقم ١٢٩ بتاريخ ٨ آذار ١٩٤٣ المحور بالقرار رقم ١٤٧.

وبناء وبناء وبناء إلخ... قرر ما يأتي:

المادة الأولى: إن النص الذي قبله مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ والمشتمل على تعديل المواد الأولى و١١ و٢٢ و٩٥ و١٠٢ وإلغاء المواد ٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ من الدستور خال من كل صبغة شرعية فهو لاغ ولا مفعول له.

المادة الثانية: حل المجلس النيابي اللبناني

المادة الثالثة: أوقف تطبيق الدستور اللبناني ويعاد على أثر انتخابات تجري فيما بعد.

المادة الرابعة:...

المادة الخامسة: بصفة مؤقتة وإلى أن يعود تطبيق الدستور يؤمن ممارسته رئيس دولة رئيس حكومة يعينه المندوب العام ويؤازر رئيس الدولة رئيس الحكومة وزراء دولة يعينهم هو ويكونون مسؤولين تجاهه.

المادة السادسة:...

السابعة: أمين السر العام مكلف بتنفيذ هذا القرار إلخ...

بيروت في ١٠ تشرين الأول ١٩٤٣

هللو...

أما القرار الثاني فكان:

القرار رقم ٤٦٥

صادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣.

يعين بموجبه، بصورة مؤقتة، رئيس الدولة رئيس الحكومة في الجمهورية اللبنانية.

إن جان هللو سفير فرنسا المندوب العام المطلق الصلاحية لفرنسا في الشرق.

بناء على مراسيم رئيس الفرنسيين الأحرار.

وبناء...

وبناء على القرار رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣ القاضي بتعليق الدستور اللبناني وحل مجلس النواب.

يقرر ما يلي:

المادة الأولى: بصورة مؤقتة وإلى أن يعاد تطبيق الدستور عين فخامة إميل إده الرئيس السابق للجمهورية رئيساً للدولة رئيساً لحكومة الجمهورية اللبنانية مع تخويله السلطات المحددة في القرار رقم ٤٦٤.

المادة الثانية: إن السكرتير العام مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي يوضع موضع التنفيذ بتعليقه على باب المفوضية العامة نظراً لضرورة الإسراع.

السكرتير العام	المستشار التشريعي	المندوب العام المطلق الصلاحية
شاتينو	جان شابير	ج.هللو

بيان هللو

وأذاع هللو بياناً جاء فيه:

«أيها اللبنانيون، لقد دقت الساعة التي يجب فيها أن يوضع حد للمناورات الطائشة التي لم يكن لها من هدف إلاّ حرمان لبنان من مساعدة فرنسا التاريخية لتخضعه لدكتاتورية حقيقية، كان من شأنها أن تقضي عليه. إني والغصة في قلبي قد اضطررت إلى اتخاذ قراري الخطير هذا. على أنكم لم تكونوا تنتظرون من فرنسا بالنسبة للاتجاه الذي اتخذته الحوادث، تردداً وتدابير ناقصة. كنتم تنتظرون منها عزماً صادقاً ورجولة، ولو أنها تركت الأمور على مجراها لاحتقرتموها. وإني على ثقة من أنكم ستحمدونها إذ حالت بينكم وبين الخطر الذي كان يتهددكم.

تعرفون من فحوى القرار الذي اتخذته، الأسباب القانونية التي أوجبت علي أن أستعمل صلاحياتي، فلن أعود إذاً إلى ذكرها. على أنه من حقكم أن أقدم لكم شروطاً أخرى أدلي بها بصراحة كلية دون خوف من تسمية الأشياء بأسمائها.

لقد أطلعت حكومتكم فور تأليف وزارة الصلح على عزمي على الدخول وإياها في محادثات ترمي إلى تنفيذ الاستقلال الموعود، مؤكداً لها أن هذه المحادثات ستجري من جانبنا نحن بأكثر ما يمكن من روح السخاء والتفهم لأماني الشعب اللبناني.

ولما بلغني أن البيان الوزاري يشير إلى تعديل الدستور بشكل مغاير لحقوق فرنسا وموجباتها الدولية ناشدت رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء قبل صدور البيان أن لا يتخذوا موقفاً علنياً بهذا الشأن.

وفي نهار الجمعة في ٥ تشرين الثاني حددت لجنة التحرر الوطني الفرنسية في بلاغ تذكرون عباراته الموقف الذي اتخذته. وأخيراً قبل جلسة المجلس المخصصة لدرس مشروع تعديل الدستور ببضع ساعات، اقترحت وأنا في القاهرة على الحكومة مشروع تأجيل المناقشة مبيناً أنّي عائد من الجزائر حاملاً تعليمات مشبعة بروح السخاء، بشأن المفاوضات التي ستجري.

على أن هذه التنبيهات لم تصادف إلاّ الرفض والتسرع في العمل. ولأجل تأمين النجاح بصورة أوفى لُجِئ إلى التهديد والوعيد في الشارع ضد النواب الذين كان بوسعهم أن يعارضوا المشروع الحكومي(...).

إن فرنسا لم تكن مقصودة وحدها بذلك فلبنان لم يكن أقل استهدافاً منها لذلك، ومن كان بإمكانه أن يتخذ بصورة جدية التصريحات العلنية التي كان يدلي بها رجل لم يمر على وطنيته اللبنانية أكثر من ستة أسابيع وهو منذ عشرين سنة يتآمر على استقلال بلاده؟...

وأي دليل على الوطنية وحب الاستقلال أغرب من أن يحرم المرء بلاده من ضمانة دولية تضمن حدودها؟ إن الوطنيين اللبنانين الحقيقيين إنما يعرفون تماماً أن احترام الحق والعدل هو ضمانة استقلال بلادهم الأساسية وأن البلاد لا يلحقها إلا الضرر من التحكم والاضطرابات.

إن فرنسا، وهي تشعر بمسؤولياتها الجسام، قد وقفت إذاً في وجه هؤلاء الذين عزموا على السير بلبنان الى الهاوية، وإنها بعملها هذا قد قضت على حالة كان من شأنها الإساءة إلى استقلال لبنان إساءة نهائية. وبعكس ذلك فالعمل الحازم الذي قمت به باسمها قصدت منه المحافظة على كيفية بلوغ لبنان بصورة أكيدة الاستقلال التام مع احترام تقاليد من شأنها أنّ تحمي هذا الاستقلال حماية فعالة.

وإذا كان ثمة من يزعم أنّ قراري هذا يناقض وعود فرنسا، فإني أجيبه أن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي منحت الاستقلال أثناء هذه الحرب إلى بلدان تابعة لسلطتها. وأجيب أيضاً أن فرنسا تحارب كحليفاتها وأنها ضحت بنفسها في طليعتهم، انتصاراً للحرية والحق، وأنها بهذه الصفة يحق لها أن لا تسمح قط بمناورات ضد الأمن العام التي هي مسؤولة عنه.

أيها اللبنانيون،

في هذه الساعة الخطيرة من تاريخكم أجدد لكم علناً عهد فرنسا بأنها لا تزال مصممة على منحكم الاستقلال التام الذي وعدتم به، وذلك بموجب معاهدة ودية مشبعة بالثقة في حرية تامة من الفكر والعمل.

إننا نفهم أمانيكم أكثر من أي كان، ونحن لا نطلب منكم إلاّ الحكمة والتعقل اللذين بدونهما يكون كل عمل سياسي معرضاً للفشل.

وفي الظرف الحالي أرجو أن تظهروا هدوءكم ورباطة جأشكم، وأن لا تعيروا آذانكم للتهويل الذي كان حتى الآن يغدق عليكم غدقاً. وأني على ثقة بأنكم ستظهرون كفاءة تتناسب مع الظروف وأن تُقيموا بموقفكم هذا الدليل للعالم على أنكم أهل لأن تصبحوا في الغد الأسياد الوحيدين لمقدراتكم».

حاول إميل إده تأليف حكومة جديدة فنزل الى سراي البرج بسيارته وكان إلى جانبه الكولونيل سليمان نوفل[٩]، وبدأ اتصالات بالنواب وبغير النواب من الشخصيات فلم يفلح، فما كان منه إلاّ أن شكل حكومة من المديرين الذين رفض معظمهم التعاون مع إده، والرافضون هم: جوزيف شمعون مدير المعارف، أشرف الأحدب مدير الأشغال، أندريه التويني مدير التموين، راشد طبارة مدير التجارة والصناعة، وحليم نجار مدير الزراعة[١٠].

الرئيس صبري حمادة واللحظة التاريخية

أما بالنسبة للرئيس صبري حمادة، فلم تستطع سلطات الانتداب الفرنسي اعتقاله، لأنهم «لم يوفقوا به»[11] بعد أن أعلم بالأمر بواسطة طاهية النائب إبراهيم حيدر الذي كان منزله في مقابل منزل الرئيس رياض الصلح في رأس النبع، فرأت ما حل برئيس الحكومة، فسارعت لإعلام الرئيس حمادة.

ويؤكد الرئيس حمادة، أنه بعد جلسة تعديل الدستور في المجلس النيابي ونشره في الجريدة الرسمية، بدأت معركة الاستقلال ويقول في هذا الصدد:

«ومنذ تلك اللحظة بدأت معركة الاستقلال التي لا تقتصر فصولها على بشامون فقط. فقد وضع الفرنسيون مراقبة شديدة على منازل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأعضائها الذين توقعوا اعتقالهم من قبل المنتدبين. وكنت أكثر رجال الاستقلال تعرضاً لهذا الخطر من جراء إقامتي في بناية تحتل الطوابق الأولى منها مكاتب الفرنسيين. ومن سخرية القدر أن أكون قد اطلعت على خبر اعتقال الرئيسين الشرعيين والوزراء عند الساعة الثالثة من صباح اليوم الذي تم فيه اعتقالهم من طاهية إبراهيم حيدر الذي أرسلها على حد زعمها لتنقل إليّ النبأ، وكانت قد أرسلت بالفعل لترى ما إذا كنت في عداد المعتقلين. وضعت نصب عيني أنني بحكم منصبي كرئيس لمجلس النواب قد أصبحت السلطة الشرعية في البلاد وتقع علي بالتالي تبعات لا بد من القيام بها مهما غلا الثمن»[12].

وأخذ الرئيس صبري حمادة يتحرك سريعاً في كل الاتجاهات.

وأولها كان التحضير الشعبي وتأمين السلاح أيضاً احتمالاً لكل التطورات، في هذا الوقت داهمت القوات السنغالية منزله قرب محطة المزرعة، بعد أن قطعت عنه الخطوط الهاتفية والذي لم يكن موجوداً فيه سوى شقيقه تنال، الذي أشبع ضرباً.

ويقول الحاج حسين المقداد،(أبو علي)، أنه بعيد منتصف الليل سمع طرقاً على باب منزله في منطقة الرويس في برج البراجنة، فلما خرج وجد أن الطارقين هما سائق الرئيس حمادة مرشد شمص، ومرافقه عبد الرزاق محفوظ، وعلى الفور قالا له، عطوفة الرئيس حمادة ينتظرك في سيارته، فخرج إليه فوجده فعلاً في انتظاره، وحينما استهجن الحاج أبو علي المقداد مجيء الرئيس حمادة في هذه الساعة المتأخرة، بادره الرئيس حمادة قائلاً، ألا تعلم ماذا يجري في البلاد، لقد اعتقل الفرنسيون رئيس الجمهورية والحكومة والوزراء ولم يوفقوا بي.

تابع الرئيس حمادة على حد قول أبو علي المقداد قائلاً: نحن الآن على أبواب ثورة ضد المستعمرين، فهل عندك سلاح؟

فأجاب أبو علي المقداد بالإيجاب، وأعلمه أن عنده ١٨ قطعة لأحد التجار وبندقية وثلاثة مسدسات له.

ويؤكد الحاج أبو علي المقداد، هنا أن الرئيس حمادة ترجل من سيارته وحدثه مشدداً عليه بعدم بيع أي قطعة لو أعطوه وزنها ذهباً، لأن البلد في حالة ثورة للدفاع عن حريته واستقلاله.

وهنا سأل أبو علي المقداد الرئيس حمادة إن كان بالإمكان أن يظل معه، فلم يمانع، فكان أن أعطى الرئيس حمادة مسدساً وآخر لمرشد شمص، وحمل هو مسدساً كما وضع في صندوق السيارة ثلاث بنادق.

وانطلقت سيارة الرئيس حمادة من الرويس باتجاه الغبيري، وفيها انحرف السائق هناك حسب تعليمات الرئيس حمادة على الطريق التي تقع إلى جانب بناية سنتر الشرق الأوسط الآن، حيث دعا السائق للتوقف قرب صنوبرة ما تزال موجودة حتى الآن، وتحديداً قرب منزل مراد الخنسا وبعد توقف دام أكثر من ساعتين وسط الظلام الدامس دعا رئيس المجلس، أبا علي

إلى أن يذهب إلى البيت ويطمئن على شقيقه تنال، حيث وجد باب المنزل مخلوعاً، وفيه تنال الذي لا يستطيع أن يفارقه.

ويؤكد الحاج أبو علي المقداد أنه في ذهابه وإيابه شاهد بعض الدوريات الفرنسية في الطريق، ولما عاد إلى الرئيس حمادة أخبره بكل التفاصيل.

لم يبرح الرئيس حمادة المكان الذي ظل فيه حتى بعيد أذان الفجر حيث انطلق إلى المنزل ليتفقده. وهناك دخل بيت الجيران لإجراء بعض الاتصالات الهاتفية لأن سلطات الانتداب كانت قد قطعت عن المنزل خطوط الهاتف، ثم عاد وطلب من أبي علي المقداد أن ينصرف ليجمع ما يستطيع من الرجال، ويوزع عليهم السلاح الذي في حوزته وما يستطيع أن يجمعه من سلاح إضافي. كما طلب اليه أن يذهب إلى حسن عباس الخنسا (أبو عدنان)، ويأخذ منه مئة ليرة ذهبية وفعلاً توجه الحاج أبو علي حسين المقداد إلى أبي عدنان الخنسا وطلب منه المبلغ الذي لم يكن متوافراً كله، فأعطاه ما تيسر معه وهو على ما يذكر يتجاوز الخمس وخمسين ليرة.

وانصرف أبو علي المقداد سريعاً يجمع ما يستطيع من الرجال والسلاح، ثم انطلق إلى مجلس النواب مع عدد كبير من أبناء المنطقة لينضموا إلى الحشود البشرية التي كانت تحيط بمجلس النواب[١٣].

وعند الساعة السادسة من صباح ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ حضر نور الدين الرفاعي مدير الشرطة العام إلى منزل الرئيس حمادة وقال له: إن الكولونيل سليمان نوفل قائد قوى الأمن العام الداخلي (الدرك والشرطة) قد أوفدني إليكم، لأنبئكم باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وفريق من الوزراء، ولأقول لكم أنه يعتبركم ممثل السلطة الوحيد في غياب رئيس الدولة والحكومة وهو ينتظر أوامركم، فأجابه رئيس المجلس: أبلغ الكولونيل نوفل أنني

ذاهب من فوري إلى منزل رئيس الجمهورية ثم إلى دار البرلمان وسأبلغه أوامري بعد فترة وجيزة. وبالواقع فإنه في الساعة الخامسة والنصف من صباح ١١ تشرين الثاني، يوم الاعتقال، كان الكولونيل نوفل نائماً في بيته عندما أيقظته زوجته قائلة: الباب سوف ينكسر من شدة الضرب عليه فقام الكولونيل وفتح الباب فوجد عارف إبراهيم معاون مدير الشرطة مضطرباً وأخبره بالحادث الخطير، ولما أراد الكولونيل الاتصال بقيادة الدرك وجد التلفون مقطوعاً فأرسل عارف إبراهيم إلى السراي ثم ذهب إلى هناك وأعطى أوامره ووزع السلاح على الجند ثم أرسل نور الدين الرفاعي ليعلم الرئيس صبري حمادة أن نوفل ينتظر أوامره كما سبقت الاشارة. وبعدئذ استدعاه رئيس أركان حرب القيادة الفرنسية إلى غرفة بوغنر وقال له: أتريد أن تطيعنا أم لا؟

فأجابه نوفل: إنني عسكري أولاً، وإذا كانت الأوامر لا تتعدى مهمتي فأنا مجبر على تنفيذها فقال رئيس أركان الحرب: إنني أصادرك! فأجاب نوفل: أنا أنفذ أمر المصادرة. وبعد الجلسة الخاطفة اختلى به رئيس الغرفة السياسية المسيو بوغنر وأخبره أن الأوامر كانت صادرة بتوقيفه ولكن رئيس أركان الحرب قد شفع به. لذلك رجاه أن لا يخالف القوانين وأن يقوم بمهمته العسكرية المطلوبة منه. فأجاب نوفل: إنّ الدرك والبوليس تحت تصرفي وأنا أرفض استعمالهما لأي هدف سياسي. وإن مهمتي هي المحافظة على النظام فقط.

فقال: يجب عليك أن ترافق الرئيس إده وتطيع أوامره[١٤].

ويضيف نوفل هنا قائلاً: إن موقفي كان حرجاً للغاية وقد كنت أوازن بين هذه الأمور:

أولاً: لو أنني تمارضت لكنت جباناً لتهربي من المسؤولية ولأصاب الدرك الفوضى.

ثانياً: لم يكن لدينا سلاح كاف لمقاومة فرنسا عدا عن كون مهمتي كانت حفظ النظام لا محاربة جيوش محتلة وخصوصاً أن قوى الدرك ليست قوى حرب.

ثالثاً: كانت حياة المعتقلين في راشيا في خطر وعرضة للانتقام لو كان موقفي غير ذلك الموقف، وخصوصاً أن اتفاق عكا بتاريخ ١٤ تموز عام ١٩٤١ ينص على وجوب وضع البلاد تحت الاشراف العسكري الفرنسي بقيادة الجنرال ويلسون قائد الجيش التاسع الانكليزي[١٥].

الجدير بالذكر، أن اتهامات كبيرة لحقت بالكولونيل نوفل وألصقت به أشد أنواع التهم، فقد قيل أنه كان عالماً بما يبيته الفرنسيون وأنه اشترك في مؤامرة اعتقال الرئيسين الخوري والصلح والوزراء[١٦].

مصادر ومراجع:

١ــــ حقائق لبنانية ــــ الجزء الثاني ــــ (بشارة خليل الخوري).
٢ــــ نفس المصدر.
٣ــــ ولادة استقلال ــــ منير تقي الدين.
٤ــــ نفس المصدر ــــ الاقتراح قدمه النائبان إميل إده وجورج عقل (حقائق لبنانية ــــ الجزء الثاني، بشارة خليل الخوري) ــــ
٥ــــ نفس المصدر.
٦ــــ الأسبوع العربي ٦ تشرين الثاني ١٩٦٧
٧ــــ حقائق لبنانية ــــ الجزء الثاني، بشارة خليل الخوري.
٨ــــ ولادة استقلال.
٩ــــ ولادة استقلال ــــ منير تقي الدين.
١٠ــــ نفس المصدر.
١١ــــ من حوار للمؤلف مع الرئيس عادل عسيران.
١٢ــــ الأسبوع العربي ٦ تشرين الثاني ١٩٦٧
١٣ــــ من حوار للمؤلف مع الحاج حسين علي المقداد(ابو علي) وهو عين لاحقاً موظفاً في مجلس النواب ثم في مجلس الوزراء فمأمور نفوس.
١٤ــــ ولادة استقلال.
١٥ــــ نفس المصدر السابق.
١٦ــــ نفس المصدر

الفصل الخامس

عقارب الساعة
لا تعود إلى الوراء

توجه الرئيس صبري حمادة إلى منزل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري لزيارة قرينته السيدة لور، فوجد هناك حبيب أبو شهلا نائب رئيس الوزراء ووزير العدلية والتربية الوطنية، الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني والزراعة والصحة والاسعاف العام والنواب: مارون كنعان، رشيد بيضون، صائب سلام ومحمد الفضل[1]، والجميع كان مقبلاً على السيدة لور لمعرفة تفاصيل اعتقال رئيس الجمهورية، إضافة إلى جمهور غفير من الناس الذي لم يقف تدفقه وهو يهتف بحياة المعتقلين وبعودة الزعماء وخرج رئيس مجلس النواب ومعه النواب والوزيران أبو شهلا وأرسلان إلى الجمهور. فبدأ الوزير أبو شهلا في إلقاء خطاب على الجماهير المحتشدة، فيما انسحب الرئيس حمادة ومعه النواب إلى إحدى الغرف في منزل الرئيس الخوري، وبعد انتهاء أبو شهلا من خطابه التحق والوزير أرسلان برئيس المجلس، حيث عقد اجتماع وضعت فيه خطة العمل المشتركة.

في ذاك الاجتماع تقرر أن تمضي الهيئتان التشريعية والتنفيذية في عملهما، وأن يقوم مجلس الوزراء مقام رئيس الجمهورية المعتقل، عملاً بالمادة الثانية والستين من الدستور، وأن يضطلع الوزيران الطليقان وكالة بأعباء الوزارات التي اعتقل وزراؤها، كما تقرر أن تقود الحكومة الشرعية الشعب اللبناني في جهاده، وتخابر باسمه الدول العربية والأمم الديمقراطية.

ونشط المجتمعون إلى العمل حالاً على تنفيذ القرارت الخطيرة التي اتخذت في ذلك الاجتماع، فانصرف أبو شهلا إلى وضع صيغة المرسوم وإلى كتابة مذكرة احتجاج شديدة إلى سفير فرنسا، جان هللو، ومذكرات أخرى إلى ممثلي دول الأمم المتحدة والأقطار العربية

الشقيقة. وغادر رئيس المجلس وزملاءه النواب منزل رئيس الجمهورية قاصدين مبنى البرلمان، فبلغوه في الساعة السابعة والنصف ووجدوا أمين سر المجلس العام وبعض موظفي المجلس في انتظارهم هناك[٢].

لاحظ الرئيس صبري حمادة عدم وجود أفراد القوة التي تحافظ عادة على مبنى مجلس النواب، فاستدعى إليه قائد قوة شرطة المجلس حليم غرغور الذي كان حاضراً فكلفه الرئيس أن يتصل بمدير الشرطة العام ويطلب إليه إيفاد خمسة عشر شرطياً إلى المجلس، فذهب غرغور بنفسه الى مدير الشرطة وابلغه الأمر ثم عاد بعد هنيهة ليعلم رئيس المجلس أن مدير الشرطة اتصل بالكولونيل نوفل وابلغه أمر الرئيس فطلب الكولونيل أمراً خطياً، فكتب الرئيس حمادة أمراً خطياً، حمله إلى مدير الشرطة رسول خاص، فلا الرسول عاد، ولا رجال الشرطة وصلوا، وبالتالي ظل المجلس بلا حماية[٣].

ويؤكد الرئيس حمادة في هذا الصدد، أنه في تلك اللحظة قرر أن يكون لمجلس النواب شرطته المستقلة التي ترتبط مباشرة برئيس المجلس وتتلقى الأوامر منه[٤].

بعيد الثامنة وجه الرئيس حمادة دعوة خطية إلى النواب لعقد جلسة مستعجلة حدد موعدها في تمام الساعة العاشرة من ذلك النهار نفسه، وحمل أوراق الدعوة حجاب المجلس وبعض موظفيه، وراحوا يطوفون على منازل النواب ليبلغوهم إياها، وكانت الجماهير قد احتشدت في ساحة البرلمان والشوارع المحيطة به، وهي تهتف هتافات عالية بحياة المعتقلين(بدنا بشارة ـ بدنا رياض).

وكان رئيس المجلس والنواب القلائل الذين في داخل المجلس، يطلون من نوافذ مكتب الرئيس على الشعب الهائج، فيحييهم ويهتف لهم، ثم يقبل على النوافذ يريد أن يتسلقها، لينفذ إلى داخل المجلس، فيطلب إليه النواب أن لا يفعل ليفسح لهم مجال العمل، فيرتد

الشعب ويذعن لما يريد نوابه.

في تلك الساعة أقبل الجنود السنغاليون، وشرعوا يطوقون المجلس ويحولون دون دخول أحد إليه. ورابط عدد كبير منهم، بادىء ذي بدء، أمام الباب الكبير ووضعوا جندياً تحت كل نافذة ليمنعوا كل اتصال بين المتظاهرين والنواب. وأقبل سعدي المنلا نائب طرابلس، وأراد الدخول من الباب الكبير، فمنعه السنغاليون، فأشار عليه الجمهور أن يدخل من النافذة إلى مكتب الرئيس مباشرة.ولما رأى النواب، من داخل المجلس، زميلهم قرب النافذة يهم بتسلقها، أشاروا على الشعب أن يحمله على الأكتاف، فاندفع الجمهور وحمل النائب على المناكب، ورماه رمياً على حديد النافذة فتعلق النائب بالحديد بكلتا يديه، وأصبح نصفه داخل المكتب ونصفه خارجه. وفي تلك اللحظة، هجم الجندي المكلف بحراسة النافذة على النائب، يريد أن يحول بينه وبين الدخول، وصوب إليه رأس حربة بندقيته يريد به شراً وهنا شق الجموع حسين سجعان وهو شاب رياضي، فوثب على الجندي، وأخذ عنقه بكلتا يديه واخذ يدقه فيما النواب المتواجدون داخل المجلس كانوا يجذبون إليهم زميلهم[٥]. وأصبح لتلك النافذة من دون نوافذ المجلس اسم ما زالت تعرف به حتى اليوم وهو «نافذة سعدي بك»[٦].

كانت هذه الحادثة كافية لتنبيه الفرنسيين كي يضاعفوا الحراسة على البرلمان، فطوقه الجنود السنغاليون تطويقاً محكماً، ومنعوا أيا كان من الدخول إليه، فكان النواب الذين تلقوا دعوة رئيسهم، يصلون إلى مجلس النواب فيحول الجند بينهم وبين الدخول، فيرتدون ثم يذهبون إلى منزل رئيس الجمهورية، ويذكر أن أحد الجنود أراد أن يمنع النائب رشيد بيضون من الدخول إلى قاعة المجلس، لكنه استطاع أن يدخل بالقوة بعد أن ضرب الجندي وبعد أن تجمهر الناس حوله لمساعدته[٧].

كان عدد النواب الذين دخلوا مبنى مجلس النواب قد أصبح سبعة نواب فقط هم: الرئيس صبري حمادة، والنواب: صائب سلام، هنري فرعون، رشيد بيضون، مارون

كنعان، محمد الفضل وسعدي المنلا[٨].

لما فقد الرئيس صبري حمادة كل أمل بالاتصال بالخارج، دعا النواب الستة إلى الاجتماع في قاعة الجلسات الكبرى، حيث انصرفوا إلى وضع مذكرة شديدة اللهجة. ويقول الرئيس حمادة في هذا الصدد: «لم يكن من اليسير كسر الحصار الذي فرضه علينا الفرنسيون، والاتصال بسفارات الدول لاطلاعها على تطورات الأمور وعلى مقررات مجلس النواب وصمودنا في وجه الفرنسيين. فجرى اتفاق بيننا وبين ألبير فرعون، عم هنري فرعون، يقضي بأن يرسل له رئيس المجلس نص المقررات، وبرقيات الاحتجاج إلى سفارات الدول داخل حذاء أحد مرافقيه[٩]، وكان هذا المرافق مرشد شمص[١٠]».

أما المذكرة فقد جاء نصها:

«إن رئيس مجلس النواب، قد وجه إلى أعضاء المجلس في الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس الواقع في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ تحت رقم ١٩٣، دعوة إلى عقد جلسة مستعجلة، فمنع الجنود الفرنسيون الذين طوقوا البرلمان بأسلحتهم الكاملة ومعداتهم الحربية، النواب الشرعيين من الدخول إلى بناية البرلمان.

لذلك فإن النواب الموقعين، الذين تمكنوا من الوصول إلى المجلس يعتبرون أنهم ينطقون باسم المجلس كافة الذي انتخب فخامة الرئيس بشارة الخوري رئيساً دستورياً شرعياً للجمهورية اللبنانية بالاجماع، والذي منح حكومة دولة رياض الصلح ثقته بالاجماع، والذي عدل الدستور اللبناني بما يتفق مع كرامة الأمة بالاجماع، إن هؤلاء النواب المجتمعين برئاسة فخامة صبري حمادة رئيس المجلس، قد وقفوا على الاعتداء الغاشم والتدابير المستنكرة التي أقدم عليها جنود فرنسيون مسلحون في ليل ١٠ - ١١ تشرين الثاني على أشخاص فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية المعظم ودولة رياض بك الصلح رئيس الوزراء

وأصحاب المعالي الوزراء، واقتحام هؤلاء الجنود المسلحين منازل رؤساء الأمة ووزرائها الشرعيين، وترويع نسائهم وأطفالهم، مما تستنكره مدنية القرن العشرين، وهم إذ يحتجون بشدة وعنف على هذا التدخل الفاضح، من قبل القوات الفرنسية الغاشمة، ومن ورائها من الآمرين، ضد الدستور، وممثل الدستور، ويعتبرون أن الدستور قائم، وأنّ البرلمان يمثله تمثيلاً شرعياً، رغم اعتداء المعتدين، وأنّ السلطات الفرنسية والقوات الفرنسية المسلحة، أقدمت على هذه الأعمال المستنكرة يقابلها النواب بالاستفظاع والتقبيح، ويرسلون هذه المذكرة إلى الدول الحليفة العظمى التي أعلنت استقلال لبنان وضمنته، ويتوجهون بها إلى البلدان العربية الشقيقة التي اعترفت بهذا الاستقلال. وفي هذه الدقيقة، التي يوقع فيها رئيس المجلس والنواب الذين تمكنوا من الحضور هذه الوثيقة، قد صدرت أوامر لا نقرها بإخراجنا من البرلمان. وسنبقى هنا ولن نخرج إلاّ بقوة السلاح، ونضع هذه الوثيقة بين أيدي حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وجمهورية روسيا المتحدة، وبين أيدي إخواننا في الاقطار العربية وملوكهم ورؤسائهم وحكوماتهم.

حررت هذه المذكرة في قاعة اجتماع مجلس النواب برئاسة فخامة صبري بك حمادة رئيس المجلس وحضور النواب الآتية أسماؤهم الموقعين: سعدي المنلا نائب الشمال، هنري فرعون نائب البقاع، صائب سلام نائب بيروت، مارون كنعان نائب لبنان الجنوبي، محمد الفضل نائب لبنان الجنوبي، رشيد بيضون نائب لبنان الجنوبي.

وقد قام باعمال أمانة السر الشيخ خليل تقي الدين أمين السر العام لمجلس النواب.

تحريراً في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني سنة ألف وتسعماية وثلاث وأربعين.

سعدي المنلا   هنري فرعون   صائب سلام

رئيس مجلس النواب

رشيد بيضون   محمد الفضل   صبري حمادة

ويقول الرئيس حمادة هنا: «وما أن فرغنا من وضع المقررات التاريخية المعروفة حتى صعدنا إلى سطح مجلس النواب المطل على مكتب ألبير فرعون الذي فهم الإشارة وأسرع يتسلم الأوراق من مرافقي ويسلمها بدوره إلى من أرسلت إليهم. ثم شرعنا في استبدال العلم الذي كانت الأرزة تتوسط فيه الألوان الفرنسية بعلم لبناني خالص»[١١].

ويقول الرئيس صائب سلام في هذا الخصوص، «بعد أن كنا في جلسة سابقة نزعنا من الدستور كل المواد الاستعمارية والانتدابية، بقي العلم اللبناني حيث كان المسلمون يريدون العلم العربي المؤلف من الألوان: الابيض والأحمر والأخضر والأسود، وكان المسيحيون يريدون العلم الفرنسي، لكن بدلاً من أن يكون في الطول يكون في العرض وتتوسطه الأرزة.

ووسط هذا الازدحام، أردنا أن نزيل هذا الخلاف، فطلعت وهنري فرعون بفكرة العلم، أي الأبيض علامة السلام، والأحمر علامة الدم والشهادة في سبيل الحرية والاستقلال والأرزة الخضراء في وسطه»[١٢].

وفعلاً وضعت صيغة الاقتراح بتعديل المادة الخامسة من الدستور، وجيء بقلمين واحد رصاص وآخر أحمر، وأخذ سعدي المنلا مهمة رسم العلم الجديد، ولم يجد النواب قلماً أخضر، فرسمت الأرزة بقلم الرصاص العادي، ثم وقعوا بامضاءاتهم على الرسوم وعلى الاقتراح، ووقف الرئيس والنواب وأقسم الجميع على أن تكون هذه الألوان علماً للبنان المستقبل، وأن يطلعوا بها على الأمة حالما تسمح الظروف ليصير تقريرها في أول جلسة يعقدها البرلمان، وتفجرت العواطف في الصدور وراح النواب يهنئون بعضهم البعض»[١٣].

إرادة الشعب

استمرت هذه الجلسة التاريخية حتى الساعة الثانية بعد الظهر، فاقتحم السنغاليون البرلمان، وبعد أن ضاقت السلطة الفرنسية ذرعاً بوجود النواب في داخله وأدركت أن بقاءهم

فيه رمز لما يجب أن يكون في بلد مستقل، يحمي حرمة الدستور. فقررت إخلاء البرلمان بعد أن حاصرته ست ساعات، وسمع النواب وقع خطى السنغاليين ترن في أروقة المجلس الخالية، فأخذ كلٌّ مكانه واستوى الرئيس على كرسيه. وتذكر النواب في تلك اللحظة كلمة ميرابو الشهيرة لرسول الملك: «إذهب وقل لسيدك إننا هنا بقوة الشعب ولن نخرج إلا على رؤوس الحراب»، ودخل القاعة نحو عشرين جندياً، يتقدمهم ضابط شاهراً مسدسه، فلم يتحرك الرئيس ولا تحرك أحد من الأعضاء. فلما توسطوا القاعة صاح الرئيس بالضابط قائلاً:

من أذن لك بالدخول على رئيس مجلس نواب لبنان وممثلي الشعب تحت قبة البرلمان؟

قال الضابط الفرنسي: يا حضرة الرئيس، لدي أوامر تقضي بإخلاء البرلمان، فأرجو منكم أن تساعدوني على تنفيذها. قال الرئيس: إننا لا نذعن لأمر أحد، فنحن في بلد مستقل، ولا شأن لكم معنا فعد من حيث أتيت.

فكرر الضابط الفرنسي قوله: يا حضرة الرئيس إنني جندي وعلي أن أطيع الأوامر. وقد أبلغتكم إياها.

فأجاب الرئيس: إننا هنا ولن نخرج من هذه القاعة بمحض إرادتنا فافعل ما تريد.

قال الضابط: فستخرجون إذن بالقوة. وأشار إلى الجنود، فأُكره رئيس المجلس والنواب والموظفون على الخروج.

وما كادت الجماهير المحتشدة حول البرلمان، منذ الصباح ترى الرئيس والنواب، حتى سارت وراءهم في تظاهرة صاخبة وهتافات متعالية بحياة النواب، واخترق الموكب شوارع بيروت في طريقه إلى بيت الرئيس بشارة الخوري، والهتافات تشق عنان السماء، وكانت النسوة يطللن من على الشرفات وينثرن على الرئيس والنواب الزهور ويصفقن لهم طويلاً.

كانت دارة رئيس الجمهورية مكتظة بالخلائق. الغرف والممرات والحديقة والشوارع

تعج بالناس من ساعة إلى ساعة، تطالب الجماهير بسماع صوت الأمة فيخطب فيها وزير أو نائب أو شاب أو طالب والنفوس ثائرة والمدينة تغلي كالمرجل. وها هم النواب وقد وصل رئيسهم يجتمعون في إحدى الغرف بالرئيس أبي شهلا وزميله الأمير أرسلان.

أصبح في الدار سبعة عشر نائباً كلهم ناشط يعمل، لكن الأكثرية لم تكتمل بعد، ويجب أن تكتمل. لذلك أخذ النائبان غبريال المر ووديع الأشقر على نفسيهما مهمة جمع سائر النواب، فغادرا منزل الرئيس، وراحا يطوفان على منازل زملائهم. وأخذ الرئيس أبو شهلا يطلع النواب على المذكرات التي أبلغها، والمرسوم الذي اتخذه، وما تنوي الحكومة أن تقوم به من أعمال. ولكن بينما كان كل ذلك يجري، كانت السلطة الفرنسية تركز المدافع الرشاشة على سطوح المنازل المجاورة لمنزل رئيس الجمهورية وتصوبها إليه. وكانت طلقات الرصاص تلعلع في فترات جد مقتربة. وفجأة حوالى الساعة الرابعة مرت سيارة عسكرية فرنسية فيها ضابط وثلاثة جنود، فوقفت هنيهة أمام البيت، وصوب الجنود مسدساتهم إلى حديقة منزل رئيس الجمهورية المكتظة بالناس، وأطلقوا الرصاص على الجمهور فسقط ثلاثة شبان، حملوا حالاً إلى داخل المنزل، وهربت السيارة العسكرية لا تلوي على شيء، لكنها قبل أن تمضي أطلق عليها أحد المتظاهرين ست طلقات نارية من مسدسه فقتل أحد الجنود من راكبيها، و كان بين الجرحى الثلاثة الذين حملوا إلى بيت رئيس الجمهورية فتى شاحب اللون لا تزيد سنه على العشرين. كان دمه ينزف بغزارة، وقد لطخ السلالم وانتشر على المقعد الحريري الذي أجلس عليه. لقد أصيب الفتى برصاصتين في بطنه. فأخذ الحضور يصيحون بأعلى أصواتهم: طبيب. طبيب. فتقدم ثلاثة أطباء وأخذوا يسعفونه، وأخيراً جيء بسيارة أحد النواب، فحملت الجرحى الثلاثة إلى المستشفى الوطني، لكن الفتى قضى في الطريق[١٤].

ويقول الحاج أبو علي المقداد هنا وهو الشاهد الحي: «انطلقت تظاهرة كبرى وراء الرئيس

صبري حمادة والنواب كانت تنضم إليها الجماهير وهي في طريقها إلى منزل رئيس الجمهورية، حيث انطلقت التظاهرة من البرلمان إلى شارع اللنبي فالجامع الكبير فباب إدريس، مروراًبالأرلكان ثم القصر الجمهوري في القنطاري. وفيما الجماهير محتشدة أمام القصرالجمهوري جاء ضابط فرنسي يقود سيارة من نوع رينو، فأطلق لمنبه سيارته العنان يريد أن يشق الجمهور ليقطع بسيارته، فتقدم منه شاب يدعى محمد جمعة كان يعمل حارساً في حرج بيروت، فشتمه، وهنا هجمت الجماهير على السيارة فقلبتها وأشعلت فيها النيران، وانسحب الضابط حيث أخذ ينظر من بعيد إلى سيارته التي تشتعل فيها النيران.

بعد قليل بدأ الرصاص يتساقط على المتظاهرين فقتل مواطن وجرح اثنان كان بينهما محمد جمعة الذي قطعت يده، ولم يتوقف إطلاق الرصاص، وكان كل مواطن يصاب يحمل إلى منزل رئيس الجمهورية للمعالجة.

وهنا صرخ الرئيس صبري حمادة بأعلى صوته، هل أصبح بيت رئيس الجمهورية مأوى عجزة، إننا في حالة ثورة واستقلالنا يجب انتزاعه، فدب الحماس في المتواجدين وأنا منهم.

وفي هذه الأثناء تحرك الرئيس حمادة ومعه الوزيران أبو شهلا والمير مجيد أرسلان ومن معهم من النواب، وفيما هم على درج القصر، يبدو أن الضابط الذي احترقت سيارته عاد بقوة مؤلفة من ثلاث سيارات ودراجتين بقفورة، وأخذوا يطلقون النار على المتظاهرين، فشاهدت من يعطي أوامر للعسكريين، فصوبت إليه فوهة مسدسي وأصبته، ولما شاهد العسكريون إصابة قائدهم، حملوه وانطلقوا به، وهنا صرخ أحدهم وأعتقد أنه أبو عفيف كريدية يعيش أبو علي المقداد، وهنا صرخ به صبري بك حمادة بأن يصمت وألا ينادي بالأسماء، فالتطورات لا ندري كيف ستجري، ونحن في حالة ثورة وبحاجة إلى كل المخلصين»[١٥].

تحرجت الحال واشتدت خطورتها بعد هذه الحادثة وخشي رئيس المجلس والحكومة والنواب أن يداهم الفرنسيون منزل رئيس الجمهورية مرة ثانية، فقرروا الانتقال إلى نقطة أقل تعرضاً للخطر، ووقع الاختيار على دارة النائب صائب سلام في المصيطبة.

وتواعد الرئيس صبري حمادة والوزيران والنواب على اللقاء بعد نصف ساعة في دارة آل سلام، على أن يذهبوا فرادى أو اثنين اثنين.

وفعلاً لم تمض نصف ساعة حتى كان الرئيس والوزيران والنواب في دارة الرئيس سلام.

في هذا الوقت، كانت الجماهير تتظاهر في كل أنحاء بيروت، وتحرق وتحطم كل شيء يمت بصلة إلى الفرنسيين، وأحرق المتظاهرون سيارتين فرنسيتين قرب محطة الفيومي في المصيطبة[١٦].

مصادر ومراجع

١ــ ولادة استقلال ــ منير تقي الدين
٢ــ الأسبوع العربي ٦ تشرين الثاني ١٩٦٧
٣ــ نفس المصدر.
٤ــ من حوار للرئيس حمادة مع ليلى رستم في تلفزيون لبنان عام ١٩٧٠
٥ــ الأسبوع العربي ٦ تشرين الثاني ١٩٦٧ .
٦ــ الأسبوع العربي ٦ تشرين الثاني ١٩٦٧
٧ــ ولادة استقلال
٨ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس سلام
٩ــ الأسبوع العربي ٦ تشرين الثاني ١٩٦٧
١٠ــ من حوار للمؤلف مع نزار تنال حمادة.
١١ــ الأسبوع العربي ٦ تشرين الثاني ١٩٦٠
١٢ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس سلام
١٣ــ ولادة استقلال.
١٤ــ نفس المصدر.
١٥ــ من حوار للمؤلف مع الحاج حسين علي المقداد (ابو علي)، الذي عين موظفاً في مجلس النواب ثم موظفاً في مجلس الوزراء ثم مأموراً للنفوس.
١٦ــ من حوار مع الحاج حسن محمود مقداد ــ ابو طعان ــ وهو كان مشاركاً في هذه التظاهرات.

أيام بشامون

عند تمام الساعة السادسة من مساء يوم ١٢ تشرين الثاني فاجأت محطة راديو الشرق في بيروت والتي يسيطر عليها الفرنسيون، بأن التجول قد منع بدءاً من الساعة السادسة والنصف مساء، وأن من يشاهد في الطرقات ابتداءً من هذا الوقت سيطلق عليه الرصاص فوراً(١). ورغم ذلك اكتمل عقد النواب في دارة آل سلام عند الساعة الحادية عشرة، فعقدوا جلسة برئاسة الرئيس صبري حمادة، وكانت أول جلسة يعقدها النواب إبان الثورة خارج مبنى المجلس(٢)، فاستعرضوا فيها حوادث أمسٍ، وكان بعض النواب ممن لم يصلهم نبأ الاجتماع في اليوم السابق، قد أقبلوا من مناطقهم البعيدة، فاطلعوا على محضر الجلسة ووقعوه، أمّا النائب يوسف سالم فلم يشأ أن يوقع محضر الجلسة، إلاّ إذا حذفت منه العبارة القائلة إن إميل إده قد اقترف جرم الخيانة العظمى.

وكان النواب بحاجة إلى أكبر عدد ممكن من التواقيع، فنزلوا عند رغبة زميلهم، على كره منهم، وحذفوا عبارة الخيانة، فوقّع يوسف سالم عندئذ المحضر(٣)، وقد زاد عدد الحضور عن الأكثرية النيابية المطلوبة حيث بلغ العدد ٣٦ نائباً(٤)، بينما الأكثرية المطلوبة كانت ٢٨ نائباً، وكان بين الموقعين النواب: كمال جنبلاط، وديع الأشقر وجبرائيل المر وغيرهم ممن كانوا محسوبين على إميل إده في الإنتخابات النيابية. ثم روى أبو شهلا محاولة لدائرة الأمن العام لاستدراجه إلى مقابلة مديرها تمهيداً لاعتقاله.

وأضاف أبو شهلا إلى ذلك قوله: إنه كان متردداً بين قبول الاعتقال للانضمام إلى رئيس

الدولة ورئيس حكومته وزملائه الوزراء، ومقاسمتهم السجن والتشريد، وبين البقاء حراً طليقاً، وها هو يستشير المجلس في هذا الأمر وهو مستعد للإذعان لقراره.

وعند ذلك ارتفعت جميع الأصوات، طالبة من أبو شهلا أن يظل حراً، ويتابع الجهاد مع زميله وزير الدفاع، بصفة كونهما يؤلفان حكومة شرعية، تعمل بالاتفاق[٥] وبالتنسيق التام مع المجلس النيابي بشخص رئيسه الرئيس صبري حمادة[٦].

وهنا طرحت ضرورة أن تبقى الحكومة ورئيس المجلس النيابي في منأىً عن السلطات الفرنسية، فطرح فريق من النواب ضرورة أن تنتقل الحكومة إلى خارج البلاد وبعضهم رأى أن تظل الحكومة ورئيس المجلس في لبنان، وبأي حال فقد كان إجماع النواب على ضرورة بقاء الحكومة والرئيس حمادة أحراراً طلقاء، ليؤمنوا الاستمرارية الدستورية والشرعية في البلاد.

وفي أثناء إحدى الجلسات كما يقول الرئيس صبري حمادة «جاء من ينبئنا بأن الفرنسيين قادمون لاعتقالنا، فصممنا على الإفلات من براثنهم بأي ثمن، ليبقى حراً نفر ممن يمثلون السلطة الشرعية في البلاد[٧].

وعند تمام الساعة الثالثة، نهض الرئيس صبري حمادة وحبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان ومعهم خليل تقي الدين ومحمد سلام شقيق الرئيس صائب سلام وركبوا سيارتين اخترقتا بهما زقاقاً ضيقاً، نفذتا منه إلى مبنى السفارة البريطانية حيث قابلوا السفير الذي خاطبه رئيس المجلس قائلاً: «لي الشرف أن أحمل إليكم المقررات التي اتخذها مجلس النواب اللبناني في الإجتماعين اللذين عقدهما أمس واليوم، ووقعهما النواب الذين لو أضفنا إليهم توقيع الوزراء المعتقلين والنائب عبد الحميد كرامي يكون عدد النواب الموقعين أكثر من ٣٨ نائباً يؤلفون أكثرية دستورية تفوق ثلثي أعضاء المجلس وهذه الأكثرية صالحة لإقرار القوانين، بل هي صالحة لتعديل الدستور نفسه[٨]، وأن حكومة إميل إده دمية وهمية لا تتمتع لا بالسلطة

الدستورية ولا بالثقة الشعبية[٩].

وتناول الحديث الوزير حبيب أبي شهلا فقال: لقد منح المجلس الحكومة التي لي شرف ترؤسها بالوكالة ثقته التامة، واعتبر أن الدستور لا يزال قائماً وأن العمل الذي أقدم عليه الفرنسيون، ممثلو لجنة الجزائر، باطل لأنه عمل طغيان وعدوان، يقابلهما الشعب اللبناني بالثورة والسخط. واعتبر أن الحكومة القائمة تضطلع بأعمال رئيس الجمهورية المعتقل، وذلك عملاً بأحكام الدستور. وقد تشرفنا أمس بتقديم مذكرة إليكم ولم نكن قد حصلنا على تأييد، وها نحن أولاً قد حصلنا على هذه الثقة، ونحن نعتبر أن حكومة إميل إده حكومة وهمية، وأن كل عمل تأتيه أو مرسوم أو قرار تتخذه لغوٌ لا يعتد به، ونحن نرجو أن تأخذوا علماً بذلك وأن تبلغوه إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية. ثم أطلع السفير على محاولة اعتقال أبي شهلا في الصباح وعلى مطاردة الفرنسيين للحكومة. فتسلم السفير نص المحضر وانصرف زائروه[١٠].

بعد ذلك، طرحت فكرة اللجوء إلى إحدى السفارات، لكن الرئيس صبري حمادة أعلن أنه إذا كان لا بد من ذلك، فإنه لن يرضى اللجوء إلاَّ إلى سفارة عربية، وهو يقول في هذا الصدد: «لم أرض اللجوء لغير السفارات العربية، فذهبت إلى السفارة العراقية حيث تلقيت صدمة هي أقسى ما ذقته في حياتي على ما في حياتي من صدمات وخيبات أمل وفواجع فيمن أحب وأعوِّل عليه. قال لي تحسين قدري السفير العراقي يوم ذلك:

لا أرى نفسي ملزماً على توريط بلادي في إشكال دبلوماسي مع فرنسا، فقد لا يتورع الفرنسيون عن اعتقالكم هنا في السفارة[١١].

يتابع الرئيس حمادة: «صدمني هذا القول يصدر عن عربي كنت أتوقع منه حسن الضيافة، لكنني لم ألح واكتفيت بأن طلبت أن يوصلني بسيارته إلى الحازمية خارج العاصمة

اللبنانية، ذلك لعلمي أن القيادة الفرنسية قد أصدرت أمراً بإطلاق النار على سيارتي ومن فيها، ولما أجابني تحسين قدري بالرفض للمرة الثانية خرجت من السفارة لا ألوي على شيء وصعدت إلى سيارتي. كنت أنوي الذهاب إلى الهرمل وبعلبك والقيام بثورة مسلحة هناك، ولكن ما كدت أصل إلى الشياح حتى فرغ خزان السيارة من الوقود وكانت جميع المحطات مقفلة. لست أدري كيف بلغ الخبر سكان المنطقة فهرعوا رجالاً ونساءً يحملون من منازلهم ما لديهم من البنزين. هذه تأتي بزجاجة صغيرة تحتفظ بها لتنظيف الثياب تفرغها في الخزان، وذاك يحمل صفيحة قديمة ويتبرع بما تبقى فيها. وامتلأ الخزان بسرعة أذهلتني.

بدا لي الحادث على بساطته بليغ المغزى وطمأنني إلى أن اللبنانيين جميعهم طلاب استقلال ناجز كامل، وأنهم لن يقابلوا إلاّ بالرفض أية حماية أو وصاية أو انتداب. كنت قد صممت على الذهاب إلى بعلبك ثم الهرمل عبر طرق غير مألوفة لأتفادى الاصطدام بالفرنسيين. لكنني على طريق عاليه التقيت حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان اللذين حملاني على العدول عن الذهاب إلى الهرمل وأقنعاني بمرافقتهما إلى بشامون لقربها من العاصمة ولموقعها الحصين. قضينا ليلتنا الأولى في الشويفات ثم تابعنا المسير إلى بشامون حيث شكلنا حكومة مارست صلاحياتها كاملة. وقد لحق بنا إلى هناك فيما بعد موظفو مجلس النواب وعلى رأسهم مديرهم الشيخ خليل تقي الدين»[١٢].

إتخذت الحكومة ومعها رئيس مجلس النواب من بيت حسين الحلبي في بشامون مقراً لها وتألفت حكومة بشامون من الوزيرين اللذين ظلا طليقين أي حبيب أبي شهلا رئيساً لها وقائماً بأعمال رئيس الجمهورية، ومجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني ومعهما رئيس مجلس النواب صبري حمادة[١٣].

كان واضحاً منذ اللحظة الأولى لهذه التطورات أمام الرئيس صبري حمادة، أنه ينبغي الإستعداد الكامل لكل التطورات بما فيها احتمالات المواجهة المسلحة مع سلطات الإنتداب

الفرنسي، وبهذا كان رأي الرئيس صبري حمادة منذ اليوم الأول للوصول إلى بشامون، أن تنتقل الحكومة إلى بعلبك أو إلى الهرمل حيث تكون بعيدة عن كل خطر، وحيث يمكنها أن تحاصر شهوراً بكاملها في منطقة تفصلها عن بيروت نحو ١٢٠ كيلومتراً، ويمكنها أن تجند جيشاً كبيراً، تستطيع سائر مناطق لبنان أن تمده دائماً وتغذيه، وكرر رئيس المجلس طلبه مراراً[١٤]، بعدما لاحظ وسمع همسات عن توريط المنطقة بما لا طاقة لها عليه[١٥].

ولهذا، كثيراً ما عزم على مغادرة بشامون والتوجه إلى منطقة بعلبك ـ الهرمل، ليثير العشائر والعائلات الكثيرة التي تدين له بالطاعة والإخلاص والولاء، فكان الوزيران حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان يثنيانه عن عزمه ويقولان له إذا تحرجت الحالة وطالت الأزمة فأمامنا متسع من الوقت لإشعال نار الثورة[١٦].

لقد أدرك الرئيس صبري حمادة منذ اللحظة الأولى «أن هذه الأزمة التي واجهها لبنان فاصلة في تاريخه وأنه إذا لم تثر البلاد كلها، فقد نضيع فرصة مؤاتية للتحرر والاستقلال، ربما لم تكن تتكرر مرة ثانية، فقد كان يخشى أن تضعف بيروت أو تهمد الحماسة في الصدور، فيكسب الفرنسيون المعركة ويظل النير على أعناق اللبنانيين أحقاباً طويلة»[١٧].

بأي حال باشرت الحكومة في بشامون مهماتها ووزعت الحقائب على عضويها، وكان حبيب أبو شهلا في حكومة رياض الصلح نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية والفنون الجميلة، فتولى بالإضافة إلى ذلك بصورة مؤقتة وزارات المالية والتموين والتجارة.

وكان مجيد أرسلان وزيراً للدفاع الوطني والزراعة والصحة والإسعاف العام، فتولى كذلك بالوكالة وزارات الداخلية والبرق والبريد والأشغال العامة.[١٨]

من جهته رئيس مجلس النواب صبري حمادة، كان يشارك في جميع أعمال الحكومة،

لكنه ظل واضحاً تماماً أمامه أنه رئيس السلطة التشريعية لهذا نجد أنه كان يوقع مع عضوي الحكومة «جميع المذكرات والمراسلات والإحتجاجات والمناشير ليعطيها قوة السلطة التشريعية، لكنه لم يشأ أن يشترك في توقيع المراسيم على رغم اشتراكه في تقريرها، حتى لا يطعن فيها فيما بعد من الوجهة القانونية، فكانت المراسيم تِصدر بتوقيع أبي شهلا وأرسلان وحدهما[١٩].

ومن المقررات التي اتخذتها الحكومة كان تعيين مستشارين، الأول عسكري وهو الكولونيل فوزي طرابلسي والثاني سياسي وهو خليل تقي الدين.

الجدير بالذكر أن الكولونيل طرابلسي كانت الحكومة قد اتخذت بتاريخ ١١ تشرين الثاني قراراً بتعيينه قائداً لقوى الأمن الداخلي، لكنه لم يبلغ بهذا التعيين إلاّ بعد ظهر يوم السبت في ١٣ منه، بعد أن حمله إليه رسول إلى بيروت، وأبلغه رغبة الحكومة ورئيس مجلس النواب بالالتحاق فوراً بالحكومة، ولم تمض ساعة حتى كان في بشامون، يدخل إلى المقر المؤقت للحكومة ويؤدي لرئيس المجلس والحكومة التحية العسكرية معلناً وضع نفسه بتصرفها.[٢٠]

لقد حرص رئيس مجلس النواب صبري حمادة وسط كل هذا الواقع الضاغط على توازن السلطات واستقلاليتها وتكاملها، ولهذا نجد حرصه على أن تتم كل الأمور وفق منطوق الدستور والشرعية، فهو وافق مثلاً على أن يقوم أمين سر المجلس خليل تقي الدين بأعمال أمانة سر الحكومة وفي الوقت نفسه يكون مديراً بالوكالة لغرفة رئاسة الجمهورية ومستشاراً سياسياً للحكومة بناء على طلب قدمه رئيس الحكومة إلى رئيس مجلس النواب يقضي بانتداب خليل تقي الدين لهذه المهمات.

«وكان المستشاران العسكري والسياسي يحضران اجتماعات الحكومة كلها، ولكنهما

لم يكونا يبديان رأيهما، أو يشتركان في المباحثات والمقررات إلاّ إذا سئلا، «وكان على الحكومة وهي في بشامون، أن تعنى بمسائل رئيسية ثلاث، إذا عالجتها على الوجه الأكمل، فقد ضمنت تحقيق أماني البلاد، وأولها المحافظة على سلامتها، لتبقى حرة طليقة، تعمل على تنفيذ خطتها، وبلوغ هدفها. وثانيها الحرص على وحدة الأمة، واتفاق كلمتها، لتظل واقفة وقفة الجبابرة في وجه المعتدين. وثالثها إسماع العالم كله كلمة لبنان عن طريق حكومته الشرعية، ومجلس نوابه، كإبلاغ الهيئات السياسية العالمية والأقطار العالمية والأقطار العربية، وجهة نظر الشعب اللبناني، في أزمة كان لبنان فيها من أولها إلى آخرها، المعتدى عليه، وكان الفرنسيون هم المعتدين»[٢١].

إلى كل ذلك، لم تنقطع صلة رئيس مجلس النواب والحكومة بالعاصمة والمناطق اللبنانية الأخرى، حيث كان هناك موفدون ورسل على حركة دائبة ومتواصلة بين بشامون وجميع الأنحاء.

لقد، «كان على الحكومة قبل كل شيء، أن تظل متصلة بالعاصمة، اتصالاً مستمراً غير منقطع، في أي ساعة من ساعات الليل والنهار، مطلعة على ما يجري فيها، وأن تقود الشعب، وتوجهه وتحافظ على إضراب المدن اللبنانية، وتشلّ كل حركة فيها، ليفهم العالم أن لبنان بلد إذا عُطل دستوره، تعطلت كل حياة فيه. ولم تكن الحكومة في حاجة إلى كبير عناء للوصول إلى هذه الغاية، فقد كان الشعب شاعراً بعظم التبعة الملقاة عليه، وكان يسبق رغبات الحكومة في كثير من الأحيان.

كانت بشامون على صلة دائمة بالأمة، بواسطة النواب، وجماهير الزائرين الذين جعلوا بشامون كعبة لهم، يحجون إليها بالمئات كل يوم. وكان الزوار، خير من يعتمد عليه في إذاعة مقررات الحكومة، وإبلاغ أوامرها إلى مختلف الجهات، والمحافظ على الأسرار التي يؤتمنون عليها، وكم مرة جاء موفد من بيروت تحت جنح الظلام، ليبلغ الحكومة رسالة، أو يطلعها

على إذاعة تعنى بلبنان، أو ليسألها سؤالاً ينتظر أصحابه الجواب عنه في بيروت، أو طرابلس أو صيدا، فما أن يصل إلى بشامون، ويؤدي الرسالة ويتلقى الجواب، حتى يقفل راجعاً من حيث أتى»(٢٢).

لم يغب عن بال الرئيس صبري حمادة والحكومة، أن الحكومة التي عينتها سلطات الإنتداب ستحاول أن تمارس مهماتها وتنفق من أموال الخزينة العامة، ولهذا «أرسلت الحكومة أمرين، للحؤول دون مدّ إميل إده يده إلى أموال الأمة، الأول: إلى المدير العام لمصرف سورية ولبنان. وهذا المصرف كان مصرف الدولة الرئيسي، وهو في الوقت ذاته بنك الإصدار في سورية ولبنان، والثاني: إلى أمين صندوق الخزينة اللبنانية.

فحمل أحد الشبان الأمرين لإبلاغهما. فلما تلقى المصرف كتاب الحكومة، دعا أعضاء مجلس إدارته في الحال، للنظر في ما يجب عمله، فاجتمع مجلس الإدارة وظل يتناقش أكثر من ثلاث ساعات. وأخيراً أجمع رأيه على وجوب الإذعان لأمر الحكومة الشرعية، وإصدار تعليماته بهذا المعنى، إلى جميع موظفي المصرف للتقيد به.

وأما أمين صندوق الخزينة اللبنانية، وهو موظف في وزارة المالية، فقد تلقى الأمر وحمله من فوره إلى مدير المالية فاحتفظ هذا به ولم يؤشر عليه بشيء»(٢٣).

«وكان من نتيجة هذا التدبير، أن إميل إده لم يستطع أن ينفق من أموال الأمة، طيلة الأيام الأحد عشر التي تولى فيها رئاسة الحكومة غير الشرعية، سوى مائة واثنتي عشرة ليرة لبنانية، دفعتها وزارة المالية سهواً، إلى أحد أصحاب الحوانيت، تعويضاً له عما ألحقه بمحله المتظاهرون من ضرر، حين رشقوه بالحجارة، وأكرهوه على إقفاله.

وهكذا حافظت الحكومة على أموال الأمة، كما حافظت على دستورها»(٢٤).

وأبلغت الحكومة جميع الموظفين، وجوب الامتناع عن الحضور إلى مكاتبهم، وعدم

التعاون مع حكومة غير الحكومة الشرعية. فنفذ الموظفون في كثرتهم الساحقة هذا الأمر. وتعطلت أعمال الدواوين، وأقفلت وزارات كثيرة أبوابها، طيلة أيام الأزمة، ولم يستطع إميل إده، أن يجد في السراي أحداً يعاونه، أو يتلقى أوامره، إلا بضعة موظفين صغار(٢٥).

وأصدرت الحكومة مرسوماً بإبطال طوابع البريد اللبنانية التي تحمل صورة اميل إده، واعتبارها غير صالحة وهي طوابع كانت ادارة البرق والبريد قد اصدرتها يوم كان اميل اده رئيساً للدولة اللبنانية في سنة ١٩٣٧.

وعينت الحكومة، بناء على اقتراح الكولونيل فوزي طرابلسي، الليوتنان كولونيل فليمون خوري، قائداً لموقع بيروت. وأبلغه الكولونيل هذا التعيين، وأرسل إليه تعليمات تقضي بأن يتخذ الدرك موقفاً إيجابياً من حركة الثورة والإضراب. وقد كان لهذه الإرشادات، أثر كبير في هذا الموقف(٢٦).

في «يوم الإثنين الواقع فيه ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ وفي تمام الساعة الثالثة والنصف وصل إلى بشامون من سوق الغرب فتى يعدو داخلاً إلى بيت حسين الحلبي الذي اتخذته الحكومة مقراً لها قائلاً إن حملة فرنسية كبيرة تزحف إلى بشامون تتقدمها سيارات مصفحة فرأى السيد حبيب أبو شهلا أن تنسحب الحكومة إلى سرحمول فخرج ومعه خمسة شبان مسلحين وفي نيتهم الإتجاه إلى هناك. بينما حافظ الرئيس صبري حمادة على رباطة جأشه وخرج من المنزل فسمع احد أهالي البلدة يقول بصوت عال:

«ورّطونا وهربوا».

فما كان من الرئيس صبري حمادة إلا أن دعا شباب منطقته الذين رافقوه إلى بشامون وكان عددهم أحد عشر شاباً إلى أن يحملوا بنادقهم وحمل معهم بندقيته وتقدموا لمحاربة

الفرنسيين قائلاً: «لن يقال يوماً ان ابن حمادة هرب من الشر». والشر معناه هنا الحرب. من ثم لحق بهم عدد من البشامونيين وقد أشهروا أسلحتهم فوقعت عدة مناوشات بين أهالي بشامون وسائر اللبنانيين من جهة وبين الجنود الفرنسيين من جهة أخرى سقط فيها عدة قتلى من الجانبين[٢٧].

ويقول الرئيس صبري حمادة في هذا الخصوص حرفياً: «سأعبر عما روي وأعيدت روايته حول أحداث بشامون وأقصر كلامي على ما لم يرو منها بعد. من عاداتنا في الهرمل، وأغلب الظن أنها عادة عربية قحطانية عريقة، أننا لا نترك المائدة ونتوقف عن الطعام إذا ما داهمنا غزو أو خطر من أي نوع كان. ومن يفعل يوصم وعائلته بالخزي والعار. داهمنا الفرنسيون صباح أحد الأيام، ونحن على مائدة الإفطار. لم يكن من السهل الصمود في وجه خطر كهذا يفوق بكثير ما كان يتعرض له من سن هذا الشرعة إن صح التعبير وساروا عليها. لكنني احتفظت برباطة جأشي وبقيت جالساً إلى المائدة بمفردي. بعد أن فرغت من تناول طعامي خرجت أسمع أحد أهالي البلدة يقول بصوت عال:

«ورطونا... وهربوا...».

ورداً على هذا الاتهام دعوت من رافقني إلى بشامون من شباب منطقتي وكانوا أحد عشر شاباً، حمل كل منهم بندقيته وجعلت بين الواحد والآخر مسافة خمسين متراً وتقدمنا لمجابهة الفرنسيين. ثم لحق بنا عدد من البشامونيين وقد أشهروا أسلحة تباينت في قدمها ومضائها. عاد الفرنسيون على أعقابهم وبعودتهم خيرت رفاقي بين الذهاب إلى بيوتهم وعائلاتهم وبين بقائهم معي قائلاً:

«ما ذنبكم أنتم إن كنت أنا قد حكمت على نفسي بالإعدام».

انبرى السائق يجيبني بلسانهم جميعاً:

«سنظل إلى جانبك مهما تقلبت الظروف».

وفي الليلة التالية اضطررنا إلى المبيت في بلدة سرحمول القريبة من بشامون، ليلة حاول فيها حبيب ابو شهلا على عادته الترويح عنا بسرد النكات، وكان له من الظرف ما يجعل لمزاحه نهكة خاصة يستسيغها حتى من يطال منه مقتلاً. ولما حان وقت النوم قال لي ضاحكاً:

«من كان يصدق أنني في يوم من الأيام سأهيم بين التلال والوديان وأرقد إلى جانب بندقية. إن كنت أنت قد اعتدت النزال والقتال فما اعتدت أنا إلاَّ منازلة الحسان في صالونات باريس وبيروت». جعلت رفقته، رحمه الله، من تلك الأيام التاريخية العصيبة أياماً بهيجة اختلط فيها الضحك بصوت الرقيب البعيني ونعيم مغبغب اللذين اشتركا في حراستنا مع البعلبكيين. لا بد لي من التوقف عند هذين الاسمين وقد غيب الموت صاحبيهما. أتوقف لأشهد بأنني لم ألتقِ في حياتي أكثر منهما رجولة وشجاعة واستهتاراً بالأخطار»[٢٨].

طوال هذه الفترة كان الموفدون من منطقة البقاع عموماً وبعلبك ـ الهرمل على وجه الخصوص يتوافدون إلى بشامون للوقوف على رأي الزعيم الوطني صبري حمادة وليدعونه إلى المنطقة للقيام بمواجهة واسعة مع الفرنسيين، لكنه كان يدعوهم للبقاء في يقظة وعلى أهبة الإستعداد وحشد الناس إذا ما تطورت الأمور إلى هذا الحد»[٢٩].

«مع اشتداد الضغط في أواخر أيام المقاومة في بشامون أرسل الوزيران حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان، بدون علم من الرئيس صبري حمادة خليل بعقليني والياس صدى وكانا من الحرس الوطني إلى الوزير البريطاني المفوض الجنرال سبيرس ليطلبا منه باسمهما سيارة تنتظرهما عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل في صحراء الشويفات حيث نصب

الأمير فؤاد أرسلان، وكان في نيتهما الذهاب إلى مصر وتشكيل حكومة ثورة في القاهرة. وافق سبيرس على طلبهما وأرسل السيارة[٣٠]»، ولكن عندما بلغ أمرهما الرئيس صبري حمادة على لسان الشيخ خليل تقي الدين أشهر بندقيته مهدداً كل من يخطر له أن يبرح بشامون في تلك الليلة[٣١].

في ذات الوقت طلب الرئيس حمادة من المتطوعين من أبناء منطقته أن يتبادلوا الحراسة على المقر المؤقت للحكومة، وعلى أن يطلقوا النار على كل من يخرج بغية الذهاب من بشامون حتى لو كان هو شخصياً[٣٢].

وهكذا عادت الحكومة وتماسكت مع بعضها البعض حتى تاريخ ٢١ تشرين الثاني عندما أفرج عن الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح والوزراء والنائب عبد الحميد كرامي.

الجدير بالذكر، أن الجنرال كاترو كان قد وصل إلى بيروت في تاريخ ١٦ تشرين الثاني موفداً من قبل الجنرال شارل ديغول لحل الأزمة، وهو جاء إلى بيروت من الجزائر عن طريق القاهرة التي وصلها في ١٤ تشرين الثاني فجراً، حيث فوجىء بتظاهرات في القاهرة وهجوم صحافي عام يستنكر عمل فرنسا في لبنان[٣٣].

حين وصول كاترو إلى مطار بيروت وجد في استقباله هللو محاطاً بأعوانه العسكريين والمدنيين الذين كان يبدو بوضوح الامتعاض على وجوههم من قدومه لأن أغلبهم كان يوافق على عمل هللو، لأنهم كلهم يحنون إلى الإنتداب والسلطة.

في بيروت شعر كاترو بالنقمة على إميل إده الذي وجده عندما ذهب لزيارته وحيداً في سراي خال كالصحراء[٣٤].

باشر كاترو باتصالاته وأجرى لقاءين الأول يوم ١٨ تشرين الثاني مع رئيس الجمهورية

بشارة الخوري والثاني يوم ١٩ تشرين الثاني مع رئيس الحكومة رياض الصلح اللذين جيء بهما سراً من سجنهما في قلعة راشيا إلى بيروت، فأبديا الكثير من الصلابة والإصرار على الإستقلال التام الذي لا مجال للحياد عنه أبداً.

ويقول الرئيس صبري حمادة، «كان الجنرال كاترو قد قدم إلى لبنان مكلفاً من قبل ديغول بمحاولة إيجاد حل للأزمة يصون مصالح بلاده... ولولا صمود الشيخ بشارة الخوري في وجهه لكان تاريخ الإستقلال غير التاريخ الذي نعرف. كان الفرنسيون يأتون به ليلاً من معتقله في قلعة راشيا إلى قصر الصنوبر، ليعرض عليه كاترو ويكرر عرضه مراراً بأن يتخلى الرئيس اللبناني عن حكومته لقاء مبايعته رئاسة الجمهورية مدى الحياة. في كل مرة كان الجنود الفرنسيون يقتادونه لمقابلة كاترو ويحاولون التأثير عليه بما يحشدونه حوله من حراسة مشددة، كان الشيخ بشارة يتوقع «تصفيته» بطريقة ما. إلاَّ أنه لم يلن، بل ظل على صموده يكرر قوله المأثور:

لقد ربطت مصيري بمصير الحكومة الشرعية في البلاد، وعودتي إلى منصبي مرتبطة بعودة الحكومة برئيسها وكامل أعضائها[٣٥].

أما حكومة بشامون، فقد وصل إليها عند الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء في ١٧ تشرين الثاني أحد الأصدقاء، وقال لها أن بيير بار أحد كبار الموظفين الفرنسيين في المندوبية العامة، اتصل به وكلفه أن يأتي إلى بشامون ليطلب من الحكومة أن توافق على مفاوضة الجنرال كاترو للوصول معه إلى حل للمشكلة اللبنانية.

أضاف هذا الصديق مؤكداً أن الجنرال كاترو يرغب في الاتصال بكم حالاً، وقد فهمت أنه يطلب مقابلتكم في بيروت وهو استأجر قصراً في حي سرسق، نزل فيه ليظل بعيداً

عن أجواء المندوبية وتأثيراتها وبعيداً عن موظفيها، وهو ندب بار لهذه المهمة نظراً للصلة الطيبة التي تربطه مع رئيس الجمهورية.

تناقشت الحكومة في هذا الطلب وتوافق الوزير حبيب أبو شهلا مع الرئيس صبري حمادة، على أن المفاوضة عمل لا فائدة منه، ولا يقصد الجانب الفرنسي منه إلاّ محاولة انتزاع حقوق أو جزء من حقوق اللبنانيين، وذلك ما لم يسلم به أحد، لا مجلس النواب ولا الحكومة الذين لا يقبلون أن يفرطوا في ذرةٍ من أماني البلاد الوطنية.

وقال الرئيس حمادة: إننا لا نلعن الذين اختطفوا الرؤساء لأنهم بعملهم هذا بعثوا الشعب من سُباته، وسيرون أن البلاد ستنال الإستقلال، وستدفع ثمنه من دم ضحاياها وشهدائها، ولن يستطيع أحد أن ينتزع منا استقلالاً أخذناه بالدم.

وقال حبيب أبو شهلا: «يجب أن نبلغ كاترو أن مطالبنا تنحصر في أمر واحد وهو عودة المعتقلين حالاً، وإعادة الحياة السياسية إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء يوم ١١ تشرين الثاني، وإذا ما شاء الفرنسيون أن يفاوضوا، فالمفاوضة لا تجري إلاّ مع رئيس الجمهورية، عملاً بأحكام الدستور، أما أن نفاوض ورئيسنا معتقل، وحكومتنا في الأسر والجبال، ودستورنا معطل، فذلك ما نرفضه رفضاً باتاً»[٣٦].

يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٣ أفرجت سلطات الإنتداب الفرنسي عن رئيسي الجمهورية والحكومة: الشيخ بشارة خليل الخوري ورياض الصلح والوزراء والنائب عبد الحميد كرامي فاستقبلوا على طول الطريق من راشيا حتى بيروت استقبال الأبطال، وفي الوقت نفسه كانت العاصمة تعد استقبالاً كبيراً لأعضاء حكومة بشامون، «غير أن الرئيس صبري حمادة غادر بشامون عائداً إلى منزله بغفلة عن زميليه، متفادياً الإستقبال الشعبي»[٣٧]، لأنه يعتبر أنه قام بما رآه عليه واجباً نحو وطنه وشعبه، وليس من أجل

السلطة ولا طمعاً بتكريم أو وسام. وهكذا ترك بشامون وعاد إلى منزله فجأة من دون أن يعلم به أحد.

لتستمر مسيرة الرجل الوطنية دون توقف مسجلة علامات مضيئة في سجل حافل لرجل دولة من الطراز الأول وقائد شعبي نادر، فيها الكثير من المواقف الوطنية والقومية الرائدة والشجاعة التي كانت تأخذ مصلحة لبنان وانتماءه أولاً وقبل أي شيء آخر. لأنه «مهما تناسى البعض صبري حمادة فإني أعلن كشاهد عيان أن صبري حمادة لعب دوراً أولياً في استقلال لبنان، ولن أكون مغالياً إذا قلت إنه كان البطل الذي حافظ على أعصابه وعدّل الدستور وكان وراء صمود حكومة بشامون وعدم رضوخها للتهديد»[٣٨].

مصادر ومراجع

١ــ كتاب ولادة استقلال، لمنير تقي الدين.
٢ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس صائب سلام.
٣ــ ولادة استقلال، لمنير تقي الدين.
٤ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس صائب سلام.
٥ــ ولادة استقلال لمنير تقي الدين.
٦ــ من حوار للمؤلف مع نزار حمادة.
٧ــ الأسبوع العربي ٦ ت٢ ١٩٦٧
٨ــ ولادة استقلال.
٩ــ من حوار للمؤلف مع نزار حمادة.
١٠ــ ولادة استقلال، لمنير تقي الدين.
١١ــ الأسبوع العربي، عدد ٦ ت٢ ١٩٦٧
١٢ــ نفس المصدر السابق.
١٣ــ ولادة استقلال لمنير تقي الدين.
١٤ــ نفس المصدر السابق
١٥ــ من حوار للمؤلف مع اي شهاب دندش.
١٦ــ ولادة استقلال ــ تاليف منير تقي الدين.
١٧ــ نفس المصدر.
١٨ــ نفس المصدر.
١٩ــ نفس المصدر.
٢٠ــ نفس المصدر.
٢١ــ نفس المصدر.
٢٢ــ نفس المصدر.
٢٣ــ نفس المصدر.
٢٤ــ نفس المصدر.
٢٥ــ نفس المصدر.
٢٦ــ نفس المصدر.
٢٧ــ جريدة السفير، عدد ٢٢/١١/٩٥ من مقال لرجاء صبري حمادة.
٢٨ــ مجلة الأسبوع العربي، ٦ ت٢ ١٩٦٧
٢٩ــ من حوار مع الشيخ مهدي حمادة.
٣٠ــ الأسبوع العربي، ٦ ت٢ ١٩٦٧
٣١ــ نفس المصدر
٣٢ــ من حوار مع نزار تنال حمادة.
٣٣ــ من كتاب كاترو.
٣٤ــ نفس المصدر السابق.
٣٥ــ الأسبوع العربي، ٢٦ ت٢ ١٩٦٧
٣٦ــ ولادة استقلال لمنير تقي الدين.
٣٧ــ الأسبوع العربي، ٢٦ ت٢ ١٩٦٧
٣٨ــ منير تقي الدين ــ من كتاب لبنان ــ ماذا دهاك.

الرئيس صبري حمادة والميثاق الوطني

قبل أن استكمل دور الرئيس صبري حمادة في العهد الاستقلالي الأول أجدني مضطراً للعودة قليلاً إلى الوراء للحديث عن الميثاق الوطني ودور الرئيس حمادة فيه، نظراً لارتباط ذلك بمجمل التطورات اللاحقة، ولارتباطها بقضايا كبرى تتعلق بالرئيس حمادة شخصياً.

«لقد ظل الميثاق الوطني ـ أو ميثاق ١٩٤٣ ـ يشكل مع الدستور اللبناني الذي أقر عام١٩٢٦ أساس الحياة الوطنية والسياسية في لبنان[١] حتى عام١٩٧٥ ـ، فهذه الصيغة السياسية ـ الوطنية التي اتفق عليها الممثلون السياسيون للطوائف عام ١٩٤٣، والتي ألفت بين ايديولوجيتين قوميتين متضامنتين ومهدت لبلوغ لبنان استقلاله لم توضع بين ليلة وضحاها».[٢]

«لقد دمجت الحياة النيابية واضطراد نمو الإدارة العامة، عدداً متزايداً من المسلمين في الحياة العامة اللبنانية، فالمسؤوليات الإدارية والسياسية ما كانت لتتركهم طويلاً بعيدين عن المشاكل اللبنانية، فالحياة الإجتماعية المشتركة، والحياة الإقتصادية، بالإضافة إلى القوانين المشتركة أخذت تنمي بين المسلمين والمسيحيين علاقات عضوية مشتركة كان من شأنها تعزيز الاندماج في الحياة الوطنية اللبنانية.[٣]

فإلى جانب التيارين الطائفيين الوطنيين (المسيحي ـ اللبناني والمسلم ـ العروبي)، كان

التيار الثالث اللاطائفي يواصل تقدمه، هذا التيار لم يكن منفصلاً كل الانفصال عن تيار الاعتدال وتيار الوطنية الموجودين ضمن الإنقسام الطائفي الكبير، كما أنه لم يكن تياراً متماسك الأطراف أو واضح المعالم والأهداف، غير أنه كان يفرز من وقت إلى آخر مواقف وطنية جديدة يلتقي حولها عدد من المسلمين والمسيحيين المثقفين، ويرتاح لها الرأي غير السياسي».(٤)

«إن أهم العناصر التي ساهمت دون أن تلتقي أو تتعاون في خلق التيار الوطني الثالث هي:

١ ـ الساسة المسيحيون الذين عارضوا الانتداب باكراً من أمثال ميشال زكور.

٢ ـ الساسة المسلمون السنة المعتدلون، أمثال: الشيخ محمد الجسر، عمر الداعوق.(٥)

٣ ـ الساسة المسلمون الشيعة من أمثال، صبري حمادة الذي استطاع أن يخلق حزبية وتياراً في منطقة البقاع وخصوصاً بعلبك ـ الهرمل يؤيد وحدة لبنان ويريد استقلاله. وكذلك عادل عسيران.

٤ ـ الأحزاب والحركات السياسية غير الطائفية كالحزب الديمقراطي الذي تأسس عام ١٩٢٠ وضم عشرات من الوجهاء والمثقفين من مختلف الطوائف، وحزب الجبهة الوطنية وحزب الاستقلال الجمهوري الذي تأسس عام ١٩٣١ وضم عدداً من المثقفين البرجوازيين من مختلف المناطق ومبادئه الاستقلال، التقدم، الديمقراطية وعروبة لبنان.

٥ ـ الأحزاب ذات الايدولوجية والحركات النقابية كالحزب الشيوعي، وعصبة العمل القومي»(٦) حيث إنّ السلطات الانتدابية راحت تبذل وسعها لاتقاء مفاعيل الحركات الاجتماعية التي كانت أهميتها تتزايد باستمرار، كما أن الحركة الوطنية اللبنانية اتجهت أكثر فأكثر نحو الانحصار في إطار الجمهورية اللبنانية وليس في إطار سوريا.(٧)

على ذلك نستخلص أن معارضة الانتداب صارت تتوسع أكثر فأكثر على قاعدة أكثر إيجابية معادية للانتداب والطائفية، ومن هنا «ففي كل مرة كانت سلطات الانتداب تعطل الدستور، كانت الأصوات ترتفع وتتزايد من قبل الوطنيين المسلمين والمسيحيين للدفاع عن

الدستور، وهكذا التقى تحت راية الشرعية والديمقراطية عدد كبير من السياسيين الذين كانت الخلافات الطائفية والقومية تفرقهم.(٨)

«لقد أدت تجاوزات السلطات المنتدبة، بالإضافة إلى اتفاقها مع الحركة الوطنية في سوريا إلى تطور مواقف «الوطنيين اللبنانيين» و«الوطنيين العرب» ومن ثم إلى اللقاء حول فكرة الإستقلال التي يجب أن تسبق حل مشكلة المصير القومي.

وأدرك «الوطنيون اللبنانيون» أهمية الواقع العربي وإمكانية تمييزه عن الدعوة إلى الوحدة العربية. فاجتازوا بذلك هوة أخرى كانت تفصلهم عن «الوطنيين العرب» في لبنان، وكسروا جداراً من اللاتفاهم كان يفصل بين المسلمين والمسيحيين.

التقت التيارات التي ذكرنا والتي كانت تسير متوازية، وأدى تلاقيها إلى بلورة وعي اقتصادي ـ اجتماعي يعلو على المصالح الطائفية. وهي: تيار النقابات الذي كان يطالب بحقوق العمال والمستخدمين وتيار الحركات الوطنية الذي كان يقاوم المصالح الاقتصادية الأجنبية، وتيار الوطنيين اللبنانيين الذي كان يدافع عن مصالح الطبقة المسيحية الوسطى في الجبل ضد الامتيازات الأجنبية.

إن لقاء هذه التيارات، في العامين ١٩٣٤ و١٩٣٥، خلق جواً من التململ الاقتصادي. محملاً الانتداب الفرنسي مسؤولية الأزمات الاقتصادية والمظالم الاجتماعية. وهكذا التقى على صعيد النضال الاجتماعي أولئك الذين كانت الايديولوجيات القومية والدينية قد فرقت بينهم.(٩)

بالرغم من بروز هذه التيارات والحركات، فإن المطالب الإسلامية والمطالب المسيحية ظلت على حالها متناقضة أو متضادة. فاستمرت مطالبة المسلمين بالوحدة مع سوريا ولاسيما في طرابلس، واعتبر مؤتمر الساحل الذي عقد في بيروت بتاريخ العاشر من آذار

١٩٣٦ تظاهرة عربية كبرى، بالرغم من الأصوات اللبنانية التي ارتفعت فيه.

من الذين حضروا هذا المؤتمر: سليم علي سلام، عمر بيهم، أحمد الداعوق، كاظم الصلح، عبد الحميد كرامي، الدكتور عبد اللطيف بيسار، عادل عسيران، كما حضر عدد من الشخصيات المسيحية مثل صلاح لبكي، فوزي بردويل ويوسف يزبك. ومن خلال البيان الذي اختتم به المؤتمر تبدو واضحة المطالب السياسية للمسلمين آنئذٍ وهي:

ـ المطالبة بالسيادة الوطنية في إطار الوحدة السورية، التي هي مرحلة في الطريق إلى الوحدة العربية.

ـ أن تتضمن المعاهدة التي تجري المفاوضات بشأنها مع فرنسا نصوصاً خاصة تضمن التوزيع العادل للوظائف العامة بين مختلف الطوائف.

في الجانب المسيحي، لم تخمد تظاهرات التطرف ضد العروبة أو الموالية لفرنسا، بل استمر العمل على تكريس السيطرة المسيحية، فالبطريرك الماروني مع مطالبته عام ١٩٣٦ بالاستقلال الفعلي، طالب أيضاً بعقد معاهدة مع فرنسا[١٠]، وأكد إميل إده في تصريح له. (أن الروابط بين فرنسا ولبنان ترجع إلى عدة قرون)، وتمنى (أن تكون المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية دون تحديد).

هذا التعلق بفرنسا من قبل المسيحين لم يكن سوى الانعكاس لشعور غريزي بضرورة الحماية من «المحيط الإسلامي الذي يغرقون فيه».[١١]

وهكذا، تكتل عدد من السياسيين حول الرئيس إميل إده مؤلفين الكتلة الوطنية، وواجهه تكتل آخر حول الشيخ بشارة الخوري، سمي الكتلة الدستورية ـ على نحو ما ذكرنا في مكان سابق من هذا الكتاب ـ وتوسعت الكتلة الدستورية التي كان الرئيس صبري حمادة من أركانها للانفتاح على كل الاتجاهات والحركات الوطنية في سوريا والدول العربية[١٢].

تلك كانت الأجواء التي سبقت ولادة الاستقلال، تظاهرات طائفية وقومية متطرفة وسلبية وردود فعل عنيفة، تطغى على الأصوات الوطنية الصاعدة والتيارات الجديدة التي كانت تحاول شق طريق جديد للبنانيين في خضم هذا الصراع الطائفي[١٣].

هذه البوادر للقاء استمرت وتواصلت، ويقول الشيخ بشارة الخوري «ابتداء من عام ١٩٣٦، سرت في البلاد روح جديدة وانقسم اللبنانيون إلى فريقين: فريق المطالبين بالاستقلال وبانهاء الانتداب وبالتعاون مع الدول العربية، وهو فريق يؤمن بتفكير لبناني جديد لا يميز فيه بين المسلم والمسيحي وفريق متمسك بالعزلة ويولي وجهه شطر الغرب»[١٤].

إذاً أخذت مواصفات الصيغة اللبنانية الجديدة تتوضح، وكان من أسباب وجود الكتلة الدستورية التي تألفت من سياسيين ونواب يمثلون جبل لبنان وسياسيين ومناضلين مسلمين من القوميين العرب كانوا قد بدأوا يتقبلون منذ عام ١٩٣٦ فكرة الكيان اللبناني المستقل العربي.[١٥]

وبالتالي تشكلت الأرضية التي تكون عليها الميثاق الوطني والذي هو عبارة عن «اتفاق مسلم ـ مسيحي، قضي فيه أن يتخلى المسيحيون عن حماية فرنسا، في وقت لا يزال جيشها رابضاً على أرضنا، وأن يتخلى المسلمون عن الوحدة مع سوريا، فلبنان لا يقوم إلا على اتفاق مسلم ـ مسيحي، وإذا تزعزع هذا الاتفاق يتزعزع لبنان».[١٦]

وهكذا تمت تسوية الميثاق الوطني عام١٩٤٣ بحيث التقت مصلحة الطرفين في قيادة النضال الوطني للتخلص من الاستعمار الفرنسي والحصول على الاستقلال.[١٧]

«وكانت صيغة ١٩٤٣ هي «التسوية التاريخية بين هذين الاتجاهين التي عبر عنها بتعبير: لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي».[١٨] «واستكمالاً لهذه الصيغة أقر الميثاق الوطني منصب رئاسة الجمهورية للموارنة، رئاسة مجلس النواب للشيعة ومنصب رئاسة الحكومة للسنة، أما

المناصب الأخرى فوزعت بين الطوائف الأقل أهمية، وخضعت المراكز العامة من أعلاها إلى أسفلها بما فيها النواب«لقاعدة ٦ـ ٥».[١٩]

ما هو دور الرئيس صبري حمادة في صياغة الميثاق الوطني؟ يقول في هذا الصدد: «ذلك الميثاق (...)، والذي مع تباعد الأيام أخذ الكثيرون يدعون أبوته، ادعاؤهم باطل (...) فقد وضع الميثاق في منزل أول رئيس جمهورية للبنان المستقل، واضعوه هم: الشيخ بشارة الخوري، رياض الصلح، عبد الحميد كرامي، صبري حمادة أربعة كان ينضم إليهم بين الفينة والأخرى صائب سلام. انطلقنا فيه من واقع لبنان المكون من جناحين، ومن انه لن يستطيع الحصول على استقلاله والحفاظ على كينونته الدولية إلا إذا توافرت له القوة للصمود والقناعة به من كلا الجناحين. فكان علينا إذاً أن نوجد نهجاً جديداً يكون حلاً وسطاً يرضى به المواطنون على اختلاف نزعاتهم وتباينها، ولم نشك يوماً في أننا سنتمكن من جمعهم حول راية لبنانية حرة مستقلة. اتهمنا بعض المغرضين وسيّيء النية بأننا سعينا لاقتسام مغانم أفاد منها كل منا. قول أقل ما يقال فيه انه عار عن الصحة، بعيد عن الواقع، لئيم في مغزاه ومرماه. إنّ ما سعينا إليه كان التوفيق بين التيارات المختلفة التي كانت تتجاذب البلاد والتي لو لم نتمكن من حملها على التسليم بمنطقنا ومساندتنا لما كان استقلال ولا كانت حرية، ولما رأينا كابوس الأجنبي بعدته وعتاده ينزاح عن صدرنا. أردنا لبنان حراً مستقلاً غير منحاز لشرق أو لغرب منفتحاً على الشقيقات العربيات، ومفتوح القلب لجميع ابنائه، لكل منهم حق في خيراته. ومن ثم وضعنا اتفاقية ما يسمى (٦ـ ٥). على هذا الأساس رسمنا الخطوط العريضة للبيان الوزاري الذي ألقاه رياض الصلح وطالب فيه بتعديل الدستور واشترك معه في صياغته سليم تقلا وزير الخارجية في الحكومة الاستقلالية الأولى»[٢٠].

مصادر ومراجع:

١ـ ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط، باسم الجسر ـ دار النهار.
٢ـ نفس المصدر السابق.
٣ـ نفس المصدر السابق.
٤ـ نفس المصدر السابق.
٥ـ نفس المصدر السابق.
٦ـ نفس المصدر.
٧ـ تاريخ الحركة النقابية في لبنان ـ جاك كولان ـ تعريب نبيل هادي ـ دار الفارابي.
٨ـ ميثاق ١٩٤٣ ـ لماذا كان وهل سقط.
٩ـ نفس المصدر السابق.
١٠ـ نفس المصدر.
١١ـ نفس المصدر.
١٢ـ نفس المصدر.
١٣ـ نفس المصدر.
١٤ـ حقائق لبنانية، بشارة خليل الخوري، ج١.
١٥ـ تارخ لبنان الحديث ـ تأليف كمال الصليبي ـ دار النهار.
١٦ـ من حوار للمؤلف مع الرئيس صائب سلام.
١٧ـ التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية: ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠ تأليف سليمان تقي الدين ـ دار ابن خلدون.
١٨ـ نفس المصدر.
١٩ـ حرب الألف عام ـ جوناثان رندل.
٢٠ـ مجلة الأسبوع العربي ـ ٦ ت٢ ـ ١٩٦٧

الفصل السادس

ما بعد الاستقلال

لم تنته المشاكل مع الانتداب الفرنسي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣، بالرغم من أن البلاد «اجتاحتها سكرة اعتزاز وفخر بإحراز استقلال لا تشوبه شائبة.. فقد اجتاحت لبنان من أقصاه إلى أقصاه مهرجانات واحتفالات رسمية وشعبية أقيم بعضها في الهرمل وفي بعلبك»[١].

لم تنته الأزمة بانتصار الثاني والعشرين من تشرين الثاني، لكنها بدأت وكان على اللبنانيين حكومة وشعباً أن يتضافروا لانتزاع حقهم في الإستقلال وفي استرداد جميع مظاهره... فاستقلال لبنان ليس مرهوناً بعودة رجاله من المعتقل بل بضمان حريته واستقلاله[٢] ولا بانتهاء حكومة بشامون وعودة السلطات لممارسة دورها في بيروت، بل بالممارسة الدؤوبة للحرية والسيادة والإستقلال.

لقد انتهت احتفالات الإبتهاج بالإنتصار اللبناني، لكن الرؤوس الحامية لدى سلطات الإنتداب الفرنسي لم ترم سلاحها، وهنا كان للمجلس النيابي ورئيسه دوره البارز «فعقد المجلس النيابي جلسته الأولى بعد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ في الأول من كانون الأول وغصت قاعة الإجتماع بالنواب والمستمعين، وافتتح الرئيس صبري حمادة الجلسة بتلاوة الدعوة التي أرسلها إلى النواب الساعة الثامنة صباحاً من يوم ١١ تشرين الثاني حال أن بلغه اعتقال رئيس الجمهورية ورفاقه، وألقى بياناً عن تلك الجلسة المنعقدة في جو الإرهاب قال فيه: فقد أقام الجنود السنغاليون حواجز في مداخل دار البرلمان ليمنعوا ممثلي الأمة من ولوجها، ولم يتمكن إلاّ سبعة منهم من التسلل إلى الداخل بصورة عجيبة، فعقدوا جلسة قانونية على

رغم فقدان النصاب بحكم القوة القاهرة، ووضعوا قراراً باسمهم وباسم زملائهم المكرهين على التغيب يستنكرون فيه الأعمال الفظيعة التي جرت ضد رئيس الجمهورية ورفقائه وأرسلوا احتجاجهم إلى الدول الغربية التي اعترفت باستقلال لبنان، مستصرخين الدول العربية لنجدة لبنان في محنته»(٣).

ثم قال رئيس مجلس النواب في ذلك البيان: «إنه والنواب الذين تمكنوا من الحضور قد أُبلغوا أوامر السلطات العسكرية الفرنسية بإخراجهم من المجلس وهم يوقعون على القرار الذي وضعوه استنكاراً لاعتقال رئيس الجمهورية ورفقائه، فأجابوا: (سنبقى هنا ولن نخرج إلاّ بقوة السلاح) وإنهم قد أخرجوا فعلاً بقوة السلاح. فيا لها من ذكرى(٤)».

وبعد تلاوة ذلك القرار المؤرخ بيوم الحدث عينه، تليت محاضر الجلسات التي عقدها المجلس النيابي بين ١١ و ٢٢ من تشرين الثاني خارج قاعة المجلس وختم الرئيس حمادة بيانه بكلمات مؤثرة(٥).

ومما جاء في خطاب الرئيس حمادة: «ويسرني في هذه المناسبة أن أوجه إلى فخامة الرئيس الأول الشيخ بشارة خليل الخوري تحية المجلس وإعجابه، فهو كان ولا يزال حامي الدستور، والمضحي في سبيله بكل ما عز وهان، وإني أحيي دولة رئيس الوزارة والوزراء الذين اعتقلوا وسلبت حريتهم في سبيل بلادهم، ومن منة الله علينا أن يكون المجلس قد اشترك في التضحية فكان سماحة الزميل السيد عبد الحميد كرامي في معتقله ممثلاً لزملائه جميعاً في راشيا قلعة الأباة والأحرار».

وتابع الرئيس حمادة: «أما الزميلان الوزيران الأستاذ حبيب أبو شهلا والأمير مجيد أرسلان فلهما مني كلمة خاصة، فقد عشنا معاً جنباً إلى جنب اثني عشر يوماً ستكون خالدة في تاريخ لبنان، وهي أيام عرفت فيها كيف صمد الوزيران وثبتا، وبحق جاهدا وناضلا،

وكيف افترشا الغبراء وقطعا الوهاد والجبال مشياً على الأقدام حتى يوفرا لأمتهما وبلادهما هناء ورغداً وعزة وكرامة وحرية واستقلالاً»(٦).

وبعد كلمة لرئيس الحكومة، جرت مناقشات شارك فيها عدد من النواب، وتقدم خلالها اقتراحان بشجب أعمال الرئيس إميل إده ووجوب محاسبته أولهما من حميد فرنجية والآخر من هنري فرعون.

وجاء في اقتراح حميد فرنجية: «أن مجلس النواب، نظراً للحوادث المؤلمة التي مرت بالبلاد، ونظراً لأن نفرا من اللبنانيين، كان والحمد لله قليل العدد، تآمر على دستور البلاد وحكمها الوطني، ولما كانت القوانين، الحالية لا تكفي لحماية الدستور والحكم الوطني من تآمر المتآمرين واعتداء المعتدين، خصوصاً عندما يتخذ هذا التآمر سبيل التفريق بين عناصر البلاد، وترويج الشائعات الكاذبة للنيل من الدستور والحكم الوطني. لذلك فإن المجلس يطلب إلى الحكومة بإلحاح بأن تضع بأقرب وقت مشروع قانون تقدمه للمجلس لقمع الجرائم التي تقترف ضد دستور البلاد وحكمها الوطني.

وقد قبل الإقتراح بالإجماع.

أما اقتراح هنري فرعون فجاء فيه: «أن مجلس النواب، على أثر الحوادث المؤلمة التي هزت لبنان وأثارت الأمة وكادت تذهب بأقدس أمانيها القومية، يشجب بشدة موقف أحد أعضائه إميل إده، وهو موقف يقابله المجلس والشعب اللبناني بالسخط والإستنكار الشديدين، ويطلب من الحكومة أن تتقدم إلى المجلس بأسرع ما يمكن باقتراح العقوبة التي يجب أن تنزل به».

فقبل الإقتراح بالأكثرية.

وفي تلك الجلسة التاريخية أيضاً وافق المجلس على التعديل الدستوري بتغيير العلم

اللبناني القديم وجعله بألوانه الجديدة «العلم الحالي»(٧).

لقد تميز مجلس النواب آنئذ برئاسة رئيسه صبري حمادة بنشاط مستمر دون توقف، إذ ما أن انتهت الدورة العادية في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٣ حتى فتحت دورة استثنائية جديدة في النصف الثاني من كانون الثاني ١٩٤٤ لمواصلة واتمام العمل التشريعي مع بدء العهد الإستقلالي،«فلم يخف النشاط والنصاب مؤمن وللمناقشات طابع الجد، ويا حبذا هذا التقليد أن يستمر فترتفع أسهم التمثيل الشعبي»(٨).

وبالرغم من أن الرئيس صبري حمادة ترأس المجلس للمرة الأولى فإنّه تميز بدقة وعيه التشريعي والقانوني ويقول في هذا الصدد: «بعد استتباب الأمن في البلاد وعودة الحياة البرلمانية إلى مجراها الصحيح، تخوفت من ترؤسي جلسات تضم عمالقة، فأخذت على عاتقي دراسة جميع القوانين والأنظمة البرلمانية التي تمكنت من الحصول عليها وأخشى من خشيتهم حبيب أبو شهلا الذي عرف بالحنكة والدهاء. صح ما توقعته، وإذا به ينقض علي أثناء انعقاد إحدى الجلسات ويقول بعد جدال عنيف دار بيني وبينه حول مشروع كان مصراً على إقراره من قبل المجلس».

«لو أن الرئيس حمادة يكلف نفسه عناء فتح الجزء الثاني من مجموعة داللوز ويطالع ما جاء في الصفحة ١١٢ منه لوجد اجتهاداً يؤكد وجهة نظري».

شيء ما جعلني أرتاب في قول حبيب أبو شهلا أدركت أنه اختلق هذا الاجتهاد وأن الجزء الثاني من مجموعة داللوز بريء مما نسب إليه، فصممت على منازلة حبيب بنفس أسلحته وأجبت:«ولو أن الزميل الكريم لم يتوقف عند الصفحة ١١٢ وكلف نفسه عناء متابعة مطالعة الجزء الثاني من مجموعة داللوز حتى الصفحة ١١٤ لوجد اجتهاداً آخر يناقض ما جاء في الصفحة ١١٢».

فهم حبيب أبو شهلا أني فهمته فضحك وأنهى النقاش عند هذا الحد. لقد اعتمدت المنطق في كل شيء، فما لا يقره منطق هو عندي غير سليم ولاصحيح. ولم يحدث أن غاب عني قانون أو نظرية أو اجتهاد سبق لي أن قرأته، إذ إنَّ لي من ذاكرتي سنداً لم يحدث أن خذلتني في يوم من الأيام»(٩).

ويتجلى وعي الرئيس حمادة بالقوانين والتشريع حينما أفهم الحكومة في كانون الثاني ١٩٤٤ أن مشروع القانون الذي تقدمت به لإملاء مركزين نيابيين شاغرين تعترضه عقبة دستورية تشكل مخالفة للدستور، فقد «فرغ المقعد النيابي الأول بانتخاب النائب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية وفرغ المقعد الثاني بوفاة المرحوم وهيب جعجع (بشري) الذي قضي ضحية حادث مؤلم إذ كان يقلب مسدساً فانطلق وأصابته رصاصة في رأسه وقد أرجئت الإنتخابات التكميلية اضطراراً بسبب أحداث تشرين الثاني، فلما عادت المياه إلى مجاريها تقدمت الحكومة بمشروع قانون يمدد المهلة شهرين آخرين، واصطدم نص المشروع بعقبة دستورية، ذلك لأن إرجاء الإنتخابات أكثر من شهرين يقتضي تعديل البند الـ ٤١ من الدستور، فأعيد هذا المشروع إلى اللجنة العدلية وقرّ الرأي على أن لا تمس مدة الشهرين المنصوص عليها في الدستور، وإنما يعين ابتداء الشهرين بأول آذار نظراً للظروف القاهرة التي اجتازتها البلاد، ووافق المجلس في ٢٧ كانون الثاني على هذا النص المعدل»(١٠).

بيد أن مسألة إميل إده بقيت معلقة حتى جلسة ٣١ آذار ١٩٤٤، «وقد كثر الأخذ والرد حولها، ثم هدأ الرأي العام الناقم بعض الهدوء، ولكنه ظل يطالب باتخاذ حل وسط يحفظ كرامة لبنان، دون أن يصاب الرئيس إده بانتقام أو بمحاكمة تسقطه من حقوقه المدنية»(١١).

واحتوى جدول أعمال جلسة ٣١ آذار مشروع قانون لحماية الدستور تنفيذاً لاقتراحي حميد فرنجية وهنري فرعون في جلسة ٣ كانون الثاني ١٩٤٣، ومن الطبيعي أن تثار قضية النائب إده بمناسبة حماية الدستور الذي خرقه بقبوله رئاسة الدولة تعييناً من قبل السلطة

الفرنسية في الظروف التي عرفها القاصي والداني».[١٢] فتقدم إميل لحود من المجلس باقتراح هذا نصه:

«لما كانت المادة ٢٨ من القرار رقم ٢ الصادر في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ تنص على أن كل عضو من أعضاء المجلس النيابي يعين أو يرقى إلى وظيفة عامة ذات راتب يعد منفصلاً من المجلس بمجرد قبوله لها، ولما كان السيد إميل إده قبل أن يعين بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ في وظيفة عامة وأن يمارسها، فلهذه الأسباب يقرر مجلس النواب اعتبار السيد إميل إده منفصلاً عن المجلس وإبلاغ الحكومة قراره هذا للعمل بمقتضاه»[١٣].

وبعد أن رد المجلس النيابي اقتراحاً بارجاء المناقشة أقر اقتراح النائب إميل لحود من المجلس بأكثرية ٣٥ صوتاً.

وهكذا أضحت ثلاثة مقاعد في المجلس النيابي شاغرة، ففي جبل لبنان كان هناك مقعدان شاغران، المقعد الأول خلا بحكم انتخاب النائب بشارة خليل الخوري رئيساً للجمهورية، والثاني خلا بفصل إميل إده من المجلس أما الثالث ففي الشمال وقد خلا بسبب وفاة النائب وهيب جعجع، وفي يوم ٢٣ نيسان ١٩٤٤ تمت الانتخابات الفرعية ونجح عن جبل لبنان الشيخ فريد الخازن وخليل أبو جودة وفاز عن الشمال يوسف كرم.

كانت هذه المقدمة ضرورية للوصول إلى نقطة مضيئة جديدة من نضال الرئيس صبري حمادة، ذلك لأن «لبنان الذي بدأ يحبو نحو توطيد استقلاله وأخذ يفاوض فرنسا لاسترجاع حقه المشروع وتسلم صلاحيته مجاهداً في سبيل تحقيق أمانيه لم يرق لانصار الإنتداب في لبنان الذين لم يعجبهم نجاح العهد الإستقلالي وعز عليهم أن يشاهدوا جميع الدول المجاورة والحليفة والمتحدة تتسابق للإعتراف باستقلال لبنان بحدوده الحاضرة، وامعضهم ان يبدأ كاترو في تسليم جميع الصلاحيات والمصالح، وتتوطد علاقات الود والصداقة بين لبنان

وسائر الدول، وتتضامن جميع الطوائف التي يتألف منها هذا الوطن العزيز.

لم تكن تلك الفئة راضية عن هذا العهد الإستقلالي ولا عن القائمين عليه، ولم تسرها حالة التضامن الوطني التي لفت اللبنانيين لأنها رأت نفسها مقصاة عن الحكم فحنقت واعتقدت أنه لا سبيل إلى عودة نفوذها الغابر إلا بزوال العهد الجديد عهد الحرية والإستقلال. فأخذت هذه الفئة تعقد الإجتماعات لتنظيم الصفوف وتطلق الشائعات المغرضة هادفة إلى النيل من العهد القائم ومن رجاله الوطنيين ومعلنة ضرب إنجازه ومؤكدة عودة الإنتداب»[١٤]

وهكذا،«ما أن عرفت نتيجة الإنتخابات في الشمال حتى اندفع خصوم الإستقلال يبشرون بهذا الفوز وصبغوه بصبغة سياسية زائفة، كأنه فوز للسياسة الإستعمارية على السياسة اللبنانية، واندفعت الأبواق التي تتلبس بالمسيحية تبشر بالقيامة وتستعد لدخول النائب كرم إلى المجلس بتظاهرات صاخبة[١٥]

عينت أول جلسة للمجلس بعد الإنتخاب الفرعي يوم الخميس في ٢٧ نيسان،«وهنا كانت محاولة قام بها الفرنسيون للنيل من سيادة لبنان[١٦] فاتخذت «الحكومة عدة تدابير، منها حصر التظاهرات وعدم استعمال السلاح من قبل قوى الأمن إلا في حالة التعدي عليها، ومنع الدخول إلى المجلس إلاّ لحاملي البطاقات، ووزعت قوى الدرك والشرطة على جوانب البرلمان - وكان الجيش والأمن العام لا يزالان بيد الفرنسيين - وقد دخلت المدينة سيارات متعددة من جسر بيروت مع سيارة النائب يوسف كرم، متجهة نحو ساحة الشهداء حيث ترجل المتظاهرون وانضم إليهم آخرون حملوا العلم اللبناني القديم، أي العلم الفرنسي تتوسطه الأرزة، وساروا إلى البرلمان واخترقوا الحواجز، حتى وصلوا إلى ساحته، وحمل آخر العلم الفرنسي محاولاً أن يرفعه على باب المجلس»[١٧].

ويقول الرئيس صبري حمادة في هذا الصدد: «شاعت بلدة زغرتا وما جاورها مرافقة

نائبها إلى المجلس وسط مهرجان كبير، اندس بين صفوفه عدد من المشبوهين المكلفين من قبل الفرنسيين بافتعال حوادث الشغب للافادة منها عند بلوغ الموكب ساحة النجمة، والتسلل إلى المجلس بغية احتلاله. حين بلغتنا بطريقة ما أخبار ذلك الزحف، اتصلت بفوزي طرابلسي وكان قائداً للدرك، فتعذر عليه مدنا بالقوة اللازمة مما اضطرني للاكتفاء بالعدد الضئيل مما كان لدينا من الشرطيين واللجوء إلى بندقية وضعتها على حجري وجلست أترقب... وعند وصول الموكب إلى ساحة النجمة صعد جندي فرنسي، اقتلع العلم اللبناني واستبدله بعلم بلاده، فأطلق عليه العريف ضاهر مشيك وليس نعيم مغبغب رصاصة قتلته في الحال فألقى قنبلة ارتدت إلى الخلف وجرحت من انفجارها أربعة شرطيين... ونسبنا إلى نعيم مغبغب قتل الجندي الفرنسي لكي لا يعاقب الفرنسيون ضاهر مشيك، وكانوا ما يزالون يسيطرون على الدرك.

«وعند سقوط الفرنسي تحت العلم أخذ رفاقه يطلقون علينا الرصاص من بناية البرق والبريد القديمة، نالني منه رصاصة استقرت على بعد أنملة من رأسي، عقدنا تلك الجلسة على أزيز الرصاص، ولم نسمح بدخول أحد ممن رافقوا يوسف كرم. دخل إلى المجلس بمفرده وبقي منظمو التسلل في الخارج، وفشلت بذلك محاولة أخرى قام بها الفرنسيون من أجل الحفاظ على بعض نفوذهم... لم تكن تلك الحادثة خاتمة المطاف في الكر والفر والمداورة، بل عمد المنتدبون إلى شتى العراقيل عند تسليمنا المصالح، وما اعتبروه منها حيوياً للحفاظ على هيبتهم في الشرق بصورة خاصة»[١٨].

وواقع الحال، حسب شهود عيان، يؤكد أن الرئيس حمادة شخصياً اشترك في رد هذا العدوان وهذه المؤامرة، ويقول قائد شرطة بيروت الأسبق أبو علي قليلات: «إشتد ضغط المقاومين من داخل المجلس الأمر الذي اضطر المقتحمين إلى الإنسحاب، وإني لا أنسى صبري بك حمادة وهو يحمل بارودة معدلة ويقاوم، وأشهد بالحق أنه قد تخيل لي أنني أمام

عنترة بن شداد فارس الفوارس»[١٩].

لقد رُد المعتدون على أعقابهم، بمشاركة مباشرة من رئيس السلطة التشريعية الذي ألهب الحماس في صفوف المقاومين على قلتهم فكتبت لهم الغلبة[٢٠]. علماً أن هذه المؤامرة لم تكن تستهدف المجلس وحده، «ومما لم يذكره أحد أن الخطة التي رسمت للمتظاهرين كانت تقضي باقتحام المجلس النيابي أولاً، ثم اقتحام دار الرئاسة، بعد أن قطعوا أسلاكها الهاتفية»[٢١].

بعد أن رد المتآمرون على أعقابهم، التأمت جلسة مجلس النواب التي افتتحها الرئيس صبري حمادة الذي أعطى الكلمة لرئيس الحكومة رياض الصلح الذي قال من ضمن ما قاله: «لقد كان بإمكاننا وبإمكان رئيس مجلس النواب وكل عضو فيه أن نأتي بجماعتنا ورجالنا ونضرب بيد من حديد على هذه القبضة الصغيرة من الخونة»[٢٢].

وأما النائب الجديد يوسف كرم فألقى كلمة قال فيها: «استغل بعض المشاغبين والخونة مناسبة حضوري إلى مجلس النواب فحاولوا رفع العلم الفرنسي على باب المجلس اصطياداً في الماء العكر، فجرت حوادث آسف لها كل الأسف وأنا أستنكر هذا العمل كل الإستنكار وأؤيد بكل قواي وطني العزيز لبنان العربي المستقل. عاش لبنان وعاش الإستقلال»[٢٣].

وإثر انتهاء الجلسة توجه رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة إلى سراي ساحة البرج، ويقول الرئيس صبري حمادة هنا: «إثر ارفضاض الجلسة دخل رياض الصلح إلى مكتبي فخشيت عليه أن تصوب إليه إحدى الطلقات واصطحبته بسيارتي إلى السراي القديم حيث عاد رصاص الفرنسيين ينهمر علينا من فندق بالاس أوتيل»[٢٤].

وقد عرف من الأشخاص الذين أطلقوا الرصاص على الرئيسين شخص يدعى «اسكندر طربيه الذي تبين أنه أحد موظفي الأمن العام»[٢٥].

بأي حال، لم تكن تلك الحادثة كما أكد الرئيس صبري حمادة خاتمة المطاف في الكر والفر والمداورة، فعمد المنتدبون إلى شتى العراقيل عند تسليمنا المصالح وما اعتبروه منها حيوياً للحفاظ على هيبتهم في الشرق بصورة خاصة.

وتواصلت المسيرة الإستقلالية وأخذت الحكومات المتعاقبة على حد تعبير الرئيس صبري حمادة «تتسلم المصالح من الفرنسيين وتشارك في الاجتماعات التي مهدت لإنشاء الجامعة العربية»[٢٦].

ويقول الرئيس صبري حمادة في هذا الخصوص أيضاً «وما أن استقل لبنان وشكرت حكومته مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر على موقفه من الأزمة التي مرت بها البلاد «حتى جاء وفد مصري رسمي لتهنئتنا ومفاتحة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في أمر تجسيد الجامعة مؤسسة قومية تجمع الشتيتين. لم تلق موافقة لبنان على بروتوكول الإسكندرية معارضة ما من قبل مجلس النواب، وإن كان ثمة معارضة فمعارضة جانبية عبرت عنها صحافة ذات اتجاهات معينة فأبدت مخاوفها برصانة وتعقل. وقع بروتوكول الإسكندرية عن لبنان رئيس وزرائه عبد الحميد كرامي ووزير الخارجية هنري فرعون، وعمل رياض الصلح على توضيح وجهة النظر اللبنانية أثناء المحادثات الجانبية التي سبقت التوقيع، واصفاً إياها بأنها ليست ناتجة عن نية في الانعزالية، بل تسعى لمزيد من الاطمئنان»[٢٧].

مصادر ومراجع

١ـــ الأسبوع العربي، من مذكرات الرئيس صبري حمادة ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧م
٢ـــ لبنان.. ماذا دهاك لمنير تقي الدين، منشورات دار مكتبة الحياة.
٣ـــ حقائق لبنانية، الجزء الثاني، بشارة خليل الخوري.
٤ـــ نفس المصدر السابق.
٥ـــ نفس المصدر.
٦ـــ نفس المصدر.
٧ـــ من محاضر مجلس النواب.
٨ـــ حقائق لبنانية، جـ ٢، بشارة خليل الخوري.
٩ـــ الأسبوع العربي، من مذكرات صبري حمادة، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧م
١٠ـــ حقائق لبنانية، جـ ٢، بشارة الخوري.
١١ـــ نفس المصدر.
١٢ـــ نفس المصدر.
١٣ـــ محضر جلسة مجلس النواب ٣١ آذار ١٩٤٤م
١٤ـــ لبنان.. ماذا دهاك، تأليف منير تقي الدين، منشورات مكتبة الحياة.
١٥ـــ حقائق لبنانية، جـ ٢، بشارة خليل الخوري.
١٦ـــ الأسبوع العربي، من مذكرات الرئيس صبري حمادة، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧م
١٧ـــ حقائق لبنانية، جـ ٢، بشارة خليل الخوري.
١٨ـــ الأسبوع العربي، من مذكرات الرئيس صبري حمادة، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧م
١٩ـــ مجلة الشراع، العدد ٤٩٥ تاريخ ٣٠ ايلول ١٩٩١م
٢٠ـــ من حوار للمؤلف مع الشيخ مهدي حمادة.
٢١ـــ حقائق لبنانية، جـ ٢، بشارة الخوري.
٢٢ـــ لبنان.. ماذا دهاك، تأليف منير تقي الدين، منشورات مكتبة الحياة.
٢٣ـــ نفس المصدر.
٢٤ـــ الأسبوع العربي، من مذكرات الرئيس صبري حمادة، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧م
٢٥ـــ لبنان.. ماذا دهاك، تأليف منير تقي الدين، منشورات مكتبة الحياة.
٢٦ـــ الأسبوع العربي، من مذكرات الرئيس صبري حمادة، ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٢٧ـــ نفس المصدر.

الرئيس والمجلس:
مواصلة الجهاد

السنةالأولى من رئاسة الرئيس صبري حمادة لمجلس النواب كشفت عن أي معدن من رجال الدولة هو، وكشفت عن مخزونه النضالي في سبيل وحدة لبنان واستقلاله وتطوره، كما أظهرت كم هو متمكن من قيادة السلطة التشريعية، بحيث أن المشادة التي دارت بينه وبين حبيب أبو شهلا تبعتها مشادات مماثلة مع عدد كبير من النواب - وبعضهم من كبار القانونيين - كان معظمهم في النهاية يقر بوجهة نظر الرئيس حمادة[1] إلى ذلك كله، ظل الرئيس حمادة مؤمناً بالصراع والتطور الديمقراطي البعيد عن أي روح مغامرة أو طائفية كما سنرى لاحقاً. حتى أنه في أوجه كثيرة من أوجه المنافسة غير المبررة التي خاضها البعض ضده والتي تعتبر نقضاً للميثاق الوطني وإخلالاً به، أخذها الرئيس صبري حمادة في إطار المنافسة الوطنية والديمقراطية التي تساهم في الغاء الطائفية السياسية[2].

ولعل أول تجليات هذا المفهوم ظهرت لدى الرئيس حمادة في انتخابات رئاسة المجلس النيابي في ١٧ تشرين الأول عام ١٩٤٤، حينما ترشح ضده النائب الكاثوليكي يوسف سالم.

وفي هذا الصدد، يقول الرئيس صائب سلام أن الرئيس رياض الصلح كان وراء هذا الترشيح، وأنه شخصياً تحدث مع الرئيس بشارة الخوري بأن مرشحه لرئاسة المجلس هو الرئيس حمادة الذي ينبغي دعمه وتأييده حفاظاً على التوازن الوطني[٣]. ويؤكد الرئيس بشارة الخوري أن بعض النواب رشحوا نائباً غير شيعي لمنافسة الرئيس حمادة، وكان هذا المرشح يوسف سالم نائب الجنوب، فمضى المنافس إلى قصده مصراً غير منتصح... وقد محضناه النصح لارغبة عن شخصه بل لسببين الأول لعدم الإخلال بالتوازن الوطني الذي جعلناه رائدنا في سياستنا الجديدة، والثاني لأن تصرف صبري حمادة كان مرضياً ولا سيما وقفته في بشامون[٤]. وفاز الرئيس صبري حمادة بالرئاسة للمرة الثانية بأكثرية لا بأس بها[٥]. وهنا تجلت الروح الديمقراطية لدى الرئيس حمادة بأن ألقى خطاباً أطرى فيه على منافسه الذي «بادله عبارات التقدير»[٦].

غير أن اللافت هنا، محاولة تأويل تظاهرات تأييد جرت للرئيس حمادة على غير حقيقتها وقصدها حتى من قبل الرئيس بشارة الخوري نفسه، والذي يقول حرفياً: «وإذا كان من موضوع يدعو للأسف، فهو تلك التظاهرات التي قام بها بعض أتباع صبري في بيروت، ودلت على نعرة طائفية بغيضة، ولم يكن صبري بحاجة لتظاهر وأكثر المجلس معه».[٧]

ويتابع: «لقد احتج لدي بعض الأساقفة من طائفة الروم الكاثوليك قائلين: هل يجوز أن يتفوه المتظاهرون بكلام كهذا: (سلّم تسلم يا سالم)[٨].

واللافت هنا وفي نفس السياق، أن الرئيس بشارة الخوري يشكك بهذا، بقوله تعليقاً على ما سبق «فاستهجنت الأمر، ولكن حقيقته لم تثبت عندي، وربما اختلق لإثارة غضب السادة الأساقفة»[٩].

بأي حال، فالعام الأول الذي مضى على استقلال لبنان، كان عام توطيد الاستقلال،

وقد لعب المجلس النيابي، وخصوصاً رئيسه دوراً رئيسياً وبارزاً في بلوغ هذه الغاية السعيدة، فلقد كانت مواقفه الوطنية الباهرة من أروع ما سجلته تواريخ المجالس النيابية، وكان بصلابته وجرأته وشدة اندفاعه وحرصه على حقوق البلاد، خير عون لرجال الحكم وأقوى معين على توطيد دعائم الاستقلال[١٠].

وسجل مع بدء الولاية الثانة للرئيس صبري حمادة تأكيد إيمانه العميق بحرية الرأي والديمقراطية، بحيث إنّ المجلس النيابي قبيل نهاية العام ١٩٤٤، اقر اقتراحاً برفع الرقابة عن الصحف، بالرغم من أن الحكومة لم تكن تميل إلى ذلك، «فأجمع النواب على إلغاء المراقبة تماماً وكمالاً إلاّ في الشؤون الحربية، وانساقت الحكومة مع المجلس على غير رضى»[١١].

مع إطلالة العام ١٩٤٥، كان لبنان على موعد جديد من توطيد دعائم استقلاله، وبات على الحكومة اللبنانية أكثر من أي وقت مضى أن تهتم بأوضاع الناس الإجتماعية والإقتصادية وتركيز المؤسسات الاستقلالية، لأنه من المفروض «أن يرافق النجاح في الحقل الخارجي نجاح في الحقل الداخلي لكي تتم على لبنان نعمة الاستقلال»[١٢]، خصوصاً أن رجال الحكومة صاروا «يعالجون أمور الدولة بعاطفتهم لابعقلهم، فما عرضت لهم مشكلة إلاّ بادروا إلى حلها تحت ضغط صداقة أو قرابة»[١٣]، حتى أن أقرب المقربين إلى رئيس الجمهورية صاروا ينصحونه بمعالجة حاسمة لهذه الأمور، فميشال شيحا نسيب الرئيس بشارة الخوري كان ينصحه في مقالات صيغت بلهجة قاسية في جريدة لوجور بالاقلاع عن سياسة الارضاء وبلجم عنان أقربائه وردعهم عن الاسترسال بتدخلاتهم، كما شارك النائب هنري فرعون وهو الآخر نسيب للرئيس بشارة الخوري بهذا التوجه فكان ينصحه بأن يوقف تدخل أقربائه في شؤون الحكومة.

وعلى ذلك توترت الحالة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية[١٤]، خصوصاً في ظل مطالبة متصاعدة للحكومة بتبديل سياستها الداخلية، وعدم التهاون مع الخونة[١٥]، ومن هنا

صار ضرورياً التبديل الحكومي، فدعم رئيس مجلس النواب هذا الاتجاه «ومهد لتولي الزعيم عبد الحميد كرامي رئاسة الحكومة»[١٦]، وهكذا قدم الرئيس رياض الصلح استقالة حكومته يوم الأحد الواقع في السابع من كانون الثاني ١٩٤٥، وكلف كرامي بتشكيل الحكومة الجديدة التي شكلها في التاسع من كانون الثاني على النحو الآتي:

عبد الحميد كرامي: رئيس الوزارة ووزير المالية والدفاع الوطني.

نقولا غصن: نائب رئيس الوزارة ووزير البرق والبريد والتجارة والصناعة.

سليم تقلا: وزير الخارجية والعدل، لكنه توفي فجأة ليل ١١ ـ ١٢ كانون الثاني بالسكتة القلبية فخلفه هنري فرعون في ١٥ من الشهر المذكور.

أحمد الأسعد: وزير الأشغال العامة والصحة.

وديع نعيم: وزير الداخلية والتربية الوطنية.

الدكتور جميل تلحوق: وزير التموين والزراعة.

إن لبنان المستقل كان مايزال على مواعيد نضالية لتوطيد استقلاله، فعلى المستوى الشعبي انطلقت صباح يوم الإثنين الواقع فيه ٢٩ كانون الثاني تظاهرات طلابية في شوارع العاصمة تطالب الحكومة بتسلم الجيش وجعله لبنانياً، وفي ذاك اليوم كانت بيروت تعيش إضراباً شاملاً فخرجت كلها إلى الشوارع وتجمعت في الساحات ثم انطلقت التظاهرات إلى القصر الجمهوري حيث تجمعت هناك، وانطلق المتظاهرون ينشدون النشيد الوطني اللبناني، ثم سار الطلاب والجموع إلى المجلس النيابي الذي ضاقت ساحاته بهم، وأخذوا أيضاً ينشدون أناشيدهم الحماسية، فإذا برئيس مجلس النواب الرئيس صبري حمادة يطل على المتظاهرين ويخاطبهم قائلاً: «يا طلاب لبنان ورجال الغد، أحييكم وأرجو منكم قبل كل شيء أن تعودوا إلى دروسكم وأن تحافظوا على الهدوء والسكينة وأن تكون تظاهرتكم

سلمية للغاية. تريدون الجيش؟ وهل لكم ثقة في مجلسكم النيابي؟».

وهنا انطلقت الشعارات الحماسية من المتظاهرين التي تهتف بحياة رئيس مجلس النواب ويعيش يعيش جيش لبنان[١٨]. ثم تابعت التظاهرات طريقها إلى السراي الحكومي.

في ٣ شباط عقد المجلس النيابي جلسة قدمت الحكومة خلالها بياناً أعلنت فيها أنها بعثت إلى حكومة الدولة الفرنسية برسالتين الأولى للمطالبة بتسلم القوات العسكرية المعروفة باسم القناصة والمؤلفة من اللبنانيين ضمن الأراضي اللبنانية، والثانية لتغيير شكل تمثيلها الدبلوماسي أي جعل المندوبية العامة مفوضية سياسية يرأسها وزير مفوض ويقدم أوراق اعتماده أسوة ببقية الدول[١٩]. فيما شدد المجلس النيابي على ضرورة أن يتسلم لبنان كل جيشه. وفي ١٧ شباط خصص رئيس المجلس النيابي جلسة لموافقة الحكومة على إعلان الحرب على المانيا، حتى يتمكن لبنان من الإشتراك في المؤتمر العالمي المزمع عقده في مدينة سان فرانسيسكو لبحث إنشاء منظمة عالمية خلفاً لعصبة الأمم، وقد جرى خلال الجلسة بحث قانوني في كيفية إعلان الحرب، وكان الجميع متفقين على وجوب إعلانها، ولم يقم اختلاف إلا على الصيغة، وأقر النواب في النهاية اقتراحين: أولهما الموافقة على اعلان الحرب، والآخر الطلب من الحكومة أن تتصل بمن يلزم للإشتراك في المؤتمر العالمي الآنف الذكر، فيدخل لبنان مصاف الدول المستقلة على أساس الند للند[٢٠].

في هذا الوقت، كان لافتاً، عودة الانكليز إلى نغمة الانتداب الفرنسي وعدم زواله فنياً، وإلى حديث المركز الممتاز، وصدر عن رئيس الوزراء البريطاني تصريح بهذا المعنى سجل في كتاب أبيض يعترف فيه البريطانيون بالمركز الممتاز لفرنسا عملاً بتعهداتها السابقة، مع الإقرار بأن الحكومتين الأميركية والسوفياتية تعارضان إعطاء فرنسا هذا المركز، وأثير موضوع هذا التصريح في المجلس النيابي في العاشر من آذار عام ١٩٤٥، فاستمهلت الحكومة للإدلاء ببيان عن الأمر[٢١].

كان المجلس النيابي هذا العام أيضاً كثيف العمل وغزير الإنتاج، إذ لم تنته دورة المجلس النيابي الاستثنائية إلاّ مع بدء دورة آذار العادية، وخلال هذا العام جعل رئيس مجلس النواب المجلس في قلب الوقائع والأحداث الحافلة التي كان من ضمنها، اعلان ميثاق جامعة الدول العربية الذي ابرمه مجلس النواب في السابع من نيسان ١٩٤٥، وميثاق الأمم المتحدة الذي أبرم من قبل المجلس في الرابع من أيلول عام ١٩٤٥، وقد تم هذا الإبرام في عهد حكومة الرئيس سامي الصلح التي أعقبت حكومة الرئيس عبد الحميد كرامي في آب. وبشكل عام فقد تميز المجلس النيابي الاستقلالي الأول بغزارة الإنتاج، إذ ما كان ينتهي من دورة عادية حتى تفتتح دورة استثنائية فسنت العديد من القوانين وأبرمت جملة من الاتفاقات، ناهيك عن المناقشات العامة وجلسات الثقة بالحكومات. كما أن القضايا القومية كان لها حضورها في مجلس النواب، وخصوصاً القضية الفلسطينية التي كانت قد بدأت تذرّ بقرنها بعد الوعد البريطاني، بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود ـ وعد بلفور ـ فاحتلت هذه المسألة حيزاً مهماً من إحدى جلسات المجلس النيابي في شهر تشرين الأول عام ١٩٤٥.

في ١٦ تشرين الأول عام ١٩٤٥ أعيد انتخاب الرئيس صبري حمادة رئيساً لمجلس النواب للمرة الثالثة، ونافسه هذه المرة النائب عادل عسيران الذي نال ١٤ صوتاً من أصل ٥٥.

في الولاية الجديدة للرئيس صبري حمادة، كان لبنان على مواعيد جديدة أيضاً من تركيز إدارات الدولة وتشريع القوانين ومراقبة الحكومة.

ولعل من المواضيع الهامة التي تصدى لها المجلس النيابي الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي حول الجلاء عن لبنان وسوريا والذي أطلق عليه اتفاق ١٣ كانون الأول والذي حاول فيه البريطانيون والفرنسيون أن يبيعوا جلد الدب، وقد جاء في نصوص الاتفاق:

«إنّ تبادل وجهات النظر بشأن مسائل المشرق والشرق الأدنى الذي شرع فيه بين السيد بيفن والسيد بيدو في أيلول الماضي لمناسبة مؤتمر وزراء الخارجية الخمسة قد تتابع منذ ذلك الحين بالطرق الدبلوماسية.

ان هذه المحادثات التي تمت بروح من الصداقة والثقة المتبادلين قد انتهت إلى اتفاق تناول القضايا المبحوث بها بمختلف نواحيها.

ان الحكومتين رغبة منهما في أن تتجنبا بصورة دائمة كل تباين في السياسة من شأنه أن يهدد مصالح كل منهما أو أن يعكر حسن التفاهم الذي تنويان توثيقه بينهما قد لاحظتا أن من مصلحتهما المتبادلة أن تسهلا ازدهار شعوب الشرق الأوسط الإقتصادي وأن تؤمنا سلامتها ضمن نطاق التعاون الدولي.

ومن جهة أخرى رغبة منهما في أن تمكنا سورية ولبنان من ممارسة استقلالهما التام الذي اعلنته فرنسا سنة ١٩٤١ وتكرس بقبول هاتين الدولتين في عداد الأمم المتحدة وكما تؤكد النتائج التي تقتضيها نهاية الأعمال الحربية، قد قررتا أن تدرسا معاً شروط تجميع قواتهما تجميعاً منظماً في هذه المنطقة وجلاء تلك القوات عنها.

وسيجتمع الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون لهذه الغاية في بيروت في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٤٥ وتكون إحدى مهماتهم الأساسية تحديد تاريخ قريب جداً للشروع في أولى عمليات الجلاء...».

«وهكذا تصالحت بريطانية وفرنسا على حساب سورية ولبنان، فهما بدلاً من أن تتخاصما، قررتا تأمين مصالحهما، بتعاونهما ويمكن أن نشبه اتفاقهما هذا باتفاق عام ١٩٠٤ الذي أطلق يد بريطانية في مصر ويد فرنسا في مراكش»[٢٢].

في نفس ذاك اليوم أي في ١٣ كانون الأول كان المجلس النيابي مجتمعاً، فوصله نص

الاتفاق فادرج على جدول أعمال الجلسة وكانت الساعة السادسة والربع مساء، علماً أنه في هذا الوقت وصل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري لحضور الجلسة، التي تلا فيها رئيس الحكومة سامي الصلح بياناً حول المسألة وعقب عليه وزير الخارجية حميد فرنجية، بعد مداخلات عدد من النواب، معلناً أن الحكومة ستظل على تواصل مع المجلس لإعلامه بكل جديد.

في ١٧ كانون الأول دعا الرئيس صبري حمادة المجلس إلى جلسة فوق العادة استمع فيها إلى بيان تفصيلي لوزير الخارجية شرح فيه التطورات.

في ٢٤ كانون الأول عاد المجلس النيابي للإجتماع أيضاً في جلسة خصصها الرئيس حمادة للبحث في الموقف الخارجي بعد الاتفاق الفرنسي - البريطاني. واللافت في هذه الجلسة كان الحضور الجماهيري الكثيف الذي أعاد إلى الأذهان شهر تشرين الثاني عام ١٩٤٣.

أمام هذه التطورات استقر الرأي على أن تشكل الحكومة وفداً برلمانياً للدفاع عن القضية اللبنانية، فتشكل الوفد من وزير الخارجية حميد فرنجية والرئيس رياض الصلح ويوسف سالم للسفر إلى لندن حيث ينضم إليهم كميل شمعون في مؤتمر الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فيسمعون صوت لبنان للدول التي ساهمت في مؤتمر سان فرانسيسكو بوضع ميثاق الأمم المتحدة الذي ساوى بين جميع الدول وأزال الفوارق بينها في المادة ٧٨ من هذا الميثاق.

وفعلاً استأثرت القضية اللبنانية والسورية بالإهتمام، وأصر الوفدان اللبناني والسوري على عرض قضية جلاء الجيوش الأجنبية في مجلس الأمن بالرغم من كل المحاولات الفرنسية التي جرت لثنيهما عن ذلك[٢٣].

وقد حقق لبنان وسوريا نجاحاً هاماً تجلى في الرابع من آذار بصدور بلاغ عن وزارة

الخارجية البريطانية أعلن فيه عن اتفاق بريطانيا وفرنسا حول جلاء قواتهما عن لبنان وسوريا.

وفي ١٧ آذار بدأت المفاوضات بين لبنان وفرنسا في باريس حول هذه المسألة

في ٢٧ آذار وقعت اتفاقية الجلاء

في ٢٨ آذار الباخرة الفرنسية شامبليون تبحر من لبنان حاملة القسم الأكبر من الجنود الفرنسيين من لبنان.

٣١ كانون الأول عام ١٩٤٦ لبنان بدأ احتفالات واسعة بجلاء آخر جندي أجنبي عن أرضه.

قبل أن نتابع رحلتنا مع الرئيس صبري حمادة يتضح أمامنا أهمية الدور البارز الذي لعبه الرئيس حمادة خلال السنوات الثلاث التي ترأس فيها السلطة التشريعية، بحيث يقول الرئيس صائب سلام عنه، «كان رجلاً ولا كل الرجال وطنياً مشهوداً له بوطنيته، فهو من أبرز رجال الاستقلال، فكان رئيساً للمجلس النيابي واستطاع أن يملأ مركزه بكل كرامة ويؤمن حضور المجلس في كل مناسبة»[٢٤].

لقد كان الرئيس صبري حمادة، صاحب دور كبير فهو أبرز رئيس مجلس نواب، ومجلس النواب كان مجلساً مختلفاً في نوعية عمله وإنتاجه ونشاطه، والجلسات وإدارتها، كانت جلسات مختلفة تماماً بحيويتها وإنتاجيتها عن هذه الأيام[٢٥].

في ١٦ تشرين الأول عام ١٩٤٦، كان موعد انتخابات رئاسة المجلس النيابي فترشح لهذا المنصب النائب الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا ضد الرئيس صبري حمادة، بدعم مباشر كما يقول الرئيس حمادة من الرئيس رياض الصلح «الذي استاء من تمهيدي لتولي عبد الحميد كرامي رئاسة الوزارة، فرد لي الرجل بأن طبخ انتخابات رئاسة المجلس»[٢٦]. على هذا النحو «بحجة محاولة إلغاء الطائفية السياسية»[٢٧].

من جهته، يقول الرئيس بشارة الخوري في هذا الخصوص: راجعني بعض النواب وأنا لم أزل في بيت الدين بشأن انتخاب رئاسة المجلس في بدء دورة تشرين، ولحظت بادرة جديدة بترشيح نائب غير شيعي لها، وأن الأنظار متجهة نحو حبيب أبو شهلا أحد النواب الأرثوذكس اللامعين، فلم أمانع بذلك، ولكن الرئيس صبري حمادة (برغت) من هذا الاتجاه، فنصحته وهو الصديق القديم المخلص المقدام بأن من مصلحته الاحتجاب عن الرئاسة فيما لو فاز منافسه بها. وهكذا كان، وفاز حبيب أبو شهلا بأكثرية ضئيلة فتقبل صبري حمادة النتيجة بالروح الرياضية التي يتحلى بها، وتبادل الرئيسان الجديد والقديم التهاني والتقدير[٢٨].

ما أسفرت عنه انتخابات رئاسة المجلس هذه المرة، يمكن القول عنه أنه كان مؤشراً على مرحلة جديدة في الحياة السياسية اللبنانية، كان لاعباً أساسياً فيها الرئيس حمادة، فماذا في تطوراتها؟

مصادر ومراجع

١ــ الأسبوع العربي ١٧ ت٢ ــ ١٩٦٧
٢ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
٣ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس صائب سلام
٤ــ حقائق لبنانية ــ الجزء الثاني ــ بشارة الخوري
٥ــ نفس المصدر السابق
٦ــ نفس المصدر السابق
٧ــ نفس المصدر السابق
٨ــ نفس المصدر
٩ــ نفس المصدر
١٠ــ لبنان ــ ماذا دهاك ــ منير تقي الدين
١١ــ حقائق لبنانية ــ الجزء الثاني ــ بشارة خليل الخوري
١٢ــ لبنان ماذا دهاك؟ منير تقي الدين
١٣ــ نفس المصدر
١٤ــ حقائق لبنانية ــ الجزء الثاني ــ بشارة خليل الخوري
١٥ــ لبنان، ماذا دهاك؟ منير تقي الدين
١٦ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ ت٢ ــ ١٩٦٧
١٧ــ لبنان ماذا دهاك؟ تأليف منير تقي الدين
١٨ــ نفس المصدر السابق
١٩ــ حقائق لبنانية ــ الجزء الثاني ــ بشارة الخوري
٢٠ــ نفس المصدر السابق
٢١ــ نفس المصدر
٢٢ــ لبنان ماذا دهاك؟
٢٣ــ نفس المصدر السابق
٢٤ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس صائب سلام
٢٥ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس صائب سلام
٢٦ــ الأسبوع العربي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٢٧ــ نفس المصدر السابق
٢٨ــ حقائق لبنانية ــ الجزء الثاني ــ بشارة الخوري

الفصل السابع

الرئيس صبري حمادة والطائفية

إذا كان الرئيس صبري حمادة «لا يقر التعصب والتفرقة»[١]، إلاَّ أنه في ظل توزيع النظام على أسس طوائفية، كان يعتبر أنه لا بد من «وجود توازن عادل بين مختلف الطوائف»[٢]، لأن في ذلك «ضمانة قوية وإحدى دعائم بقاء لبنان واستمراره»[٣].

على ذلك، كان واضحاً أمام الرئيس حمادة أنه لا بد من حفظ حق الجميع، إمّا على المستوى الطائفي، وإمّا على المستوى الوطني على أساس الكفاءة والعدل والمساواة الاجتماعية بين كل المواطنين، مع الأخذ بعين الاعتبار، أنه حتى على المستوى الأول، كان ينادي بضرورة اعتماد الكفاءة وتكافؤ الفرص والعدالة.

وأمام هذا الخرق في المسألة الوفاقية من قبل الآخرين قال بوضوح: «إذا كنتم لا تعتمدون الطائفية في منصب رئاسة مجلس النواب، فما معنى اعتمادها في المنصبين الرئاسيين الآخرين»[٤].

لم تفلح كل المحاولات التي جرت لإقناع الرئيس صبري حمادة، بالتراجع عن طرحه هذا، في الوقت الذي أخذ يعارض فيه كل مشروع قانون يشتم منه رائحة محاصصة طائفية[٥] فعارض بطريقة منهجية ومدروسة، «إلى درجة أن أحد الصحافيين المحسوبين على الرئيس رياض الصلح آنئذ درج على القول في وصف ما يدور أثناء الجلسات: وكان فصل الكلام لصبري حمادة»[٦].

وتوج الرئيس صبري حمادة حملته بتقدمه بمشروع قانون بصفة معجل مكرر لإلغاء الطائفية السياسية، من الحياة السياسية العامة في البلاد[٧]، شكل يومها الحدث الأبرز في

الحياة السياسية اللبنانية، وظل في مجال الحديث بين الناس وبين السياسيين على مختلف ميولهم واتجاهاتهم وانتماءاتهم لفترة طويلة امتدت إلى انتخابات أيار ١٩٤٧[٨].

لم يكن الرئيس صبري حمادة يناور في مسألة كهذه، ويتضح، من خلال المناقشات التي جرت في جلسة مناقشة هذا المشروع في المجلس النيابي في شهر تشرين الثاني عام ١٩٤٦ مدى الجدية والاهتمام الذي أولاه إياه، بحيث وصف الطائفية «عدواً داخل البلاد»[٩]، معتبراً أن إقرار القانون الذي قدمه «فيه الضمانة لحياة الكرامة والعزة والإطمئنان[١٠]».

وقد جاء في تفاصيل مشروع القانون الذي قدمه ما يأتي:

عطوفة رئيس المجلس النيابي المحترم

طيه قانون معجل مكرر مع الأسباب الموجبة، أرجو الإتيان على ذكره في الأوراق الواردة وإدخاله في جدول أعمال أول جلسة تعقد بعد تاريخه.

وتقبل يا عطوفة الرئيس فائق احترامي

الأسباب الموجبة

لما كانت البلاد في وضع طائفي شاذ فرضته عليها إرادة الغير أيام الانتداب وقد زال المسبب مع السبب أصبحنا أمة حرة مستقلة لا يقف في سبيل وحدتنا وإكمال استقلالنا سوى اعتبارات طائفية قانونية لا وجود لها في الدول الراقية وهذه الاعتبارات استنكرتها البلاد في شتى الظروف والمناسبات في الندوة النيابية وعلى لسان صحافتها.

لذلك تقدمت بهذا المشروع المستعجل المكرر لإلغائها نزولاً عند رغبتي ورغبة الراغبين.

مشروع قانون مستعجل مكرر

مادة وحيدة: تلغى الاعتبارات المذهبية من الأنظمة والقرارات والقوانين النافذة في:

انتخابات المخاتير والبلديات والمجالس الإدارية ومجلس النواب والمناصب وتستبدل فقرة (المذهب كذا...) من تذاكر الهوية بفقرة (لبناني أو لبنانية) ويلغى كل نص قانوني مخالف لهذا القانون. **(تصفيق)**

الرئيس: حضرة الزملاء قبل أن أعطي الكلام للتناقش بالمشروع أسمح لنفسي أن أقول: لو أردنا أن نطبق النظام الداخلي لأحيل هذا المشروع للجنة المختصة لدرسه؛ لكن طالما أعطي صفة الاستعجال المكرر فإنه يطرح على المجلس ليدلي برأيه في قبول هذه الصفة أو عدم قبولها أو أن يحال إلى اللجنة العدلية لدرسه ولكن قبل ذلك أعطي الكلام للسيد صبري حمادة ليوضح مشروعه.

صبري حمادة: إنني لا أشك أيها الزملاء الكرام مطلقاً بأنكم تلقيتم هذا الاقتراح بصدور رحبة لأنني كنت أظن أن الطائفة الشيعية هي التي كانت واقفة حجر عثرة في طريق هذا القانون ولكنها آلت على نفسها أن تكون أولى الطوائف المضحية في سبيل إلغاء الطائفية وإبدالها بالقومية. وهذا أصبح مبدأ تقام عليه الوطنية ويحفظ استقلالها، وأنتم تعلمون أيها الأخوان، أن أكثركم طالب بإلغاء الطائفية في عدة مناسبات ولكن لم يجرؤ أحد منكم على تقديم مثل هذا القانون.

والآن وبوصفي نائباً في هذا المجلس وأمثل قسماً كبيراً من الطائفة الشيعية فإني آمل من حضراتكم أن تعاملوا هذا القانون كما عاملتم قانون حراسة أموال العدو لأنه إذا كان الأول يتناول عدواً في خارج البلاد فإن هذا القانون يتناول عدواً داخل البلاد. **(تصفيق)**

ولذلك فإني أستحلفكم بألا تتأخروا في تصديقه لأن فيه الضمانة لحياة الكرامة والعزة والإطمئنان.

الرئيس: الكلمة للسيد عبد الحميد كرامي

عبد الحميد كرامي: إنني أشكر لحضرة الرئيس صبري بك حمادة هذه الخطوة الجريئة في هذا السبيل فإننا كنا وما نزال نؤيد القومية تأييداً بعيداً وأعتقد بأنه من الواجب علينا بعد الآن أن نتمشى على ضوئها لأن هذه الإعتبارات الطائفية في القوانين كادت تنقلب إلى خطر يهدد البلاد من أقصاها إلى أدناها. ومع تأييدي المطلق لمشروع الرئيس صبري حمادة كنت أود أن يحال إلى لجنة مختصة تدرسه درساً وافياً لأنه من الأمور الهامة التي لها أثر بعيد في مجرى الأمور وأعتقد أنه لا يجوز أن نقف عند هذا الحد بل علينا أن ننتخب لجنة من الأخصائيين يدرسون الدستور درساً وافياً ويأتون بتقرير عن تعديله إذ لا يصح أن يبقى كما كان في عهد الإنتداب الذي بعث بنا إلى راشيا وأعتقد أن الأمة إذا استمرت في الأخذ بهذه الاعتبارات ولا تنعتق من أنانيتها فلن تستطيع أن تتقدم خطوة واحدة.

قد تأتينا اللجنة بنتيجة معكوسة فتبقي الدستور على حاله ومع تأييدي لما جاء في مشروع الزميل حمادة، فهذا لا يمنع إذا وافقني حضرة الزميل على إحالة المشروع للجنة ليدرس من قبل العلماء المشترعين وأرجو أن يحال المشروع بالنسبة لأهميته إلى اللجنة المختصة لدرسه.

الرئيس: أطرح على الزميل صبري حمادة سؤالاً: هل يوافق على أن مشروعه يشمل عدة قوانين ومواد؟ وهل يقبل برأي الزميل عبد الحميد كرامي بأن يحال للجنة مختصة لدرسه؟

صبري حمادة: حضرة الرئيس أنا أعلم كما يعلم حضرات الزملاء أن القوانين لها أصول متبعة وإذا كان هناك من قانون أو اقتراح مشروع فعلى المجلس أن يحيله للجان مختصة لتصوغه بقالب قانوني. وكذلك أعطى الشارع النائب الحق بأن يتقدم بمشروع قانون له صفة الإستعجال المكرر ورجوت منكم أن تنظروا به في هذه الجلسة كما برهنتم على استحسان طلبي وأستميح حضرة الزميل عبد الحميد أفندي كرامي عذراً وأرجو منه أن يقبل معي بطرح المشروع على المجلس ليقرر المبدأ وبعد قبوله فلا مانع يمنعني من أن أطلب منكم إحالته للجنة

العدلية لتنظر به في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: إذا أصبحت مضطراً إلى فتح باب المناقشة حول المشروع فهل يعتبر المجلس أن لاقتراح السيد صبري حمادة صفة القانون المستعجل المكرر فإذا أقره فحينئذٍ يبحث فيه. وأرجو أن تعيروا اهتمامكم إلى النواقص التشريعية التي توجد في هذا القانون وأترك الكلام في الموضوع للسيد عبد الله اليافي رئيس اللجنة العدلية.

عبد الله اليافي: تلت الرئاسة اقتراحاً للنائب صبري بك حمادة بإلغاء الطائفية واستبدالها بالقومية. ولم يكن هذا الأمر بمستغرب صدوره منه بصفته ممثلاً للطائفة الشيعية فهو في طليعة العاملين لأجل رفع شأن هذا الوطن الحبيب وفي طليعة الذين يعتقدون بأنه لا يمكن أن ينبى الوطن على أساس الطائفية. وليس بمستغرب أن يتكلم باسم الطائفة الشيعية لأن هذه الطائفة كانت في طليعة المضحين في سبيل الاستقلال ولكن ما أعتبه عليه وقد قضى ثلاث سنوات رئيساً للمجلس وهو يعلم الأساليب الدستورية أنه لم يتقدم في سبيل تحقيق فكرته هذه بالطريقة القانونية. وأفصح عن رأيي وأقول إن هذه المادة تشمل عدة أمور كان يجب أن يفصل بها بقوانين مختلفة فهي تستهدف:

أولاً: تعديل مادة دستورية والدستور رأس القوانين فلا يمكن تعديله بهذا الشكل وكان على صاحب الاقتراح أن يتقدم باقتراحه موقعاً من عشرة نواب ومن ثم يحال للحكومة ولها أن تجيب ضمن مهلة قانونية مدتها أربعة أشهر إما بالموافقة أو بالرفض. فإذا وافقت عليه أعادته للمجلس وفي حال عدم إجابتها يمكن للمجلس أن يقره بأكثرية ثلثي الأصوات. لذا كان يجب أن يأتي الاقتراح بالشكل الدستوري وعند ذلك نسير إلى تحقيقه.

ثانياً: وكان يجب أن يقسم الاقتراح إلى قانونين لأنه يستهدف أيضاً تعديل مادة من قانون الانتخاب. وهذه المادة يمكن أن يتقدم باقتراح بتعديلها، اما أن يتقدم بمشروع قانون بتعديل الدستور فبهذه الطريقة لا يمكننا أن نخرج بنتيجة حاسمة.

لذلك أقول أنه لا يمكن لهذا المجلس أن يقرر ما إذا كان لاقتراح السيد صبري حمادة صفة القانون المستعجل المكرر في جلسة واحدة لأنه يتعرض لتعديل مادة دستورية. واقترح على الزميل صبري بك طالما أن غايتنا واحدة أن يجزىء مشروعه إلى قانونين: القانون المتعلق بتعديل الدستور والقانون المتعلق بتعديل قانون الانتخاب والأنظمة الإدارية وليتقدم بكل منهما على حدة.

ونحن راغبون في أن نصل إلى نتيجة ومن رأيي أنه ليس للمجلس الحق في أن يبحث ذلك فيجب إحالته إلى لجنة الإدارة والعدل وشكلاً لا يمكنها بحثه لأنه ليس مقدماً إليها بالشكل الدستوري.

الرئيس: الكلمة للسيد رياض الصلح.

رياض الصلح: أنا أيضاً أضم صوتي إلى أصوات الزميلين الكريمين الأستاذين عبد الحميد كرامي وعبد الله اليافي وإني أشكر الرئيس السابق صبري بك حمادة على هذه الخطوة ولا أستغرب منه ذلك. إنما وقد قيض لنا مراراً وتكراراً أن نردد ونقول: إن الأوطان لا تبنى على الطوائف إنما على القومية، أشير إلى عهد غير بعيد عندما رفضنا قانون انتخاب البلديات والمختارين وقد رفضناه لأنه أتى على أساس طائفي وقلنا للحكومة عندئذ إنه يتوجب عليها أن تأتينا بقانون مبني على أسس قومية.

ثم إني أعتب على صبري بك وآخذ عليه قوله وإن عن غير قصد: «إنه لم يجرؤ أحد منكم على تقديم مثل هذا القانون».

صبري حمادة: قلت منا وليس منكم.

رياض الصلح: منا يعني أنا وأنت. إنّ البلاد ترحب بهذه الفكرة وأنا معك من مؤيديها وأرجو أن لا نخرج من هنا إلا ونكون قد قررنا إلغاء الطائفية فلا نعمل بعد الآن على أساس

الطائفية إنما على أساس الكفاءة والمقدرة ليس إلا. (تصفيق)

الرئيس: موجهاً كلامه للحضور إني لا أتساهل مطلقاً في إخراج كل من يصدر منه مخالفة أثناء الجلسات وأرجو أن لا يتكرر التصفيق من الحضور ثانية. الكلام الآن للسيد كاظم الخليل.

كاظم الخليل: أنا من المؤيدين لاقتراح الزميل صبري بك حمادة وللأسباب التي جعلها أساساً له وسيكون هذا الاقتراح أساساً للكيان اللبناني ولكن ما لا أؤيده به هو قوله: إن الطائفة الشيعية كانت حجر عثرة في سبيل إلغاء الطائفية.

الرئيس: أرجو من حضرة النائب كاظم بك الرجوع إلى النظام. فالطائفة الشيعية الكريمة لا دخل لها في الموضوع وهي خارجة عن المجلس.

كاظم الخليل: هناك ملاحظة ثانية وهي قوله أن أحداً من النواب لم يجرؤ على تقديم مثل هذا الاقتراح وكلنا يعلم أن القانون الأساسي الذي وجدت فيه الطائفية هو الدستور وقانون الانتخاب وقد تجرأنا قبلاً وتقدمنا من حضرة الرئيس السابق بقانون ألغينا فيه الطائفية ولكنه دفن في هذا المجلس.

صبري حمادة: رئيس المجلس ليس مسؤولاً عن أعمال المجلس.

كاظم الخليل: أنا ممن يوافقون الزميل صبري بك حمادة على ضرورة النظر به وأطالب بإلحاح لكي يؤخذ بشأنه قرار نهائي لقد قلنا ونقول إن القومية هي أساس لهذا الوطن وليس الطائفية الممقوتة البغيضة. لذلك أرجو وضعه موضع البحث وأطلب من الزملاء إقراره. وإذا أرادت الحكومة إحالته للجنة المختصة فلتحدد هذه الإحالة وإعادته للمجلس لأننا لا نريد أن نعطي المراكز إلا لأصحاب الكفاءة لأن الطائفية لا تعطي المراكز للكفاءة والمقدرة إنما القومية هي التي تعطي الحق بالجلوس على كرسي الحكم.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: ليسمح لي الزملاء بالرجوع إلى نقطة قانونية، إنّ المشروع الذي نحن بصدده يرمي بلا شك إلى تغيير مادة في الدستور إذ إنّ التوزيع الطائفي لم يذكر إلا فيه وبقانون الإنتخاب.

فإذا كان صاحب الإقتراح الزميل صبري بك حمادة يقصد تعديل قانون الانتخاب فإننا نعتبر اقتراحه مستعجلاً مكرراً. أما إذا كان قصده إلغاء الطائفية إجمالاً فإنها تتناول الدستور أيضاً والذي أعلمه هو أن التغييرات الدستورية هي غير التغييرات في القوانين ولم يعطِ الشارع حق تغيير الدستور إلا بأصول خاصة حتى لا نقع فيما وقعنا فيه الآن. أقول: إنه لا يمكن أن يبنى وطن على أساس الطائفية ولكن الذي نراه في هذا المجلس هو كأننا نقول لبعضنا: أخطُ هذه الخطوة وإذا كنت شجاعاً فاخطها أنت. لقد جاء الشارع يطلب أصولاً خاصة ومهلاً معينة أي أن تبلغ الحكومة التعديلات الدستورية ولها مهلة أربعة أشهر للدرس والتفكير ولكي يتقبل ضرورتها الجميع ويعدها بجو هادىء بدون هياج أو ميل تأتي للعمل المفيد.

لذلك أقول للزميل صبري بك حمادة وقد ألقى عليَّ في بدء الجلسة درساً في الإستجواب، إن للدستور حرمته وهو أول من يقدر هذه المكانة وأطلب إليه أن لا يدع مجالاً للناس ليقولوا إنه استفاد من مشادة حدثت فجاء يطلب تعديل الدستور.

لذلك أرى أيها الزميل أنه لا يجب ولا يمكن أن يقرر المجلس بأن هذا المشروع له صفة الإستعجال المكرر لكن للزميل حمادة أن يتقدم بمشروع على حدة يطلب فيه تعديل الدستور حسب الأصول الدستورية وأطلب من الرئاسة أن لا تطرح الإقتراح على المجلس وأن ترسله للجنة خاصة لتقول كلمتها بشكله وأساسه.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران: بادرة طيبة ظهرت من الزميل صبري بك حمادة لقد كان بطلاً من أبطال الجهاد في بشامون فعمل لتطهير البلاد من العناصر الأجنبية الخطرة وكان موفقاً كل التوفيق واليوم يطلع علينا بجهاد جديد لا تقل قيمته عن جهاده السابق. يقول إن الإستقلال الحقيقي لا يجوز أن يبنى على الطائفية، فأنا أطلب من المجلس أن تلغى الطائفية من الدستور والقوانين وأنا أسجل للزميل حمادة الجرأة البالغة التي أراد بها أن يلقم أنصار الطائفية حجراً بل نعلاً إن هم أقدموا على انتقاد المجلس.

إن الطائفية عمل من أعمال الإنتداب أوجدها ليفرق بواسطتها الناس شيعاً وفرقاً ليتمكن من أن يحكم البلاد حكماً مباشراً وكي لا يرتفع صوت وطني عالياً والآن يمكننا أن نلغي الطائفية من القوانين والدساتير. لقد أراد كثيرون أن يستغلوا الطائفية وهم ليسوا على شيء من المؤهلات العامة. ومن واجبنا كنواب أن نرفع مستوى الأخلاق وأن نفهم البشر أن التوظيف والمراكز السياسية يجب أن تستند إلى أهل الكفاءة لا إلى أناس لا يملكون شيئاً منها.

إن إرادتكم أيها النواب هي الدستور وأطلب بإصرار إقرار اقتراح الزميل صبري بك حمادة وأن يسجل له المجلس كلمة شكر وأن يطرح حالاً على التصويت.

الرئيس: الكلمة للسيد أبو جودة

خليل أبو جودة: لقد تقدم عطوفة الرئيس صبري بك حمادة بمبدأ قويم ومن اجرأ من الرئيس السابق الذي رافق الحركة التحريرية والنهضة القومية منذ بدايتها ومنذ فجر تاريخها الحديث، أجل من اجرأ منه بإحلال القومية في محل الطائفية أنا أعلم أن الطائفية المشار إليها في الدستور وأن تعديل الدستور لا يكون على هذا الشكل ولكن الرئيس لم يطلب تعديل الدستور بل طلب تقرير المبدأ. تقولون إن هذا القانون يتعارض مع الدستور وقانون الانتخاب وهذا صحيح ولكن نحن الذين نقول باللاطائفية ونريد أن نتخلص من الطائفية في الدستور وفي قانون الإنتخاب.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية

حميد فرنجية: ليسمح لي الزملاء بالرجوع إلى نقطة قانونية، إنّ المشروع الذي نحن بصدده يرمي بلا شك إلى تغيير مادة في الدستور إذ إنّ التوزيع الطائفي لم يذكر إلا فيه وبقانون الإنتخاب.

فإذا كان صاحب الإقتراح الزميل صبري بك حمادة يقصد تعديل قانون الانتخاب فإننا نعتبر اقتراحه مستعجلاً مكرراً. أما إذا كان قصده إلغاء الطائفية إجمالاً فإنها تتناول الدستور أيضاً والذي أعلمه هو أن التغييرات الدستورية هي غير التغييرات في القوانين ولم يعطِ الشارع حق تغيير الدستور إلا بأصول خاصة حتى لا نقع فيما وقعنا فيه الآن. أقول: إنه لا يمكن أن يبنى وطن على أساس الطائفية ولكن الذي نراه في هذا المجلس هو كأننا نقول لبعضنا: أخطُ هذه الخطوة وإذا كنت شجاعاً فاخطها أنت. لقد جاء الشارع يطلب أصولاً خاصة ومهلاً معينة أي أن تبلغ الحكومة التعديلات الدستورية ولها مهلة أربعة أشهر للدرس والتفكير ولكي يتقبل ضرورتها الجميع ويعدها بجو هادىء بدون هياج أو ميل تأتي للعمل المفيد.

لذلك أقول للزميل صبري بك حمادة وقد ألقى عليَّ في بدء الجلسة درساً في الإستجواب، إن للدستور حرمته وهو أول من يقدر هذه المكانة وأطلب إليه أن لا يدع مجالاً للناس ليقولوا إنه استفاد من مشادة حدثت فجاء يطلب تعديل الدستور.

لذلك أرى أيها الزميل أنه لا يجب ولا يمكن أن يقرر المجلس بأن هذا المشروع له صفة الإستعجال المكرر لكن للزميل حمادة أن يتقدم بمشروع على حدة يطلب فيه تعديل الدستور حسب الأصول الدستورية وأطلب من الرئاسة أن لا تطرح الإقتراح على المجلس وأن ترسله للجنة خاصة لتقول كلمتها بشكله وأساسه.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران: بادرة طيبة ظهرت من الزميل صبري بك حمادة لقد كان بطلاً من أبطال الجهاد في بشامون فعمل لتطهير البلاد من العناصر الأجنبية الخطرة وكان موفقاً كل التوفيق واليوم يطلع علينا بجهاد جديد لا تقل قيمته عن جهاده السابق. يقول إن الإستقلال الحقيقي لا يجوز أن يبنى على الطائفية، فأنا أطلب من المجلس أن تلغى الطائفية من الدستور والقوانين وأنا أسجل للزميل حمادة الجرأة البالغة التي أراد بها أن يلقم أنصار الطائفية حجراً بل نعلاً إن هم أقدموا على انتقاد المجلس.

إن الطائفية عمل من أعمال الإنتداب أوجدها ليفرق بواسطتها الناس شيعاً وفرقاً ليتمكن من أن يحكم البلاد حكماً مباشراً وكي لا يرتفع صوت وطني عالياً والآن يمكننا أن نلغي الطائفية من القوانين والدساتير. لقد أراد كثيرون أن يستغلوا الطائفية وهم ليسوا على شيء من المؤهلات العامة. ومن واجبنا كنواب أن نرفع مستوى الأخلاق وأن نفهم البشر أن التوظيف والمراكز السياسية يجب أن تستند إلى أهل الكفاءة لا إلى أناس لا يملكون شيئاً منها.

إن إرادتكم أيها النواب هي الدستور وأطلب بإصرار إقرار اقتراح الزميل صبري بك حمادة وأن يسجل له المجلس كلمة شكر وأن يطرح حالاً على التصويت.

الرئيس: الكلمة للسيد أبو جودة

خليل أبو جودة: لقد تقدم عطوفة الرئيس صبري بك حمادة بمبدأ قويم ومن اجرأ من الرئيس السابق الذي رافق الحركة التحريرية والنهضة القومية منذ بدايتها ومنذ فجر تاريخها الحديث، أجل من اجرأ منه بإحلال القومية في محل الطائفية أنا أعلم أن الطائفية المشار إليها في الدستور وأن تعديل الدستور لا يكون على هذا الشكل ولكن الرئيس لم يطلب تعديل الدستور بل طلب تقرير المبدأ. تقولون إن هذا القانون يتعارض مع الدستور وقانون الانتخاب وهذا صحيح ولكن نحن الذين نقول باللاطائفية ونريد أن نتخلص من الطائفية في الدستور وفي قانون الإنتخاب.

نحن نعلم طرق تعديل الدستور ولكنني أقول ماذا يمنعنا إذا أقررنا هذا المبدأ ألا نكون قد وضعنا الحكومة أمام أمر واقع وقلنا لها أن المجلس قد أظهر إرادته ورغبته بصراحة وجلاء وهو يريد تعديل الدستور وإلغاء الطائفية منه وعندئذ يكون من واجب الحكومة أن تأتي بمشروع قانون بتعديل الدستور.

الرئيس: أعود وأقول بأن أساس موضوع مشروع هذا القانون ليس على بساط البحث بل الموضوع هو: هل يريد المجلس أن يعطي لهذا المشروع صفة الإستعجال المكرر أم لا.

خليل أبو جودة: فإذا كنا نريد حقيقة أن نلغي الطائفية فما علينا إلا أن نقر المبدأ وبعدئذ تتقدم الحكومة بمشروع قانون وإذ كنا حقيقة نريد أن نتخلص منها فلا يجوز أن نقول إن طلب إلغائها جاء على أثر مشادة. فإذا كانت كل المشادات تأتي بنتيجة كهذه النتيجة فمرحباً بالمشادة وفي كل يوم مشادة على هذا الشكل.

جورج زوين: أنا أوافق على إلغاء الطائفية وأنا من مؤيدي صبري بك حمادة بإلغائها إنما يجب أن تدرس هذه القضية ولا يجوز لرئيس المجلس أن يطرح مسألة تخالف الدستور بل كان عليه أن يرد هذا الطلب ما لم يتقدم باقتراح ممضي من عشرة نواب وعليه أطلب إحالته للجنة ليدرس ويوضع حسب رغبات البلاد.

سامي الصلح: أنا من القائلين بوجوب تعديل الدستور وتعديل قانون الإنتخاب ولكن علينا أن نحترم النصوص القانونية كما جاء في كلام السيد حميد فرنجية بخصوص المادة ٧٧ من الدستور.

وبما أن الإقتراح الوارد من حضرة الزميل صبري بك حمادة يتناول تعديل الدستور فلا يجوز أن يعطى صفة الإستعجال المكرر بل علينا أن نحترم نص المادة الدستورية وأن نحيل المشروع للحكومة لتبدي رأيها بهذا الشأن، لذلك فإني أقترح إحالته إلى الحكومة لإبداء رأيها بادىء ذي بدء.

صبري حمادة: أرى أن الرئاسة تعطي الكلام لجهة واحدة.

الرئيس: إني أعطي الكلام لمن يطلبه بالترتيب.

صبري حمادة: لم أقل إنك تعطيه لجهة حزبية، بل أقول إنك تعطيه لمن يعاكس المشروع، وكان من الواجب إعطاؤه للمؤيدين والمعارضين على السواء.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج عقل

جورج عقل: أعتقد أن رجال القانون في المجلس قد أجمع رأيهم على أن هناك مادة دستورية صريحة تنص على أن يراعى في التوزيع والمناصب العامة الإعتبارات الطائفية، وإن كانت هذه المادة تقول ذلك بصورة مؤقتة وهي لا تزال لدينا، وقد انتهت لجنة الإدارة والعدلية من درس مشروع تعديلات دستورية، وليس بين هذه المواد أي تعديل للمادة التي تشير للاعتبارات الطائفية.

لقد تقدم الزميل صبري بك حمادة باقتراحه وكما قال الزعيم حميد فرنجية إنه لا يقر مشروعاً عادياً بل يتناول تعديل دستور البلاد الذي يتطلب درساً طالما أن رغبتنا بأن تبتّ بأمره البلاد، فلا يوجد مانع من ذلك على أن المشروع بين أُصولاً يجب أن لا نتخطاها، وإذا وجدت سابقة فتعد خطيرة، لذلك فإني أصر على أنه لا يمكن للرئاسة الكريمة إلا أن تعتبر ذلك محاولة لتعديل إحدى مواد الدستور.

الرئيس: الكلمة للزميل أديب الفرزلي

أديب الفرزلي: إن الروح الوطنية تتغلغل في الجميع ولكن بقي علينا أن نعرف ما إذا كانت هذه المادة تعتبر تعديلاً للدستور، وعند ذلك يجب أن لا تعتبر مستعجلة مكررة.

أما إذا كانت لا تتعارض مع نص المادة الموجودة في الدستور فتعتبر مادة مستعجلة مكررة وفقاً للروح الوطنية القومية، لذلك يجب أن تقرأ المادة الطائفية الموجودة في الدستور لنرى هل

تتعارض هذه المادة مع المادة المطلوب اعتبارها مستعجلة مكررة (وتلا المادة ٩٥).

المادة ٩٥: بصورة مؤقتة وعملاً بالمادة الأولى من صك الإنتداب والتماساً للعدل والوفاء تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة.

الرئيس: أنا أهنئك يا حضرة الزميل لأنك تبحث في الناحية القانونية المهمة.

أديب الفرزلي: لنفترض أن المجلس صدق على هذا الإقتراح فوراً وجئنا نطبقه، فأنا أعتقد وخلافاً لما قيل بأن هذه المادة لها علاقات بالقوانين فقط، ولا دخل لها في الدستور ومثالنا على ذلك أن المادة ١٨ من قانون انتخاب المخاتير والبلديات تنص على أن المختار ينتخب على أساس الطائفية، فنكون بموجب هذا الإقتراح إذا صدقناه قد ألغينا هذه المادة التي تنص على الطائفية ومثلها أيضاً في انتخابات مجلس النواب.

الرئيس (مقاطعاً): هل تعتبر أنه يجوز إلغاء قوانين عديدة بعبارة عامة؟

أديب الفرزلي: حيث ينص قانون الانتخابات على كذا وكذا نواب شيعيين وكذا وكذا موارنة الخ... فنكون بموجب هذا الاقتراح إذا صدق قد أبقينا على عدد النواب كما هو ولكن يكون انتخابهم على أساس القومية وليس على أساس الطائفية.

وهذه المادة لا تتعدى هذه القوانين إلى الدستور والمبدأ العام من التشريع هو أن يؤتى بمادة للتعديل أما الإلغاء فيجب أن تذكر صراحة المواد المطلوب إلغاؤها. لذلك أرجو الزملاء الكرام أن يعتقدوا بأن القضية لا تتعلق بالدستور وأرجوهم أن يوافقوا بالنسبة لاندفاعهم الوطني على الإستعجال المكرر فتطرح المادة للبحث.

الرئيس: عندما يقرر المجلس الإستعجال المكرر فذلك يعني بأن لا تحال المادة إلى اللجنة. الكلمة للسيد صبري حمادة.

صبري حمادة: كنت أود أن أبيّن ما قاله حضرة الزميل أديب الفرزلي. وأنا أعلم جيداً نص المادتين ٧٧ و ٩٥ اللتين تلاهما حضرة الزميل سامي بك الصلح والمادة ٧٧ تنص على أن يتقدم عشرة نواب بطلب تعديل الدستور فإذا وافق ثلثا أعضاء المجلس عليه يحال إلى الحكومة ولها مهلة ٤ أشهر لكي تتقدم بمشروع قانون بهذا الشأن وإذا لم تأتِ الحكومة بمشروع التعديل بمدة أربعة أشهر يعود المجلس فيقرر التعديل المطلوب وإذا لم تقبل الحكومة بذلك عندها يحل المجلس وإذا أعيد انتخاب المجلس وقرر وجوب التعديل عندها لا يعود بمقدور الحكومة إلا الانصياع وطرح مشروع التعديل.

أما المادة ٩٥: فهي تنص على الوظائف العامة والوزارات واقتراحي يقول بإلغاء الإعتبارات المذهبية فيما يختص بانتخابات المخاتير والبلديات والمجلس النيابي وهي تجري بموجب قانون عام والمناصب لا يقصد منها الوظائف بل الكراسي. إذاً فالقانون صريح ولا يوجد به تعرض للدستور وأنا درسته شخصياً وكلكم يعلم بأني تمكنت بمدة ثلاث سنوات من مطالعة الدستور والنظام الداخلي والدليل على ذلك أنني أتممت لسامي بك ما قاله بخصوص المادتين ٧٧ و ٩٥ لذلك أرجوكم يا حضرات الزملاء أن تصوتوا على هذا القانون لأنه مفيد لمستقبل لبنان وكونوا على ثقة بأنه لا يتعارض مع الدستور.

الرئيس: هل تعتقد يا صبري بك بأنه يجوز إلغاء القوانين بهذه الطريقة؟.

صبري حمادة: لا يجب أن تلغى القوانين بنص عام بل يجب أن تلغى مادة بمادة لذلك فإني أرجو من حضراتكم بأن تقبلوا بمبدأ الإستعجال المكرر وعندها لا يمنع من أن يحال الإقتراح إلى اللجنة.

الرئيس: القانون ينص صراحة على أنكم إذا أقررتم صفة الإستعجال المكرر لا يمكن أن يحال القانون بعد ذلك إلى اللجنة والآن ما رأي الحكومة في هذا القانون.

رئيس الوزارة: الحكومة لا ترى وجوب العجلة وهي ترى مع القائلين بوجوب إحالته

إلى اللجنة.

الرئيس: من يقبل بإعطاء اقتراح السيد صبري حمادة وقد تلي عليكم صفة الإستعجال المكرر فليرفع يده.

(أقلية)

الرئيس: اسقط اعتبار الإقتراح مستعجلاً مكرراً وليحل إلى اللجنة المختصة. (ورفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة والنصف)(١١).

مصادر ومراجع

١ـ **الأسبوع العربي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧**
٢ـ **نفس المصدر السابق.**
٣ـ **نفس المصدر السابق.**
٤ـ **نفس المصدر.**
٥ـ **من حوار للمؤلف مع نزار حمادة.**
٦ـ **الأسبوع العربي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧**
٧ـ **من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة.**
٨ـ **من حوار للمؤلف مع الحاج أبي عدنان الخنسا.**
٩ـ **من محاضر مجلس النواب ت٢ ١٩٤٦**
١٠ـ **من محاضر مجلس النواب ت٢ ١٩٤٦**
١١ـ **من محاضر مجلس النواب ت٢ ١٩٤٦**

الفصل الثامن

انتخابات ١٩٤٧

كان واضحاً الخلل الذي أحدثه انتخاب حبيب أبو شهلا لرئاسة مجلس النواب، والذي تم بدعم مباشر من الرئيس رياض الصلح، وعدم ممانعة من الرئيس بشارة الخوري، وخصوصاً أن الرئيس صبري حمادة استطاع أن يدفع بهذه المسألة إلى الحد الأقصى، في إطار وطني شامل وليس على أسس طوائفية تجيش الغرائز، وبهذا ظل المشروع المستعجل المكرر الذي قدمه حديث الناس لفترة طويلة، وعلامة مميزة في الوسط السياسي، وبالتالي أصبح لا بد من حل لهذا الخلل الخطير في التركيبة والتوازن السياسيين، اما باستقالة الرئيس حبيب أبو شهلا من رئاسة المجلس النيابي، أو الإعلان عن إلغاء الطائفية السياسية.

بعد استقالة وزارة سعدي المنلا التي خلفت وزارة سامي الصلح، كلف بتشيكل الحكومة الجديدة الرئيس رياض الصلح الذي حاول مع الرئيس بشارة الخوري إصلاح هذا الخلل، فدعوا الرئيس حبيب أبو شهلا لتسلم وزارة الاشغال في الحكومة الجديدة «فاعتذر عن قبولها مؤثراً البقاء في رئاسة المجلس»[1].

وهكذا فشل الحل الأول، وبقي الحل الثاني الذي تقف دونه عقبات كبيرة، أهمها أنه يتطلب إجماعاً وطنياً شاملاً ومن هنا كان الحل الثالث والذي تجسد بحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات نيابية جديدة، فكان أن شكلت حكومة قوية للإشراف على الانتخابات احتل فيها الرئيس صبري حمادة وزارة الداخلية وجاءت على النحو الآتي:

رياض الصلح: رئيساً للوزارة

صبري حمادة: نائب رئيس الوزارة ووزير الداخلية.

عبدالله اليافي: وزير العدل.

هنري فرعون: وزير الخارجية.

كميل شمعون: وزير المال.

جبرائيل المر: وزير الاشغال العامة.

مجيد أرسلان: وزير البرق والبريد والدفاع الوطني.

كمال جنبلاط: وزير الزراعة والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية.

الدكتور الياس الخوري: وزير الصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية. وقد «أطلق على الوزارة الجديدة اسم (وزارة الجبابرة الائتلافية)»[٢].

اتفق على أن يحل مجلس النواب قبل الرابع عشر من نيسان ١٩٤٧ بسبب وفاة نائب بيروت الدكتور أيوب ثابت يوم ١٤ شباط، كي لا تنهمك البلاد بانتخابات فرعية لأن البلاد كلها ستنهمك بانتخابات عامة بعد أشهر قليلة[٣].

وبالرغم من بدء التحضير للحملات الانتخابية فإنّ الحكومة استطاعت تحقيق إنجازات كبرى، أهمها:

- إنهاء درس الموازنة العامة وإقرارها في مجلس النواب.
- إنشاء وزارة للمغتربين وإلحاقها بوزارة الخارجية.
- شراء الإذاعة، حيث أحالت الحكومة إلى المجلس النيابي مشروع قانون لاستلاف مئة وخمسين ألف ليرة لهذه الغاية.
- شراء مصلحة التلفون واستلاف مبلغ يزيد عن خمسة ملايين ليرة لهذه الغاية، ويدخل في هذه الصفقة شراء عقارات في بيروت وطرابلس تزيد قيمتها عن مليون ونصف مليون ليرة، وقد أقرّ المجلس ذلك المشروع، وبالتالي استكملت الحكومة تسلم المصالح المشتركة من

الحكومة الفرنسية.

- تسلم مصفاة النفط، حيث ثبت للحكومة بوثائق لا رد لها أن هذه المصفاة ملك لشركة اي. بي. سي، وأن المفوضية الفرنسية استثمرتها مؤقتاً أيام الحرب، فكان تسلم الحكومة اللبنانية للمصفاة والحالة هذه، تسلماً شكلياً، إذ إنها سلمتها للشركة في الوقت عينه.

وبهذا لم يبق من المصالح لدى الفرنسيين سوى حراسة مصلحة أموال العدو، التي ظلت موضوع خلاف بين الحكومة اللبنانية والفرنسيين الذين ارادوا الاحتفاظ بهذه المصلحة حتى الدقيقة الأخيرة بذريعة أنها تتعلق بالحلفاء، مما اضطر الحكومة لأن تضع يدها عليها عنوة بمحاضر قانونية دون التوقيع على اتفاق ثنائي بشأنها[٤].

وفي عهد وزير الداخلية الرئيس صبري حمادة حققت الصحافة اللبنانية انتصاراً هاماً، وكما يروي النقيب محمد البعلبكي، فإنه اراد مع سعيد سربيه الحصول على امتياز سياسي باسم مجلة «كل شيء»، إلا أنهما لم يفلحا بذلك، وحينما عرضا الأمر على الرئيس حمادة بعد تسلمه مهام وزارة الداخلية، دعاهما لاحضار المستندات المطلوبة، التي وقعها فور تقديمها اليه، ثم استدعى مدير قلم المطبوعات في الوزارة طالباً اليه اتخاذ الاجراءات اللازمة حيال الأمر وحينما حاول هذا الاخير لفت انتباه الرئيس حمادة الى أن الترخيص لمطبوعة سياسية يخضع لموازنات سياسية معينة، وقد لا يرضي رئيسي الجمهورية والحكومة، رد الرئيس حمادة بحسم، انه وقع وانتهى الأمر، وعليه تنفيذ ذلك واتخاذ ما يلزم من تدابير قانونية، ليصار الى اصدار المطبوعة طبقاً للقوانين المرعية الاجراء[٥].

إثر جلسة مجلس النواب يوم الثامن من نيسان ١٩٤٧ حل المجلس النيابي، دون زيادة في عدد النواب كما أراد رئيس الجمهورية، وانطلق النواب نحو التحضير لمعاركهم الانتخابية وتشكيل القوائم الانتخابية.

مع اقتراب البدء بدورات الاقتراع، حاول الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح اقصاء الرئيس حمادة عن وزارة الداخلية، وهو يقول في هذا الصدد «أصريت على الاحتفاظ بوزارة الداخلية بالرغم من الحاح الرئيس رياض الصلح وإلحاح الشيخ بشارة الخوري على ان اتخلى عنها. وقد بلغ بهما الاصرار على اقصائي عن الداخلية حداً دفعني لأن أصرخ بوجههما بالرغم من الاحترام الذي كنت أكنه لهما: إن الدستور الذي جاء بكما رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء جاء بي وزيراً للداخلية، ولن اتخلى عن وزارتي الا بالطرق الدستورية»(٦).

لقد قيل الكثير عن هذه الانتخابات، وكيلت الكثير من الاتهامات؟

ويقول الرئيس بشارة الخوري عن هذه الانتخابات: «بدت طلائع المعركة عنيفة. وكنت أتمنى ان لا أتدخل في فروع تأليف القوائم، مكتفياً بالتوجيه والإشراف، ولكن ما العمل وعقلية بني قومنا تتطلب من الرئيس كل شيء؟ فاضطررت إلى التعاون مع رئيس الحكومة وسائر الوزراء في اتباع الطرق المعقولة وضرورات الحال دون خطة سابقة، سوى تأمين الائتلاف في جميع المناطق ما أمكن، ضناً بالمحافظة على الكسب الذي احرزه لبنان من استقلال تام ناجز لم يزل طريّ العود.

ونويت مخلصاً زيادة عدد النواب بغية إفساح المجال لوجوه جديدة فاصطدمت رغبتي بعقبات غير منتظرة، فلم يُقدّم مشروع الزيادة إلى المجلس قبل حله وجرت انتخابات عام ١٩٤٧ على أساس العدد القديم.

من الخطأ الإعتقاد أن بمقدور الحكومة تأليف القوائم كما تشاء، وذلك لأنها مقيدة بقوة المرشحين الفعلية وبظروف المحيط، ولكن هذا القول لا يتنافى مع ما للحكومة من تأثير لا يستهان به فيما إذا أحسنت التصرف وعرفت أن تستفيد من التيارات الجارية، ناهيك عن أن

اللبنانيين اعتادوا أن يكلّفوا الحاكمين فوق طاقتهم وأن يسعوا إلى زجّهم في صميم المعركة.

ومن عادة اللبناني أن لا يطلب حياد الحكومة إلاّ بعد أن ييأس من مساندتها له. أما إذا آنس منها ميلاً اليه فيطلب منها المدى الاقصى من التأييد. وإذا زار المرشح وزيراً أو رئيساً أشاع أن الدولة دعته للتفاهم معه، وطلب أن تعرف الارض والسماء بزيارته تلك، وعمد إلى نشرها في الصحف... وأما إذا راجع منافسه الحكومة في أمرٍ جوهري فيا لغيرة الحياد والنزاهة، ويا ويل التدخّل والتزوير!»...

ويعتقد اللبنانيون عموماً أن أية حكومة تشرف على أي انتخاب لا تستطيع أن تكون حيادية! وإذا ثبت حيادها استاء أكثر المرشحين وقالوا: «الدولة ما عرفت تقعد على الحياد إلا على دورنا!»...

وهم لا يرتاحون إلاّ إذا صدرت «كلمة السر» لمصلحتهم...(٧).

وبالنسبة لدور الرئيس صبري حمادة في هذه الانتخابات، نشير إلى كيفية تأليف قائمة البقاع التي تزعمها الرئيس صبري حمادة حيث يقول الرئيس بشارة الخوري:

«كانت القضية الشائكة في هذه المنطقة خلافاً على المقعد الكاثوليكي بين هنري فرعون وجوزيف السكاف، ودخلها حبيب مطران شخصاً ثالثاً، إذ شجعه فرعون على خوض المعركة فيما إذا زيد عدد النواب. ولم يُزَد.

وكان المفهوم عند الجميع أن صبري حمادة وهنري فرعون يؤلفان جبهة واحدة، ثم نشب خلاف بينهما مردّه إلى تنافس مزعوم على وزارة الداخلية. وكانت مفاجأة كبيرة يوم أعلن صبري اتفاقه مع جوزيف السكاف على خوض الانتخابات معاً. ودعم اتفاقهما الاسقفان الكاثوليكيان سيادة مكسيموس صائغ مطران بيروت وسيادة افتيموس واكيم مطران زحلة، وقد قابلاني مقابلة طويلة لإقناعي بمساندة السكاف في زحلة وهي منطقته،

ولإقناع هنري فرعون بترشيح نفسه في قائمة الجنوب...

ولكن كلاً من المرشحين تشبّث برأيه. وتأزمت الحالة وزادها تحرّجاً تحدي هنري فرعون لصبري حمادة بتأليف قائمة مستقلة مما جعل صبري يصلب موقفاً مع جوزيف السكاف.

وأصبحت الحالة خطرة فدعوت رياض الصلح وتشاورنا في الامر، ولم يجد رياض سبيلاً لإقناع صبري سوى الصداقة المتينة التي تربطه بي والتي من شأنها أن تحسم الخلاف. فدعوت صبري واقنعته بوجوب إعادة الامور إلى نصابها، فلبّاني والألم يحزّ في نفسه لسببين اثنين على الاقل: أولهما موقف هنري منه، والآخر تعريضه لنفقات كان على جوزيف السكاف أن يؤدّيها لتمويل القائمة. وأعلن صبري أنه إنما فعل ذلك إكراماً لي. وعلم جوزيف السكاف بما جرى فقال إنه سينزل إلى الترشيح منفرداً في البقاع. وأخذ هنري فرعون يطلب إليّ وإلى رياض ان نحوّل نظر السكاف إلى الجنوب فيحل محل يوسف سالم في قائمة رياض. وكان رئيس الوزارة قد سبق له أن ارتبط مع يوسف سالم، فشقّ عليه الاقتراح.

وبعد أخذ وردّ طويلين، وحسماً للخصومات، قبل رياض بذلك الحل ونقل جوزيف السكاف إلى قائمة الجنوب.

انحلت هذه العقدة فهانت الامور الأخرى، وحلَّ يوسف الياس شمعون محل يوسف هراوي، كما حل شبلي العريان محل خاله نسيب الداود، وبهذا تمت القائمة الائتلافية في البقاع»[8].

ويقول الرئيس صبري حمادة في هذا الخصوص: «لقد انحصر خلافي في المنطقة مع من أرادوا مناصبتي العداء من المتزعمين الطامعين في فرض من يشاءون، ففي عام ١٩٤٣ قطعت وعداً لفضلو أبو حيدر - ولم يكن قد عرف الاشتراكية بعد - بأخذه على قائمتي كمرشح عن مدينة زحلة، فيما تمسك موسى نمور والفرد سكاف وجماعتهما بمرشحهما نجيب نكد.

وكان خلافنا على هذين المرشحين نقطة البداية في خلاف انتقل إلى جوزف سكاف الذي وعدته عام ١٩٤٧، عند اختلافي مع هنري فرعون بأخذه على قائمتي. وتمشياً مع النظرية القائلة ان لا دين للسياسة عادت المياه إلى مجاريها بيني وبين هنري فرعون. إلا أنني احتراماً لوعدي أصريت على تأمين نجاح جوزف سكاف، ولم أبت بأمر قائمتي الجديدة، إلا بعد ان نصحته جهات عليا بترشيح نفسه عن الجنوب ووعدت بمؤازرته، وبالفعل وفت تلك الجهات بوعدها ومثل ابن البقاع الجنوب في أحد المجالس النيابية...»[9].

إلى ذلك، استمر الرئيس صبري حمادة ينغص على الرئيس رياض الصلح نظراً لموقف الأخير في آخر انتخابات لرئاسة المجلس، ويقول في هذا الصدد: «كان رياض الصلح يطمح في ترشيح نفسه عن الجنوب وفرض من يريد من المرشحين، واستمراراً لسياسة رد الرجل رشحت الأمير خالد شهاب منافساً له»[10].

ويقول الرئيس بشارة الخوري في هذا الخصوص: «ترأس رياض الصلح رئيس الوزارة قائمة من اركانها عادل عسيران وكاظم الخليل ويوسف سالم ومارون كنعان الخ... وترأس أحمد الاسعد القائمة المضادة لها وفيها الامير خالد شهاب وابراهيم عازار ويوسف الزين ومحمد صفي الدين الخ... وعظم الامر بوجود مرشح سني ضد رئيس الوزارة مما جعل الائتلاف عسيراً، ولا سيما وقد تواكلت الحكومة في تنظيم الحملة الانتخابية، وتركت أمرها بلا عناية! بينما راح أحمد الأسعد يجول في القرى حتى عزَّز موقفه وأحرج رئيس الوزارة، فسعيتُ باقناع الأمير خالد بالانسحاب ليكون رياض الصلح في القائمتين. وصادفتُ صعوباتٍ كثيرة بادىء ذي بدء، ثم وصلت إلى نتيجة حاسمة مع أحمد الأسعد نفسه. ولكن الحالة ظلّت معقدة نوعاً ما من جراء ترشيح يوسف السكاف للمقعد الكاثوليكي برضا رئيس الوزارة، ومن جراء تمسك رياض بمارون كنعان ورفض ابراهيم عازار أن ينسحب من قائمة أحمد الأسعد.

وبقيت قائمتان رُشح رياض في كلٍ منهما، وصرنا على ثقة من فوزه. ولكنه نغّص عليه اضطراره للتخلي عن يوسف سالم. وزاد في الطين بلة أن أحمد الأسعد اختار الياس الطرابلسي المرشح الارثوذكسي لمساعدته في تمويل قائمته بالإضافة إلى مساعدة جوزف السكاف، مما أساء إلى سعيد فريحة الذي كان رئيس الوزارة يعطف على ترشيحه. وكنت راغباً فيه كما كنت راغباً بزميله حنا غصن، ولكن الضرورة حكمت خلافاً لرغبتي ورغبة رياض. فانصب غضبهما علي دون سواي![11].

ويعترف الرئيس حمادة هنا بأنه مهد لنجاح ابراهيم العازار فيما كان رياض الصلح يعمل لمصلحة منافسه مارون كنعان.[12]

أما في جبل لبنان، كما يقول الرئيس بشارة الخوري فقد بدا الموقف الإنتخابي في محافظة جبل لبنان صريحاً جداً إذ انقسم المتنافسون إلى معسكرين، أحدهما دستوري والآخر وطني. وكانت الكتلة الوطنية قد جمعت صفوفها في حزيران ١٩٤٦ وانتخبت عمدتها وعلى رأسها إميل اده بعد أن كان قد غاب عن الميدان السياسي أكثر من سنتين...

أما الدستوريون فنشطوا يستعدون لكسب الإنتخابات بعدما خسروها سنة ١٩٤٣ بتدخل السلطة الفرنسية ضدهم، يوم لم ينجح منهم إلا القليلون، إذ فازت أغلبية من الكتلة الوطنية التي عمل لها الإنتداب. غير أن الموقف المريب الذي وقفه رئيس الكتلة الوطنية من تعديل الدستور، وقبوله رئاسة الدولة بعد اعتقال رئيس الجمهورية ووزارته الشرعية، زعزعا الكتلة المذكورة من أساسها، وانفصل عنها كمال جنبلاط والدكتور جميل تلحوق وجبرائيل المر والسيد أحمد الحسيني وجورج زوين ووديع الأشقر دون أن ينضموا إلى الدستوريين، فضعفت ضعفاً شديداً في داخل المجلس وخارجه. وصار من الهيّن بعد ذلك كلّه تشكيل ائتلاف في محافظة جبل لبنان يضم العناصر اللبنانية الطيبة والقوية معاً، وقد سهّل في الأمر اشتراك مجيد أرسلان وكمال جنبلاط وكميل شمعون في وزارة

الإنتخابات.

لو اردتُ معاكسة كميل شمعون لما أدخلته تلك الوزارة، ولما جعلت المرشحين في قائمة جبل لبنان ينتظرون عودته من لوندرة قبل أن يبدأوا أي نشاط انتخابي أو أن يبحثوا حتى في تشكيل قائمتهم. فلم يقابل، هو، استعدادي هذا إلا بالتنكر لي وبالتكبر على رفقائه. ولم يصادف إكرامي له محلاً، ولا ثقتي به موضعاً. وأخذ يتحدّى عناصر انتخابية قوية من الدستوريين، وبين هؤلاء إميل لحود وبهيج تقي الدين وسليم الخوري. وكان سليم على استعداد لأن يجمع قواه الشعبية كلها في خدمة أصدقائه دون أن يرشح نفسه. وفيما هو في ذلك الاستعداد الكريم بلغه من ثقةٍ أن كميل شمعون «وضع فيتو» عليه وعلى بعض أصدقائه الخلّص، فنفر سليم الخوري من ذلك التحدّي ونزل بشخصه إلى ميدان الترشيح... وأصبحت مداورات كميل شمعون مضرباً للأمثال: فتراه يوماً على اتفاق مع كمال جنبلاط لتشكيل قائمة، ثم لا يلبث أن يبتعد عنه فيقترب من بيار الجميل، ثم يهمل الإثنين ويعود إلى رفقائه الدستوريين، ولكنه لا يثابر فيسعى إلى اقصاء هؤلاء الرفقاء، من فريد الخازن إلى فيليب تقلا إلى خليل أبو جودة، وهكذا دواليك، حتى بلغنا أواخر نيسان والأمور متأرجحة، وأنا ورياض الصلح نتابع تطور تلك المداورات كلها ونتألم. ولقد كنا بغنى عنها لو استقامت الخطة من الساعة الأولى وحزمنا أمرنا على تشكيل القائمة المؤتلفة.

وفي الصباح المبكر من الثلاثين من نيسان اتصل بي رياض وطلب إليّ أن أستقبله ومعه كميل شمعون، فاستقبلتهما حالاً. ورآني كميل متجهّماً بسبب ما جرى، فتقدّم مني بكل هدوء وانحنى على يدي، وطلب إليّ ملتمساً أن لا أعاكسه بالقائمة الدستورية الائتلافية التي نظّمها بالاتفاق مع كمال جنبلاط. ثم تلاها علي فرأيت أنه قد أقصى عنها إميل لحود وبهيج تقي الدين فاعترضت على إقصائهما، فألحّ بمزيد من اللطف والتهذيب أن تبقى القائمة كما وضعها. وتدخّل رياض الصلح وقال: أرجوك يا فخامة الرئيس، حسماً لكل خلاف، أن

تقبل بالقائمة كما وردت، فوافقت.

وفي ساعة الظهر من ذلك اليوم عينه استقبلت كمال جنبلاط فأكدّ لي اتفاقه مع كميل شمعون، وأطلعني على القائمة عينها، فوجدت أنه قد وقّع معه عليها وأنها ستصير في نظر الناس قائمة الحكومة، وهذا بيانها: مجيد إرسلان، كمال جنبلاط، نجيب صالحة، كميل شمعون، يوسف حتي، أمين نخلة، الياس الخوري، وديع نعيم، فارس نصار (ثم حل محله يوسف السودا)، جورج زوين، شهيد الخوري، أحمد الحسيني، أحمد البرجاوي، جبرائيل المر، فيليب تقلا، فريد الخازن، خليل أبو جودة.

وتسلّم كميل شمعون قيادة الانتخابات في محافظة جبل لبنان على رأس قائمة أحلّت عناصر غير دستورية محل عناصر دستورية قديمة، وجرى ذلك خلافاً لرأيي! وعلى رغم تساهلي في قبولها ظلّ كميل شمعون يحفظ في صدره شؤوناً غامضة، وشجوناً مكبوتة، فأسمع من وقت إلى آخر أنه غير راضٍ!

هذا موجز ما جرى في تأليف القوائم التي دعوها قوية أو ائتلافية أو حكومية. وهو يثبت ما يلي:

أنّها كانت معقولة بالنسبة للظروف التي تألفت فيها، لأنها طبيعية ووليدة الضرورة، وغير مفتعلة، ولم تُفرض مني. ولم أقبل أن أباحث أحداً من المرشحين أو من أعضاء الحكومة في تجديد الرئاسة على ما زعموا، وما جرى كان باطلاع الوزراء جميعهم وبمعرفة كبار المرشحين. وقد رافقني رياض الصلح وهنري فرعون أثناء تلك المرحلة ليل نهار فما فاتتهما شاردة ولا واردة، وعرفا تمام المعرفة أمر اختلافي مع أخي سليم، كما عرفا أن الوزراء الخمسة المرشحين في قائمة جبل لبنان التجأوا إليَّ غير مرة، وفي مقدمتهم كميل شمعون وكمال جنبلاط، لمساندتهم ضد سليم نفسه، وضد رفقائه المرشحين معه، وطلبوا موافقتي على

تدابير معقولة، رأوها ضرورية لنجاحهم فوافقتهم عليها، والشواهد على ذلك كثيرة، منها تنحية قائم مقام الشوف والعقيد فيليب أبو نادر وقائم مقام كسروان وضابط الدامور وضابط فرن الشباك الخ... بل وافقت أيضاً على تولية سواهم من أعوان كميل شمعون. ومن التدابير التي أضرّت بأخي سليم وبرفقائه أني نصحتُ للكثيرين من المرشحين الأقوياء بعدم الانضمام إلى القائمة التي ألّفها ضد القائمة الحكومية فقبلوا نصحي. وكان رياض الصلح وهنري فرعون يقولان للملأ: «إن الرئيس أعطانا في هذه الفترة أكبر أمثولة في التجرد، وكان مثال التضحية».

وما أذنت الساعة الرابعة بعد الظهر حتى كانت أعمال الانتخاب قد تمّت في جميع محافظات الجمهورية دون وقوع أي حادث يعكّر الأمن. وابتدأت أعمال الفرز.

تأخر الفرز في جبل لبنان إلى يوم الثلاثاء، مما أثار ضجة كبيرة. حتى إن جبرائيل المر وفيليب تقلا أيقظاني في الساعة الرابعة بعد نصف الليل وأعطياني بياناً عن جمع الأصوات جمعاً مغرضاً قد يؤثر في نتيجة الاقتراع ويُلحق بهما وبسواهما ضرراً فادحاً. فدعوتُ رياض الصلح وصبري حمادة وأخبرتهما بالأمر واضطُرّا إلى تعيين مشرف على الفرز ولجنة من القضاة للتدقيق في عملية جمع الأصوات. ويوم الثلاثاء قدّم كمال جنبلاط وكميل شمعون استقالتيهما من الوزارة وذهبا إلى بعبدا ليراقبا الفرز وفي نفسيهما رغبة بأن يبشرا بفشل سليم الخوري. فخابا أملاً وزادا نقمة.

وفي ليل الثلاثاء قام كميل شمعون بمحاولة أخيرة لدى رياض الصلح لإلغاء بعض محاضر الفرز في أقلام معدودة واستشارني رياض في الأمر فقلت له بأن يسأل ناظم عكاري، المكلف بالإشراف على الفرز في بعبدا، عما يراه في طلب شمعون، فأشار عكاري بواحدٍ من أمرين: إما إلغاء محاضر أقلام الإقتراع في جبل لبنان وإعادة الإنتخابات، وإما إعلان نتائج الفرز كما جمعت على أن تحول الإعتراضات إلى لجنة الطعون وهكذا كان وأعلنت نتائج

انتخابات محافظة جبل لبنان يوم الأربعاء في الساعة الرابعة صباحاً.

ورجع كميل شمعون عن استقالته. وأصر كمال جنبلاط على ترك الوزارة بعد أن فشل المسعى بإلغاء محاضر جبل لبنان وأعلنت النتائج، سعت المعارضة سعياً جدياً للحيلولة دون الدورة الثانية للإقتراع في الواحد من حزيران وذلك للبلبلة وإظهار الحكومة الإستقلالية بمظهر العاجز أمام الرأي العام اللبناني والأجنبي. وكانت طلائع هذا العمل استقالة كمال جنبلاط من الوزارة ليقاتل من الخارج ورجوع كميل شمعون عن استقالته ليقاتل من الداخل.

وفازت قائمة كميل شمعون وكمال جنبلاط في محافظة جبل لبنان ولم يفز من اللائحة المستقلة سوى سليم الخوري وبهيج تقي الدين.

الجدير بالذكر، أن سليم الخوري قدم استقالته من النيابة، كردة فعل احتجاجية على تعيين كميل شمعون وزير داخلية في الحكومة الجديدة.

وماذا بشأن ما قيل عن تزوير في تلك الإنتخابات يقول الرئيس بشارة الخوري: «لا ننكر ان الانتخابات التي اطلقوا عليها اسم «انتخابات ٢٥ نوار» اثارت احتجاجات ومزاعم متعددة، وأن المسائل الشكلية التي صار التجاوز عليها كانت عاملاً مهماً في تضخيم تلك الاحتجاجات والمزاعم، وعندي انه كان من الواجب أن تراعى الشكليات وأن يتحاشى الوزراء والموظفون وأغلب المرشحين أي عملٍ من شأنه أن يزرع الشك أو يثير الريبة في نفوس الناس. والأمر الأكيد أن مراعاة الأصول ما كانت لتغير شيئاً من النتائج المرتقبة، ولا من نجاح القوائم الانتخابية، فكان أن الموظفين الذين أرادوا «تبييض وجوههم»، مع السلطة أو مع بعض المرشحين، لم يفلحوا إلا بتسويد صفحة السلطة وصفحة هؤلاء المرشحين معاً!

أما الائتلاف الذي توخّته الحكومة لمصلحة لبنان في بدء عهد الاستقلال، وفي الانتخابات الاولى التي جرت في هذا العهد، فليس فيه من جهة المبدأ أية شائبة. ناهيك

عن أن نظام القائمة يقضي به ويجعله مشروعاً بحد ذاته. وللمرشحين أن يندمجوا ما أمكن لتأمين نجاحهم. غير أن التعكير الذي رافق تأليف القوائم وربطها بالمد والجزر، وبالمشادات التي لا طائل تحتها والتي لم تَخفَ عن أعين النقاد، قلب معنى الائتلاف وحوّله في نظر العامة إلى الانتقاص من حرية الناخبين، وخصوصاً أن مرشحين خابت آمالهم، ومرشحين فازوا ولم تتحقّق أغراضهم كلها، ومرشحين آخرين فازوا - «على طول الخط!» - وتدخلوا في المناطق كلها، ولم يكن لهم من شجاعة كافية لحمل تبعة أعمالهم فأرادوا التهرب منها! هؤلاء واولئك جميعاً غذّوا الحملة الظالمة ضد الدولة وأسهموا في تسميم الجو المشحون بشتى التيارات[١٣].

أما الرئيس صبري حمادة فيقول: «الحقيقة أنني لم أتحمل وحدي مسؤولية ما حدث في انتخابات ٢٥ أيار، بل شاركني فيها كميل شمعون الذي كان وما زال في نظري مهندساً جغرافياً لا يجارى وتكنولوجياً بارعاً في علم الانتخابات وما إليها. خلاف طارىء مع هنري فرعون واعتلال في صحتي حملني على أن أعهد إليه بأمر الاشراف على المعركة الانتخابية. لم تكن قد انقضت أشهر قليلة على وفاة سليم تقلا حتى شعرت ليلاً بانقباض في القلب وبحالة من الإرهاق دفعتني إلى الاعتقاد بأنني سأقضي مثلما قضى تملكني هاجس ممض ألزمني الفراش أكثر أيام تلك السنة، وكان ما كان من أمر تلك الانتخابات التي ضخمت الصحافة فيما بعد ما قيل عن عمليات تزوير ارتكبت خلالها. وان كان ثمة تزوير فمرده إلى كوننا سعينا لإبعاد كل من شابت وطنيتهم شائبة لخطورة الموقف والفرنسيون ما زالوا يسعون لاستعادة سيطرتهم على المرافق الحيوية في البلاد. فكان إذن تزويراً له مبرراته، تزوير حلال وان كان أبغض الحلال. ولو أننا أضفنا إلى هذه الاعتبارات عادة درج عليها الفاشلون في تبرير فشلهم بالشكوى من تزوير وهمي يلصقونه بمن يكون أوفر حظاً منهم بالنجاح، نكون قد أوضحنا الاسباب التي من أجلها تعرضت تلك الانتخابات إلى حملات التشهير المعروفة.

وان كنت لا أتحمل وزر عمليات التزوير، فلا مجال للإنكار أنني «مهدت» فيها لنجاح إميل لحود، بهيج تقي الدين وابراهيم العازار»(١٤).

أما كيف تعامل الرئيس صبري حمادة مع الحملات الصحافية التي أرادت النيل منه. فإنه تعامل معها بمفهوم ديمقراطي راقٍ واعتبرها من باب حرية الرأي فلم يحل بصفته وزيراً للداخلية ومسؤولاً مباشرة عن الإعلام أي وسيلة أو صحافي إلى التحقيق أو المحاكمة، وهو أمر يعترف به الجميع على اختلاف مواقفهم من الرئيس حمادة، فعلى سبيل المثال والحصر فقد جاء في كتاب «مخزون الذاكرة» للويس الحاج:

«وعندما انتقدت «النهار» حكومة رياض الصلح متهمة اياها بتزوير الإنتخابات، خصت صبري حمادة، وزير الداخلية، بحملة قاسية. وتوقعت يومها أن يطلب الوزير ملاحقة «النهار» عدلياً لكنه لم يفعل مكتفياً باتصال هاتفي اقتصر الحديث خلاله بينه وبين غسان تويني على شؤون بعيدة عن السياسة بعد الأرض عن السماء، بعد أيام التقاه غسان في فندق سان جورج، ونقل إليّ الحديث الذي دار بينهما، وهو الآتي:

حمادة: أهلاً يإبن خيي. انت عارف يا غسان قديش أنا كنت احترم المرحوم بيك. ولها السبب عتبت عليك لأنك ظلمتني بجريدتك.

غسان: بشو ظلمتك يا بك؟

حمادة: اتهمتني بتزوير الإنتخابات. معقول أنا صبري حمادة أعمل هيك عمل؟

غسان: معلوماتي بتقول أنو كان مطلوب إنجاح فلان وفلان لتأمين الأكثرية اللي لازم تعدل الدستور.

حمادة: شو ذنبي أنا إذا نجح فلان بدل علتان. صدقني الإنتخابات كانت حرة ونزيهة.

غسان: على كل حال صار اللي صار والتجديد حصل. من اليوم ورايح بتقدر تعتبر

«النهار» جريدتك.

إنصافاً لصبري حمادة لا بدّ من تسجيل مواقف للرجل تجعل كفة حسناته راجحة على كفة سيئاته. لقد استقال من الحكومة الإئتلافية التي شكلت في عهد الرئيس إميل إده (أيام الإنتداب) احتجاجاً على تعطيل «النهار» ثلاثة أشهر. ووقف موقفاً صلباً من الفرنسيين عندما اعتقلوا أركان الدولة عام ١٩٤٣، وكانت له اليد الطولى في تركيز زعامة جوزف سكاف في زحله والبقاع الغربي، لا لشيء إلا لأن والد جوزف، الياس طعمة سكاف، كان حليفاً انتخابياً لـ آل حمادة في البقاع.»(١٥)

إثر انتهاء العمليات الانتخابية صدر مرسوم بفتح دورة استثنائية لمجلس النواب تبتدىء في الرابع من حزيران ١٩٤٧ واقتصر جدول الأعمال على انتخاب رئيس المجلس الجديد وهيئة مكتبه وأعضاء لجنة الطعون واللجان الأخرى، وتعينت الجلسة الأولى في التاسع من حزيران حيث تم انتخاب الرئيس صبري حمادة لرئاسة المجلس. كما أعيد تكليف الرئيس رياض بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد أن كان قد قدم استقالة حكومته السابقة إثر انتهاء الإنتخابات، والتي جاء تشكيلها على النحو الآتي:

رياض الصلح: رئيس الوزارة.

جبرائيل المر: نائب رئيس الوزراء ووزير الأشغال العامة.

أحمد الحسيني: وزير العدل.

مجيد أرسلان: وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد.

كميل شمعون: وزير الداخلية والصحة والإسعاف العام.

حميد فرنجية: وزير الخارجية والمغتربين والتربية الوطنية.

محمد العبود: وزير المال.

سليمان نوفل: وزير الإقتصاد الوطني والزراعة.

رغم أن لجنة الطعون أقرت بصحة فوز ثلاثة نواب مطعون بنيابتهم من أصل ٥٥ نائباً إلاّ أن الحملة على مجلس النواب والحكومة من قبل المعارضة وبعض الصحف لم تتوقف، وفي سبيل هذه الغاية عقد وزير الداخلية كميل شمعون مؤتمراً صحافياً نبه فيه إلى عدم تهشيم الكرامات، وخصوصاً تلك التي يعصمها القانون، كما طلب إليهم عدم الطعن في صحة الإنتخابات النيابية، وقد جاء في مؤتمره الصحافي:

«... فمما لا شك فيه أن الصحافة اللبنانية قد تمتعت خلال مرحلة الإنتخابات النيابية، وبعدها حتى اليوم، بحرية الفكر والكتابة إلى أوسع معاني الحرية وإلى أبعد حدودها، وهو حق لها، فجاء ذلك بالدليل الأصح الأكمل على أن لبنان يمارس في هذا الدور الجديد وفي حياته السياسية العامة، النظم الديمقراطية الحقة، التي تتمشى عليها أعرق الأمم تقدماً ورقياً، وأوسعها قولاً وعملاً بتلك النظم.

ولقد قام المجلس النيابي الجديد. وكان لا مندوحة أيضاً من أن تكون مباحة جميع الحريات العامة التي ترافق العمليات الإنتخابية وتتلوها، ريثما تطبق الأصول الدستورية القانونية، بتأليف السلطة التشريعية، عنيت بذلك المجلس النيابي.

وفي الواقع، فإنه خلال المرحلة التي أُعلنت فيها أسماء النواب، وتولت فيها لجنة الطعون أعمال التحقيق، تمهيداً لوضع قرارها وإعلانه، تعرض المجلس كما تعرضت الحكومة لحملات عنيفة. وكانت السلطات الرسمية هدفاً لمطاعن مهينة أحياناً. وقد استقبلت كلها بالرحابة التي تعلمون، على اعتبار أن ظروف الإنتخابات يرافقها توتر في الأعصاب، وتطرف في الميول والأهواء، وعلى اعتبار أن المجلس بوجه خاص لم يكن قد أقر تثبيت أعضائه، ولم يبتّ في مصيرهم».

أما اليوم، وقد لفظ المجلس النيابي كلمته بصحة انتخاب الأكثرية الساحقة من أعضائه فلم يبقَ ثمة مجال لأن يسيطر توتر الأعصاب على الأفكار والأقلام، بل لم يبقَ مبرر لاستعمال أية عبارة من شأنها المساس بهيبة المجلس وكرامته، لأنه مظهر من هيبة الأمة وكرامتها، ولا اخال الصحافة اللبنانية الراشدة الواعية إلا مدركة بعض الإدراك هذا المبدأ القانوني، وحريصة على العمل بوحي الوعي الصحفي الصحيح، الذي يعلم إلى أي مدى تمتد حدود المغريات، ويعلم أن مبدأ احترام حرية الرأي لا يجب أن يبنى على أساس تهشيم الكرامات والعبث بالسلطات، وخصوصاً تلك التي يعصمها القانون. فالنقد النزيه الرصين نرحب به نحن وأنتم على السواء، بل إننا ندعوكم إليه، وعلينا أن نسترشد به عندما يكون صادقاً مفيداً، وعندما تحتفظ به الصحافة بمستواها العالي في أداء رسالتها إلى الخير والإصلاح...»[١٦].

مصادر ومراجع

١ ــ حقائق لبنانية ــ بشارة الخوري ــ الجزء الثاني
٢ ــ نفس المصدر
٣ ــ نفس المصدر
٤ ــ نفس المصدر
٥ ــ من حوار للمؤلف مع نقيب الصحافة اللبنانية محمد البعلبكي ــ لم يكن يوجد انئذ وزارة للإعلام، وكان الاعلام يتبع وزارة الداخلية.
٦ ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ ت٢ ١٩٦٧
٧ ــ حقائق لبنانية ــ بشارة الخوري ــ الجزء الثالث
٨ ــ نفس المصدر
٩ ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ ت٢ ١٩٦٧
١٠ ــ نفس المصدر السابق
١١ ــ حقائق لبنانية ــ بشارة الخوري ــ الجزء الثالث
١٢ ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ ت٢ ١٩٦٧
١٣ ــ حقائق لبنانية ــ بشارة الخوري ــ الجزء الثالث
١٤ ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ ت٢ ــ ١٩٦٧
١٥ ــ مخزون الذاكرة ــ تاليف لويس الحاج
١٦ ــ جريدة بيروت العدد ٢٧٩٧ ــ ٨ تموز ١٩٤٧

نحو عهد جديد

تميّز الرئيس صبري حمادة طوال حياته باعتزازه بانتمائه الوطني والقومي، فظل على الدوام مخلصاً لصداقاته وعلاقاته السياسية التي تقوم على أساس الإخلاص للوطن أولاً، والإرتباط والتكامل مع العمق العربي ـ المحيط الطبيعي للبنان ـ ثانياً.

وعلى ذلك، ظل الرئيس حمادة وفياً للرئيس بشارة الخوري وللصداقة معه، بالرغم من الأضرار العديدة التي لحقت به في العهد الإستقلالي الأول كما رأينا وسنرى، وذلك لأن الرئيس بشارة الخوري قدم تضحيات كبرى في المعركة الإستقلالية ورفض ربط لبنان بمعاهدات وأحلاف تمس سيادة لبنان وانتماءه ومحيطه العربي، إضافة إلى أن الذين حملوا لواء معارضته كالكتلة الوطنية وكمال جنبلاط، كانوا معروفين بعدائهم له إبان الإنتداب وخصوصاً بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وكميل شمعون ذو الميول الانكليزية، ناهيك عن أن الانكليز «اخذوا يكيدون للرئيس الخوري»[1].

وإذا قيل الكثير عن انتماءات الكتل السياسية ورجال السياسة في كل الفترات الماضية واللاحقة، فإنّ الثابت، هو أن لبنان بعد إعلان استقلاله السياسي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ كان عليه أن يواجه مرحلة جديدة «من النضال في وجه الأهداف الإستعمارية، فلقد شهدت هذه الفترة تصاعداً في الدور البريطاني في المنطقة، كما شهدت

تصاعداً في الدور الأميركي»[2]. الذي أراد أن يستفيد من الإنهاك الأوروبي في الحرب العالمية الثانية ليحل محل الدور الأوروبي في المنطقة.

وكما هو معلوم فقد «كانت بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية رائدة المشاريع الإستعمارية المعروفة، وكانت وراء مشروع (سوريا الكبرى)، ودعوة الملك عبد الله الذي صرح في شباط ١٩٤٣، بأن الحدود الفاصلة بين لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن هي حدود مصطنعة ويجب إزالتها وإقامة اتحاد عربي، فصفق له الإنكليز، وصرح أنطوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم في ٢٤ شباط ١٩٤٣، بأن (بريطانيا ترعى بعين العطف فكرة إقامة اتحاد عربي).

وفي خطاب العرش الذي ألقاه الملك عبد الله سنة ١٩٤٦ أعلن أن مشروع سوريا الكبرى هدف سياسة بلاده الخارجية، وأعلن في أحد تصريحاته أن لبنان إذا كان يفكر في البقاء خارج الإتحاد السوري، حينئذ تعاد لسوريا تلك المناطق التي اقتطعت منها سنة ١٩٢٠.

وتطورت فكرة سوريا الكبرى فيما بعد لتشمل العراق أيضاً ضمن اتحاد عربي تسيطر عليه الأسرة الهاشمية الحاكمة آنئذٍ في الأردن والعراق والموالية للإنكليز. ولقد هدفت بريطانيا لتوسيع نفوذها، في محاولة لإقامة حاجز طبيعي في وجه التغلغل الأميركي في المنطقة»[3].

في هذا الوقت كانت نكبة فلسطين أخذت ترمي بثقلها على مجمل المنطقة، وفيها أبلى لبنان البلاء الحسن، ولندع الرئيس صبري حمادة هنا يتحدث عن ذلك، حيث يقول:

«فيما كنا نتعرض لتموجات سياسية متباينة الغايات والأهداف، لم نكف عن العمل من أجل فلسطين بقدر ما اتاح لنا ما رافقها من مآسٍ أن نفعل. لم تكن بالنسبة لنا قضية وطن مقدس يتعرض لخطر الزوال فحسب، بل قضية مصير واستمرار بقاء ولو خلصت النيات لما

ضاعت منا ذرة من ترابها.

تعقيباً على قولي هذا أذكر أنني في آخر زيارة قمت بها إلى الأعتاب المشرفة في العراق، روى لي متصرف مدينة كربلاء بعضاً من ذكرياته حول الحرب التي سبقت النكبة الأولى قال: (إن المدرعات والآليات التابعة للجيش العراقي وضعت في غير المكان المناسب أي في أودية سحيقة تحيط بها التلال من كل جانب بقصد شلها). والجيش اللبناني، جيشنا أبلى بلاء حسناً وتمكن من الوصول إلى سهول الحولة واحتلال قرية يوشع. كما اشتركت في تلك المعارك فرق من المتطوعين اللبنانيين بقيادة النقيب الشهيد محمد زغيب. لقد أبدى هؤلاء من ضروب البطولة ما يضيق المجال بذكره، وأكتفي للدلالة على ما غمرهم من اندفاع وحماس أنَّ أحدهم، علي مرة، تطوّع وهو في التسعين وقال مودعاً قبل رحيله إلى الجبهة: (طال بي العمر، أنا ذاهب لأموت على أرض الطهر). وكأن السماء استجابت دعاءه، فاستشهد على أرض القداسة فلسطين.

صحيح أن وعد بلفور كان يجثم على صدورنا وكنا نخشاه ونترصد من أعطوه بغير وجه حق، لكننا كنا بالرغم من توجسنا من الوعد وأصحابه نستبعد تطبيقه على النحو الذي طبق عليه، وبتلك الطرق غير المشروعة. بلغت ثقتنا بطيب النوايا وإخلاص الجميع أن رياض الصلح قصد إلى القدس، والمعارك على أشدها وجاء يزف لنا بشرى اقتراب الجيش الأردني من المدينة ودنو ساعة احتلالها. وأعود فأكرر ما قلته آنفاً، لو خلصت النيات لما ضاعت منا ذرة من تراب فلسطين.

وحلت النكبة وعمل لبنان قدر طاقته وما يزيد لتوفير الزاد والكساء والمأوى لسيل العائدين الذي تدفق عليه.

كانت البلاد في تلك الآونة وقبلها بقليل قد بدأت تتعرّض لضغط خارجي يرمي إلى

ربطها بمعاهدات لا بد أن تنال من سيادتها واستقلالها»(٤).

وهنا كان لا بد من مواصلة تعميق مسيرة الإستقلال، ومواجهة التحديات التي تعترض المسيرة الإستقلالية، وخصوصاً أن البلاد تقترب من موعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية، فكان لا بد من رئيس جديد للبلاد، ويقول الرئيس حمادة: «مع اقتراب انتهاء ولاية الشيخ بشارة الخوري، رأينا وكنت رئيساً لمجلس النواب آنئذ أن نجدد له العهد عرفاناً وتقديراً لأبي الإستقلال، ولاستكمال معركة بناء لبنان ومؤسساته ولو أنه ابدى ولو قسطاً ضئيلاً من موافقة لكنت عملت على انتخابه رئيساً مدى الحياة»(٥).

وعليه «تم في التاسع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٨ التوقيع على اقتراح تعديل البند الـ ٤٩ من الدستور تعديلاً استثنائياً لتجديد الرئاسة ست سنوات للرئيس الخوري، اعتباراً من نهاية ولايته، ولم يقتصر الإقتراح على النواب العشرة وهو العدد المنصوص عليه دستورياً، بل صدر عن ستة وأربعين نائباً، ووافق عليه نائبان غائبان عن البلاد، فزاد عدد المقترحين على الثلثين بأحد عشر صوتاً.

ولم يرفض التوقيع على الإقتراح سوى سبعة نواب هم: هنري فرعون وموسى فريج نسيبا الرئيس الخوري اللذان عملا برأي ميشال شيحا شقيق زوجة رئيس الجمهورية، وجاراهما يوسف كرم وسليمان العلي ونصوح الفاضل مراعاة لخاطر عبد الحميد كرامي، إضافة إلى النائب سليم الخوري ـ شقيق الرئيس ـ الذي لم يطلب إليه التوقيع(٦).

أما كمال جنبلاط فغادر البلاد قبل الإقتراع، ولكنه لم يسافر إلاَّ بعد أن زار رئيس الجمهورية ثم كتب إليه يقول إن معارضته التجديد إنما هي معارضة مبدأ، ولا تتعدى إلى شخص الرئيس، وأخيراً كميل شمعون الذي كان هذه المرة منسجماً مع نفسه وقدم استقالته من وزارة الداخلية يوم تقديم المشروع إلى المجلس النيابي(٧).

وهكذا، «اجتمع مجلس النواب في ٢٢ أيار وأقر تعديل الدستور بإجماع النواب الحاضرين، أما المعارضون فغابوا جميعهم عن الجلسة، وتعين يوم ٢٧ أيار موعداً لتجديد الولاية بالإنتخاب، فاجتمع المجلس وجدد الولاية بالإجماع»(٨).

في هذا الوقت تواصلت الضغوط الخارجية على لبنان، إضافة إلى ضغوط داخلية مثل «انتفاضة الحزب السوري القومي الإجتماعي التي دبرها في ٣ تموز ١٩٤٩ من أجل الإستيلاء على السلطة بعصيان مسلح انتهى إلى الفشل(٩)، واعتقل زعيم الحزب أنطون سعادة، الذي لقي محاكمة سريعة انتهت بإعدامه، والذي لو استمع لنصيحة الرئيس صبري حمادة، لما حلَّ به ما وصل إليه، وفي هذا الصدد يروي الأستاذ عدنان حمادة ابن شقيق الرئيس صبري حمادة، «أنه كان في الخامس من تموز سنة ١٩٤٩ في الهرمل حينما جاءه اثنان من أبناء بلدته هما حسين الحاج شحادة الساحلي ونجاح العميري، ليقولا له أن أنطون سعادة يريد أن يراك لأمر ضروري، أما لماذا جاءا إليه فهو لأنه كان قد انتمى في السابق إلى الحزب السوري القومي الإجتماعي، لكنه انسحب منه على إثر خطاب سعادة الشهير في حمص والذي ألقى نوعاً من الضبابية على ارتباط القومية السورية بالعروبة، وعلى أساس أنه قومي قديم جاءا إليه بهذا الطلب، وحينما سألهما عن مكان اللقاء قالا له، توجّه معنا وتعرف أين المكان، وفعلاً توجه معهما فإذا بهما يذهبان به إلى بلدة القصر شمالي مدينة الهرمل على الحدود السورية ـ اللبنانية، وهناك وجدوا شخصاً من آل ادريس من زيتا في انتظارهم حيث توجه الجميع على الخيل إلى زيتا، وقابل هناك في منزل ابن ادريس زعيم الحزب السوري القومي الإجتماعي ومعه ثلاثة أشخاص.

في هذا اللقاء طلب أنطون سعادة بإلحاح مقابلة الرئيس صبري حمادة.

وعلى الفور عاد عدنان حمادة وقابل عمه الرئيس صبري حمادة ناقلاً إليه رغبة أنطون سعادة بلقائه. فرد الرئيس حمادة بأنه غير مستعد لرؤيته قائلاً له بالحرف: «لن اراه ولن يراني»،

وقال له إن هناك اتفاقاً يقضي بأن يسلمه حسني الزعيم إلى لبنان، وإذا ما سلم فسيعدم، وبأن عليه أن لا يثق ولا يأمن لحسني الزعيم أبداً وليدبر أمره قبل فوات الأوان.

ويؤكد الأستاذ عدنان حمادة بأنه أبلغ نجاح العميري وحسين الحاج شحادة الساحلي بكل ما قاله الرئيس حمادة وضرورة إبلاغ أنطون سعادة به، وهما يؤكدان فعلاً أنهما نقلا ذلك إليه وأن زعيم الحزب السوري القومي الإجتماعي رد عليهما بابتسامة فقط»[١٠].

أما طريقة اعتقال أنطون سعادة تبعاً لرواية الشيخ بشارة الخوري فهي على النحو الآتي «في الساعة الثانية والنصف من صباح السابع من تموز ١٩٤٩ استيقظت على رنين جرس الهاتف في غرفة نومي في عاليه، وكان محدثي رياض الصلح الذي أخبرني بإلقاء القبض على أنطون سعادة وأنه موقوف في ثكنة الدرك السيّار، وقد استغربت هذه المفاجأة وعهدي بأنطون أنه لاجىء إلى دمشق، ومنها يهاجم لبنان في حمى حسني الزعيم، فارتديت ثيابي حالاً ونزلت إلى بيروت ومررت برياض في بيته وتوجهنا إلى قصر الرئاسة وقد بلغت الساعة الثالثة والنصف.

قصَّ علي رياض ما عرفه معرفة أكيدة عن توقيف أنطون سعادة قال: «تلقى حسني الزعيم أنباء أثارت هواجسه من حيث إخلاص الحزب القومي ورئيسه للوضع الجديد في سوريا، فدعا أنطون سعادة إلى مقابلته في القصر الجمهوري وأحسن وفادته ولاطفه، ولما انتهت المقابلة وودع الزائر مضيفه خرج سعادة إلى الشارع فوجد مفرزة من الأمن العام تحيط بالقصر، وأسرع قائدها وألقى القبض عليه، وتلفن حالاً مدير الأمن العام ـ السوري إلى زميله اللبناني وطلب منه مفرزة مسلحة تتسلم المعتقل عند الحدود في منتصف الليل، شرط أن يقضى عليه قبل وصوله إلى بيروت، وكان شرط مدير الأمن العام السوري في وجوب هذا القتل صارماً جداً. والحيلة البوليسية معروفة: الإيهام بأن أنطون سعادة قد حاول الفرار من حراسه فأطلقوا النار عليه وقتل، وهكذا يصل جثة هامدة إلى لبنان ويسدل الستار على

مجازفته.

ووصل مدير الأمن العام اللبناني ورجاله إلى الحدود في الموعد، وتسلموا الموقوف، ورجع رجال الأمن السوريون إلى دمشق، ثم جاء المدير اللبناني إلى المخفر واتصل تليفونياً برئيس الوزارة وأبلغه الخبر والشرط الذي فرض بوجوب قتل أنطون سعادة، فأجاب رياض الصلح: أحضر المتهم إلى ثكنة الجيش في الفياضية، ولينقل منها محاطاً بحراسة الجند إلى سجن الدرك السيّار في بيروت، ووافيني مع نور الدين الرفاعي إلى القصر الجمهوري.

قلت: ودخلنا مكتبي في القصر، ودعونا الزعيم فؤاد شهاب وعقدنا مجلساً تداولنا فيه الأمر، ولمست حيرة من ردة فعل متوقعة عند حسني الزعيم لعدم قتل أنطون سعادة في الطريق، فأخذت على نفسي الإتصال بدمشق، وكانت الساعة قد بلغت الخامسة صباحاً، وظل الهاتف يرن في القصر الجمهوري السوري ولا يُسمع جواب للنداء، حتى بلغت الساعة السادسة وإذا حسني الزعيم على الخط.

قلت له: أشكرك على مؤازرتك لبنان في هذه الليلة، أما الرجل فهو موقوف وسيحال إلى المحاكمة العسكرية لمحاكمته وفقاً للقانون، فقال: حَسَنٌ حسن، ولا شكر على الواجب.

ثم سلمت السماعة لقائد الجيش فأكمل الحديث معه وبحثا في تدابير الأمن.

والتفت إليَّ رياض وقال: رفعت عن صدري وصدر معاونيك بلاطاً ثقيلاً.

فأجبته: وبرهنت أنت على أنك إنسان قبل كل شيء ودعي وزير العدل ومديره ويوسف شربل المدعي العام الإستئنافي، وصدر مرسوم بإحالة أنطون سعادة إلى المحكمة العسكرية وبوشر استجوابه في أولى ساعات الصباح.

وانعقدت المحكمة العسكرية وأقرت سرية الجلسة وبدأت باستجواب المتهم واستماع الشهود...

وجرت المحاكمة طوال الثامن من تموز فاستجوب المتهم تفصيلاً وتدقيقاً واستُمع إلى الشهود وألقى يوسف شربل النائب العام الإستئنافي مطالعة طويلة سرد فيها الأدلة بجلاءٍ ووضوح وأعلن رئيس المحكمة فترة للإستراحة.

ثم استؤنفت الجلسة ودافع وكيل الدفاع طالباً للمتهم الأسباب التخفيفية التي تستند إلى عوامل نفسية وتفكيرية.

وسئل أنطون سعادة عما يقوله فألقى دفاعاً طال أكثر من ساعة تناول القسم الأول مبادىء الحزب فشرحها شرحاً وافياً وادعى أنه ليس ضد الكيان اللبناني! وتناول القسم الثاني حوادث الإعتداء فدفع المسؤولية عنه وألصقها بغيره من القوميين السوريين، وانتحل لهم عذراً بأنهم فعلوا ما فعلوه دفعاً «للإستفزاز الحكومي!».

ختمت المحاكمة واختلت الهيئة ساعة وأصدرت الحكم بإعدام المتهم وحلّ الحزب القومي.

وأحيل ملف القضية إلى لجنة العفو فدققت اللجنة فيه وردت الطلب بالإجماع وصدر المرسوم بتنفيذ الحكم فجيء بكاهن ساعد السجين على إتمام واجباته الدينية ونفذ الحكم في الساعة الرابعة من صباح التاسع من تموز[١١].

أما موقف الرئيس صبري حمادة بشأن هذا الأمر، فقد كان في منتهى الوضوح ويقوم على مفهوم عريق في الديمقراطية ويتجلى بروح إنسانية عميقة وفهم وإدراك سياسيين كبيرين. فطالب بمحاكمة علنية لأنطون سعادة وعدم التسرع بإطلاق حكم الإعدام بحقه، لأن من شأن ذلك أن يجعل منه قضية لا تنتهي بإعدامه[١٢].

بأي حال، فقد تصاعدت الضغوطات الإستعمارية على المنطقة بما فيها لبنان، «وفي ٢٥

آيار ١٩٥٠ صدر البيان الثلاثي الأميركي - البريطاني - الفرنسي يؤكد اتفاق الدول الثلاث على التدخل المشترك في الشرق الأوسط بحجة المحافظة على الأوضاع وتأمين الإستقرار، وتزويد الدول العربية بالسلاح، شرط عدم استعماله ضد بعضها البعض وبين هذه الدول بالطبع كانت إسرائيل[١٣].

«وتبع هذا البيان ظهور (الدفاع المشترك) الذي كان المطلوب من الدول العربية الإنضمام إليه. ورفض الشيخ بشارة الإنضمام إلى هذا الحلف، الأمر الذي أدى إلى خلافه مع السياسة البريطانية، ومن ثَمَّ إلى نشاط العملاء البريطانيين في تأليب الرأي العام اللبناني عليه، وبالتالي التمهيد لإسقاط عهده»[١٤].

لقد ظل الرئيس بشارة الخوري على الدوام يرفض ربط لبنان بأحلاف أجنبية لأنها تعارض روح الميثاق الوطني الذي كان أحد أهم أعمدة وفاق اللبنانيين ومع انتصار ثورة ٢٣ يوليو (تموز) الناصرية في مصر عام ١٩٥٢ ازدادت الضغوط الإستعمارية على المنطقة من جهة، وصراع الدول الكبرى بين بعضها البعض من جهة أخرى، لفرض سيطرتها، خصوصاً الصراع الأميركي - البريطاني، حيث إنَّ واشنطن صارت ترمي للحلول محل النفوذ البريطاني، فيما بريطانيا تسعى لسد المنافذ بشتى الوسائل والسبل أمام الرياح الأميركية العاصفة، ويقول الرئيس صبري حمادة في هذا الصدد «الشهادة لله، وقد أصبح الشيخ بشارة في ذمته تعالى، أنه أبدى صموداً عجيباً وترفعاً غريباً بوجه الإغراء والإغواء، ولم تلن شوكة معارضته ربط لبنان بمعاهدة كمعاهدة الدفاع المشترك مثلاً، وأي من الإرتباطات الأخرى، حتى بعد أن تحوّل الإغراء إلى تهديد وانقلب الإغواء إلى منازلة دولة كبيرة كانت وما تزال قرصانة الضمائر والذمم»[١٥].

الضغوطات الخارجية وسلسلة من العوامل الداخلية المتناقضة والمتضادة التي تحالفت ضد الرئيس بشارة الخوري جعلته لا يكمل ولايته الثانية.. ويمكن اختصار هذه العوامل:

- التدخل السافر للسفارة البريطانية التي «وجدت من الأفضل لمصالحها الإعتماد على المعارضة بدل الإعتماد على من هم في الحكم والسلطة، وهي استراتيجية مألوفة لدى دول أجنبية عديدة، قوامها تحالف مع المعارضة لإنهاك الحكم وإيصال المعارضة من ثم لتسلم قمة السلطة»[١٦].

- عرض «وزارة الخارجية على شخصية من وزن شارل مالك، ذي العلاقات والروابط الحميمة جداً مع واشنطن لا مع لندن»[١٧]. وهذا ما جعل بريطانيا تسرع في العمل لإزاحة الرئيس بشارة الخوري بشتى الوسائل والسبل، وقد كان الرئيس بشارة الخوري «الذي احتفظ رغم هزيمته، بروح النكتة»[١٨]. يلمح إلى الإنكليز ويقول «الحق على الطليان»[١٩]. وهكذا شاعت هذه العبارة وهي تردد كثيراً عند توجيه نقد أو شكوى ضد إحدى الدول الأجنبية المتدخلة في الشؤون اللبنانية[٢٠].

- تكتل قوى وشخصيات سياسية متناقضة الميول والمصالح، ولكل حساباتها ضد الرئيس بشارة الخوري.

وكما يقول الرئيس صبري حمادة «لم يعكر صفو أيام حكم الرئيس بشارة الخوري بعكس ما قيل وأشيع سوى (الطليان) الذين بدأوا يكيدون له حتى قبل ولايته الثانية.. ولم يجرؤ أحد على أن يوجه له أي تهمة فانقضَّ مريدو (الطليان) على أفراد أسرته ووصموهم بشتى العيوب»[٢١].

ولا شك أن المتناقضين والمتضادين الذين أجمعوا في الداخل ضد بشارة الخوري، قد عرف بعضهم بشكل أو بآخر الفخ الذي وقعوا فيه، والذي ورط لبنان في مشاكل عديدة لا تحصى لا نزال نجني من ويلاتها حتى الآن[٢٢]، وقد حدد الرئيس صبري حمادة ذلك حينما قال:

«لست أرسل الكلام جزافا بل أنا على بينة من كل ما أقول، وإن كنت أركز على هذه المرحلة من تاريخ لبنان بالذات فذلك لخطورتها، وخطورة الخطأ الذي وقع فيه عن قصد أو غير قصد من تعجلوا ذهاب الشيخ بشارة. وقد مهدت للإضراب الذي أعلن في العاصمة وقتئذ، رشوة ضخمة حملها إلى البعض صلاح الشيشكلي موفداً من قبل شقيقه أديب الذي شد ما كان يكره الشيخ بشارة ويماشي «الطليان» مماشاة غير مشروطة. وجاء تكليف سامي الصلح برئاسة الوزراء يزيد الوضع تأزماً، وانطلقت رصاصة الرحمة حين حضر إلى المجلس في عصمة ورقتيه الشهيرتين. ولما لم يعد بد من القوة لقمع حركات الشغب، آثر الشيخ الرئيس التخلي على سفك الدماء، وأبلغنا قراره من مصيفه في عاليه بقوله: لقد رأيت أن أستقيل تأميناً للمصلحة العامة. وسلم الدستور للواء شهاب»[٢٣].

إن موقف الرئيس صبري حمادة الواضح من الرئيس بشارة، لم يكن إذاً، بسبب وفائه وإخلاصه لأصدقائه فحسب، بل هو موقف وطني نابع من قناعة وطنية صادقة، وهو هنا يقول «لست في معرض الدفاع عن الشيخ بشارة ـ وهو أسمى من أن يحتاج إلى دفاع ـ، لغرض في نفسي أو لمأرب سبق أن مهد لي نيله. بل على العكس تماماً فقد لحقني من الضرر أثناء رئاسته الثانية الشيء الكثير، إذ إنني لم أنتخب في خلالها رئيساً للمجلس حتى ولا مرة واحدة. ولكن هل أن استبعادي عن كرسي الرئاسة يخولني حق إنكار الحق وتزييفه، وأنا لم أعرف في حياتي العامة ولا الخاصة من رجال السياسة وسواهم من تحلى بمثل ما تحلى به الشيخ بشارة من حميد خصال، تضاف إلى كونه عملاق سياسة وأدب. لقد كان مخلصاً لوطنه الإخلاص كله، إخلاصاً تعدت شهرته حدود لبنان إلى سائر الأقطار العربية بعدت أم قربت، فيوم طلب إلى السوريين الإعتراف بلبنان المستقل بالأقضية الأربعة التي ضمت اليه بعد الحرب الكونية الأولى، أجاب سعد الله الجابري: «إن كان استقلال لبنان في عهدة رجل هو الشيخ بشارة فنحن مستعدون لأن نعهد إليه باستقلال سوريه أيضاً». هذا بالإضافة إلى

وفائه لعهوده ووعوده وأصدقائه، وصدقه في كل ما يقول ويفعل»(٢٤).

ولعل الرئيس شارل حلو يساهم في توضيح الصورة التي كان يراها الرئيس صبري حمادة للرئيس الخوري بقوله: لقد «تكثفت الحملات الصحافية متهمة الشيخ بشارة الخوري بما عم سنوات حكمه من فساد، مما عجل في إعلان الإضراب العام الذي أرغمه على الإستقالة، وما أسهل النميمة وأيسرها، في بلد حيث التجارة أقدم من السياسة، وحيث ينقلب المال ملح كل نقاش وحوار. فأنا مؤمن كل الإيمان بأن الرئيس بشارة الخوري مارس كل مسؤولياته العامة، نائباً ووزيراً ورئيساً، طاهر القلب، نظيف الكف ومرتاح الضمير، وأُرسي إيماني على كل ما عرفت فيه من إيمان بربه، وتشبث بكرامته، ومزاولة يومية لشعائر دينه وطقوسه، وطالما فضحت جهاراً، ذوي الإفك والدجل، كما أُرسي إيماني أيضاً، على قلة موارده وارتباكه المالي، بعد تسع سنوات رئاسة عرفت بمردودها وحتى بيسرها وغناها.

أنشأ في الكسليك حيث كنت أزوره بعد الرئاسة، مقراً بسيطاً كان يقضي فيه، حتى فصل الصيف، متحملاً الحر رغم تحذيرات أطبائه، وقدم له أصدقاؤه آل كتانة، خلال صيف عرف بحر شديد، قصرهم في عاليه، القريب من المقر الصيفي الذي كان ملكاً له ثم اضطر إلى بيعه.

والأنكى من كل ما سبق ذلك الكذب الفظيع الذي كانت جريدة (بيروت) مسرحاً له، وقد نشرت يوماً، في إحدى صفحاتها رسماً لفيلا في كاليفورنيا، مدعية دونما وازع من ضمير بأنها ملك للشيخ بشارة الخوري!

ولا بد من التأكيد أيضاً، بأن الشيخ بشارة الخوري لم يكن ضحية أعدائه فقط، بل خصوصاً ضحية بعض ذويه، فإخوته وأخواته وأقرباء كثيرون، ومنهم من لم يتورّع عن نفث سمومه وبث إفكه وإفشاء خبثه...

ويا للسخرية، فقد روى لي واحد من أهله، أن بعض أفراد عائلته الذين أخذوا بالإفتراءات، حاولوا، بعد وفاته أن يبحثوا هنا وهنالك، في جواريره أو في حساباته المصرفية، عن كنز ما قد يفوق بكثير مُمتلكاته المتواضعة»(٢٥).

قد يكون الرئيس صبري حمادة أكثر من استهدف من الرئيس بشارة الخوري، لكن ذلك كما اتضح لم يحل دون أن يكون منحازاً إليه في موقف وطني قل نظيره، ذلك لأنه كان يقيم حساباً للوطن وديمومته ووحدته واستمراره قبل أي اعتبار آخر(٢٦)، وللدلالة على ذلك لندع أحد معاصري هذه الفترة يتكلم عن واحد من الأعمال استهدف الرئيس حمادة مباشرة، حيث يقول القاضي المتقاعد السيد شريف الحسيني، «بعد أن مَنَّ الله على لبنان بجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيه عام ١٩٤٦، وتوطد استقلاله الخارجي على الصعيد الدولي، عمد المسؤولون اللبنانيون إلى ترسيخ الأمن الداخلي بعد أن اعتورته هنات كثيرة عصفت بهيبة الدولة وأصبح تطبيق القانون صعب المنال. وكانت منطقة بعلبك - الهرمل من أكثر المناطق التي عمتها الفوضى إبان الحرب العالمية الثانية، وساعد الحرمان الذي تعانيه على تفاقم هذه الفوضى، وهنا لجأت الدولة إلى محاولة فرض هيبتها في هذه المنطقة أولاً، لتكون عبرة للمناطق الأخرى!

فقد كان هناك محكومون فارون من وجه العدالة ومذكرات إلقاء قبض وتوقيف وإحضار وجلب من دون تنفيذ، فرأت الدولة أن تشكل هيئة مشتركة من السلطات القضائية والتنفيذية والإدارية، فعينت الأمير عبد الله شهاب محققاً عدلياً واللواء نور الدين الرفاعي قائداً للقوات العسكرية، وصلاح اللبابيدي قائمقام بعلبك آنئذ للعمل إدارياً على تنفيذ القانون على الجميع، بالإقناع أولاً، فاستعان هذا الأخير بوجهين معروفين في بلاد بعلبك هما؛ محمد ياغي (أبو دريد)، ومصطفى دندش (أبو مشهور) لمساعدته في مهمة لإقناع المطلوبين بتسليم أنفسهم للعدالة تحت طائلة التنفيذ القسري. وكل ذلك تم بعد موافقة رئيس

مجلس النواب آنئذ الرئيس صبري حمادة.

كان المطلوبون فئات مختلفة، منهم من كان محكوماً بأحكام قضائية مبرمة وأخرى قابلة لطرق المراجعة وآخرون مطلوبون بموجب مذكرات أصبح معظمها غير ذي موضوع إمّا لمرور الزمن على القضايا الصادرة بموجبها، أو لانتفاء الغرض منها. ورغم ذلك فإن مجرد بقائها كان يخيف المواطنين ويدفعهم إلى الهرب ليصبحوا في مصاف «الطفار»، حسب الإصطلاح الدارج هناك في هذه الحالات، وخشية من الظلم الذي لحق بأهل تلك المنطقة في العهدين العثماني والإفرنسي.

مارس الإداريون صلاحياتهم بمعونة من ذكرنا آنفاً، واستجاب الكثيرون لتسليم أنفسهم بعد أن رأوا أن العدل يأخذ مجراه، وأن معظم الدعاوى المقامة ضد أكثريتهم، كان قد مرَّ الزمن عليها، أو فات الغرض من تنفيذ المذكرات العادية بشأنها، فأفرج عن الكثيرين منهم.

بيد أن هنالك محكومين بأحكام جنائية مبرمة لا يمكن إلغاؤها أو توقف تنفيذها إلاَّ عن طريق المحاكم القضائية فتمرد هؤلاء وأبوا الإستسلام واعتبروا أنفسهم طفاراً مما دفع، بالسلطة العسكرية لمطاردتهم واللجوء إلى جميع الطرق التي كانت متبعة في العهدين العثماني والإفرنسي، واقتضى الأمر وضع عدد من العسكريين في منازل المطلوبين. وعلى أصحاب المنزل تأمين المأكل والمشرب لهم والعلف لخيلهم. مما أثار حمية البعلبكيين الذين يأبون الذل ولا يرضخون لمثل هذه الأساليب غير المشروعة بنظر القانون والعادات في محيط محافظ، ولا يرون مبرراً للسلطة مهما كانت الأعذار أن يحل في المنازل رجال غرباء في غياب رب المنزل الذي خلا إلاَّ من النساء والشيوخ والأطفال، كما أن ذلك مخالف لأبسط قواعد العدالة، فضلاً عن التقاليد العربية والعشائرية التي تقضي بحرمة المنزل والغيرة على العيال فيه، فهب من طالهم هذا التدبير قاصدين منزل الزعيم الرئيس صبري حمادة، الذي استنكر هذه

التدابير غير المنصوص عليها في القوانين اللبنانية أو غيرها. وانبرى لمراجعة المرجع الأول في السلطة التنفيذية[٢٧]، عارضاً عليه الأمر منوهاً بأن موافقته هي على تطبيق القانون بحق جميع المواطنين ضمن أطر العدالة والقانون، أما التدابير التعسفية وترويع النساء والشيوخ والأطفال ووضع رجال غرباء في منازل فر أربابها من الرجال منها، فهذا أمر لا يمكن السكوت عليه.

فأجابه المرجع الكبير[٢٨] أن الخطة لتنفيذ الأحكام والمذكرات تمت بموافقته، ولذلك لا يحق له الإحتجاج على الطرق التي تراها السلطة للتنفيذ.

إمتعض الرئيس حمادة من هذا الرد، وقال للمرجع الكبير وهل أن تطبيق القانون بهذه الطريقة يتم على أقرب الناس إليك[٢٩].

واختصر اللقاء بقوله الحازم: إنني سأستقيل وأعود إلى صفوف المواطنين راضخاً للقوانين، رافضاً بشدة وحسم الظلم والتعسف.

فأسقط بيد السلطة، وعاد المرجع الكبير يطيب خاطره، وتراجعت السلطة عن هذه التدابير، كما عادت الأمور إلى نصابها، فضلاً عما عرف عن الزعيم حمادة من صدق في عروبته ووطنيته وتفانيه في سبيل الخير وخدمة بني قومه»[٣٠].

لقد ظل الرئيس صبري حمادة وفياً على الدوام لصداقته للرئيس بشارة الخوري حتى بعد استقالته من رئاسة الجمهورية، حيث «تخلى عنه أكثر أصدقائه والذين كانوا من محبيه»[٣١]. فواظب على زيارته أسبوعياً، حتى انتهاء ولاية الرئيس فؤاد شهاب، فصار يزوره كل ١٥ يوماً[٣٢].

وانتخب النائب كميل شمعون خلفاً للرئيس بشارة الخوري رئيساً للجمهورية، فكيف كانت علاقة الرئيس صبري حمادة مع الرئيس الجديد؟

مصادر ومراجع

١ ــ الأسبوع العربي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٢ ــ التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ــ سليمان تقي الدين
٣ ــ نفس المصدر السابق
٤ ــ الأسبوع العربي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٥ ــ نفس المصدر
٦ ــ حقائق لبنانية ــ بشارة الخوري ــ الجزء الثالث
٧ ــ نفس المصدرالسابق
٨ ــ نفس المصدر السابق
٩ ــ التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ــ سليمان تقي الدين
١٠ ــ حوار للمؤلف مع الأستاذ عدنان حمادة
١١ ــ حقائق لبنانية ــ بشارة الخوري ــ الجزء الثالث
١٢ ــ من حوار للمؤلف مع الأستاذ عدنان حمادة
١٣ ــ التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ــ سليمان تقي الدين
١٤ ــ ميثاق ١٩٤٣ ــ لماذا كان وهل سقط ــ تاليف باسم الجسر
١٥ ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
١٦ ــ شارل حلو ــ حياة في ذكريات
١٧ ــ نفس المصدر السابق
١٨ ــ نفس المصدر السابق
١٩ ــ نفس المصدر
٢٠ ــ نفس المصدر
٢١ ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٢٢ ــ من حوار مع نزار حمادة
٢٣ ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٢٤ ــ نفس المصدر السابق
٢٥ ــ شارل حلو ــ حياة في ذكريات
٢٦ ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
٢٧ ــ المقصود هنا رئيس الجمهورية بشارة الخوري (والملاحظة من المؤلف)
٢٨ ــ المرجع الكبير رئيس الجمهورية (ملاحظة من المؤلف)
٢٩ ــ كانت شبهات تدور حول زوجة الرئيس واخيه وبعض اقرب المقربين إليه (ملاحظة من المؤلف)
٣٠ ــ من حوار للمؤلف مع القاضي المتقاعد السيد شريف الحسيني
٣١ ــ من حوار للرئيس صبري حمادة مع جريدة النهار في ٢٤/٣/٦٩
٣٢ ــ نفس المصدر السابق

الفصل التاسع

الرئيس صبري حمادة والعهد الشمعوني

يعيد البعض ما وصل إليه الرئيس بشارة الخوري إضافة إلى كل ما ذكر إلى سببين منعا وصول الحال في البلاد إلى حد تقديم الرئيس بشارة الخوري استقالته من رئاسة الجمهورية، وهذان السببان هما:

١ - غياب الرئيس رياض الصلح الذي كان قد اغتاله عنصران من الحزب السوري القومي الإجتماعي في العاصمة الأردنية عمان يوم ١٦ تموز عام ١٩٥١ وهو في الطريق إلى المطار للعودة إلى بيروت، حيث إنّ الرئيس بشارة الخوري كان يعزو تصلب بعض الشخصيات الإسلامية في رفضها التعاون معه، إلى خسارة حليفه السياسي رياض الصلح، لأن ذلك خلق نوعاً من عدم التوازن في الدولة، فقد كان رياض الصلح في أعين المسلمين الزعيم الأول والأوحد الذي يشارك في السلطة بقدر واسع، وهو أيضاً بنظر المعارضة المسيحية، الوسيلة الفضلى للحد من حرية تصرف رئيس الجمورية في بعض الحالات، إذ كان يتفاوض مع خصومه السياسيين[١].

٢ - غياب الرئيس صبري حمادة عن رئاسة مجلس النواب لأنه بحكم تمرسه وحنكته كان بإمكانه أن يلعب دوراً مؤثراً من خلال موقعه في الرئاسة الثانية بالحد من موجة المغالاة في المعارضة النيابية، وهذا الأمر يتحمل مسؤوليته الرئيس بشارة الخوري لأنه لعب دوراً مؤثراً في انتخابات رئاسة المجلس النيابي ضد الرئيس صبري حمادة لصالح النائب أحمد الأسعد (والد زوجة الرئيس حمادة)[٢]، إثر الإنتخابات النيابية التي جرت في شهر نيسان سنة ١٩٥١.

وهذا ما دعا الرئيس حمادة والنائب الأمير مجيد إرسلان إلى الإنسحاب من الكتلة

الدستورية النيابية وهو أمر أضعفها في وقت كانت أحوج فيه إلى المحافظة على وحدتها[٣]، وفعلاً تم انتخاب النائب أحمد الأسعد لرئاسة مجلس النواب في الخامس من حزيران ١٩٥١ بأكثرية ٦٧ صوتاً.

بأي حال، فقد أسفرت مجمل التطورات التي حصلت إلى دفع الرئيس بشارة الخوري إلى الإستقالة بدون أن تهرق أي نقطة دم، حيث استقال من رئاسة الجمهورية يوم ١٨ أيلول سنة ١٩٥٢ بعد أن شكل حكومة من ثلاثة أعضاء برئاسة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب وعضوية ناظم عكاري وباسيل طراد، لتبدأ على الفور حركة اتصالات واسعة لانتخاب رئيس جديد للبلاد، حيث تم انتخاب النائب كميل شمعون «رئيساً للجمهورية بعد توجيهات معينة»[٤]، من بريطانيا التي ساندت المعارضة لإيصال صديقها القديم والجديد[٥].

«فتحت استقالة الشيخ بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية باب خلافته السياسية، وكان على الساحة مرشحان: كميل شمعون وحميد فرنجية، وهما نائبان، لهما أنصار في صفوف الأكثرية والمعارضة النيابية، وكان هناك أيضاً مرشح جديد على الساحة، الجنرال فؤاد شهاب الذي عينه الرئيس بشارة الخوري رئيساً للحكومة المؤقتة التي ستتولى تأمين الإنتخابات الرئاسية وتصريف الأعمال العادية، واقترح حميد فرنجية، الذي لم يكن ضامناً فوزه، ترشيح الجنرال فؤاد شهاب، ولكن نواب بيروت، قرروا لاعتبارات شخصية ووطنية، أن يكونوا كتلة واحدة تدعم مرشحاً واحداً، لن يكون الجنرال فؤاد شهاب، ولا ننسى أن عدد نواب بيروت كان ١٣ نائباً وهم يمثلون جميع الطوائف، وكانوا كلهم تقريباً إما وزراء وإمّا رؤساء حكومات، وكان المرشح الذي اختاروه، هو كميل شمعون الذي ضمن آنئذٍ فوزه، ولم يلبث حميد فرنجية أن تنازل لصالح منافسه»[٦].

رفض الرئيس صبري حمادة الخضوع لهذه التوجيهات، لأنه كان يدرك أن سياسة

شمعون قد تقود البلاد إلى أزمة خطيرة، وخصوصاً أن طموحاته لا حدود لها، وهو في التجربة العملية على نحو ما رأينا في فصول أخرى من الكتاب كان يتميز بزئبقية سياسية لا مثيل لها. وهذا الأمر كان لا يروق للرئيس صبري حمادة ولا يتوافق مع سلوكه ونهجه الشخصي والسياسي، مع العلم أن معرفة الرئيس صبري حمادة بالرئيس كميل شمعون قديمة جداً، وهو يقول في هذا الخصوص: «تمشياً مع المبدأ القائل أن لا صداقة ولا عداوة دائمة في السياسة، فقد جمعت صداقة بين والدي ونمر أفندي بو شمعون الذي كان بحكم منصبه كمدير للمال في جبل لبنان، يتردد كثيراً على الهرمل وعلى منزلنا نحن بالذات. ثم درج على اصطحاب ابنه كميل إلى منطقتنا حيث كنا نرافقهم في رحلات صيد ممتعة. ولم يستحكم الخلاف بيني وبينه - أي الرئيس شمعون - ويشتد إلا بعدما وضحت جلية مؤازرتي للشيخ بشارة الخوري، وبعدما تنكر له وناصبه العداء[٧].

على ذلك، لم يتقيد الرئيس حمادة بالتوجيهات التي دعت لانتخاب شمعون، فعمل «لصالح النائب حميد فرنجية، وانتخبه حتى بعد أن سحب ترشيحه، كما حاول الشيخ بشارة من جهته إقناع كل من الأمير مجيد ارسلان وسليمان العلي وأحمد الأسعد تأييد حميد فرنجية، وعندما أصر الثلاثة بل أجمعوا على مساندة كميل شمعون بشرتهم بأنهم أول من سيتعرض لما يعده كميل شمعون من مآزق للزعماء التقليديين[٨].

بعد انتخاب النائب كميل شمعون رئيساً للجمهورية، ألقى خطاباً بعيد المرامي، ولكنه قسا في بعض فقراته على سلفه الذي طالما كان ظلاً له، مما لم يساعده على كسب ود النواب المحالفين للشيخ بشارة الخوري.

وعلى كل حال، فقد حافظ مجلس النواب على انقسامه وبادر الرئيس الجديد إلى تشكيل حكومة من خارج المجلس النيابي، ومن أربعة أعضاء برئاسة رئيس حكومة سابق، هو الأمير خالد شهاب، وتمكنت هذه الحكومة من الإنطلاق دون أن تتمكن، مع الأسف، من

البقاء فاستقالت بعد أسابيع قليلة بطريقة لا بد من ذكرها.

فبعد أن قرر النواب المحالفون للرئيس بشارة الخوري الإنتقال إلى صفوف المعارضة، تبنوا استراتيجية بسيطة أساسها قرار اتهام الحكومة القائمة الذي يلخص جميع مطامعهم وتظلماتهم، واتفقوا على أن يكون لسان حالهم، لهذه المناسبة، واحداً من بينهم هو زميلهم إميل لحود، المسموع الكلمة لدى جميع الأوساط، وصاحب الشعبية الواسعة والشاعر الزجلي الذي يعرف كيف يقرن بين الجاد والطريف بأسلوب فكاهي فريد، وكيف يبتكر القصائد الهجائية التي يسمونها (الردات)، وصعد المحامي والنائب والوزير السابق والشاعر الشعبي إميل لحود إلى منبر مجلس النواب، وشرع يلقي مونولوجه النفيس الذي كان يستثير تارة تصفيق المجلس والجمهور، وطوراً قهقهات الحضور جميعهم، ولكن المونولوج خلا تماماً من الشتائم والتهجم على الأشخاص وبدا معتدلاً جداً.

كم استغرق المشهد من الوقت، الله وحده يعلم، ولكن نهض أحد الوزراء، بعد مرور ربع ساعة وغادر القاعة، وانقضى نصف ساعة من الصمود قبل أن يتوجه وزيران آخران نحو باب الخروج ويتبعهما رئيس الحكومة نفسه... وهكذا لم تمثل الحكومة مجدداً أمام مجلس النواب، بل استقالت على الفور، مخافة حمام ساخن آخر.

وشُكلت حكومة أخرى برئاسة الرئيس صائب سلام الذي خفض بموجب مشروع قانون عدد المقاعد النيابية إلى ٤٤ مقعداً، مقسماً بيروت إلى دوائر ذات حدود طائفية، مع الأسف الشديد(٩).

صح إذاً، ما توقعه الرئيس حمادة، حيث عمد الرئيس شمعون بعد تسلمه مهماته، وتشكيل الحكومة الجديدة، «إلى حل المجلس النيابي الذي جاء به وإلغاء قانون الإنتخاب»(١٠).

وفي هذا المجال خطط الرئيس شمعون الدوائر الإنتخابية بما يسمح له أن يأتي بنواب كما يحلو له ويريد، ويقول الرئيس صبري حمادة في هذا المجال: «لا مجال للإنكار كون كميل شمعون تقنياً ماهراً في تخطيط المناطق الإنتخابية بالشكل الذي يتيح له المجيء بمن يريد واستبعاد من لا يرغب فيه. وسعياً وراء اقصائي اقصاء نهائياً عن النيابة والقضاء على حلفائي التقليديين ومعظمهم من أبناء بعلبك والهرمل، وسع دائرتي الإنتخابية، ودفع نايف أمهز، أحد أثرياء المنطقة إلى منافستي. وأسفرت النتيجة عن تغلبي على ذلك الوضع الإنتخابي الشاذ وقضاء منافسي حزناً على هزيمته وتبديد ثروته(١١).

ومع أن الرئيس صبري حمادة كان يحرص على أن يبقى أي خلاف سياسي بينه وبين الآخرين في إطار ديمقراطي، فإنّ الرئيس شمعون أظهر عداءً لا مبرر له ضد الرئيس حمادة. ويروي الرئيس صبري حمادة في هذا الصدد أن كميل شمعون حال دون وصوله إلى رئاسة المجلس في إحدى الدورات الإنتخابية قائلاً : «أذكر أنني تمكنت في إحدى الدورات الإنتخابية من الحصول على ٣٦ صوتاً من أصل أربعة وأربعين، لكن انتزاعي الأكثرية من منافسي لم يحل دون فشلي، فجاءني مارون كنعان يقول كعادته أن هناك (أوامر عليا) على حد تعبيره تقضي باستبعادي والمجيء بعادل عسيران(١٢).

منذ انتخاب الرئيس كميل شمعون سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٤ اعتمد، سياسة خارجية معتدلة، مستوحاة من ميثاق ١٩٤٣، أي منفتحة على سوريا التي كان يتعاقب على حكمها عسكريون ميالون للغرب أو حزب الشعب المنفتح على العراق، وحافظ لبنان، في هذه الفترة، على علاقاته الجيدة مع مصر في السنوات الثلاث الأولى التي تلت قيام الثورة المصرية، وبالإضافة إلى ذلك أقام كميل شمعون علاقة ودية جديدة مع المملكة العربية السعودية(١٣).

«ووقع لبنان في عام ١٩٥٢، معاهدة (الدفاع العربي المشترك) في إطار جامعة الدول

العربية»[١٤]، إلاّ أنه ابتداء من عام ١٩٥٤ انقلبت السياسة الخارجية اللبنانية انقلاباً تاماً على روح الميثاق الوطني، من حيث انحرافها عن النهج الذي اراده الزعماء الإستقلاليون على الصعيدين العربي والدولي، بانحيازه إلى الغرب وإعلانه العزم على الإنضمام إلى حلف بغداد.

في هذا الوقت، كان نجم جمال عبد الناصر يسطع ببروز، وكانت الثورة في مصر بدأت ترسخ أقدامها، فتترك تأثيراتها العالمية، وبالأخص على العالم العربي، فبرز ناصر كزعيم للحركة التحررية المناهضة للأحلاف، وخصوصاً أن الثورة الناصرية جاءت بعد الهزيمة العربية في فلسطين، وبالتالي بدأ يتكون تيار قومي عربي ثوري، جرف الشعوب العربية نحو مواقف معادية للدول الغربية، حليفة إسرائيل.[١٥]

وفي ربيع عام ١٩٥٥ عقد مؤتمر باندونغ الذي كان نجومه البارزون جمال عبد الناصر، الزعيم اليوغوسلافي جوزيب بروزتيتو، والزعيم الهندي جواهر لال نهرو، فدشن سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي بين الشرق والغرب، وكان من جراء ذلك أن انقسمت الدول العربية على بعضها، فبينما أعلنت سوريا ومصر انضمامهما إلى المعسكر الحيادي، أعلن الأردن والعراق الإنفتاح والتعاون مع الغرب[١٦]، أما الرئيس شمعون فاختار في البدء الإنحياز إلى الغرب من دون أن يتمكن من تجسيد هذا الإنحياز بدخول حلف بغداد[١٧]. وفي تموز ١٩٥٦ أمم جمال عبد الناصر قناة السويس، وعزز سياسة التعاون مع الإتحاد السوفياتي بعد أن اختلف مع الولايات المتحدة الأميركية[١٨].

في تشرين الأول من نفس العام شُنَّ العدوان الثلاثي على مصر والذي اشترك فيه كل من بريطانيا، فرنسا وإسرائيل بذريعة حماية الملاحة الدولية في قناة السويس، فنشبت أزمة دولية

خطيرة جرى تداركها من قبل موسكو وواشنطن، ونظراً لصمود مصر في وجه هذا العدوان تعزز موقع عبد الناصر كرمز للتحرر والتقدم. وعقد إثر هذه الحرب مؤتمر قمة عربي في بيروت، طرح خلاله موضوع قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، فأعلنت مصر وسوريا والسعودية قطع علاقاتها مع الدولتين، واكتفت الأردن والعراق بقطعها مع فرنسا، فيما رفض الرئيس شمعون قطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن وباريس، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة عبد الله اليافي، ووزير الدولة صائب سلام إلى الإستقالة. فاستدعى الرئيس كميل شمعون، سامي الصلح وكلفه بتأليف الحكومة الجديدة، مدشناً بذلك سياسة النزاع مع جمال عبد الناصر، فكانت تلك أول ضربة يتلقاها الميثاق الوطني تلتها ضربات أدّت إلى تصدعه في عام ١٩٥٨[١٩].

ويقول إدمون رباط في هذا الخصوص: «في هذا الوقت بالذات، أعلن الرئيس إيزنهاور عن مشروع يقضي بتولي الولايات المتحدة تنسيق وسائل الدفاع الغربية في الشرق الأوسط، والتعاون مع الدول العربية للدفاع عن المنطقة ضد ـ الخطر الأحمر ـ وأرسل الرئيس إيزنهاور موفداً عنه، هو المستر جايمس ريتشارد، لمفاوضة الدول العربية حول هذا الشأن[٢٠].

«وسارعت حكومة الرئيس كميل شمعون بإعلانها تبني «مشروع إيزنهاور» وكان ذلك دليلاً واضحاً على انحياز الحكم اللبناني إلى الغرب ومقاومته لتيار القومية العربية، الذي كان جمال عبد الناصر قد أصبح زعيمه، الذي لا ينازع الأمر الذي أثار حملة سياسية سورية ـ مصرية ضده، ما لبث المسلمون اللبنانيون أن تأثروا بها، وفي ١٦ آذار ١٩٥٧، صدر بيان مشترك لبناني ـ أميركي يعلن انضمام لبنان إلى المشروع الأميركي، فكان إيذاناً ببلوغ لبنان نقطة اللارجوع في علاقته مع مصر»...[٢١]

واختارت حكومة الرئيس شمعون طريق المجابهة، وتخلى رئيس الجمهورية عن دور الأب والحكم مختاراً دور رئيس السلطة التنفيذية[٢٢].

و «مما لا شك فيه أن البلاغ اللبناني ـ الأميركي الذي وقعه الدكتور شارل مالك وزير خارجية شمعون، بما انطوى عليه من موافقة على مبدأ إيزنهاور من تعهد بمحاربة الشيوعية، يعتبر حلفاً دفاعياً لم تجزه سياسة لبنان الإستقلالية التقليدية، ولم يسغه تعهد وزراء الخارجية ومن جملتهم وزير خارجية لبنان عام ١٩٥٤»[٢٣].

أمام هذه الحال التي قاد الرئيس شمعون البلاد إليها، كان يدفع لمواجهة حاسمة مع معارضي هذا النهج السياسي الذي من شأنه أن يغير وجه لبنان وينسف الصيغة التي توافق عليها اللبنانيون منذ العام ١٩٤٣[٢٤].

وفور تصديق مشروع إيزنهاور في المجلس النيابي اضطر لفيف من النواب ومن ضمنهم الرئيس صبري حمادة، حميد فرنجية، عبد الله اليافي، رشيد كرامي، أحمد الأسعد، ومعروف سعد إلى تقديم استقالاتهم من مجلس النواب بعد جهود يائسة بذلوها للحيلولة دون إقرار المشروع الأميركي، فكانت هذه الإستقالة بمنزلة إعلان انفتاح الأزمة وبداية تجمع المعارضين وتكتلهم»[٢٥].

وأخذ الرئيس شمعون يبذل شتى المحاولات للتضييق على المعارضة بما فيها منع اتصالاتهم الخارجية، ويذكر الرئيس صائب سلام، أنه كان آنئذٍ يزمع السفر إلى إيطاليا، فذهب ليودّع البطريرك المعوشي الذي كان يزوره سفير مالطا، فسأل هذا الأخير الرئيس سلام إذ كان يود مقابلة البابا بيوس الثاني عشر، فأعلن الرئيس سلام أنه يتمنى ذلك، فكتب السفير رسالة بهذا الخصوص إلى الفاتيكان، ومع وصول الرئيس سلام إلى روما، كان الرئيس

شمعون قد اتصل هاتفياً عدة مرات للحؤول دون هذا اللقاء، لكنه لم يفلح، وأخيراً أرسل المطران عبد ليقنع الحبر الأعظم بعدم مقابلة الزعيم البيروتي، إلاّ أنه بدوره لم يفلح بذلك، فتم اللقاء الذي شرح فيه سلام حقيقة الأزمة اللبنانية[٢٦].

في ربيع عام ١٩٥٧ بدأت المعارضة توحد صفوفها لمواجهة نهج الرئيس كميل شمعون فشكلت جبهة الإتحاد الوطني التي كان من عمادها الرئيس صبري حمادة وضمت العديد من الشخصيات نذكر منهم: أحمد الأسعد، حميد فرنجية، حسين العويني، صائب سلام، عبد الله اليافي، فيليب تقلا، ومن مقررات هذه الجبهة:

- رفض الأحلاف الأجنبية
- تبني سياسة خارجية محايدة ومستقلة بين المعسكرين
- مواصلة النضال لتحرير العالم العربي
- التمسك بالميثاق الوطني وبالتعاون بين المسلمين والمسيحيين.

وعلى حد تعبير الرئيس صائب سلام فإن وقائع أحداث التطورات السياسية سنة ١٩٥٧ أسست لثورة ١٩٥٨[٢٧]، ففي شهر حزيران من سنة ١٩٥٧ حصلت الإنتخابات النيابية التي تميزت بتزوير واسع لم تألفه الحياة السياسية اللبنانية من قبل، إضافة إلى ما يقوله مايلز كوبلاند في كتابه «لعبة الأمم»، «وقامت سفارتنا ـ السفارة الأميركية ـ في بيروت (وليست وكالة المخابرات) بتقديم مساعدات متواضعة لبعض الحملات الإنتخابية للمرشحين الموالين للغرب في انتخابات ١٩٥٧»[٢٨].

في هذه الإنتخابات سقط جميع رموز المعارضة ولوائحهم باستثناء الرئيس صبري حمادة الذي وعى للمسألة جيداً، وحضر لها على شتى المستويات سواء كان شعبياً، أم من

حيث التحضير في أقلام الإقتراع وفرز الأصوات في السراي الحكومي في بعلبك. ويقول الرئيس صبري حمادة في هذا الصدد: «حين ثبت لكميل شمعون أنه لن يستطيع تفتيت شعبيتي عمد إلى خطة أخرى اطمأن إلى فعاليتها وقدرتها على القضاء علي قضاء مبرماً. تداركت الأمر وشددت الحراسة على صناديق الإقتراع، ولكن ما أن بلغت مكان الفرز حتى أطفىء النور بقدرة قادر وأبلغوني تأجيل عملية الفرز إلى اليوم الثاني. تبينت الغاية من وراء ذلك التأجيل المفتعل، فثارت ثائرتي وحلت دون نقل الصناديق مؤكداً للضابط المسؤول الذي كان يلح في دعوتي لتناول القهوة، إنني لن أبرح مكاني إلا بعد إجراء الفرز. وتم لي ما أردت، فاستؤنف الفرز الذي أسفر عن نجاحي وجميع أفراد قائمتي وكان أبرزهم فيليب تقلا»[٢٩].

وتقول السيدة منيفة مرتضى: «إن الرئيس حمادة ولائحته انتبهوا وحضروا لكل الأمور، حتى لا تتكرر التجربة في بعلبك - الهرمل، كما حصل في بقية الدوائر الإنتخابية حيث أسقطت كل المعارضة، وبهذا وعند البدء بفرز أقلام الإقتراع في السراي قطع التيار الكهربائي، وهنا شدد الرئيس حمادة حراسته على صناديق الإقتراع، وعلى الفور بدأت بإدخال مصابيح (لوكس) مضاءة كنا قد جهزناها مسبقاً، وحلنا دون أي تزوير أو تبديل في أقلام الإقتراع، بعد أن منعنا نقلها إلى وزارة الداخلية، وكانت النتيجة فوز لائحة الرئيس حمادة بأكملها، وسقوط جماعة شمعون سقوطاً مروعاً[٣٠]».

إن إسقاط المعارضة باستثناء الرئيس صبري حمادة ولائحته، ومجيء أكثرية شمعونية، كان يعني إيذاناً من العهد الشمعوني بتصعيد المعركة نحو العنف[٣١]. ففي أواخر ١٩٥٧ وأوائل ١٩٥٨، اقتنع المراقبون بأن الوضع بات يهدد بالإنفجار بين عشية وضحاها[٣٢]. كما أن «رؤساء الحكومات السابقين ومن ضمنهم الرؤساء عبد الله اليافي، الحاج حسين

العويني، صائب سلام وسعدي المنلا وسواهم من ممثلي المسلمين تقدموا بعريضة يرفضون فيها قبول أي مركز مسؤول في العهد القائم»[٣٣].

في هذا الوقت، كانت المعارضة الوطنية لحكم كميل شمعون في تزايد مستمر، يقابله تدخل أميركي متزايد في الشؤون اللبنانية[٣٤]. بحيث «لم تكن مراقبة الأحداث لتقتصر على السفير الأميركي في بيروت وحده (وكان يومها دونالد هيث سفيراً حتى أواخر ١٩٥٧، ثم روبرت ماكلينتوك في أوائل ١٩٥٨)، بل كان يشاركه في هذا عدد من كبار المراقبين الرسميين وشبه الرسميين (الذين كانت لهم صفة الإستقلال عن السفير، أو كانت تربطهم به مجرد علاقات شكلية). وكان على رأس هؤلاء ويلبور (بيل) ايفلاند، الذي أرسله البيت الأبيض كمبعوث خاص ليبقى على اتصال وثيق بالرئيس شمعون وليشرف على تنفيذ «مبدأ إيزنهاور». وعلى حد قول أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية، فقد كانت مهمة ايفلاند المحافظة على التوازن تجاه السفير ماكلينتوك. وأما مدير فرع وكالة المخابرات المركزية الأميركية فقد كان بصورة استثنائية، ذا رتبة عالية أتاحت له (إلى جانب مركزه المرموق في واشنطن وقربه من الأخوين جون وآلن دالس، وكون مهمته في بيروت للتنسيق فقط) فرصة الإستقلال فعلاً عن السفير ماكلينتوك، وكانت لديه تعليمات أن يقتصر في مهمته على التنسيق بين مصادر المعلومات وعدم الإنغماس في عمليات سرية. إلا أن المدير الإقليمي (المقيم) لفرع وكالة المخابرات المركزية الأميركية في بيروت قد اضطلع بمهمة استكمال عمل المدير السابق. وخاصة في نواحي الإشراف على العمليات السرية. ومع أن المدير الإقليمي (المقيم) لم يكن أميركي الجنسية، فإنَّ تمتعه بذكاء وافر وقدرة فائقة على الإقناع، أهَّلاه لأن يصبح ذا مكانة مرموقة عند كل من المقيمين في بيروت (ومنهم طائفة رجال المخابرات) ومحللي المعلومات في واشنطن، الذين كانوا يولون تقاريره وتوصياته أهمية

لا تقل عن تلك التي كانوا يولونها لتقارير السفير نفسه.

وعلاوة على هذا، فقد كان هناك سيل متدفق من كبار المسؤولين الذين اعتادوا التردد على بيروت لإذكاء لهيب الأحداث وتأجيج نارها، (وقد انتابتهم موجة من الأسى عندما هدأت الأحوال في لبنان، ذلك لأنهم كانوا يعتبرون بيروت من أجمل بقاع العالم التي يؤمها الموظف في رحلة للمتعة، تحت ستار تكليفه بمهمة رسمية على حساب الدولة). وأما السفير ماكلينتوك، فقد كان في حالة أجاد أحد موظفي السفارة عندما وصفها قائلاً: في خضم هذه الأمواج المتلاحقة من المتطفلين غصباً على شؤون السفارة، فإن السفير ماكلينتوك، قد اضطلع بمهمة أكثر المناصب في السلك الدبلوماسي قساوة وفظاظة وقرفاً»[٣٥].

مصادر ومراجع

١ــ شارل حلو ــ حياة في ذكريات
٢ــ من حوار للمؤلف مع ابي عدنان الخنسا
٣ــ حقائق لبنانية ــ الجزء الثالث
٤ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٥ــ التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ــ سليمان تقي الدين
٦ــ شارل حلو ــ حياة في ذكريات
٧ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٨ــ نفس المصدر السابق
٩ــ شارل حلو ــ حياة في ذكريات
١٠ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
١١ــ نفس المصدر السابق
١٢ــ نفس المصدر السابق
١٣ــ ميثاق ١٩٤٣ ــ لماذا كان وهل سقط؟ باسم الجسر ــ دار النهار للنشر
١٤ــ نفس المصدر السابق
١٥ــ نفس المصدر السابق
١٦ــ نفس المصدر السابق
١٧ــ نفس المصدر السابق
١٨ــ نفس المصدر السابق
١٩ــ نفس المصدر السابق
٢٠ــ إدمون رباط «التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري»
٢١ــ الميثاق ــ لماذا كان وهل سقط؟ باسم الجسر ــ دار النهار للنشر
٢٢ــ نفس المصدر السابق
٢٣ــ فؤاد عمون ــ سياسة لبنان الخارجية
٢٤ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
٢٥ــ حقيقة الثورة اللبنانية ــ تاليف كمال جنبلاط
٢٦ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس صائب سلام
٢٧ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس صائب سلام
٢٨ــ لعبة الأمم ــ تاليف مايلز كوبلاند
٢٩ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٣٠ــ من حوار للمؤلف مع السيدة منيفة مرتضى زوجة النائب الراحل السيد شفيق مرتضى الذي كان آنئذ في لائحة الرئيس حمادة
٣١ــ ميثاق ١٩٤٣ ــ لماذا كان وهل سقط؟
٣٢ــ لعبة الأمم ــ تاليف مايلز كوبلاند
٣٣ــ كمال جنبلاط ــ حقيقة الثورة اللبنانية
٣٤ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
٣٥ــ لعبة الأمم ــ تاليف مايلز كوبلاند.

الإنفجار الكبير

ظلت الأمور في تصاعد وغليان، خصوصاً في ظل استمرار السياسة الشمعونية الخارجية والداخلية التي تتعارض مع روح الميثاق الوطني، ويصف فؤاد عمون ذلك بقوله: «أما لبنان فقد عرض عن حلف بغداد عام ١٩٥٥، تمشياً مع سياسته المرسومة في الميثاق الوطني ونزولاً عند إرادة الشعب قاطبة مسلمين ومسيحيين على السواء، لكن حكومة شمعون خانت هذه الإرادة ونكصت عن تلك العهود، وأخذت تتعاون سراً مع حكومات الدول الأعضاء في الحلف، ولا سيما تركيا وإيران والعراق، مستمدة من الحكومة العراقية المال يتسلمه شمعون نفسه ويتصرف على هواه، وقد استقدم من تركيا وحدها حمولة اثنتين وعشرين طائرة (داكوتا) من السلاح والذخيرة.[١]

في هذا الوقت، كان قد أعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة من خلال إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في شهر شباط ١٩٥٨، التي كانت داعماً كبيراً للمعارضة الوطنية في تصديها للسياسة الشمعونية وحلف بغداد ومشروع إيزنهاور، في نفس الوقت الذي وجد فيه الرئيس شمعون إعلان هذه الوحدة حافزاً له لاستعجال الأميركيين للوقوف في وجه هذه الوحدة والمعارضة.

وازدادت الأمور غلياناً إلى أن انطلقت شرارة اللهيب إثر اغتيال الصحافي الوطني

نسيب المتني في السابع من شهر أيار سنة ١٩٥٨ والذي كان «يشكل مصدر إزعاج كبير لشمعون[٢]»، «فانتفض الشعب اللبناني انتفاضة لم يسبق لها مثيل في شدتها ومداها لانحراف الحكم عن السياسة اللبنانية الصحيحة»[٣]. بحيث إنَّ عدد الضحايا في حوادث العنف بلغ خلال الأسابيع القليلة التالية لحادث الإغتيال أكثر من عشرين قتيلاً في أنحاء متفرقة من البلاد.[٤]

لقد كان واضحاً أمام الرئيس صبري حمادة أن لبنان الذي يعمل له كميل شمعون، ليس لبنان الذي يريده اللبنانيون على صورتهم، ولهذا عارضه منذ اللحظة الأولى للإتفاق على انتخابه[٥]، ويحدد في هذا المجال أخطاء شمعون وسبب معارضته له فيقول: «في سنة ١٩٤٣، وضعنا سياسة لهذه البلاد، واتفقنا على مبدأ لا انحياز إلى الشرق ولا إلى الغرب، والتعاون المطلق مع الشقيقات العربيات وأن نكون وسطاء خير وأن نساهم في إزالة كل ما يسيء إلى الدول العربية، فهذه هي السياسة الحكيمة وهذه هي مصلحة لبنان.[٦]

«وكميل شمعون لم يكن هكذا لأنه قبل بمشروع إيزنهاور وكان يريد أن يدخلنا في حلف بغداد»[٧]، إلى ذلك ناصب الرئيس كميل شمعون الرئيس صبري حمادة العداء، «عداء ذهب فيه الرئيس الأسبق بعيداً»[٨] ويقول الرئيس حمادة هنا: «وقد دفعني ذلك العداء وانحيازه عن السياسة الوطنية كما دفعني تشبثه بتجديد ولايته وإصراره على أن لا يخوض في أمرها البتة، إلى حمل السلاح للحيلولة دون استمراره في الحكم ست سنوات أخر».[٩]

إن مصير لبنان وبقاءه واستمراره والحفاظ على وجهه المميّز، كان هو الهم الذي طغى على كل اهتمامات الرئيس صبري حمادة، فبالوقت الذي كان ينسق فيه مع المعارضة من خلال جبهة الإتحاد الوطني كان أيضاً يحضر لتكون الإنتفاضة المسلحة، سريعة وحاسمة،

لهذا تحرك في كل الإتجاهات، يعد الرجال والعتاد، وبعد أن طال غيابه عن عائلته وإذا به يطل فجأة على مزرعته في حزين، حيث كان السهل يعج بالرجال الذين لبوا نداءه للدفاع عن لبنان وعدم ربطه بالأحلاف العسكرية الأجنبية[١٠]، ولندع هنا كاتباً أميركياً يتحدث عن رجال المعارضة، لنرى كيف يتكلم عن الرئيس صبري حمادة على وجه الخصوص: «وأما المعارضون لشمعون فقد كانوا فئتين: فئة الزعماء الحقيقيين الذين كانوا يمثلون مناطق كاملة اشتهرت بعدائها لشمعون، وفئة الزعماء الذين يغلب عليهم طابع الحياة السياسية المنظمة، و«القبضايات»، والمزايدين. وكان من الفئة الأولى كل من صبري حمادة من سهل البقاع، ورشيد كرامي من مدينة طرابلس، وكمال جنبلاط عن طائفة الدروز. وقد طلبوا من المصريين تجهيزات عسكرية ومعدات أخرى حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم. واتضح أخيراً أنهم، باستثناء جنبلاط، قد تمكنوا من تدبير شؤونهم بمساعدات يسيرة. حتى أن الجيش اللبناني تحت قيادة اللواء فؤاد شهاب رفض مساندة شمعون، ولم يفعل أكثر من إبقاء الأطراف المتقاتلة بعيداً عن الإلتحام مع بعضها البعض. ولم يكن لدى شمعون الأعداد الكافية من المدنيين المسلحين حتى يقف في وجه كل من حمادة وكرامي ووجد جنبلاط نفسه وجهاً لوجه مع عناصر الحزب القومي الإجتماعي المدججة بالسلاح، والتي بصفتها يمينية الإتجاه، خاضت غمار المعركة بدافع من كراهيتها لناصر أكثر من حبها لشمعون»[١١].

وكانت الفئة الأخرى من الزعماء تشتمل على «البيارتة الأربعة» وهم صائب سلام وعبد الله اليافي وعدنان الحكيم وعبد الله المشنوق. ولم يكتف هؤلاء الزعماء بطلب التجهيزات العسكرية من المصريين، بل ألحوا في طلب المساعدات المالية بغية توفير الدعم والتأييد. وفي الوقت الذي قام فيه المصريون بتلبية الإحتياجات الضرورية لكمال جنبلاط، فقد اقتضت استراتيجيتهم تقديم دعم كثيف «للبيارتة الأربعة» حتى يتمكنوا من استقطاب الأحياء

الشعبية في المدينة ليسهل بالتالي، التحكم بالمنطقة الرئيسسية في لبنان، ألا وهي مدينة بيروت نفسها[١٢].

من جهته الرئيس حمادة، كانت واضحة الأمور أمامه وهي الحفاظ على وجه لبنان ومنع ارتباطه بالمعاهدات والأحلاف الأجنبية التي من شأنها أن تضرب الصيغة التي ارتضاها اللبنانيون بجعل لبنان خنجراً في خاصرة الدول العربية، وقد اتخذ قرار المواجهة المسلحة مع العهد الشمعوني بعد أن جنحت بصاحب العهد شهوة تمديد، ولايته الرئاسية بالرغم من الإنقسام الحاد الذي أوصلت سياسته البلاد إليها، واللعب على وتر الطائفية[١٣]، وبهذا فقد «ارتدت المعركة طابع المحافظة على عروبة لبنان، لأن كميل شمعون جنحت به سياسته إلى تأييد قيام وطن قومي مسيحي في لبنان[١٤]. فلقد «استبد الخوف بشمعون من أي نجاح قد يحرزه السياسيون من دعاة الوحدة العربية في تحقيق أي من أشكالها التي - على حد اعتقاده - ستجعل من المسيحيين في لبنان أقلية مضطهدة في وسط بحر من المسلمين».

«وكان الرئيس شمعون يحبذ يومها انطواء لبنان على نفسه وانعزاله عن العالم العربي»[١٥].

ويقول مايلز كوبلاند «في العشرين من حزيران، قمت بصحبة فوزي الحص بزيارة للرئيس شمعون حتى أحصل منه على تفويض بتبليغ الرئيس عبد الناصر موافقته على الإلتقاء برشيد كرامي وصبري حمادة وكمال جنبلاط، في محاولة مخلصة للتوصل إلى هُدنة. إلا أن اعتداد شمعون بإمكانية التدخل الأميركي عند الطلب (كما ينص على ذلك مبدأ إيزنهاور) جعله أقل تقبلاً للفكرة السابقة، وأكثر ابتعاداً عنها. وكان أثر هذا علينا مذهلاً، وجلست وفوزي صامتين. واستمر الرئيس في عرض الأحداث قائلاً: «لقد فقدت كل ثقتي

في السفير الأميركي. لقد خذلني بعدما جعل من فكرة تجديد رئاستي أمراً عظيماً، إنني أثق ببيل ايفلاند - المبعوث الخاص للبيت الأبيض - فقد كان يشد من عزيمتي ويحثني على أن أقف صامداً دون تراجع أو ضعف»[١٦].

ويتابع مايلز كوبلاند «وتحت ضغط فوزي الحص وإميل البستاني، غادرت بيروت إلى القاهرة، وقصدت ناصراً للإجتماع به مباشرة بعد تبادل سريع للآراء مع سفيرنا هناك ريموند هير. وكنتيجة لمقابلتي ناصرا وسفيرنا، قدم ناصر إلى السفير اقتراحاً جاء فيه: «لما كانت كل من الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية العربية المتحدة تمثلان الطرفين الخارجيين اللذين لهما علاقة بالأزمة اللبنانية، فإنني لا أرى مانعاً في عقد اجتماع يضم الطرفين، وذلك للتوصل إلى اتفاق على حل يفرضانه على اللبنانيين». إلا أن السفير ريموند هير رد على اقتراح ناصر (بعد تبادل الرأي مع واشنطن) بجواب تعمّد فيه إساءة تفسير اقتراح ناصر جاء فيه: «إن من دواعي سرور حكومة الولايات المتحدة أن تبذل قصارى جهدها للتوسط في النزاع بينك وبين الرئيس شمعون». إلا أن ناصرا، الذي اعتاد أن يوقع السفراء الأميركيين في شركه، دون تذمر منهم أو احتجاج، تضايق من هذه المكيدة التي دبرها السفير هير. وعندما اجتمعت به أحسست أنه ما زال يعاني من وخزها. ومع ذلك، فقد أسهب ناصر في شرح آرائه حول الأزمة اللبنانية لينتهي أخيراً إلى القول، إنه لو كانت الأزمة اللبنانية تخصه وحده دون سواه، فإن ما يفعله هو تنصيب الجنرال فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية ورشيد كرامي رئيساً للوزراء. ومن ثم يخرق سفينة «البيارتة الأربعة» ليغرقها بمن عليها. واختتم ناصر الإجتماع معقباً: «ولو أن الأمور بقيت على حالها، فلا بد من الوصول بها إلى نهاية ما، نشهدها بأم أعيننا، ونرعاها بأيدينا. ولن يوقف أحد منا دعمه للأطراف الموالية له، وستبقى مصر لحلفائها، والولايات المتحدة لأعوانها»[١٧].

«أما بخصوص تنصيب الجنرال شهاب رئيساً للجمهورية ورشيد كرامي رئيساً للحكومة كان اعتقاد وزارة الخارجية الأميركية وطبقة رجال الأعمال الأميركيين أن اعتلاء هذين الرجلين سدة القيادة دليل ما بعده دليل.. على انهيار سلطة القانون، وفقدان الأمن والنظام في لبنان»[١٨].

في هذا الوقت الذي استمرت فيه المساعي لإيجاد حل يوقف الحرب، حيث تطوع رئيس المجلس النيابي آنئذ عادل عسيران للتوسط بين المعتدلين من أنصار شمعون والمعتدلين من معارضيه[١٩]. أخبر السفير الأميركي في بيروت الرئيس شمعون أن الأدلة على تدخل الجمهورية العربية المتحدة لم تكن مقنعة ولا حاسمة كما أن مراقبي الأمم المتحدة لم يعثروا على أي دليل لهذا الغرض، ولهذا فإن نزول القوات الأميركية في لبنان أمر غير وارد ألبتّة، وهكذا أضحى الرئيس شمعون مثبط الهمة، وغدت فكرة التوصل إلى تسوية للنزاع أكثر احتمالاً وأقرب منالاً، أرغب بذلك شمعون نفسه أم بقي رافضاً[٢٠]. خصوصاً بما يمكن تأكيده هنا أن الرئيس صبري حمادة ساهم إلى حد كبير في التعجيل بهذه الخطوات، وذلك حينما استطاع أن يجعل معظم منطقة البقاع تقف إلى جانبه برفض السياسة الشمعونية، وكانت المعركة التي قادها باتجاه محافظة الشمال من الهرمل حيث تمكن من دخول القبيات وحلبا بغية فك الطوق عن طرابلس واللقاء مع حليفه الرئيس رشيد كرامي[٢١].

كادت فرصة عملية الحل السابقة أن تحقق النجاح، إلاّ أن حدوث ثورة ١٤ تموز في العراق عام ١٩٥٨، جعلت الأمور تنقلب، فوضع مبدأ إيزنهاور موضع التنفيذ، وبناء على هذا قرر السفير الأميركي في بيروت أن للرئيس شمعون الحق في طلب المعونة العسكرية

الأميركية استناداً إلى مبدأ إيزنهاور [٢٢]، وعليه نزل ١٤ ألفاً من جنود مشاة البحرية الأميركية أو ما يقارب ضعف حجم جيش لبنان في ذلك الوقت [٢٣]. وأرسل الأميركيون وكيل وزارة الخارجية الأميركية روبرت مورفي، الذي أقنع شمعون بالتنحي عن الرئاسة، وعليه انتخب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وكان ذلك في ٣١ تموز من نفس العام، إلاّ أن شمعون لم يغادر الرئاسة حتى آخر يوم من ولايته.

وتمثّل الدور الحاسم الذي لعبه الرئيس صبري حمادة في معارضته للعهد الشمعوني وحمله السلاح لإسقاط مشروعه برفضه كل أشكال المساومة على تغيير وجه لبنان الذي ارتضاه، اللبنانيون منذ العام ١٩٤٣، ويسجل للرئيس حمادة في هذا المجال، أنه كان مع تصاعد الثورة ضد العهد الشمعوني يحضر اجتماعاً في مكتب عبد الحميد السراج في دمشق، يضم معظم قادة المعارضة في لبنان، وفجأة دخل إلى الإجتماع المشير عبد الحكيم عامر، وصار يتحدث إلى المجتمعين عن الوضع في لبنان، ليخلص إلى طرح سؤال حول رأي قادة المعارضة بانضمام لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، فلم ينبس أحد من المجتمعين بكلمة، وهنا رد الرئيس حمادة قائلاً: «أنا صبري حمادة، حلمي من الدنيا حتى لو كان نصفي في القبر، ونصفي الآخر حياً أن أرى الوحدة العربية قد تحققت، وقامت دولة عربية واحدة، لكن لبنان من مصلحتنا كلنا، إذا كان يريد أن ينضم إلى دولة عربية، أن يتم هذا الإنضمام بقبول أبنائه المسيحيين قبل المسلمين، ومع أن حلمي الأكبر هو الوحدة العربية الشاملة، لكنني سأمشي مع آخر مسيحي يقول لا، لهذه الوحدة، لأنني أعرف جيداً أن ذلك يعمل انقساماً في لبنان.

ورد عبد الحميد السراج هنا على الرئيس صبري حمادة قائلاً: أنت يا صبري بك تمثل نفسك وحدك.

فهب الرئيس حمادة هنا واقفاً وقال: لعنة الله على كميل شمعون الذي أوصلنا إلى هذه الدرجة، وغادر الإجتماع عائداً إلى البقاع، لمتابعة معركته لإسقاط كميل شمعون[٢٤].

إضافة إلى ذلك، فإنه في معظم فترات الثورة ضد كميل شمعون، نادراً ما كانت عائلة الرئيس صبري حمادة تراه، ومع انطلاقة شرارة الإنتفاضة انتقلت العائلة من بيروت، حيث أقلّتها سيارة الرئيس حمادة وهي من نوع كاديلاك باتجاه الهرمل وكانت تضم عقيلته السيدة زينب وخمسة أطفال، وعند وصولهم إلى منطقة شتورا، اعترضتهم دورية عسكرية، وهنا تصدت السيدة زينب للضابط وهددته قائلة بأنها زوجة الرئيس صبري بك حمادة وابنة الرئيس أحمد بك الأسعد ولن تسمح له بذلك، فما كان من الضابط إلاّ أن أخذ حقيبتها وكانت تضم نحو ٦٥ ألف ليرة لبنانية.[٢٥] المهم، أن العهد الشمعوني انتهى، وجاء عهد جديد بانتخاب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية فماذا كان دور الرئيس صبري حمادة في العهد الجديد؟

مصادر ومراجع

١ـــ **فؤاد عمون: سياسة لبنان الخارجية**
٢ـــ **لعبة الأمم ـــ تاليف مايلز كوبلاند ـــ تعريب مروان خير**
٣ـــ **فؤاد عمون ـــ سياسة لبنان الخارجية**
٤ـــ **لعبة الأمم ـــ تاليف مايلز كوبلاند ـــ تعريب مروان خير**
٥ـــ **من حوار مع المهندس راشد صبري حمادة**
٦ـــ **من حوار للرئيس حمادة مع جريدة النهار في ٦٩/٣/٢٤**
٧ـــ **نفس المصدر السابق**
٨ـــ **الأسبوع العربي ـــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧**
٩ـــ **نفس المصدر السابق**
١٠ـــ **من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة**
١١ـــ **لعبة الأمم ـــ تاليف مايلز كوبلاند ـــ تعريب مروان خير**
١٢ـــ **نفس المصدر السابق**
١٣ـــ **من حوار للمؤلف مع الأستاذ عدنان حمادة**
١٤ـــ **حقيقة الثورة اللبنانية ـــ كمال جنبلاط**
١٥ـــ **لعبة الأمم ـ مايلز كوبلاند ـــ تعريب مروان خير**
١٦ـــ **نفس المصدر السابق**
١٧ـــ **نفس المصدر السابق**
١٨ـــ **نفس المصدر**
١٩ـــ **نفس المصدر**
٢٠ـــ **نفس المصدر**
٢١ـــ **من حوار للمؤلف مع نزار حمادة**
٢٢ـــ **لعبة الأمم ـــ تاليف مايلز كوبلاند**
٢٣ـــ **ضروب التدخل الأميركي في لبنان ـــ ريتشارد بارنت**
٢٤ـــ **من حوار للمؤلف مع الأستاذ عدنان حمادة**
٢٥ـــ **من حوار للمؤلف مع الدكتورة نجلاء صبري حمادة**

الفصل العاشر

الرئيس صبري حمادة
في المرحلة الشهابية

الرئيس صبري حمادة
وعهد الرئيس فؤاد شهاب

إنتهت أزمة ١٩٥٨ بانتخاب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية بعد توافق إقليمي ـ دولي وبصفة خاصة اتفاق مصري ـ أميركي. أما دور الرئيس صبري حمادة فكان في البدء رافضاً لهذا الترشيح لأنه يرفض إملاء اسم رئيس الجمهورية دون أن يكون للبنانيين رأي في ذلك، كما أنه لا يريد أن يسجل سابقة بانتخاب عسكري، فيفتح ذلك شهية العسكر على السلطة، ويتسبب ذلك في ضرب الديمقراطية، وتصبح البلاد في حالة دوامة انقلابات عسكرية، قد تتسبب بضرب وحدة هذه المؤسسة التي تقوم على أسس من التوازن الطائفي وتقود البلاد إلى المجهول[١].

يضاف إلى ذلك سبب آخر، هو أن الرئيس فؤاد شهاب كان قد أظهر خصومة من جانبه ضد الرئيس صبري حمادة حينما كان قائداً للجيش، لأنه «بعد الإنتخابات النيابية عام ١٩٥٣، بدأ اللواء فؤاد شهاب يمد جسوراً باتجاه عشائر المنطقة لتفعيل دور المعارضة ضد الرئيس صبري حمادة، وقد تبلورت هذه العلاقة بإعلان المنطقة (منطقة عسكرية) وبإنشاء مستشارية للعشائر لدى المكتب الثاني، وكلف بطرس عبد الساتر، كضابط ارتباط بين شهاب والعشائر»[٢].

أمام رفض الرئيس صبري حمادة، وهو ركن أساس في المعارضة أو على حد تعبير مايلز

كوبلاند أحد الثلاثة للمعارضة الحقيقية، كان لا بد من التحرك على شتى المستويات لإقناعه، بانتخاب اللواء شهاب وفيما يؤكد الرئيس حمادة «عندما جاء فؤاد شهاب إلى الحكم لم يكن بودي أن أنتخبه، ولكن الأصدقاء وفي طليعتهم الشيخ بشارة الخوري وصائب سلام وغيرهما ضغطوا عليّ حتى اقتنعت»[٣] ويقول الرئيس صائب سلام في هذا الخصوص: «إن الرئيس صبري حمادة، كان ضد انتخاب قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وكانت وجهة نظري تقول إن حالة الفلتان التي يعيشها البلد لا يمكن ضبطها إلا بواسطة الجيش، حتى أن الرئيس بشارة الخوري أوفد إلي ابنه ميشال في سبيل هذه الغاية، وبدوري أوفدت معه عاصم سلام وسهيل شماس للقاء بشارة الخوري، فعاد وأوفدهم إلي بدوره مؤكداً أنه لا يوجد غير شهاب لضبط وضع البلد.

يومئذٍ، جاء إلي الرئيس صبري حمادة وجرت مناقشة لم تخل من الحدة بيني وبينه، استطعت خلالها إقناعه بانتخاب اللواء شهاب لرئاسة الجمهورية، بعد أن كان رافضاً ذلك، لأنه كان ضد أن يتسلم عسكري السلطة إضافة إلى تكوينه الشخصي الذي يرفض الإملاء عليه»[٤].

المهم، أنه تم انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، لتفتح صفحة جديدة من العلاقة بينه وبين الرئيس حمادة مع انتخابه من جديد رئيساً للمجلس النيابي، وهو يصف ذلك بقوله: «ما كان في علاقات بيني وبين الرئيس شهاب مثل ما كان بيني وبين شمعون والخوري، كان لي فيه معرفة من بعيد، صار لي شرف المعرفة فيه زيادة بعد انتخابي رئيساً للمجلس، يعني بعد أقل من سنة من بدء ولايته، فاختبرته فوجدته الرجل المثالي العامل ليلاً ونهاراً لتأمين ما يمكن تأمينه من رفاهية وازدهار لجميع اللبنانيين بموجب دروس ومراجعات يأخذ منها عبرة ويعتمد على ما يجب عمله لمنفعة البلاد»(٥)

مع استلامه السلطات الدستورية «اختار الرئيس شهاب سياسة مختلفة عن تلك التي

اتبعها سلفه، في خطوطها الكبرى كانت هذه السياسة مستوحاة من تلك التي اتبعها الشيخ بشارة الخوري قبل عام ١٩٥٠، أي محاولة للإلتزام بالميثاق الوطني التزاماً دقيقاً، لا أحلاف عسكرية مع الغرب، تعاون مخلص ووثيق مع الدول العربية، حياد بين المحاور العربية، وثمة مبدأ أساسي آخر ألا وهو ارتهان السياسة الخارجية بالتوازن الطائفي وبمقتضيات الوحدة الوطنية.

هذه السياسة الخارجية، التي اتبعت بوجه عام، المبادىء التي وضعها ميثاق ١٩٤٣، لم تكن خالية من بعض التعديلات في أسلوب التطبيق، لضرورة ملاءمتها مع الأوضاع الجديدة التي نشأت في الشرق العربي من جهة، وفي لبنان بعد أحداث ١٩٥٨ من جهة أخرى.

وكان أول عمل قام به الرئيس شهاب على الصعيد الخارجي هو اعتبار اتفاق (ريتشارد ـ مالك)، الذي بموجبه انضم لبنان إلى مشروع إيزنهاور بحكم الملغى، كما طلب خروج القوات الأميركية من لبنان والتي خرجت في ١٩٥٨/١١/٢٧. كما أعادت الحكومة اللبنانية سفير الجمهورية العربية المتحدة عبد الحميد غالب إلى بيروت، بعد أن كانت حكومة الرئيس شمعون قد طلبت إبعاده، لقد أراد العهد الجديد بهذه البادرة تأكيد استعداده للتعاون الوثيق مع القاهرة، كما تلى هذه العودة اجتماع عقد على الحدود اللبنانية بين الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس فؤاد شهاب ـ جرى هذا الإجتماع في كوخ بني على عجل في المنطقة الحيادية التي تفصل الحدود اللبنانية عن الحدود السورية ـ، وفي هذا الإجتماع أكد الرئيس عبد الناصر للرئيس شهاب احترامه لسيادة وكيان لبنان، وأكد الرئيس شهاب للرئيس عبد الناصر سياسة لبنان الإيجابية في الميدان العربي[٦].

ويمكن تلخيص الخطوط الكبرى للسياسة الخارجية التي اتبعت في عهد الرئيس شهاب بالنقاط الآتية:

أولاً: تعاون صريح وتضامن كامل مع الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، لا سيما

في الأمور التي تجمع الدول العربية عليها.

ثانياً: حياد لبنان بين الدول العربية ونزاعاتها.

ثالثاً: الحياد الإيجابي بين الشرق والغرب[٧]

أما السياسة الداخلية التي اتبعت في عهد الرئيس شهاب فنشير إليها من خلال بيانات الحكومات، ففي أول حكومة تألفت في عهد الرئيس فؤاد شهاب وكانت برئاسة رشيد كرامي وسميت حكومة الإنقاذ الوطني وتألفت من أربعة أعضاء هم رشيد كرامي، حسين العويني، ريمون إده وبيار الجميل، كان شعارها: لا غالب ولا مغلوب وتضمن بيانها الوزاري النقاط الآتية:

- الميثاق الوطني هو طريق الحكومة وسياستها، والوحدة الوطنية شعارها الرائد.
- يجب بناء دولة وفقاً للمبادىء التي تضعها النخبة وتلائم مصلحة الشعب وطموح المواطنين.
- الحرص على سيادة لبنان واستقلاله

وفي ١٨ آب عام ١٩٦٠ وعلى أثر الإنتخابات النيابية ألف الرئيس صائب سلام حكومته وجاء في بيانها:

- إنصاف المناطق المحرومة
- تخطيط الإنماء الإقتصادي والإجتماعي
- إصلاح النظام الضرائبي وفقاً لحاجات التطور مع احترام الإقتصاد الحر.
- إنشاء المساكن الشعبية
- تعزيز الجامعة اللبنانية

وفي ٣١ تشرين الثاني ١٩٦٠ شكل الرئيس رشيد كرامي حكومة جديدة فوعدت في بيانها الوزاري:

- بمزيد من العدالة الإجتماعية لتخفيف الفروقات بين الطبقات والمناطق.
- المحافظة على مبدأ الإقتصاد الحر والمبادرة الفردية في إطار المصلحة العامة.
- تخطيط الإنماء
- اللامركزية
- رفع مستوى التعليم الرسمي[٨]

لقد اتبع الرئيس شهاب سياسة تحديث الدولة وبناء المؤسسات، فقيّد «الحرية التي كان يتمتّع بها النواب والموظفون والنافذون في مجال التوظيف بإنشائه مجلس الخدمة المدنية وفرض المباراة شرطاً للتعيين، كما عزز ديوان المحاسبة وأنشأ التفتيش المركزي ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى والمشروع الأخضر، والمصرف المركزي وقانون النقد والتسليف الخ....»[٩].

أين كان الرئيس صبري حمادة من كل هذه الخطوات؟

ما يمكن تأكيده أولاً، هو أن الرئيس صبري حمادة، قد نجح سياسياً وانحاز إلى بناء الدولة والمؤسسات مغلباً المصلحة العامة على المصلحة الخاصة بالرغم من محاربة العهد الشهابي له، حيث إن السلطة كانت تارة تدعمه وطوراً تحاربه وكلنا يتذكر أن المكتب الثاني (الضابط بطرس عبد الساتر) كان مستشار العشائر في عهد الرئيس فؤاد شهاب، وقد عمل الضابط المذكور على خلق تيارات داخل العشائر لمحاربة الرئيس صبري حمادة، ويروى عن عبد الساتر قوله أن ربح الإنتخابات وبعد تجربته الطويلة تستدعي ثلاثة عناصر:

١ ــ السلطة

٢ ــ المال

٣ ــ القاعدة الشعبية[١٠].

بالرغم من ذلك فقد، انحاز الرئيس صبري حمادة لبناء الدولة والمؤسسات، لأن مسألة بقاء الوطن واستمراره وتطوره وتقدمه تبقى عنده أهم من أي اعتبار شخصي، لأن روحية

الفارس التي يتمتع بها ويمارسها جعلته يرتفع عن ما يعتبره من صغائر الأمور، لأن الأهم بالنسبة إليه هو بناء الدولة على أسس عصرية حديثة».[١١] وعليه فقد أكبر الرئيس شهاب في الرئيس حمادة كما أكبر الرئيس حمادة في الرئيس شهاب سلوك كل منهما كرجل دولة يحاول أن يبنيها على أسس عصرية، ومن هنا توطدت العلاقة بينهما وتعمقت وترسخت،[١٢] وصار الرئيس حمادة أحد الأساسيين من القلة القليلة الذين ساهموا في إرساء السياسة الشهابية الإنمائية فالرئيس شهاب «يعتبر الرئيس الذي أراد أن يجعل من لبنان دولة عصرية قائمة على الديمقراطية والعدالة الإجتماعية وإنماء لبنان انماء متوازناً في جميع مناطقه وفئاته، فكان الرئيس صبري حمادة في عداد (الحزب الشهابي) إن صح التعبير، وبالتالي لم يحد عن الطريق التي اتبعها: طريق الوطنية والسياسة الداخلية والخارجية السليمة، ويمكن التأكيد أن الرئيس صبري حمادة كان في المجموعة القليلة التي تلتقي بالرئيس شهاب دورياً، وتقرر السياسة الإنمائية العامة للدولة، والتي كانت تضم في من تضم بالإضافة إلى الرئيس حمادة، الرئيس رشيد كرامي، النائب رينيه معوض، الياس سركيس والدكتور حسن عواضة»[١٣].

وبهذا يمكن التأكيد أن هذه النخبة التي كان الرئيس حمادة في طليعتها، كانت تقرر السياسة الإنمائية الشهابية التي كانت تتحوّل في مجلس الوزراء إلى قوانين ومشاريع قوانين ومراسيم، لتأخذ طريقها إلى مجلس النواب أو إلى التنفيذ.

وبالرغم من محاولات الرئيس فؤاد شهاب لخلق قيادات جديدة تنافس الرئيس حمادة في منطقة بعلبك ـ الهرمل، حيث «استمر بدعمه تيار العشائر المعارض لزعامة الرئيس صبري حمادة في الهرمل، بعد انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية»[١٤] وكانت تشكل اللوائح الإنتخابية بدعم مباشر من المكتب الثاني، وقد أثمرت هذه المعارضة تشكيل لائحة عام ١٩٦٠ تضم مصطفى طعان دندش ورياض طه، نايف أمهز، محمد دعاس زعيتر في حين

خرج النائب السابق فضل الله دندش عن هذه المعارضة وترشح على لائحة صبري حمادة.

وفي دورة عام ١٩٦٤ شكّل صبري حمادة لائحة وفضل الله دندش لائحة ورياض طه لائحة ثالثة، حيث فازت لائحة دندش بدعم من الرئيس شهاب وخرقها مرشحان من لائحة صبري حمادة هما: صبري حمادة و بشير كيروز.

وعام ١٩٦٨ وبوساطة من الرئيس شهاب انضم فضل الله دندش إلى لائحة الرئيس صبري حمادة التي فازت بعدما اخترقها عن العشائر محمد دعاس زعيتر وسليم حيدر بينما تشكّلت عدة لوائح معارضة للرئيس حمادة تضم رموزاً عشائرية أبرزها، دندش دندش، علي شمص، وزعيتر وبعدها أخذت بورصة الترشيحات ترتفع في أوساط العشائر ضد الرئيس حمادة لكنها كانت تضعفهم في كل مرة بينما احتفظت عشيرة جعفر بولائها للرئيس حمادة وكانت تجمعها معه علاقات مميزة تتوجت بترشيح حمادة، المحامي نظير جعفر على لائحته في آخر انتخابات خاضها عام ١٩٧٢ ولكن لم يحالفه الحظ»[١٥].

بأي حال، فإن كل ذلك لم يحل دون أن يبقى التعاون المثمر والفعّال بين الرجلين لما فيه مصلحة لبنان واستقراره وبناء دولة المؤسسات.

ويذهب البعض إلى تحليل هذه الظاهرة إلى أن الرئيس فؤاد شهاب كان أولاً رجلاً قوياً، وثانياً، رجل دولة مبصر، وهذه هي حال الرئيس صبري حمادة، لهذا كانت العلاقة بينهما متينة على الدوام، فلم تعكرها منافسة انتخابية عابرة،[١٦] «فكان الرئيس صبري حمادة همزة الوصل الحكيمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فكانت علاقته على أحسن ما يرام مع الرئيس الأمير فؤاد شهاب»[١٧].

وفي عهد الرئيس شهاب كان الرئيس صبري حمادة، دائماً هو رئيس المجلس النيابي ما خلا مرة واحدة، فاز بها شقيق زوجته الرئيس كامل الأسعد ويقول الرئيس حمادة في هذا

الصدد:

«أثناء العهد الشهابي خضت عدة معارك لم أخسر منها سوى واحدة وهي تلك التي نافسني فيها على غفلة نسيبي كامل الأسعد، وحجته أن لشيعة الجنوب كما لشيعة البقاع حقاً في رئاسة المجلس، فأعلن ترشيحه على حين غرة بينما كنت منشغلاً عن السياسة بتقبّل التعازي بوفاة والدتي».(١٨)

إنتهت ولاية الرئيس فؤاد شهاب عام ١٩٦٤ بعد أن رفض تجديد ولايته، بالرغم من عريضة نيابية تحمل توقيع ٨٥ نائباً تطالبه بذلك، وانتخب الرئيس شارل حلو رئيساً للجمهورية الذي اعتبر عهده امتداداً للعهد الشهابي، فكيف كانت العلاقة بين الرئيسين حلو وحمادة؟

مصادر ومراجع

١ــ من حوار مع المهندس راشد صبري حمادة
٢ــ جريدة الديار ــ ١٥ تموز ١٩٩٦
٣ــ جريدة النهار ٢٥/١٠/١٩٧٠
٤ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس صائب سلام
٥ــ من لقاء للرئيس حمادة مع جريدة النهار ٢٤/٣/١٩٦٩
٦ــ ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان وهل سقط؟ مرجع سبق ذكره
٧ــ نفس المصدر السابق
٨ــ نفس المصدر السابق
٩ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
١٠ــ جريدة الديار ــ ١٥ تموز ١٩٩٦
١١ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
١٢ــ من حوار للمؤلف مع نزار حمادة
١٣ــ من حوار للمؤلف مع الدكتور حسن عواضة
١٤ــ جريدة الديار ــ ١٥ تموز ١٩٩٦
١٥ــ جريدة الديار ــ ١٥ تموز ١٩٩٦
١٦ــ من حوار مع نزار حمادة
١٧ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس شارل حلو
١٨ــ مجلة الأسبوع العربي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧

الرئيس صبري حمادة
وعهد الرئيس شارل حلو

ارتبط الرئيس صبري حمادة مع الرئيس شارل حلو بصداقة قبل سنوات بعيدة من انتخاب الرئيس حلو رئيساً للجمهورية، ويقول الرئيس حمادة في هذا الصدد: «شارل حلو صديقي وأعرفه على حجة الشيخ بشارة الخوري وفي سنة ١٩٦٤ صار حديث بيني وبينه على أن يخوض معركة الإنتخابات معي في بعلبك-الهرمل عن الطائفة المارونية[١]، لأن «له علاقات كثيرة في المنطقة وله أقارب، وهم الكوارزة، يعني آل كيروز[٢]، وقد ظل أمر ترشيح حلو وارداً إلى آخر مهلة الترشيح، فجاء وقال لي إنه لا يستطيع إكمال الشوط لأسباب خاصة، وعندما صار رئيساً للجمهورية استمرت الصداقة ولا تزال»[٣].

مع انتخاب الرئيس حلو لرئاسة الجمهورية استمرت هذه العلاقة وتوطدت، بحيث يقول الرئيس حلو عنها: «كان المرحوم الرئيس صبري بك حمادة همزة الوصل الفاعلة والجيدة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبهذا كانت العلاقة على أحسن ما يرام بينه وبين الرئيس الأمير فؤاد شهاب من جهة وبين الرئيس شهاب والمجلس النيابي من جهة ثانية، وحينما انتخبت لرئاسة الجمهورية استمرت هذه العلاقة، وكان في بعض الأوقات الصعبة

يسهل الأمور فيحضِّر جلسات المجلس النيابي ويقودها بشكل ديناميكي وفاعل»[٤].

بأي حال، فالمراقبون السياسيون يعتبرون عهد الرئيس شارل حلو امتداداً لعهد الرئيس فؤاد شهاب الذي هو نفسه اختار الرئيس حلو ليخلفه، «والأكثرية التي انتخبته رئيساً عام ١٩٦٤ كانت أكثرية شهابية في المجلس النيابي»[٥].

«في الواقع لم يكن عهد الرئيس شارل حلو عهداً سهلاً وهادئاً، فهزيمة عبد الناصر عام ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية وتحول الحركات القومية والثورية نحو الراديكالية، واتخاذها لبنان مركزاً لنشاطها، كل ذلك جعل من فترة ١٩٦٤ - ١٩٧٠، فترة صعبة. فالوحدة الوطنية اللبنانية المرتكزة على التوازن الدقيق بين العروبة والكيانية، وبين المصالح الفئوية والطائفية، لم يكن باستطاعتها الصمود أمام ردود فعل الأجيال اللبنانية والعربية إزاء هزيمة ١٩٦٧ العسكرية. وكما أن التيار القومي الوحدوي الإشتراكي، شكل ردة الفعل الطبيعية على هزيمة ١٩٤٨، فإن تياراً راديكالياً ثورياً ومعادياً للإمبريالية الغربية ومركزاً على الثورة الفلسطينية شهد النور بعد هزيمة ١٩٦٧، متخذاً من لبنان مستقراً ومنطلقاً له. وعلى غرار ما حدث في الخمسينيات فقد أثار هذا التيار ردود فعل في الأوساط الرأسمالية والمتطلعة إلى الغرب وهي في أكثريتها مسيحية، وترجمت إحدى ردات الفعل في قيام ما سمي بالحلف الثلاثي الذي ضم ثلاثة أحزاب مارونية هي الكتلة الوطنية (ريمون اده)، الوطنيون الأحرار (كميل شمعون) والكتائب (بيار الجميل).

من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٠، أصبحت مشكلة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان الشاغل الأول للأوساط السياسية وللدولة. فأخذت مختلف الأوساط تطرح الميثاق الوطني على بساط البحث. غير أن «دبلوماسية» شارل حلو وتفهم جمال عبد الناصر للمشكلة اللبنانية، ساعدا على إبقاء الميثاق الوطني. ولقد ساعد الشهابيون في الحكم وفي الإدارة وفي الأجهزة الخاصة على احترام الميثاق وسد كل الثغرات التي كانت تفتح فيه، باللجوء إلى

تدابير وخطوات لا تعتبر كلها «مثالية في ديمقراطيتها»[٦].

جرت الإنتخابات النيابية سنة ١٩٦٨، فانبثق مجلس جديد خسر فيه الشهابيون، الأكثرية المطلقة، وحاول الرئيس حلو، تأليف حكومة تعكس ميزان القوى الجديد في المجلس ولكنه اصطدم بالقوى الشهابية الأمر الذي حمله على تقديم استقالته، في مناورة بارعة، ساعدته على تجاوز «الفيتو» الشهابي وتأليف حكومة استثنائية من أربعة وزراء: (العويني، اليافي، الجميل، اده).

غير أن هذه الحكومة ما لبثت أن استقالت إثر الإعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي، وكلف رشيد كرامي تأليف الحكومة الجديدة. إلا أنه في ربيع ١٩٦٩ وعلى أثر اصطدام بين المقاومة الفلسطينية وقوات الأمن الداخلي اللبنانية قدم رشيد كرامي استقالة حكومته. وانقسمت البلاد طائفياً في هذه الأزمة. فلم يشأ رئيس الجمهورية قبول الإستقالة أو رفضها إذ أدرك أن البلاد كانت على حافة الهاوية وإن كل محاولة أو مناورة سياسية تقليدية كان من شأنها نقض الميثاق الوطني وما يستتبع ذلك من أخطار.

إستمرت الأزمة الوزارية تسعة أشهر ظلت خلالها البلاد بدون حكومة، تصرف أمورها الحكومة المستقيلة.

في ٣٠ أيار ١٩٦٩ وجه الرئيس شارل حلو «رسالة إلى اللبنانيين» أكد فيها «حق رئيس الجمهورية في ممارسة ما يمليه عليه قسمه الدستوري عندما يكون استقلال البلاد وسلامتها وسيادتها في خطر».

هذه الرسالة أبرزت انقسام البلاد إلى فريقين، «فمن جديد عبّر المسيحيون في لبنان، بلسان رئيس الجمهورية الماروني عن رفضهم لموقف المسلمين، وكان من المفروض إيجاد حلقة جديدة لجمع أطراف الميثاق الوطني.

ولم تنته الأزمة إلا بعد أن تدخل الرئيس جمال عبد الناصر وجامعة الدول العربية، فذهب قائد الجيش اللبناني إلى القاهرة حيث وقع مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، «إتفاقية القاهرة»، هذه الإتفاقية التي أبقيت نصوصها سرية، وكانت كافية لزرع القلق في نفوس المسيحيين إذ كرست وجود الثورة الفلسطينية انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

كانت هذه الإتفاقية وحملة التجريح للشهابية التي شنها زعيمان مارونيان بارزان (ريمون اده وكميل شمعون) وشاركهما فيها البطريرك الماروني، بالإضافة إلى المعارضة التي حركها زعماء مسلمون ومسيحيون تقليديون أبعدوا عن الحكم، كافية لحمل الرأي العام المسيحي على معارضة عودة فؤاد شهاب إلى الحكم عام ١٩٧٠. أما الرأي العام الإسلامي الذي ظل مؤيداً لفؤاد شهاب طوال سنوات، ما لبث أيضاً أن لحق به بعض الفتور بسبب تأثير الأحزاب اليسارية والمقاومة الفلسطينية عليه، وذلك لمعارضتها «للمكتب الثاني» الذي كان يقف في وجه نشاطاتها. أضف إلى ذلك أن معظم الزعامات التقليدية الشيعية والسنية، كانت مستاءة من الحكم الشهابي المستند إلى ضباط الجيش والتقنوقراطيين.

ولكن بالرغم من هذه المعارضة الواسعة النفوذ فإن عودة الرئيس فؤاد شهاب إلى الحكم كانت تشكّل في نظر عدد كبير من اللبنانيين فرصة أخيرة لإنقاذ الوحدة الوطنية إلا أن الرئيس حلو، كان على ما يبدو، يرى غير ذلك إذ ساعد، بشكل خفي، المعارضة. ففي نظره كانت عودة الشهابية تعني «عودة العسكر».

في ٤ تموز ١٩٧٠ أعلن فؤاد شهاب عزوفه عن ترشيح نفسه للرئاسة، «منسجماً بذلك مع نفسه، إذ كان يرى من الصعب تحقيق أهدافه بدون إجماع لبناني، في الوقت الذي كان الرأي العام المسيحي يعارضه». اختارت الأكثرية الشهابية الياس سركيس، حاكم البنك المركزي، مرشحاً لها واختارت المعارضة سليمان فرنجية، ففاز هذا الأخير بفارق صوت واحد.

واعتبر انتخاب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية هزيمة للشهابية[٧].

لقد وعى الرئيس صبري حمادة منذ اللحظة الأولى خطورة المرحلة التي يمر بها لبنان، فنبه وحذر من خطورة الوضع مراراً وتكراراً ففي سنة ١٩٦٦ «قال الرئيس صبري حمادة للأمير مجيد أرسلان أن الوضع السياسي لا يثير ارتياحه ويدعوه إلى مطالبة الذين يتحملون مسؤولية عامة إلى التروي في مناقشة كل المشاكل القائمة. وقال رئيس المجلس أنه يخاف أن يتسم الصراع السياسي بطابع الحدة ويقضي نهائياً على كل أمل بالتفاهم»[٨].

ومع بداية الأزمة عام ١٩٦٩ حذر الرئيس حمادة من الإنقسام في البلاد مشدداً على ضرورة أن يكون الخلاف ضمن الرأي، وعدم إلغاء رأي الآخرين، داعياً للإبتعاد عن التطرف فيقول: «أولاً، لا أريد أن أقول شيئاً في صدد الأزمة، كم كنت أتمنى أن لا نصل إلى ما وصلنا إليه، ولا أخفي، لقد حاولت كثيراً أن أشيل المنشار من هذه العقدة، فبذلت جهدي، اتصلت بهؤلاء وهؤلاء، طلعت ونزلت، اجتمعت بالنواب من الفريقين عندما بدأت الإستشارات وقلت لهم يا أخوان البلاد ما بتحمل خضات، يسروها، الله ييسر عليكم، كلنا أولاد بلد، ونعرف بعضنا. لكن لسوء الحظ صار هناك تعنت، وهو الذي أوصل الأزمة إلى هذه المواصيل»[٩].

أضاف: «قد تكون هناك أسباب، أنا لا أنكر وجود الأسباب، إنما مهما كانت أهمية تلك الأسباب، فإنها لا تقاس بمصير البلاد، نحن في حالة انقسام، وآمل أن يكون انقسام في الرأي، لأنه لا يجوز أن يكون غير ذلك»[١٠].

ويحذر الرئيس صبري حمادة من محاولات إلغاء الآخرين إذا كانوا يتمتعون بأكثرية عددية، داعياً الحلف الثلاثي إلى عدم احتكار المسيحيين، لأن للآخرين حق التمثيل أيضاً، ثم أن لبنان لا يمكن أن يكون لبنانين أو ثلاثة فيقول في مقابلة صحافية معه: «نحن اللبنانيين كل

عمرنا نعطي المثل الصالح للبلدان التي هي في مثل وضعنا. وقد برهن اللبنانيون أنهم عندما تحق الحقيقة، مثل ما بيقولوا هنا، بيعتبروا حالهم بلد واحد وعيلة واحدة. رائد الجميع في لبنان مصلحة لبنان. وبعد الذي مر على هذا البلد منذ ١٩٤٣ حتى اليوم صرنا نعرف من أين تبدأ مصلحة لبنان وكيف نكون قدّ العمل وزيادة. بعدين، صار في وعي وصار كل واحد يعرف حقوقه وحقوق غيره، لأن البلد للجميع وبدون هالقصص كلها!

وأؤكد لك أن اللبنانيين يعرفون ذلك. ويعرفون أنه لا يمكن أن يكون لبنان لبنانين أو ثلاثة. ويعرفون أنه ليس هناك لبناني نمرو واحد ولبناني نمرو تنين ولبناني نمرو ثلاثة»[١١].

يضيف الرئيس حمادة: «كل فئة لها رأيها، لكن بالنتيجة طلعت فئة وأصرت على أن تتمثل في الحكومة. بجميع كتلها وأحزابها. فإخواننا في الحلف يريدون أن يتمثلوا كلهم، وهذا لا يجوز، لأن هذا الأمر صعب في لبنان، الفئات كثيرة، الكتل أكثر والأحزاب كذلك، في البلدان الديمقراطية هناك حزبان أو ثلاثة على الأكثر، أما عندنا فالأمر مختلف كل عشرة يعتبرون حالهم حزباً، وكل واحد يعتبر نفسه حزباً، وعلى هذا الأساس يجب أن تشكل حكومة من ٥٠ وزيراً، فكيف يمكن إذاً تدبر هكذا حالة»[١٢]

تابع الرئيس حمادة لقاءه مع «النهار» فقال: لقد اتخذ الحلف قراراً يقضي بتمثيل الأحزاب الثلاثة أو لا اشتراك في الحكومة. الكتائب يمثلها الشيخ بيار. الكتلة الوطنية يمثلها العميد ريمون اده. وتركوا للوطنيين الأحرار أن يختاروا الشخص الذي سيمثلهم. بهذه الطريقة يكون الحلف قد أخذ جميع المقاعد الوزارية المخصصة للموارنة. ويكون الموارنة في الحكومة يمثلون طرفاً واحداً. ماذا نعمل بالموارنة الموجودين في الجبهة الديمقراطية؟

أنا جربت مع الكتائب، إجتمعت بالزميل ادمون رزق وقلت له: منمثلكم أنتو والكتلة الوطنية. كذلك ارتجلت عرضاً من قبلي وقلت في نفسي يجب أن أتحمل مسؤوليتي في هذه

الظروف. إجتمعت مع حبيب مطران وعرضت عليه أن ينقل إلى الحلف اقتراحاً بأن يدخل الوطنيون الأحرار في الحكومة مع ممثل عن الكتلة الوطنية أو الكتائب. غاب مطران ورجع. خير إن شاء الله؟ لكن الجواب كان مثل ما بتعرف: الجماعة رفضوا[١٣].

لقد كان الرئيس صبري حمادة في كل المناسبات المصيرية يشدد على ضرورة التآلف والوحدة الوطنية لمواجهة التحديات، وإثر العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي عام ١٩٦٨ شدد على ضرورة تشكيل حكومة اتحاد وطني، ويقول: «بعد الجلسة السرية التي عقدها المجلس النيابي، عقب الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت، طلعت من الجلسة بانطباع انو لازم نكون كلنا كتلة واحدة تجاه عدو لا يفرق ولا يميز بين نهج وحلف بل يستهدف لبنان كله ويستهدفنا جميعنا. وقلت لفخامة الرئيس هالشي ونقلتلو انطباعي عن الجلسة. وصار اللي صار.

لكن وقت اللي شفت انو القضايا مش راكبة، وقفت. مع إني ضليت ماشي للآخر. بعدين وقفت. وجدت أن العملية صعبة وأن الأزمة تتعقد بزيادة»[١٤].

ويحذر الرئيس صبري حمادة الحلف الثلاثي من مغبة النشوة بانتصاره الإنتخابي عام ١٩٦٨، وخصوصاً أن هذا الإنتصار أخذ طابعاً طائفياً فيقول: «المشكلة موجودة في البلد، لأن الحلف الثلاثي أرادها أن تكون، هكذا يريدون، وهم الذين يوجهون الأزمة صوب هذا التيار المتطرف الخطر، الحق على الحلف، ولو لم يكن الحلف مؤلفاً من ثلاثة موارنة من الأقوياء لما كانت المشكلة قائمة من الأساس، ربما كان هناك انقسام، من زمان كان هناك إميل اده، بشارة الخوري مختلفين، وكانت القيامة تقوم، وكانت البلاد تنقسم، ولكن لم يكن ولا مرة طابع الإنقسام طائفياً، كانوا ناس من كل الطوائف يوقفوا مع بشارة الخوري، وكذلك الأمر مع إميل إده، اليوم كل انقسام يضر بالمصلحة ويخرب البلد»[١٥].

ويشدد الرئيس صبري حمادة في نفس المقابلة على ضرورة اعتماد الديمقراطية كخيار ومقياس أمام اللبنانيين ويقول:

«أعتقد أن لا شيء يدوم. كل شيء، وخاصة في لبنان، معرض للتغيير والتبديل. فلتنتظر الأقلية بعض الوقت إلى أن تصبح هي الأكثرية. عندئذ يصبح من السهل على الحلف أن يحكم كما يريد. هذا هو منطق الحكم الديمقراطي البرلماني الذي يطالب جماعة الحلف بتطبيقه ويرفعون المحارم خوفاً عليه. ديمقراطية أو لا ديمقراطية. ما يفعلونه ليس من الديمقراطية في شيء.

بعد الإنتخابات جاء الحلف بطنة ورنة. انتخبوا كامل بك الأسعد بنصف صوت. ما قلنا شي. انتظرنا نحن ستة أشهر وعدنا جينا عالرئاسة. لكن لم نخرب الدنيا ونهدد بالويل والثبور وعظائم الأمور»[١٦].

ولنتابع وقائع هذا الحوار مع الرئيس حمادة لنرى كم كانت نظرته صحيحة إلى تطورات الأمور.

● س: هل تعتقد، كما يعتقد البعض، أن الصراع في حقيقته هو صراع بين اليمين واليسار؟

ـ ج: بلا يمين وبلا يسار، والدليل على أن القصة سياسة بسياسة وجودي في هذه الجهة. صبري حمادة يساري؟ أنا شيوعي يا عمي؟ وفؤاد شهاب شيوعي؟ إذا كان كميل شمعون شيوعياً بيكون فؤاد شهاب ورشيد كرامي وصبري حمادة شيوعيين. مثل ما قلت لك. القصة سياسية ولشو هالدوشة. ما حدا الو علاقة باليمين ولا باليسار، وبعمرنا ما عرفنا هالشغلة.

● س: ما هو رأيك في الحلف؟

ـ ج: كأفراد، والسبعة انعام! لكن كنت اتمنى لو لم يكونوا حلفا لحالهم. لأنه لمجرد تجمعهم كحلف منعزل هكذا صار الناس في لبنان وفي الخارج يقولون ويروجون مثل ما يريدون على هواهم وذوقهم. وهذا التقويل هو الذي سبب عدم الاستقرار في البلد وشجع البلبلة وأوجد القلق والريبة. لولا وجود الحلف كان كل شيء على ما يرام. والذي زاد الطين بلة أن البلاد منقسمة، خاصة أنه لا يوجد سبب جوهري لهذا الإنقسام، عندما جاء فؤاد شهاب إلى الحكم كان الجميع ممثلين ولم تكن هناك شكوى.

● س: مادام الإنقسام قائماً ويشكل خطراً على البلاد، فلماذا لا تحاول كرئيس للمجلس أن تصلح بين الفريقين، على الأقل بين الرئيسين شمعون وشهاب؟

ـ ج: مصالحة شمعون وشهاب لا يجوز لنا أن نبحث فيها، لأنه إذا كانت هناك ضرورة لمصالحتهما، فليتصالحا ولا أعرف إذا كان هناك خلاف حقيقي بين الرجلين. لكن أنت تعرف وأنا أعرف والجميع يعرفون أن الذي مكّن كميل شمعون من الإستمرار حتى اللحظة الأخيرة في الرئاسة وحافظ على الشرعية هو فؤاد شهاب. الآن تقول إن كميل شمعون لا يحب فؤاد شهاب وإن فؤاد شهاب لا يحب كميل شمعون، هذا شيء آخر. المحبة من الله.

ثم إنّ فؤاد شهاب بقي ست سنوات في الحكم فلم نلاحظ يوماً وطول هذه المدة أن حزبي الكتائب والكتلة الوطنية كانا من حصة كميل شمعون ضد شهاب. بالعكس، كانت الكتائب من أعمدة العهد الشهابي وكذلك كانت، لفترة، الكتلة الوطنية. وعندما كانت الحكومات تأتي اثنين باثنين كانوا يجيبوا ريمون اده وبيار الجميل من جهة والحاج حسين ورشيد أفندي من جهة. ونحن كنا نصفّي برة. يا سيدي مبارح، ليش حتى نبعدها، اجا ريمون وبيار وعبد الله اليافي والحاج (حسين العويني)[١٧]. لهذا أستغرب أن الكتائب لم تقف يوماً مع شمعون ضد شهاب. وإذا كانت الكتلة الوطنية وقفت ضد شهاب شي مرة، مش معناه انها كانت مع كميل شمعون.

الحلف يضم ثلاثة أحزاب، اليس كذلك؟ طيب، إذا كانوا بيشكوا من التدخل، مفروض انو يكون هالتدخل حاصلاً من عشر سنين، هذا إذا كانوا منسجمين مع أنفسهم. يا ترى، الم يكونوا هم وزراء وفي قلب الحكم وفي الوزارات الحساسة؟ لماذا لم يمنعوا التدخل والتجاوز والإزدواجية؟ لماذا لم نسمعهم يتحدثون ولا مرة عن التدخل والمتدخلين إلا مبارح؟ أين التدخل؟ الكتائب كانت في الحكم والكتلة كانت كمان. لم نسمع صوتاً واحداً يقول إن هناك تدخلاً ومتدخلين.

في اعتقادي أن لكل فئة من فئات الشعب الحق في أن تنظر إلى مصلحة لبنان بالطريقة التي تراها مناسبة ومفيدة. وأعتقد أن المؤسسة الوطنية قامت بدورها على أكمل ما يكون سنة ١٩٥٨. لأنه لولا وجودها لكنا نحن اللبنانيين عملنا مجزرة بين بعضنا البعض لها أول وليس لها آخر. ذلك الموقف تشكر عليه المؤسسة في ذلك الحين. كنا نشعر أنها تعمل لمصلحة لبنان، وإذا جاء وقت وصار يجب أن تتدخل، خصوصاً في الظروف الحاضرة، فأنا لا أغفر لها تلكؤها وعدم اهتمامها[١٨].

لقد حملت السنتان الأخيرتان من عهد الرئيس شارل حلو تطورات خطيرة، منها الصدام بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، وفي هذه المسألة كان الرئيس صبري حمادة واضحاً أيضاً حيث يقول في اجتماع عقد في القصر الجمهوري في بعبدا يوم ١٠/٦/٦٩، وضم إضافة إلى الرئيس شارل حلو، الرئيس صبري حمادة، الرئيس رشيد كرامي ووزير الدفاع الأمير مجيد ارسلان، قائد الجيش إميل بستاني، رئيس الأركان العامة العميد الأول يوسف شميط والمقدم غابي لحود. وبعد شرح للأوضاع من الرئيسين حلو وكرامي والقادة العسكريين، يقول: «بعد أن استمعت إلى عماد الجيش وإلى رئيس الأركان، أرى أن هناك خطرين: إذا ضربنا الفدائيين تعرضنا لنتائج خطيرة من الداخل وفي سائر العالم العربي وإذا تركنا الفدائيين يقررون جميع تصرفاتهم بكل حرية تعرضنا لخطر إسرائيلي.

فلنفاوض إذاً الفدائيين كما قال عماد الجيش ورئيس الأركان ولندرس إمكانيات دعمهم دون أن ينتج عن ذلك ضرر لنا. فإذا لم يقبلوا كانوا مخطئين وحق لنا الشك بحسن نواياهم ونحن في كل حال لن نسمح بأن يأتي غرباء ويقوموا بأعمال ضد بلدنا فلنشكل إذاً حكومة ولنكلفها التفاوض. فإذا فشلت شكلنا حكومة أخرى وحتى لو اضطررنا إلى تشكيل حكومة كل ثلاثة أشهر يكون ذلك أفضل.

وقال: شكلوا حكومة واتركوا الأمر للعسكريين[١٩].

أنتج الصدام الذي جرى بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية اتفاقية القاهرة التي «كان الرئيس صبري حمادة ضد توقيعها من قبل لبنان، لكنه رضي تمريرها إكراماً لراعيها الرئيس جمال عبد الناصر، وليوفر على اللبنانيين المزيد من المشاكل المجانية[٢٠]، لكن الرئيس شارل حلو يقول إنه لم يكن عنده حماس لهذه الإتفاقية[٢١].

ما هي ذكريات الرئيس شارل حلو عن الرئيس صبري حمادة؟

يقول الرئيس حلو: لقد كان الرئيس صبري حمادة صاحب صوت جهوري في خطبه، التي كان ممتازاً فيها، ولقد تعاونت معه شخصياً في انتخاب الإمام السيد موسى الصدر لرئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، حيث كنت وإياه في خندق واحد، من ناحية العمل لإنجاح الإمام الصدر.

أضاف: عندما حدث أول اعتداء على المسجد الأقصى عقد مؤتمر إسلامي في المغرب، فكلفنا الرئيس صبري حمادة تمثيل لبنان في هذا المؤتمر الأمر الذي لم يرضِ كل الناس، لأن هناك بعض القضايا بين الطوائف، الذين اعتبر البعض منهم أنه كان أولى بالتمثيل، لكني شخصياً اعتبرت الرئيس صبري حمادة يمثل الكل، فمثل لبنان أحسن تمثيل.

تابع: لقد كان الرئيس صبري حمادة الأكثر اعتدالاً بالنسبة لقضية الفدائيين الفلسطينيين، وكانت هوايته الأولى رحمه الله الانتقال بسيارته إلى أماكن بعيدة، حيث كان يقول لي، إن هذا يريح قلبه ونظره، وقد استغربت فعلاً كيف يحب المشاوير البعيدة، وخصوصاً أنه كان قد تعرض لأزمة قلبية، فأكد لي أن الطبيب وهو فرنسي، نصحه انه كلما كان وجهه تعباً، كان ذلك أفضل له، وحينما يكون وجهه مرتاحاً وموردا، فإن ذلك غير جيد، وظل يتبع هذه التوجيهات طيلة حياته.

وعما إذا كانت العلاقة بين الرئيسين حلو وحمادة دائماً جيدة يؤكد الرئيس حلو: كانت العلاقات دائماً جيدة انما أحياناً كان يوجد تناقض، ولكن لم يكن هناك بتاتاً أمور شخصية تستوجب الخلاف، وحينما كنا نختلف فذلك لم يكن بيني وبينه، بل بيني وبين فؤاد شهاب(٢٢).

بعد أن أشرفت نهاية عهد الرئيس شارل حلو، جرت انتخابات رئاسية، فاز فيها الرئيس سليمان فرنجية على حاكم مصرف لبنان الياس سركيس بأكثرية ٥٠ صوتاً ضد ٤٩ . فكيف كانت علاقة الرئيس صبري حمادة بالرئيس سليمان فرنجية.

مصادر ومراجع

١ـــ جريدة النهار ـــ ٢٥/١٠/١٩٧٠
٢ـــ من حوار للرئيس صبري حمادة مع جريدة النهار ٢٤/٣/١٩٦٩
٣ـــ جريدة النهار ـــ ٢٥/١٠/١٩٧٠
٤ـــ من حوار للمؤلف مع الرئيس شارل حلو
٥ـــ ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان وهل سقط؟ مرجع سبق ذكره
٦ـــ نفس المصدر السابق
٧ـــ نفس المصدر السابق
٨ـــ مجلة الحوادث العدد ٥٠٩ ـــ ٢١/١٠/١٩٦٦
٩ـــ من حوار للرئيس صبري حمادة مع جريدة النهار ٢٤/٣/١٩٦٩
١٠ـــ نفس المصدر السابق
١١ـــ نفس المصدر السابق
١٢ـــ نفس المصدر السابق
١٣ـــ نفس المصدر
١٤ـــ نفس المصدر
١٥ـــ نفس المصدر
١٦ـــ نفس المصدر
١٧ـــ ما بين قوسين ( ).. ملاحظة من المؤلف
١٨ـــ من حوار للرئيس حمادة مع جريدة النهار ٢٤/٣/١٩٦٩
١٩ـــ Charles Helou --- Memoires --- Tom III
٢٠ـــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
٢١ـــ من حوار للمؤلف مع الرئيس شارل حلو
٢٢ـــ من حوار للمؤلف مع الرئيس شارل حلو

الفصل الحادي عشر

الرئيس صبري حمادة
وعهد الرئيس سليمان فرنجية
وموقفه من الحرب الأهلية

كيف تم انتخاب
الرئيس سليمان فرنجية؟

مع بدء الاستعداد لانتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفاً للرئيس شارل حلو، كان واضحاً أمام الرئيس حمادة أن المعركة صعبة وقاسية، خصوصاً بعد إعلان الرئيس فؤاد شهاب يوم ٤ تموز ١٩٧٠ عزوفه عن ترشيح نفسه، والذي رشح حاكم مصرف لبنان الياس سركيس.

في البدء رفض الرئيس حمادة هذا الترشيح، لأنه كان يريد أن يخوض المعركة ضد الحلف الثلاثي الذي حقق في المجلس النيابي الذي انتخب عام ١٩٦٨ انتصارات عددية هامة، بمرشح من الصف الأول، لكن الرئيس شهاب أصر على الرئيس سركيس، فأعلن الرئيس حمادة أنه يرفض أن يقف أمام موظف ليزرر جاكيتته، لافتاً أن الأول يبقى أولاً، والثاني يبقى ثانياً[١].

وأمام إصرار الأكثرية الشهابية على ترشيح سركيس، كان لا بد للرئيس حمادة أن يخضع لهذه الإرادة، وفيما بدأ التحضير للمعركة كان واضحاً أمامه أنه إذا ما اتفقت أطراف المعارضة على ترشيح النائب سليمان فرنجية، فسيكون له الحظ الأوفر، وفعلاً هذا ما حصل[٢].

أجرى الرئيس حمادة «بوانتاج» فتبين له أن الفرق بين الفائز والرابح سيكون متقارباً

وتوقّع أن لا يتعدى الصوت الواحد، خصوصاً بعد إعلان النائب كمال جنبلاط تأييد جبهة النضال الوطني البرلمانية التي يرأسها للنائب سليمان فرنجية، ولم يمتثل لهذا القرار عضوا الكتلة النائبان معروف سعد وبهيج تقي الدين اللذان أيدا الياس سركيس[٣].

تبين للرئيس صبري حمادة أن الفارق لن يكون إلا صوتاً واحداً لمصلحة الياس سركيس[٤]، فكان أن تكثفت الإتصالات حيث تمكن النهجيون من إقناع أحد نواب الكتلة الوطنية بتأييد مرشحهم، وبعد إجراء الدورة الإنتخابية الأولى، حيث لم يفز أحد من المرشحين بأكثرية الثلثين، علم العميد ريمون إده بما جرى مع أحد نوابه، فعمد في الدورة الثانية إلى إلقاء ورقتين في صندوق الإقتراع، فكان أن ألغيت هذه الدورة، بعد أن تمكن إده من كشف النائب الذي تم إقناعه بانتخاب سركيس، فأنبه على ذلك، ورده إلى خانة النائب فرنجية[٥]، فيما تمكن الرئيس كميل شمعون من إقناع أحد نواب بعلبك ـ الهرمل الذي فاز في الإنتخابات النيابية على اللائحة المنافسة للرئيس حمادة، من انتخاب النائب سليمان فرنجية، حيث تراوحت التقديرات بشأن إقناع هذا النائب فمنهم من قال إن ذلك تمّ لقاء ٢٥ ألف ليرة لبنانية، فيما قال البعض الآخر أنه تم لقاء قطعة أرض[٦]. وتردد كما روت بعض الصحف أن النائب كمال جنبلاط انتزع من يد عضو كتلته النائب فؤاد الطحيني ورقة كان هذا الأخير قد سجل عليها الياس سركيس وأعطاه بدلاً منها ورقة عليها اسم سليمان فرنجية[٧].

أسفرت نتيجة الإقتراع عن نيل النائب سليمان فرنجية ٥٠ صوتاً والياس سركيس ٤٩ صوتاً، وهنا رفض الرئيس حمادة إعلان نجاح النائب فرنجية، داعياً إلى إعادة الإنتخاب من جديد، وحجته في ذلك، أنه في الدورة الثالثة من الإنتخابات يفترض بالمرشح الفوز بأكثرية نصف عدد أعضاء المجلس النيابي زائد صوت واحد، ولما كان نصف عدد النواب هو ٤٩،٥، فإن الأكثرية تكون والحالة هذه نصف نائب وليس نائباً[٨].

وهنا حدث هرج ومرج، وشهر النائب سليمان فرنجية مسدسه، فكان أن انتزعه منه سعدون حمادة وهو موظف في مجلس النواب وإبن شقيق الرئيس حمادة[٩].

أصر الرئيس حمادة على موقفه وانسحب إلى غرفة مكتبه في مبنى مجلس النواب، فتبعه الرئيس رشيد كرامي والنائب رينيه معوض اللذان أعلنا له، أنه إذا أعاد الإقتراع فسيصوتان لمصلحة النائب فرنجية، داعين إياه لإعلان فوز فرنجية برئاسة الجمهورية، فأسقط ذلك في يده، فدعا مكتب المجلس إلى اجتماع أعلن على اثره فوز النائب سليمان فرنجية برئاسة الجمهورية[١٠].

لقد أجمعت على انتخاب الرئيس سليمان فرنجية قوى غريبة في تناقضها، إلاّ أنه كان مرشح الحلف الثلاثي بالدرجة الأولى[١١] . فقد كانت أجواء انتخابات ١٩٦٨ هي الحاضرة أولاً وفي الأساس في انتخابات الرئاسة، فالحلف الثلاثي كان قد كسب ثقلاً برلمانياً كبيراً إثر الإنتخابات النيابية التي خاضها بشعارات كانت تتركز منذ العام ١٩٦٧ على معارضة سياسة العهد الشهابي في سياسته العربية المتوازية، لأن مناخ هزيمة ١٩٦٧ كان يهيمن دون شك على مسرح السياسة اللبنانية[١٢].

استقبل انتخاب الرئيس سليمان فرنجية، مرشح المعارضة التي ضمت كلاً من الحلف الثلاثي وصائب سلام خصمَي الشهابية وكمال جنبلاط التقدمي حليف المقاومة الفلسطينية، بموجة عارمة من الفرحة الشعبية، خصوصاً في الأوساط المسيحية التي اعتبرت هذا الإنتخاب بمنزلة نصر مسيحي، أما بالنسبة للفلسطينيين فكان فوز فرنجية بمنزلة انتصار يسجل نهاية عهد المكتب الثاني الشهابي الذي كانت علاقته متأزمة معهم منذ عام ١٩٦٥[١٣].

وعربياً، فإن الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ شهدت وفاة جمال عبد الناصر،

وصار عهد الرئيس فرنجية محاطاً بمناخات من التراجعات العربية ومنها:

تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن عام ١٩٧٠، وإنهاء الوجود العسكري والسياسي لها في عام ١٩٧١، ثم كان الإجتياح الإسرائيلي للعرقوب عام ١٩٧٢[١٤] .

وفي ظل هذه المناخات جرت الإنتخابات النيابية عام ١٩٧٢، وأسفرت عن فوز كاسح للائحة الرئيس صبري حمادة التي لم يسقط منها سوى المرشح نظير جعفر الذي فاز بدلاً منه النائب عبد المولى أمهز الذي كان محسوباً على الرئيس فرنجية، وقد انضم إلى كتلة الوزير طوني فرنجية النيابية.

وتحضرنا هنا ملاحظة هامة، يمكنها أن ترد على كل من زعم أن العهدين الماضيين كانا يدعمان الرئيس حمادة في الإنتخابات النيابية، حيث إنّه منذ أن تسلم الرئيس شهاب سدة الرئاسة لم تفز لائحة الرئيس حمادة بأكملها كما أسلفنا في فصل سابق، كما فازت في عهد الرئيس فرنجية، حيث كان الرئيس حمادة في المعارضة، مع العلم أنه في عهدي الرئيسين شهاب وحلو، كان النافذون يشيعون بأنهم ساهموا بإنجاح الرئيس حمادة[١٥].

والجدير بالذكر، أن نجاح الرئيس حمادة ولائحته في الانتخابات النيابية، كان أيضاً كاسحاً في العهود التي سبقت عهد الرئيس شهاب[١٦].

مصادر ومراجع

١ــ من حوار للمؤلف مع محمد قاسم جعفر وكان احد مرافقي الرئيس صبري حمادة
٢ــ من حوار للمؤلف مع نزار حمادة
٣ــ من حوار للمؤلف مع الأستاذ عدنان حمادة
٤ــ من حوار للمؤلف مع الأستاذ عدنان حمادة
٥ــ مجلة الحرية العدد ٥٢٩ ــ ١٩٧٠/٨/٢٤
٦ــ رواها للمؤلف عدة مصادر وذكروا له إسم النائب
٧ــ مجلة الحرية العدد ٥٢٩ ــ ١٩٧٠/٨/٢٤
٨ــ من حوار للمؤلف مع الأستاذ عدنان حمادة
٩ــ من حوار للمؤلف مع نزار حمادة، وقد اعيد المسدس للرئيس فرنجية في وقت لاحق
١٠ــ نقله للمؤلف مرافق الرئيس حمادة، محمد قاسم جعفر
١١ــ التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ــ مصدر سبق ذكره
١٢ــ نفس المصدر السابق
١٣ــ ميثاق ١٩٤٣ ــ لماذا كان وهل سقط؟ مصدر سبق ذكره
١٤ــ التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ــ مصدر سبق ذكره
١٥ــ من حوار مع الأستاذ عدنان حمادة
١٦ــ من حوار مع الأستاذ عدنان حمادة

.. وتوقفت عقارب الساعة

التطورات التي كان يشهدها لبنان والمنطقة كانت مؤشراً على أوضاع صعبة، ولهذا دعا الرئيس حمادة إلى رص الصفوف والوحدة لمواجهتها، فتخلى عن كل تحفظاته على العهد وشارك في الحكومتين المتتاليتين اللتين شكلتا بعد الإنتخابات، فعمل وزيراً للزراعة في عهد حكومة الرئيس صائب سلام وللأشغال العامة والنقل في حكومة تقي الدين الصلح.

أخذ الوجود الفلسطيني منذ نهاية العام ١٩٧٠ ينتقل بكثافته السياسية والإعلامية والعسكرية إلى لبنان، فتصاعدت موجة العمليات العسكرية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما تصاعدت وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وخصوصاً على المخيمات الفلسطينية في عمق المدن اللبنانية من طرابلس (البداوي) إلى راشيا الفخار وصيدا وبيروت إلى الإنزال الإسرائيلي وغارته على فردان والفاكهاني واستشهاد القادة الفلسطينيين، كمال ناصر، كمال عدوان وأبو يوسف النجار عام ١٩٧٣[1]. حيث استقالت على أثرها حكومة الرئيس صائب سلام.

كانت حدة الإستقطاب السياسي بين الأطراف اللبنانية المختلفة قد بلغت ذروتها، ووقع ما حذر منه الرئيس حمادة قبل زمن بعيد، حيث قال «لسوء الحظ هناك تعنت سيوصلنا إلى أزمة، قد يكون لها أسبابها، لكنها أسباب لا تقاس بمصير البلاد، فنحن في حالة انقسام، وآمل أن يظل في إطار الإنقسام في الرأي ليس أكثر»[2].

هذه الأزمة التي أخذت في الاستفحال تسببت بتشكيل حكومة جديدة برئاسة تقي الدين الصلح، التي أطلق عليها «حكومة كل لبنان» والتي قيل عنها أنها تجسد هدنة مؤقتة تتوج الأزمة السياسية[٣] التي تعيشها البلاد.

إلاَّ أن الأزمة التي كان جمرها يتأجج تحت رماد الهدنة أطاحت بحكومة الرئيس تقي الدين الصلح، وشكل الرئيس رشيد الصلح حكومته التي عين فيها ماجد حمادة نجل الرئيس صبري حمادة وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة.

من سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ «استمرت الأحزاب المسيحية والمنظمات الفلسطينية في زيادة طاقاتها العسكرية وتحضير نفسها للصدام المسلح المحتوم.

فوزعت الأحزاب المسيحية المحافظة في الأحياء والقرى المسيحية كميات من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، كما عمدت المنظمات الفلسطينية إلى إنشاء منظمات للدعم في المدن والمناطق الإسلامية تمولها وتساعدها بمساعدة بعض الدول العربية»[٤].

.. وانفجر الوضع، فاغتيل معروف سعد في صيدا في شباط ١٩٧٥، ووقعت مجزرة البوسطة في عين الرمانة في ١٣ نيسان من نفس العام.

.. وانفتح باب الأزمة على مصراعيه.

كان واضحاً أمام الرئيس صبري حمادة أن البلاد قادمة في ظل هذه الأزمة على المجهول، لذلك، حينما طرحت استقالة حكومة الرئيس رشيد الصلح، كان من الداعين إلى التروي، لأنه من الصعوبة بمكان تشكيل حكومة جديدة في ظل هكذا ظروف، ومع استقالة معظم الوزراء من الحكومة، اتفق مع نجله الوزير ماجد حمادة على عدم الإستقالة، في موقف رمزي يشير إلى التمسك بالدولة والأصول الدستورية ووحدة البلاد. فكان أن مثل الوزير حمادة مع الرئيس الصلح في المجلس النيابي حيث قدم بيانه الشهير الذي أعلن فيه استقالته[٥].

مصادر ومراجع

١ـــ التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ـــ مصدر سبق ذكره
٢ـــ النهار ١٩٦٩/٣/٢٤
٣ـــ التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية
٤ـــ الميثاق الوطني ـــ لماذا كان وهل سقط؟ مصدر سبق ذكره
٥ـــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة

لو أخذوا مواقفه!

أما مواقف الرئيس حمادة من مجمل هذه الأزمة فتوضحها سلسلة تصاريح كشفت عن الوعي المبكر لهذه الأزمة وأخطارها على الوطن ووحدته.

وأولى هذه المواقف تتضح حينما باشر نجله علي بتشكيل تنظيم أطلق عليه نسور البقاع، بدأ ينضم إليه العشرات من الشباب البقاعي، لكن الرئيس حمادة وعى لعبة الدم التي يساق إليهاالوطن والشعب، فكان أن منع نجله عن هذا التنظيم، وأرسله إلى الولايات المتحدة لاستكمال تعليمه[1]. أما مواقفه من هذه الأزمة والمحنة فتتضح من تصاريحه، فخلال استقباله وفوداً شعبية من بعلبك - الهرمل في مزرعته في حزين يوم السبت في ٢٧ نيسان ١٩٧٥ أدلى بتصريح قال فيه:

«في هذه الظروف يهمني لبنان، قبل أن تهمني نفسي. أما حل الأزمة الراهنة فهو يتوقف على العمل بالقول المأثور: «رحم الله امرءاً عرف حده فوقف عنده».

نعيش في هذا الوطن في شركة مؤلفة من فرقاء وان استمرارها رهن باستمرار الوفاق بيننا جميعاً، وفي حال التخلي عن مسؤولية المشاركة يقع التخريب الذي نشهده الآن، وقبل كل شيء على جميع الشركاء أن يعرفوا مصلحتهم أولاً وأين هي».

وأضاف: «إن كل واحد منا يعرف حقيقة الأوضاع في الوقت الحاضر وإن المسؤولية تقع على كل واحد منا للعمل في إطار المصلحة العامة التي نعرفها جميعاً، ولا يعتقد أحد منا أن في

استطاعته وحده أو مع أي فريق منفرد أن يحدث التغيير، لذلك ادعو الجميع إلى التروي والتمسك بالحكمة لحل المشاكل حلاً طبيعياً».

وتحدث الرئيس حمادة عن الإتصالات التي أجراها، فقال إنها شملت كل الفئات وقد وجد تجاوباً لدى الجميع (ونقلت انطباعاتي إلى الرئيس فرنجية عندما زرته أخيراً وقد لمست في كل الإتصالات التي أجريتها الرغبة الصادقة في الخروج من المحنة التي لم يفد منها إلا العدو وحده... وقد تمنيت على الرئيس فرنجية أن يهتم بصحته قليلاً في الوقت الحاضر حتى يعود إلى مزاولة نشاطه).

وعن موضوع «تطيير» الحكومة قال الرئيس حمادة: «هلق مش وقتها، فالبلاد في حاجة إلى تعاون الجميع من أجل إعادة الهدوء قبل التسلي بالخلافات السياسية الصغيرة. وعملية بقاء الحكومة أو ذهابها رهن بالأكثرية النيابية وبقدرة النواب على توقيع عريضة من ٥٠ نائباً لإسقاطها إذا استمرت الحكومة في تعطيل النصاب، وهذا شيء معلوم، وإذا لم يتمكنوا من جمع هذه التواقيع فهذا يعني أن الحكومة باقية بتأييد الأكثرية».

وأثنى الرئيس حمادة على التعاون الذي قام بين قوى الأمن والكفاح المسلح والذي أدى إلى التصدي لمثيري الفتن والمخربين في البلد وأدى إلى مقتل بعض أفراد العصابة.

وقال إنّ هذا التصدي «أعاد الثقة إلى النفوس وأوحى بالطمأنينة وبرغبة المقاومة في وضع حد للجماعات التي تستغل العمل المقدس في الأعمال الدنيئة».

ودعا إلى مزيد من التعاون للقضاء على أعمال التخريب والفتنة من أجل حماية اللبنانيين والفلسطينيين من شر هذه الأعمال وما تترك من انعكاسات في المجالين: اللبناني والفلسطيني والعربي.

وانتقد الرئيس حمادة فكرة عزل الكتائب «لأن هذه الفكرة تعني أخذ الكتائب ككل بجريرة عمل إفرادي قامت به جماعة محدودة، وأنه لا يجوز الأخذ بهذا الاتجاه الخاطىء لأن مثل هذه الأقلية الرعناء موجودة في كل حزب وكل هيئة وداخل المقاومة، ويجب الضرب بيد من حديد على مثل هذه الفئات المخربة لأي جهة انتسبت».

وأضاف: «ثم إنّ فكرة عزل الكتائب لن تعطي الغاية المتوخاة من طرحها، بل على العكس ستكسب الكتائب عطف الجهات التي وقفت إلى الآن على الحياد، كما أن عزل أي فئة تمثل اتجاهاً سياسياً في البلاد يعني تفسيخ الجبهة الداخلية والدخول في معارك جانبية ليست في مصلحة الديمقراطية ولا في مصلحة القضية الفلسطينية، وعليه فأنا ضد طرح فكرة عزل أي جهة في الجبهة الداخلية».

ورداً على سؤال قال الرئيس حمادة: «لو كنت رئيساً للمجلس لكنت دعوت إلى جلسات عادية ومباشرة درس الموازنة وذلك بعدما فقد النصاب ثلاث مرات بالنسبة إلى جلسة المناقشة وهذا يعني أن النواب لا يريدون المناقشة.

وإنني أقول أنه خلال درس الموازنة هناك أكثر من سبيل لمناقشة الحكومة.

إن من حق رئيس المجلس تعيين الجلسات واختيارها لكن إذا طالبت الأكثرية بتخصيص الجلسة لموضوع معين، فإن الرئيس ينزل عند رغبة الأكثرية فيخصص الجلسة للموضوع المطلوب»(٢).

وبعد تكليف الرئيس رشيد كرامي بتشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة الرئيس رشيد الصلح قال: «إن الرئيس رشيد كرامي هو في الوقت الحاضر من بين أفضل الشخصيات التي يمكنها تأليف حكومة وتولي الحكم في هذه الظروف».

أضاف: «على كل حال، رشيد أفندي صديقنا وكنا قد رشحناه من زمان، وهو رجل دولة بكل ما في الكلمة من معنى ويمكنه في هذه الظروف أن يتحمل المسؤوليات والتبعات الملقاة على رئاسة الحكومة.

وفي سبيل إيجاد الإستقرار وتوفير الأمن يجب بذل كل شيء والتضحية بكل شيء حتى إذا اقتضى الأمر أن «نعمل شواذاً» لأن الإستقرار والأمن مطلب الجميع وهما بالتالي عصب كل دولة، وللوصول إلى توفير الأمن وإيجاد الإستقرار يجب التفاهم مع الجميع والقضية شائكة على ما أرى».

وأوضح حمادة أن مقومات الحكومة القوية تمكنها من إيجاد التفاهم مع الجميع «وأنا أقول بضرورة توفير التفاهم مع الجميع وتمثيل الإتجاهات كلها من دون الخروج من الواقع الذي نحن فيه لأن هنالك أموراً لا يجوز أن نتجاهلها»[٣].

وفي الأحاديث التي كان يرددها الرئيس صبري حمادة في تلك الفترة أمام زائريه، كانت تثير اعتقاده أن الأزمة لم تعالج جذرياً بعد وإن هناك قضايا كثيرة ما تزال بحاجة إلى معالجة. لكن الرئيس حمادة كان يحذر زائريه من أن يحمل كلامه على محمل التشاؤم. وقال إن رجال السياسة والمواطنين أصبحوا على علم بالنتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب على فشل الحكومة الحالية أو على أية محاولة لإثارة الإنقسام. ويقول الرئيس حمادة إن القضايا التي ما تزال عالقة يجب أن تعالج في الإطار السياسي وليس في إطار تبادل التحديات. ويضيف أن المعلومات التي يملكها عن القضايا العالقة لا تسمح له بالخوض في التفاصيل، لكنه يعتقد أنها قضايا ليست ذات طابع سياسي وحسب بل أن بعضها يغلب عليه الطابع الإجتماعي. وفي رأي الرئيس حمادة أن من مصلحة الجميع العمل على تذليل

العقبات التي تعترض سبيل التفاهم على القضايا السياسية والإجتماعية العالقة.

أما بالنسبة إلى الحكومة، فالرئيس حمادة كان يفضل بقاء الحكومة بعد ان انطلق أعضاؤها في مواجهة المشاكل والسعي إلى إيجاد الحلول اللازمة لها. وهو يعتقد أن البحث في تعديل هذه الحكومة أو تبديلها قد يعرقل المهمة التي بدأها الوزراء لإعادة البلاد إلى وضعها الطبيعي وإيجاد الحلول الضرورية للمشاكل التي فجرتها الأحداث. ويقول إن الجهود يجب أن ترتكز على مساعدة الحكومة ومساندتها في الأعمال التي تقوم بها[٤].

في حين كان الجميع يعتبر أن الأزمة، أزمة داخلية وأسبابها اجتماعية، ذهب الرئيس حمادة إلى التأكيد أن أسباب هذه الأزمة خارجية، وهو ما أكده بعد ذلك بسنوات كل أطراف الأزمة.

فخلال وجوده في مزرعته في حزين تحدث أمام عدد من زواره عن الوضع العام في البلاد والأزمة الوزارية، فعاد بالذاكرة إلى الأزمة الوزارية التي عاشها اللبنانيون في العام ١٩٦٩ وتحدث عن الدور الذي قام به لتذليل العقبات التي واجهت الرئيس المكلف وتشاء المصادفة أن يكون الرئيس كرامي نفسه.

استهل الرئيس حمادة حديثه بمثل يقول «ما بني على الفاسد فهو فاسد لا خير ولا بركة منه، وما يأتي عن طريق الشر هو الشر».

وأضاف: «ألاحظ خلال هذه الأيام تبدلاً في الأوضاع والأمور، وانجرافاً في قضايا لا يجوز أن ندخل فيها. ونصيحتي إلى الجميع أن يضعوا كل الأمور جانباً وينظروا إلى مصلحة البلد، مصلحة لبنان التي هي مصلحة كل فرد منا لأن البلد إذا خرب سيخرب علينا كلنا، وعلينا أن ننظر إلى هذا البلد بالمنظار المتفائل وبالأمور الحسنة لا بالأمور الشريرة، ويجب أن

نضع الآن على الهامش مسألة الإنتخابات النيابية المرتبطة بمعركة رئاسة الجمهورية، لأن هذه الحوادث ليست إلا من أجل إيصال أكبر عدد من النواب من هذا الفريق أو ذاك حتى يتمكن من إيصال مرشحه إلى رئاسة الجمهورية، لكن أعود وأكرر أن ما بني على الفاسد هو فاسد لأن رئيس الجمهورية الذي سيأتي بهذه الطريقة لن يكون لخير هذا البلد».

وقال: «الواقع أن القوانين تسن في الدول الراقية وفق طبائعها وحياتها، أما وضعنا نحن فهو استثنائي لا يقابله وضع مماثل في العالم، وذلك بسبب وجود فئات تفاهمت على أسس المحبة والمشاركة والوئام، وعندما تتعثر هذه العوامل يتصرف كل واحد على هواه، وهذه الفئات أخذت، ويا للأسف، من الأحزاب ظاهرها وبقيت فئات طائفية.

إن هذا البلد لا يعمر ولا يستقر إلا بجناحيه المسلم والمسيحي، وعندما يختلفان يحصل كل ضرر. ومن هنا يجب أن نتعلم درساً من الماضي وأن نترك القضايا الهامشية ولا نهتم بها».

وخلص إلى القول: «أعتقد أن الأزمة ثلاثة أرباعها من برا والربع من جوا. ونحن آلة تنفيذ... وإننا اليوم في طريق الإنتهاء من قضية العزل، أما المطالب فإن كل واحد يقدسها ويتمناها، بعدما نخلص من قصة العزل... والمطالب تحتاج إلى تشريع وعمل وقوانين وليست «كوني فكانت». وأهم شيء الآن الخلاص من الحالة التي قسمتنا وعملتنا العرب عربين»[٥].

آخر حديث

وفي آخر حديث للرئيس صبري حمادة أعلن يوم الثاني من كانون الأول عام ١٩٧٥ أن اللبنانيين ينقسمون إلى ثلاث فئات، واحدة معتدلة وأخرى متطرفة وثالثة لها غايات معينة

تسعى إلى تحقيقها.

وأضاف: «إن الفئة المعتدلة تشمل ٩٠ في المئة من اللبنانيين. والوضع سيبقى على حاله إلى أن يفشل أصحاب الغايات أو يحققوا أهدافهم وغاياتهم».

واعتبر الرئيس حمادة أن توسيع الحكومة إذا لم يضر فهو ينفع على الأقل في هذه الظروف.

وقال إن حكمة هذه الأيام هي أن المقاتلين أصبحوا أقطاباً وغير المقاتلين أصبحوا من الدرجة الثانية[٦].

مصادر ومراجع

١ـ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة

٢ـ وكالة الأنباء الصحافية ٢٧/٤/١٩٧٥

٣ـ النهار ٢١/٥/١٩٧٥

٤ـ النهار ٨/٦/١٩٧٥

٥ـ النهار ٢٢/٦/١٩٧٥

٦ـ النهار ٣/١٢/١٩٧٥

.. وتبقى ذكراه ومآثره

وكأن القلب الكبير للرئيس صبري حمادة لم يستطع تحمل ما ينتظر الوطن من الويلات، والشعب من مآسي حرب ضروس تدور في الشوارع والأزقة، وهو الذي صبر ورابض وناضل في مختلف المراحل دون أن يرف له جفن من الخوف، ودون أن يهتز الفؤاد برعشة وجل، فاعتصر القلق القلب الذي كان في السابق قاوم الآلام وانتصر عليها، فأعلن في أواخر شهر كانون الأول عام ١٩٧٥ عن إصابة الرجل الكبير بنوبة قلبية، ونُقل القائد الإستقلالي ورجل الدولة البارز، اللبناني الوطني الخالص، والقومي العربي الصميم دولة الرئيس صبري بك حمادة على عجل إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، حيث أدخل غرفة العناية المركزة، ليخضع لإشراف طبي مكثف.

صبري حمادة السياسي والقائد ورجل الدولة الذي تميز في الملمات والمواقف الصعبة برباطة الجأش وهدوء الأعصاب ورجاحة العقل، حيث يقول «أعصابي مثل الحديد لا أثور ولا أزعل كما يعتقد بعض الناس ، فأيام معركة الإستقلال كثر الذين صار معهم انهيار عصبي وتأثروا بالإعتقال والمشاحنات، المرحوم سليم تقلا مات لهذا السبب، والشيخ بشارة الخوري نقل إلى حيفا للإستشفاء»[١]. لم يتحمل على ما يبدو قلبه الكبير المآسي التي تعرض لها الوطن والشعب، وهو الذي عرف ببعد بصيرته ما ينتظر الوطن فآثر هذه المرة إعلان الإحتجاج الكبير.

ومع ذلك، أبى الرئيس صبري حمادة الاستسلام للآلام، وكم من مرة دعا الأطباء إلى نزاع الكمامة والخراطيم عن فمه، ليوصل كلمة أو موقفاً لزائر جاء يطمئن إليه، فكان الأطباء يمتثلون لرغبته[٢]. مع أنه كان حينما يدب فيه مرض أو ألم، يتحول إلى مريض قنوع يمتثل لأوامر الأطباء بدقة وينفذ تعليماتهم ووصفاتهم بحذافيرها، لقناعته أن الله سبحانه وتعالى منح كل امرىء علماً وقدراً واختصاصاً ليخدم الآخرين والمجتمع[٣].

قبيل دقائق من وفاته، وكأنه علم أن ساعة الأجل قد حانت، وكأننا أمام قصة إغريقية قديمة حيث الرجال ـ الأساطير يقاومون النهاية ببسالة لأنهم يريدون أن يستقبلوها بكل رجولة ورحابة صدر. دعا الرئيس صبري حمادة كل من كان حوله، وقال: «يا عيب الشوم يا صبري أن تموت وأنت على السرير، انتزعوا كل النباريش أريد أن أموت واقفاً، وأراد أن ينتزعها بنفسه[٤]، فاستدعي الأطباء على عجل وامتثلوا لإرادة ذلك المريض الذي استسلم للقدر المحتوم بهدوء وابتسام ورضى[٥]. لتطوى صفحات مشرقة من حياة رجل الإستقلال والدولة البارز المغفور له دولة الرئيس صبري بك حمادة. ولتظل هذه الصفحات التي حاول الكثيرون طمسها لأسباب مختلفة ومتباينة تبعاً لمصالح فئوية وطائفية ومناطقية مختلفة، مضيئة منيرة تحمل الكثير من المعاني والعبر، ولعلنا أفلحنا في تقديم بعض إشراقها المؤثر في بناء لبنان المعاصر.

مصادر ومراجع

١ـــ جريدة النهار ٢٥/١٠/١٩٧٠

٢ـــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة

٣ـــ من حوار للمؤلف مع طبيب الرئيس صبري حمادة الدكتور اسطفان الذي رافقه منذ العام ١٩٤٥ حتى وفاته.

٤ـــ من حوار للمؤلف مع د. اسطفان

٥ـــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة.

الفصل الثاني عشر

الإنسان والسياسي ورجل الدولة

طفولته والصبا والجمال

طفولة الرئيس صبري حمادة بشكل عام لم تكن قاسية، ولولا سنوات النفي لأمكن القول إنها كانت طفولة هانئة وهو يتحدث عن ذلك بقوله: «طفولتي لم تكن قاسية إلا بالقدر الذي يمكننا أن نعتبر فيه النفي قسوة. رافقت والدي إلى المنفى في الأناضول وكنت لا أزال طفلاً. غير أني عرفت قبل ذلك أياماً رغيدة ملأى بالحنان. حنان والدتي وحدب والدي. احتفظت طويلاً بصورة قديمة لأمي لا تفارقني أبداً. وكم تألمت لضياعها! لأني شعرت بأني فقدت أعز وأغلى ما لدي»[١].

وقبيل السادسة من عمره يذكر الرئيس صبري حمادة «كنت في الهرمل أمضي سحابة نهاري أشارك أترابي لعبتي المفضلة (السبركة)، وثانية هي لعبة الغولف اللبنانية إن جاز التعبير، تقضي اللعبة بأن نحفر حفراً صغيرة، الواحدة منها بعيدة عن الأخرى، ثم نحاول أن نرمي فيها حجراً بواسطة عصا كبيرة. أما (السبركة) فكان علينا أن نحفر لها حفرة واسعة ثم ننقسم إلى فريقين يحاصرها أحدهما، بينما يحاول الثاني اقتحامها والتغلب على مقاومة محاصريها. هذا إلى جانب ولعي بالخيل التي حملتني على صداقتها في سن مبكرة صعوبة مواصلات تلك الأيام.. مواصلات انحصرت في العربات والجياد، فاقتصر كل ما كان يربطنا بالعالم الخارجي على حوافر الخيل»[٢].

والرئيس صبري حمادة الذي تأثر بوالديه، تعود منذ نعومة أظفاره على المروءة، وهو يقول بهذا الخصوص: «الحقيقة هي أني تأثرت بالاثنين. غير أن تأثري بأبي كان أبعد وقعاً

وأعمق جذوراً من تأثري بوالدتي. مازلت معجباً به حتى اليوم وقد مضى على وفاته زمن طويل، وانتقل بي العمر من مرحلة إلى أخرى. عرفته رجلاً كامل الرجولة من حيث الهيبة والطلعة البهية، ومن حيث رجاحة حكمه على الناس والمواقف»[٣].

ويتناول والده بالقول: «لقد كان متديناً محباً للآخرين، ولما عدنا من منفانا في الأناضول، أذكر كما يذكر التاريخ وجميع من عاشوا تلك الأيام أن الجوع كان قد استشرى في لبنان، فعمل والدي ما استطاع لمحاربته بين أهلنا وجيراننا. الإفراط في الطعام بعد جوع طويل يؤدي إلى ما يؤدي إليه الجوع. كثيرون توفوا مباشرة بعد تناولهم ما كانوا قد نسوا مذاقه منذ أشهر، فيجعل أبي من نفسه طبيباً يشرف على علاجهم: يقدم لهم في البداية الحليب واللبن ولا يدعهم يتناولون الأطعمة الدسمة إلا تدرجاً»[٤].

أما المروءة فمن الواضح أنه تأثر بوالديه كثيراً ويقول الرئيس حمادة: «إنّ والدتي لم تكن تقل عن والدي بأساً وشهامة فهي أخت الرجال، وما زلت أذكر نصيحة أسدتها لوالدي يوم كنا في منفانا في قسطاموني. حيث قصدنا صديقاً لبنانياً، نفي معنا هو رشيد مراد، وكان ابنه يوسف قد دعي للجندية باعتباره من أبناء بعلبك، وكانت ولاية تابعة للآستانة في تلك الأيام. جاء رشيد مراد إلينا بعد أن سدت في وجهه أبواب إنقاذ ابنه من الخدمة في الجيش العثماني، خدمة كانت تعتبر بمنزلة حكم مسبق بالإعدام. قصدنا ليطلب من والدي أن (أتعاين) بدلاً عن يوسف. دار الحديث ووالدتي بحكم كونها سيدة محجبة تصغي إليه في غرفة قريبة لصالة الإستقبال. فلما ظهرت على والدي علامات التردد، أرسلت من يستدعيه إليها وقالت:

«إن لم نمد يد العون لمواطن لنا، فمن تراه يفعل. كلنا هنا غرباء منفيون، نعاني من ظلم واحد، فعلينا أن نشد أزر بعضنا البعض. ولو جاء صديقك يطلب مني أن يحل صبري محل ولده في الخدمة الفعلية في الجيش لما ترددت في تلبية طلبه»..

ثم نادتني وقالت: (إذهب برفقة والد يوسف مراد إلى الثكنة «وتعاين» مكانه)..

وبمعنى آخر كان علي أن أنتحل شخصية يوسف مراد وأتقدم حاملاً اسمه إلى سلطات التجنيد التركية..

... لبيت رغبة والدتي ورافقت والد يوسف مراد صديق أبي إلى حيث (تعاينت) بدلاً عن ابنه، وأعطيت إجازة ثلاث سنوات لعدم بلوغي السن القانونية. ما افتقدت شيئاً في الحياة افتقادي حنان أمي عندما اختارتها السماء وكنت أمني النفس بأن تطول رفقتها لي ما يطول العمر[٥].

«لم يقيدني والدي بأوامر صارمة بل أطلق لي الحرية. يشجعني عندما أحسن الصنع ويلفتني بلطف إلى خطأي كلما أخطأت وأسأت الصنع. أذكر أن سعيد باشا حمادة، جدي لوالدتي وعم أبي (شقيق والده)، وجه إلي مرة تعبيراً لم يرقه، فانبرى له على الفور قائلاً: (لا أسمح لك بأن توجه مثل هذا القول لصبري)[٦].

أما الجنس اللطيف فقد كان له حصته في حياة الرئيس صبري حمادة وهو يقول عن ذلك، أما الجنس اللطيف فيستهويني.

يستهويني منذ أن أفقت على الدنيا. ترددت في السادسة من عمري، وكنا ما نزال نقيم في الهرمل، على شيخة علمتنا القرآن الكريم. بين رفيقاتنا كانت طفلة جميلة صرت أستأنس بوجودها وأقلق لغيابها دون أن أدعها تدرك حقيقة شعوري تجاهها. مضت الأيام وانقضت السنوات حتى جاءت منذ ثلاثة أعوام - مطلع السبعينيات - تراجعني بقضية تتعلق بابنها.

الفتاة الصغيرة أصبحت حاجة متدينة ورصينة، لا تكاد تسفر إلاّ عن عينيها. وفي حنيني إلى طفولتي خطر لي أن أمازحها، فقلت: (أتعرفين أنك في حياتي أول من أحببت، فذهبت

ولم تعد[٧].

ويؤكد الرئيس صبري حمادة استمرار ميله إلى الجمال لأننا «في حال التخلي عن ميلنا إلى الجمال وإلى كل جميل نفقد معنى الحياة وطعمها. سنة ١٩١٩، أحببت في الأناضول ابنة جيراننا التي كانت تكبرني بسنة أو بسنتين. كانت أوفر جرأة مني واعتادت دعوتي للاجتماع بها في منزل إحدى الجارات، فنتحدث ونطيل الحديث، وأنا في خجلي الشديد منها لا أجيب سوى بكلمة «ايشوار» - وهي في اللغة التركية سؤال استفهام بمعنى ماذا - أقول الكلمة وأصمت غير قادر على التعبير عن شعوري، تاركاً لفتاتي ناصية الكلام، مستغرقاً في نشوة سماعها. ثم أكرر قولي: «إيشوار»؟

أما الشكل الأنثوي الذي كان محبباً إلى نفس الرئيس حمادة فإن «الأقرب إلى نفسي ذات الحديث الطلي والروح المرحة وخفة الظل. رنة الصوت وخامته لهما في أذني مكانة خاصة، إذ لا بد للصوت الأنثوي من أن يكون رخيماً حلو الوقع. وبعد ذلك اتنبه إلى الشكل الذي تزينه في نظري العينان والفم. العينان على اختلاف اللون والمعنى أحبهما جميلتين»[٨].

وبشكل عام كان يحترم في المرأة عقلها وشخصيتها، ولهذا احترم إنسانيتها[٩].

كما يجد لديه استجابة وميولاً حسن التصرف «وقد أذهب في ذلك أبعد من سواي. فإذا ما رأيت سيدة تدخّن سيجارة مثلاً أبتعد عنها بالغاً ما بلغ جمالها. يتناثر اهتمامي بها بتناثر رماد السيجارة. لم أحب يوماً التدخين، وأكره ما أتصور مرأى سيجارة تشتعل أو رؤية أحدهم أو إحداهن تطفىء سيجارتها في فنجان القهوة. والغريب في ذلك أن أبي وأمي كليهما كانا يدخنان، أما أنا فلا أدخن ولا أشرب القهوة»[١٠].

وبشكل عام فالحب لم يكن عابراً في حياة الرئيس حمادة، وهو كما يقول:

«ما كان الحب يوماً عابراً في حياتي. لم أنظر إليه كتسلية ولا أردته لأملأ به الفراغ. بل

إني عشته دائماً بعمق وعنف. فلو أحدنا اكتفى من الحياة بالطعام والشراب والنوم والعمل السياسي مثلاً، لما عاش كبشري من لحم ودم ولما وجد للحياة أي طعم»[١١].

أما بالنسبة لهندامه فإن الرئيس حمادة، كان شديد الاعتناء بأناقته وهندامه، حتى في أصعب الظروف التي كان يمر بها، بحيث إنك كنت تجده دائماً في قمة نضارته وحضوره وتميّزه[١٢]، أما الرئيس حمادة فيقول عن ذلك «الإعتناء بالهندام أخذته عن والدي.. حصانه وسيفه والبندقية رأس الأناقة عنده، وكان يرتدي الزي الوطني في لبنان والغربي لدى سفره إلى الخارج»[١٢].

مصادر ومراجع

١ ــ الأسبوع العربي ــ ١٩٧٤
٢ ــ الأسبوع العربي ٩ تشرين الأول ١٩٦٧
٣ ــ الأسبوع العربي ــ ١٩٧٤
٤ ــ نفس المصدر السابق
٥ ــ الأسبوع العربي ٩ تشرين الأول ١٩٦٧
٦ ــ الأسبوع العربي ــ ١٩٧٤
٧ ــ نفس المصدر السابق
٨ ــ نفس المصدر السابق
٩ ــ من حوار للمؤلف مع الدكتورة نجلاء صبري حمادة
١٠ ــ الأسبوع العربي ــ ١٩٧٤
١١ ــ نفس المصدر السابق
١٢ ــ من حوار مع الحاج ابي علي المقداد
١٣ ــ الأسبوع العربي ــ ١٩٧٤

الزوج والأب

لو قلبنا صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة وجئنا إلى زواجه، لاتضح من السياق العام لحركة الرئيس صبري حمادة، أنه لم يكن من مجال لفصل حياته الخاصة عن حياته العامة، وبهذا نجد زواجه للمرة الأولى تقليداً لعلاقات عائلية، لم يكن بإمكانه الإنفكاك منها، رغم عدم قناعته بذلك، وهو قد حاول الإفلات من ذلك، حينما فاتحه أبوه عام ١٩٢٧ بالزواج من ابنة عمه وخالته بنفس الوقت لكنه نزل عند رغبة والده واصراره فعقد قرانه على ابنة عمه التي تركها بعد القران في الهرمل، ونزل إلى بيروت التي كان يقضي فيها معظم أيامه، وخصوصاً أن التطورات في تلك المرحلة كانت حبلى بالمفاجآت السياسية والتطورات وعليه أن يبقى قريباً منها.

إنخراط النائب صبري حمادة في العمل السياسي والتشريعي، واضطراره للبقاء في بيروت، جعله أقرب إلى حياة العزوبية، وهنا شعر الوالدان بالخطأ الذي ارتكباه، فأخذا ينصحانه بالزواج ثانية، إلى أن حقق رغبتهما في العام ١٩٤٠، بالزواج من ابنة الزعيم الوائلي أحمد الأسعد، التي كان قد رآها دون أن تعلم هي بذلك برفقة شقيقتها وهما في طريقهما من منزلهما إلى المدرسة بالقرب من ميدان سباق الخيل في بيروت[١].

وفي يوم الزفاف الموعود أصدرت سلطات الإنتداب الفرنسي أوامر تقضي بأن لا تعترض الدوريات سبيل أبناء بعلبك ـ الهرمل المسلحين المتجهين إلى الجنوب[٢]، لحضور زفاف الزعيم البقاعي.

قد يتبادر إلى الذهن أنَّ إقدام النائب صبري حمادة على خطوة الزواج هذه كانت تلعب بها حساباته السياسية، لكن الوقائع هي بعكس ذلك فعلاً، لعدة أسباب منها:

أولاً: إن صبري حمادة في زواجه الجديد شعر بالراحة التامة حياله لأنه جمعه إلى من اختاره هو، وليس لضرورات وتقاليد عائلية.

ثانياً: أنه أعجب بفتاته منذ رآها لأول مرة.

ثالثاً: أراد فعلاً أن يصاهر عائلة كان لها في الجنوب دائماً مكان الصدارة بين العائلات.

وإذ يشدد الرئيس حمادة على أن لا غاية سياسية من هذا الزواج، يتأكد ذلك بالوقائع العملية، حيث نافسه والد زوجته المغفور له الرئيس أحمد الأسعد على رئاسة مجلس النواب في ما بعد، وفي أحيان عديدة كان الطرفان يقفان في مواقف سياسية متناقضة ومتضادة، ولاحقاً نافسه شقيق زوجته الرئيس كامل الأسعد على الرئاسة الثانية، وكانا في موقفين متناقضين في معظم المواقف والتطورات السياسية.

أما إذا قيل أنَّ هذه المصاهرة كان لها دورها وتأثيرها في انتخابه للمرة الأولى رئيساً للمجلس النيابي عام ١٩٤٣، فإن ذلك لا تأثير له، ولا يستند إلى الواقع وذلك لجملة من الأسباب أهمها:

أولاً: لأن النائب والزعيم الشاب صبري سعدون حمادة استطاع أن يؤكد في كل مواقفه النيابية، أنه قادر ومتمكن من استيعابه للقانون التشريعي، فبحكم ما حباه الله من ذاكرة، وسع آفاقه وثقافته القانونية والتشريعية وصار يبز كبار القانونيين في مجلس النواب ويقارعهم الحجة بالحجة.

ثانياً: فإن معركة الإنتخابات النيابية التي جرت في محافظة البقاع في مطلع

الأربعينيات، أسفرت عن نتائج هامة، كرسته زعيماً بقاعياً وأن لا منافس له فعلياً في منطقة البقاع، إضافة إلى كونه صار زعيم كتلة نيابية كبيرة لها ثقلها وتأثيرها على نحو ما أسلفنا في الفصل الرابع.

رزق الرئيس صبري حمادة من زواجه الأول من ابنة عمه بالمرحوم غازي ونجاة، ورزق من زواجه الثاني بالمرحوم الوزير الأسبق ماجد، راشد، علي، جمال، أحمد، نجلاء، نجاح ورجاء وبشأن علاقته مع أولاده، فقد تميّز الرئيس صبري حمادة، بإغداقه الحنان عليهم ومنحهم القوة في ذات الوقت.

ويتحدث الرئيس حمادة عن كيفية تنشئته لأولاده فيقول: «أنشأتهم كما أنشأني والدي، أنبههم إلى الخطأ بلطف، وقد أخلق ظروفاً معينة أثير فيها انتباههم إلى خير عمل وشر عمل آخر. نوعية تربيتي جعلتهم يكنون لي الحب والاحترام. وعندما تسلم ماجد وزارة التربية أردت له أن يعتمد على ذاته دون التأثر بي. وما أن احتدمت اضرابات المعلمين حتى تركت البلاد إلى أوروبا كي لا يقال أني وراء نجاح قد يصيبه، وكي يتحمل في حال فشله كامل مسؤوليته عن ذلك الفشل»[٣].

كان الرئيس حمادة يرى أن أولاده عليهم أن ينجحوا، لأنه كان يعتبر نفسه في مكانة تؤهلهم لأن يأخذوا منه القوة، وذلك ليس بمعنى أنه مفروض على أولاده الفوز بسبب حاجة، إنما لأن النجاح عنده كان بمنزلة تحدٍّ، وبالتالي فعلى أبنائه أن يأخذوا دورهم كاملاً في كل ما يتطلبه التحدي منهم من حضور وتحضير وممارسة ودرس، لأن النجاح عنده في اختبار الصعاب ودورة العمر ضرورة لصقل وبلورة الشخصية الإنسانية، لأنه يعتبر الحياة تحدّياً، وبهذا فعلى أولاده أن يكونوا أبطالاً مثله، وعلى هذا كان مفهوم النجاح عنده مبنيّاً على أساس الكفاءة والمقدرة وليس ضربة حظ. فإذا كان واحداً من أولاده ذاهباً إلى الامتحان كان يتحداه فيختبر مدى استعداده، ومثال ذلك أن نجله راشد كان ذاهباً إلى الإمتحان ذات مرة

فدار بينه وبين والده الحوار الآتي:

الرئيس حمادة: هل ستنجح في الامتحان؟

راشد: نعم

الرئيس حمادة: ولِمَ أنت متأكد من ذلك؟

راشد: لأنني درست جيداً

الرئيس حمادة: ربما جاءك سؤال لم تعرفه؟

راشد: في هذه الحال أعتبر ذلك تقصيراً من الأسئلة وليس مني، فأنا درست وحضرت جيداً وكلني ثقة بأنني سأنجح.

الرئيس حمادة: ولكن ماذا تفعل إذا جاءك سؤال على النحوالذي ذكرته لك؟

راشد: أترك الامتحان وأخرج

الرئيس حمادة: ربما لم يدعوك تخرج

راشد: أنا حر في موقفي وسأقاتلهم في سبيل ذلك.

آنئذ ضحك الرئيس حمادة طويلاً وقال له إذهب فأنت ستنجح[٤].

وبشكل عام فالرئيس صبري حمادة كان يعتز بأولاده لأنهم كانوا متفوقين في دراستهم ثم في أعمالهم، ولأنه كان يريد أن يطلقهم تبعاً لإمكانياتهم وما يستطيعون تحصيله من علم ومعرفة وخبرة وتجارب في مواجهة الحياة وما يستجد من ظروف.

أما بالنسبة لعلاقاته وموقفه بالنسبة لأبنائه وبناته، فلم يكن يفرق قط، بين شاب وفتاة، ما خلا بعض المواقف والتصرفات الخارجية التي تفرضها البيئة والتقاليد، ولكنه لم يكن يعتقد كثيراً بهذه التفرقة التي تفرضها العلاقات الإجتماعية، مع العلم أنه كان يطلب من أبنائه أن يتحملوا وزر هذه التقاليد كما يتحملها هو.

والرئيس صبري حمادة الذي كان يتقبل ويستمع لكل الناس، كذلك كان مع عائلته، ويمكن القول أنَّ تنشئته لأبنائه لم تكن تلك التربية التركية التي تفترض أن يصمت الصغير

حينما يتكلم الكبير، فلكل حرية رأيه وموقفه وقناعاته[٥].

وعلى ذلك يمكن القول أنَّ أهم ما ورّثه الرئيس صبري حمادة لأسرته هو تفوقهم الدراسي وشهاداتهم العلمية العليا التي حملوها والتي من خلالها كان لهم مكانتهم الإجتماعية والمهنية والعملية البارزة.[٦]

مصادر ومراجع

١ــ مجلة الاسبوع العربي ٦ تشرين الثاني ١٩٦٧
٢ــ مجلة الاسبوع العربي ٦ تشرين الثاني ١٩٦٧
٣ــ مجلة الاسبوع العربي ١٩٧٤
٤ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
٥ــ من حوار للمؤلف مع الدكتورة نجلاء صبري حمادة
٦ــ من حوار للمؤلف مع رجاء صبري حمادة

الإنسان

لم تكن الصداقة والعلاقات الإنسانية في حياة الرئيس صبري حمادة شيئاً عابراً، «فصاحبه صاحب، ولم يحاول مرة أن يترك صديقاً أو أن يخاصم صديقاً، بل جميع الذين كان وإياهم وانفصل عنهم هم الذين كانوا السبب. هذا هو صبري حمادة، وهذه هي أهم ميزاته، وهذه الميزة حافظ عليها ونماها منذ أن دخل المعترك السياسي»[١].

فقد كان الرئيس صبري حمادة مخلصاً في صداقاته، لا يتخلى عن علاقاته الإنسانية لأنها جزء من قناعاته وسلوكه الإجتماعي والشخصي[٢]، وهو يتميّز في هذه المسألة عن الآخرين، فالرئيس صبري حمادة كان صريحاً واضحاً ومباشراً في علاقاته.

هذه الصفات هي التي جعلت الآخرين أيضاً يحرصون على صداقة الرئيس صبري حمادة ويعجبون بشخصيته التي تميّزت بالتواضع وعدم حب الظهور[٣]، وبهذا نجد أن صداقاته كانت تمتد إلى فئات اجتماعية مختلفة، بحيث إنَّ تصرفاته مع الآخرين لم تكن تتسم بالطابع الفوقي، لأنه لم يكن يتصرف كزعيم بالمفهوم التقليدي لمعنى الزعامة، فكان يعايش الناس على شتى المستويات، بمعنى أنه ليس هناك انتقاء طبقي إن جاز التعبير في صداقاته، ثم أنه ليس هناك من حدود معينة في تعامله مع الناس الذين كان يتعاطى معهم ويلتقيهم ويتحادث معهم بدون أي تفرقة[٤]، فكان يستقبل الجميع على مختلف

مستوياتهم وطبقاتهم الإجتماعية، كما لو أنه واحد منهم، دون أن يحاول مرة أن يظهر عيوب الناس، كما لو أنه لم يكن صبري حمادة المسؤول ورئيس مجلس نواب وزعيماً سياسياً، ويروي الدكتور أسطفان، أن الرئيس حمادة كان ذات مرة متوعكاً صحياً، فزاره كعادته في منزله في الغبيري، وحينما دخل إليه في غرفة نومه وجدها تغص بالناس، الذين ما أن خرجوا حتى خاطب الطبيب قائلاً: أرجوك يا أسطفان إفتح لي النوافذ والستائر، لقد انزعجت كثيراً، فأنا أكثر ما أكره في حياتي هو التدخين وإطفاء أعقاب السجائر في فنجان القهوة، لأن ذلك يجعلني أتقيأ. غير أنه سرعان ما استدرك الأمر، وجعل من الأمر ممازحة، لا لسبب، إلاّ لأنه «أدرك أنني لم أتخل عن عادة التدخين سوى قبل ثلاث سنوات، وبالتالي أراد أن لا يبين أنه كان ينزعج مني في يوم من الأيام وأنا الذي رافقته منذ العام ١٩٤٥»[٥].

حتى أنه على مستوى مرؤوسيه سواء في المجلس النيابي أو في الوزارات كان يحرص على عدم جرح شعور أي موظف ولو بأبسط الأمور البديهية، وفي أحد أيام الصيف الحارة وكان رئيساً لمجلس النواب، كان يستدعي بعض الموظفين إليه، فلاحظ أن معظمهم باللباس (السبور) فلم يثره ذلك، إنما بكل لطف وكياسة، خاطب الموظفين الذين كانوا في حضرته، قائلاً: ما رأيكم يا شباب طالما أن الطقس حار لو جلبنا معنا إلى وظيفتنا جاكيتات ونعلقها في المكاتب، وبالتالي فهو أراد لفت نظر موظفيه بضرورة أن يكونوا في اللباس الرسمي بكل هدوء وكياسة، من خلال توجيهه ملاحظة بطريقة رائعة وجميلة، شاملاً نفسه معهم[٦].

فالرئيس صبري حمادة «صحيح أنه عفوي ومظاهر العادية ترافق كلامه وتصرفاته، لكنه لبق وربما كان ألبقهم، بل قد يكون من أبرز السياسيين الذين يعرفون التوقيت المناسب لإعطاء إشارة المرور. وقد يكون من أبرع الذين يشبكون الأمور ويحبكونها ثم ينصرفون إلى حلها وصبغها بألوان مختلفة تناسب جميع الأذواق.

وكما هو صبري حمادة في رئاسة المجلس وفي إدارة الجلسات، كذلك هو مع نفسه

وناخبيه وأصدقائه، وكذلك أيضاً في الحديث عن أهم القضايا وأخطرها وأدقها»[٧].

إلى كل ذلك، فإن الله قد وهب الرئيس صبري حمادة ذاكرة حادة، تجعله يتذكّر أصغر التفاصيل والأحداث وأكبرها، وهو يروي في هذا المجال قائلاً: «إن لي من ذاكرتي البصرية سنداً لم يحدث أن خذلني في يوم من الأيام.. وتبلغ هذه الذاكرة من الحدة والوضوح ما يجعلها تحتفظ بذكريات بعيدة أهالت عليها الأيام كثباناً من النسيان. ففي عام ١٩١٧، إبان الأسر في تركيا صدر أمر يقضي بنقلنا من القسطاموني إلى بلدة تدعى تشنغري، اعتبرني مجلس بلديتها منذ سنتين مواطن شرف فيها. كنت وأخي «تنال» نعتمر طرابيش اعتدنا أن نعهد بكيها إلى فتى يوناني في التاسعة يدعى «يورغو». وبعد ما يزيد على الثلاثين عاماً من عودتنا من تشنغري كنت برفقة شقيقي نعبر أحد شوارع بيروت، وإذا بي أمام رجل همست عند رؤيته في أذن تنال «أنظر هذا يورغو».

«أجاب أخي دون أن يعير الأمر أي اهتمام: «هل جننت... كيف يمكنك أن تتعرف إلى يورغو بعد كل هذه السنوات؟»

«ساءني أن تخونني ذاكرتي للمرة الأولى، فناديت بأعلى صوتي: «يورغو». وشد ما كانت دهشة شقيقي حين استدار الرجل ونظر إلى مصدر الصوت، ولم يتذكرنا إلا بعد أن عرفناه بأنفسنا، واضطر «تنال» للإقرار بأن لي ذاكرة بصرية لا تجارى. وكما أن ذاكرتي أمينة لصور الأحياء فهي أيضاً أمينة لصور الأشياء أحرفاً كانت أم أماكن عبرتها في يوم من الأيام.

عند زيارتي لبلدة تشنغري منذ ما يقارب السنتين، خطر لي أن أتفقد المنزل حيث أقمنا أثناء نفينا. دخلت ذلك البيت، أتجول فيه، أبحث بين جدرانه عما تبقى من طفولتي، أتفقده غرفة غرفة، ركناً ركناً، وزاوية زاوية، المهم ذكريات هي عندي أحلاها وأشجاها. تعرفت إلى كل شيء حتى إلى المطبخ حيث كانت والدتي تشرف على طهي المآكل اللبنانية. استأذنت المالك الجديد، في قضاء نهارنا عنده. نزل «اسماعيلا» عند رغبتي وأمضيت تلك الساعات

القليلة في نشوة يشوبها الحزن، أتمثل أبي مع أصدقائه اللبنانيين، وأمي رائحة غادية تشرف على كل شاردة وواردة.

«بدت لي الرؤية واضحة جلية وكأن الزمن الذي يفصلني عنها لا يتعدى الخمسة عقود. ولكن خيل إلي أنها ـ أعني الرؤية ـ لن تكتمل إلا إذا ما أعادت إليها الحياة فتاة كانت رفيقة صباي الأول. سرني أن تكون «عفيفة» ما زالت تقيم في تشنغري، وبدت حين هلت علينا وقد احتفظت ببعض الشباب والجمال المطل على الستين... إلا أنها أنكرت معرفتها بي في حضرة زوجها، ولم تخصني بكلمة تطمئنني إلى أنها ما زالت تذكرني إلا عند انصرافها!»[٨].

وبشكل عام يمكن القول أن الرئيس صبري حمادة كان له استراتيجته الثابتة التي جسّد فيها الاتزان والقوة لعائلته وأسرته ولكل الناس، وهي استراتيجية الإنسان الثابت في حياته وفي مواقفه ومبادئه، والثابت في مواقفه السياسية، والمتطلع دوماً نحو دولة حديثة تكون مسؤولة عن المواطن، معيشياً وصحياً وتربوياً واقتصادياً من خلال توفير الضمانات له ولو في حدها الأدنى. فصبري حمادة كان يعتبر أن توفير هذه الضمانات حق للمواطن الذي يجب أن يحصل عليها بالقوة أو بالحق. بمعنى أن صاحب الحق سلطان، وبهذا كان يرفض أن يكون وضع الإنسان مهزوزاً إلى درجة الإذلال سياسياً واقتصادياً، فتوفير مستلزمات عيش المواطن بكرامة واجب وحق على الدولة أن توفره، وإذا كان عكس ذلك، فعلى الناس أن يعملوا في هذا السبيل[٩].

على ذلك، كان يوحي لمن حوله وخصوصاً لأبناء منطقته أنه صمام أمان، ولذا لم يقبل أن يجوع إنسان من منطقته أو يهان أو يذل أو يتبهدل، فكان يريد للمرء أن يكون قوياً، لأنه بحكم تكوينه النفسي والإنساني يكره الضعف في كل شيء، يكره الضعف في العقل، في الإنسانية والمروءة والقوة الجسدية أيضاً، ويكره البخل والتقتير كما يكره الفشل، ولذا فكل

حياته كانت تقوم على التنافس إذا جاز التعبير، تنافس في كل الأمور، وعليه كانت يحب التنافس في إطلاق النار، في الفروسية، في «المرجلة»، وفي السياسة، وحتى في لعب الطاولة وورق الكوتشينا، فكان دائماً يهمه أن يفوز، ومن هذا المنطلق كان كل القريبين منه يشعرون أنه شخص بطبيعته يحب الأقوى، وهذا ما كان ينعكس في تنشئته لأولاده وفي علاقاته مع أهله وأبناء منطقته[١٠].

وقد يكون هنا بالذات يكمن سر أنه كان يريد لابن منطقته أن يكون قوياً، فكان ينهر من يأتي إليه شاكياً هزيمته وظلمه، ويعاضد من يأتي إليه قوياً منتصراً، لأن الذليل برأيه لا يمكن له أن يحس بقيمته الإنسانية ولا بقيمة الوجود وحقه في الحياة للعيش بشرف وكرامة[١١]، بيد أن القوة هنا عنده ليست بمعناها العدواني، أي أن تعتدي على الناس وترتكب الحماقات بحق الآخرين، بل كيف تكون إنساناً تهزم العدوان والمعتدي وتنتصر للحق، وتفوز[١٢].

مصادر ومراجع

١ـــ جريدة النهار ـــ ٢٥ تشرين اول/ ١٩٧٠
٢ـــ من حوار للمؤلف مع طبيبه الدكتور اسطفان
٣ـــ من حوار للمؤلف مع د. اسطفان
٤ـــ من حوار للمؤلف مع الدكتورة نجلاء صبري حمادة
٥ـــ من حوار للمؤلف مع د. اسطفان
٦ـــ من حوار للمؤلف مع الشيخ مهدي صادق
٧ـــ النهار ـــ ٢٤ آذار/ ١٩٦٩
٨ـــ مجلة الأسبوع العربي ١٩٦٧
٩ـــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
١٠ـــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
١١ـــ من حوار للمؤلف مع ابي شهاب دندش
١٢ـــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة

السياسي الوطني ورجل الدولة

كان الرئيس صبري حمادة من الرجال القلائل الذين التزموا خطاً وطنياً واضحاً لم يحيدوا عنه طوال حياتهم، ولم يقبلوا بأي مساس به، فضحى بالكثير الكثير من المكاسب دفاعاً عن مواقفه وإيماناً بها، كما تحمل الكثير من المتاعب في سبيل الحفاظ على قناعاته الوطنية والقومية، في وقت قلت فيه الرجال الذين آمنوا بالمثل العليا والمبادىء القومية، كما ضحى بالكثير من أجل الحفاظ على الدولة وتعزيز مؤسساتها الدستورية وتطويرها، بما يواكب روح العصر والتقدم[١].

وفي قيادته للسلطة التشريعية، كان دوماً يستلهم روح التشريع والقانون[٢]، حيث نجده قد أدرك القانون اللبناني بعمق، كما اطلع على الكثير من القوانين الدستورية في العالم[٣]، ولهذا كان دائماً فوق معايير الإنقسامات والتكتلات في المجلس النيابي، وكان إذا ما اراد أن يناقش قانوناً أو موضوعاً ما خلال الجلسة العامة للمجلس النيابي، يتخلى عن الرئاسة لنائبه وينزل إلى صفوف النواب مناقشاً ومجادلاً، وهو يقول في هذا الخصوص: «عمر طويل قضيته ممثلاً لمنطقتي في المجلس ورئيساً لهذا المجلس، عمر انصبت علي فيه التهم إن من النواب وإن من أعضاء المجلس والصحافة على حد سواء. وفي مقدمة هذه التهم تلك التي تقول إنني كثيراً ما أعمد إلى (تهريب) النصاب على حد تعبيرهم، تهمة أنا منها براء فلكل نائب

حصانته وشخصيته وكرامته. ولست أملك سلطة إرغامه على مبارحة المكان حين أشاء.
وعلة المجلس لا تكمن في مطرقة الرئاسة بل في الملل الذي ينتاب ممثلي الشعب اثر قراءة محضر الجلسة السابقة، وقد لا يتعدى عدد من يواظبون على حضور الجلسات خمسة واربعين نائباً من أصل تسعة وتسعين. ولم يسبق لي على وفرة وتباين المجالس التي ترأستها أن عرفت مجلساً اعضاؤه اسرع مللاً وأكثر كسلا من نواب مجلس التسعة والتسعين. أما أنا كرئيس فتنحصر مهمتي في حفظ النظام وإنجاز الأعمال، وإذا ما رغبت في مناقشة قضية مطروحة فعلي بالتنحي عن الرئاسة حتى أفرغ من إبداء رأيي. ذلك بديهي ويكاد يكون معروفاً لدى الجميع. أما أن اتخذ موقفاً معيناً من قضية معينة فهذا ما لا يجوز وما لم يسبق أن فعلته خلال سنوات رئاستي الطويلة(٤).

أما بالنسبة لما يسمى المصارفات السرية لرئيس مجلس النواب، فيمكن التأكيد أنه لم يدخل منها شيئاً لحساب الرئيس حمادة الخاص، ذلك لأن الرئيس حمادة، حسب ما قال الشيخ مهدي صادق الذي كان مديراً لمصلحة الشؤون الإدارية في مجلس النواب، وكان مكلفاً بهذا الامر، كان يوزع هذه المخصصات على بعض الشخصيات التي دارت بها الأيام، فأوقعتها في شر العوز والفاقه، ومن هؤلاء الشخصيات رؤساء وزراء ووزراء ونواب سابقين، لأن الرئيس حمادة كان يؤمن إيماناً عميقاً بالقول المأثور «ارحموا عزيز قول ذل»، إضافة إلى بعض المبالغ التي كانت توزع على بعض العائلات المستورة التي لم يسع الرئيس حمادة إلى التشهير بها بالإعلان عن أسمائها، فبقي هذا الأمر سراً لا يعرفه إلاّ الرئيس حمادة والشيخ مهدي صادق والشخصيات والعائلات المستفيدة من هذه المخصصات، وهؤلاء بالطبع لم يكونوا محصورين في منطقة معينة بل كانوا يمتدون على جميع الأراضي اللبنانية(٥).

وكما يرى البعض، فإن هذا الواقع، قد يكون السبب في القرار الذي اتخذ في عهد الرئيس سليمان فرنجية بدفع تعويضات مالية شهرية للنواب السابقين، خصوصاً بعدما بلغهم

أن رئيس الوزراء الأسبق الأمير خالد شهاب عاجز عن دفع نفقات علاجه.

لم يشأ الرئيس حمادة طوال فترة توليه منصب رئاسة المجلس النيابي أن يحط من قيمة أي نائب دون أن تكون جميع العناصر متوافرة، ومثال على ذلك موقفه من رفع الحصانة عن النائبين نجيب صالحة نائب رئيس مجلس ادارة بنك انترا ومنير أبو فاضل عضو مجلس الإدارة، إثر انهيار بنك انترا الشهير، إذ لا يعقل أن ينكل بعضوين في مجلس الإدارة غير مخولين بالصلاحية، فيما رئيس مجلس الإدارة يوسف بيدس بعيد عن العيون والأنظار، لأنه كان «الوحيد المطلع على أوضاع البنك ويرفض الحضور إلى لبنان لمواجهة الحقائق وتحمل المسؤوليات»(٦)، ويقول الرئيس حمادة في هذا الخصوص: «لقد ذاع وشاع الكثير حول موقفي من رفع الحصانة عن منير أبو فاضل ونجيب صالحة مثلاً، وذهبت التكهنات بأصحابها بعيداً. والحقيقة أن الطلب وصلنا قبل انتهاء الدورة بعشرين يوماً ، وإن كنت قد امتنعت عن ادراجه على جدول اعمال المجلس فلعدة أسباب منها:

١ - إن الملابسات التي أحاطت بانهيار بنك انترا لم تكن قد انجلت بعد، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم أجد في نفسي القناعة الكافية بوجوب رفع الحصانة عن نائبين لم أكن أعتقد أن أحدهما ارتكب ما يحتم رفع الحصانة عنه.
٢ - لم أشأ توريط المجلس في سابقة قد تتحول إلى معضلة أكون مسؤولاً عنها، بالإضافة إلى خشيتي الا يفوز الطلب بثلثي الأصوات فيتعرض المجلس للنقد والتقويلات.
٣ - ليس هناك ضرورة ملحة تدعو إلى رفع الحصانة خلال عشرين يوماً، زد على أن النيابة نفسها لم تكن قد استكملت بعد، العناصر الكافية لاستجواب النائبين(٧).

وإذ يعترف الرئيس صبري حمادة بتدخل النواب المسؤولين في مسألة التوظيف وملاحقة شؤون ناخبيهم، فلأن الموظف يلعب دوراً في ذلك، لأنه لا يستفيد مما منحه القانون له من حصانة، وإلى تجميد أنظمة وقوانين تحول دون هذا التدخل. ويقول الرئيس حمادة: «إن اللازمة التي لا يبدل واضعوها كلمة في صياغتها ولا كرسياً في موسيقاها هي

اتهام النواب الدائم بأنهم يثقلون على موظفي الدولة في ملاحقتهم شؤون ناخبيهم حيث لهؤلاء الناخبين شؤون. أقول في هذا الصدد وبعيداً عن مجال الدفاع عن النواب، إن كسل الموظفين واتكاليتهم وإهمالهم اداء واجباتهم يدفع ممثلي الشعب إلى سلوك هذا المسلك، والحصانة التي يتمتع بها هؤلاء الموظفون هي التي تحد من سلطة النائب ونفوذه وصلاحيته في التدخل. وإذا ما اعتمد موظفو الدولة طريقة أخرى في تأدية واجباتهم وتصريف الأمور بالشكل الطبيعي، لكف النواب عن التدخل والمراجعات. ولا يغيب عن البال هنا ان ما يضيف في بعض الدوائر شللاً على شلل، احتلال اناس من صنف معين لعدد وافر من المناصب الهامة، وتجميد أنظمة كان المفروض والواجب أن يعمد إلى تعديلها»(٨).

وفي سلوكه كرجل دولة، رفض الرئيس صبري حمادة التدخل في شؤون القضاء وفي هذا الصدد يقول الرئيس رشيد الصلح: «كان الرئيس صبري حمادة رئيساً للمجلس النيابي، وكنت قاضياً صغيراً في بيروت، وقل أن تدخل أو راجع في موضوع خارج عن القانون أو تدخل لمصلحة واحد من أنصاره(٩).

وفي هذا المجال يروي القاضي المتقاعد شريف الحسيني: أن (خ.ق.ن) وجيه في بني قومه قوي الشكيمة، عظيم البأس يهابه الناس ويطلقون عليه لقب «القبضاي»، وهو فوق قوته الذاتية قريب من ذوي النفوذ ويتمتع بحماية من بيدهم الأمر، وهو من أبرز رجال عشيرته، فنشأ نزاع بين المذكور وأشخاص آخرين عجز المصلحون عن فضه بالحسنى، فانتهى الأمر إلى القضاء ومثل المتنازعان أمام القاضي للمحاكمة.

لحظ القاضي أن (خ) ينقل سلاحاً شبه ظاهر، مما يعد امتهاناً لكرامة الحكم والقضاء، حتى لو كان مرخصاً فطلب إليه أن يضع السلاح (المسدس) أمامه على الطاولة، فاستجاب لذلك، وإذ به يضع مسدسين وليس مسدساً واحداً، تبين أنهما غير مرخصين.

نظم القاضي محضراً بالواقعة، وسيق (خ) موقوفاً مع السلاح بعد الحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر ومصادرة السلاح المضبوط.

استأنف (خ) الحكم المذكور أمام محكمة استئناف البقاع التي صدقت الحكم.

يومها، كان المرحوم الزعيم صبري بك حمادة وزيراً للداخلية و (خ) أحد أتباعه ومناصريه، غير أنه لم يتدخل لإبرائه ولا استئنافاً للقضية، احتراماً منه للقضاء، وصوناً لتطبيق القانون على جميع الناس بالتساوي. ولما أنهى (خ) محكوميته طلب الرئيس حمادة منه أن يذهب هو ووجهاء عشيرته إلى القاضي ويعتذر منه عن حضور الجلسة وهو ينقل معه المسدسين المضبوطين، فاستجابوا لذلك، وكان لهذه الحادثة أثر كبير في المنطقة، بأن القضاء يجب أن يعزز وأن القانون يطبق على الجميع، وأن وجود الزعيم حمادة على رأس وزارة الداخلية لا يعني استثناء اتباعه من الخضوع لهذا القانون وحفظ كرامة القضاء(١٠).

الرئيس صبري حمادة كان يعتبر أننا نعيش في بلد ديمقراطي، وبالتالي فعلى المواطن أن يعتبر نفسه ضمانة لهذه الديمقراطية من خلال ممارسة دوره في المجتمع، وفيما كان الرئيس حمادة يعتبر أن القانون هو الضمانة، كان الكثيرون يرون في الرئيس حمادة الضمانة سواء بسبب موقفه الشخصي أو بسبب قوته.

لقد كانت قناعة الرئيس صبري حمادة أن على المواطن أن تتوافر له سبل الكرامة لكي لا يصل إلى حالة العوز والمجاعة، مشدداً على ضرورة الإفساح في المجال له ليلعب دوره كاملاً في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية، وعلى ذلك نجده لعب دوراً كبيراً في توفير سبل التعليم الثانوي، والعالي لعدد كبير من الطلاب الذين أنهوا تعليمهم الثانوي بإيفاد العديد منهم لمواصلة تعليمهم في فرنسا أو في دول أوروبا الشرقية(١١)، كما أن عدداً من أبناء منطقة الهرمل تلقى تعليمه العالي بمنح خاصة منه(١٢)، وبعضهم أسس مؤسساته من جراء

دعمه المادي لهم، ويروي عدنان حمادة، أن أحد الصحافيين زاره مرة ، وأعلمه بطموحه للحصول على امتياز سياسي، ولو أن الرئيس حمادة يدعمه في ذلك، بتوفير مبلغ من المال لهذه الغاية، فكان أن أعطى الرئيس حمادة ابن شقيقه المبلغ على أساس أنه إكرامية له بسبب نجاحه في شهادة الفلسفة اللبنانية، وهو حر التصرف به لأنه لم يكن يثق بهذا الصحافي ، فكان أن سلم عدنان حمادة هذا المبلغ إلى الصحافي المذكور الذي استحصل على امتياز مجلة سياسية أسبوعية[١٣]، وفعلاً كان ظن الرئيس حمادة في محله، إذ أنه بعد إصدار الصحافي المذكور عددين من مجلته شنّ هجوماً على الرئيس حمادة بدون أي مبرر.

وفي سلوكه السياسي ظل الرئيس حمادة على الدوام معتزاً بانتمائه الوطني، «فأظهر على الدوام رفضه وكرهه للأجنبي»[١٤]، أما في سلوكه السياسي وارتباطه مع مواطنيه فقد تميز بالارتباط المباشر معهم، ولهذا ظل أبناء منطقته يبادلون الوفاء بوفاء فاستمر نحو واحد وخمسين عاماً ممثلاً لهم في مجلس النواب بدون أي انقطاع، وهو يتحدث على نظرة المواطنين إلى السياسيين من وزراء ونواب ومسؤولين والعلاقة المتبادلة بين الطرفين، وكأنه يتحدث عنها اليوم فيقول: «وإن كان ثمة ما طرأ عليه تعديل جذري فنظرة المواطنين إلى رجال السياسة. فقد كانوا بالأمس ينظرون إلى من يولونه مهمة تمثيلهم. نظرة احترام وتقدير وثقة، بينما ينظرون إليه اليوم كإنسان جاء يتوسط بطاقاتهم لبلوغ غاياته من الشهرة والسلطان، ولا يحملون وعوده الانتخابية محمل الجد. ونتيجة لذلك فقد تدنت لدى المواطن العادي مكانة النائب والوزير وتبخرت تلك المهابة التي كانت تحيط بكل منهما، كهالة تقيه التعرض للتهم حتى لأكثرها تفاهة وأقلها خطورة. وقد يعود السبب في تنكر الناخبين أحياناً كثيرة إلى هذه العوامل، أي إلى تنكر النواب للوعود التي يقطعونها على أنفسهم في حمى المعركة الانتخابية. ويبدو طبيعياً ومنطقياً أن ينتج عن تنكر النواب لوعودهم اشمئزاز لدى الناخبين. أما منطقتنا فقد كان ابناؤها أقل أبناء المناطق الأخرى

تنكراً وأكثرهم وفاء وحفاظاً على العهد وضنا بالرفقة الطويلة، علماً بأنني لم أعتمد خلال سنواتي الطويلة الشاقة سوى خدمة ناخبي والحرص على رفع الأذى عنهم والسعي لرفع مستواهم المعيشي. ذلك لأنني كنت وما زلت ضعيف الإيمان بالزعامة التي تنتقل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء، ومتمسك بالكفاءة والقابلية على تفهم الجماهير والانفتاح عليها ورعاية مصالحها. ولكي أكون صادقاً مع نفسي لم أعد أحداً من أولادي للعمل السياسي، فإن هم كانوا أهلاً لتمثيل أبناء منطقتهم فسيترسمون بأنفسهم الخطى التي من شأنها أن تقودهم إلى مجلس النواب!..»[١٥].

ويمكن التأكيد في هذا المجال بأنه إذا كان قد ساهم في إيصال نجله المغفور له ماجد إلى مدير عام الاستثمار ثم إلى وزير، فإن هذا الأخير استطاع أن يملأ مركزه بجدارة واحترام كبيرين، فحينما حل مديراً عاماً للاستثمار لعب دوراً بارزاً في تنظيم هذه المصلحة، كما رفض أن يتم التعاطي مع العمل والمستخدمين من منطق الدونية، فكان أن قاد أكبر عملية تثبيت لعمال مياومين، في مرفأ بيروت، كانوا يعملون وفق ما يسمى «على النمرة»، حيث كان يتم يومياً اختيار عشرات العمال من بين المئات المحتشدين صباحاً أمام مدخل المرفأ في الصيفي، حيث يعطى لكل عامل يقع الاختيار عليه قطعة معدنية بشكل معين مرقمة، ويصبح التعاطي مع العمال طوال يوم عمل كامل من خلال هذا الرقم، فاعتبر أن ذلك مخالف لحقوق الإنسان في الحياة والعمل.

أما حينما عين وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة، فإنه أصاب نجاحاً كبيراً في حل مشكلة المعلمين الرسميين، مانحاً إياهم حقوقاً اعتبرها مشروعة لهم، ويومها غادر الرئيس حمادة لبنان، حتى لا يكون له أي تأثيرسلبي أو إيجابي في مواقف وزير التربية[١٦].

الشيعي اللاطائفي

إلى ذلك، وبالرغم من افتخار واعتزاز الرئيس صبري حمادة بانتمائه إلى المذهب الشيعي، وذكره المستمر لفضائل الإمام علي بن طالب (ع)، وحرصه على الاستشهاد بأقواله ومواقفه وجرأته وبطولاته، فإنه كان أبعد ما يكون عن الانتماء إلى الطائفية بمفهومها المتعصب الضيق.

وعلى ذلك نجده من أول السياسيين اللبنانيين الذين لم يرفعوا إلغاء الطائفية كشعار فحسب، بل حاول أن يكرس هذا الإلغاء بالقانون، وذلك حينما قدم عام ١٩٤٦ مشروع قانون معجّل مكرر لإلغاء الطائفية السياسية من الحياة السياسية اللبنانية (انظر الفصل السابع ص ١٩٣).

وبالرغم من أن مشروع القانون المعجل المكرر الذي قدمه إلى مجلس النواب لم ينل الأكثرية النيابية، فإنه ظل في ممارساته السياسية بعيداً عن محاولات تكريس مجالس ملية ردحاً طويلاً من الزمن.

وأمام واقع الحال الطائفي الذي يعيش فيه وطننا لبنان حيث لكل طائفة مجلسها الملي، عمل لأن يكون للطائفة الشيعية، مجلسها، فكان «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، الذي تبوّأ رئاسته سماحة الإمام السيد موسى الصدر، والذي واجه في البدء معارضة شديدة من

بعض العلماء الذين قابل بعضهم الرئيس حمادة معلناً معارضته للإمام الصدر، فكان رد رئيس مجلس النواب آنئذٍ واضحاً وحاسماً بأن المطلوب رئيس للطائفة يتمتع بعلم غزير ووعي ومعرفة يستطيع من خلالها أن يكون رئيساً للمجلس مميزاً بين الطوائف بخلقه وعلمه[١٧].

واثناء انتخاب رئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى»، عارض عدد كبير من العلماء انتخاب الإمام السيد موسى الصدر، ووقع البعض منهم عريضة بذلك، إلا أن الرئيس حمادة عمل جاهداً لتأمين انتخاب الإمام الصدر[١٨]، كما أنه لعب دوراً أساسياً في انتخاب الإمام الصدر في ما بعد رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى مدى الحياة والذي عدل حتى سن الخامسة والستين [١٩].

مصادر ومراجع

١ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس رشيد الصلح
٢ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
٣ــ من حوار للمؤلف مع الدكتورة نجلاء صبري حمادة
٤ــ مجلة الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٥ــ من حوار للمؤلف مع الشيخ مهدي صادق
٦ــ شارل حلو ــ حياة في ذكريات
٧ــ الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
٨ــ نفس المصدر السابق
٩ــ من حوار للمؤلف مع الرئيس رشيد الصلح
١٠ــ من حوار للمؤلف مع القاضي المتقاعد السيد شريف الحسيني
١١ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
١٢ــ من حوار للمؤلف مع الأستاد عدنان تنال حمادة
١٣ــ من حوار للمؤلف مع الأستاذ عدنان تنال حمادة
١٤ــ من حوار لتلفزيون لبنان اجرته المذيعة المعروفة ليلى رستم مع الرئيس صبري حمادة
١٥ــ مجلة الأسبوع العربي ــ ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧
١٦ــ مجلة الأسبوع العربي ١٩٧٤
١٧ــ من حوار للمؤلف مع نزار حمادة
١٨ــ من حوار للمؤلف مع الشيخ مهدي صادق
١٩ــ من حوار مع الأستاذ عدنان حمادة وكان آنئذ عضواً في الهيئة التنفيذية للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

الانتماء العربي الحر

انتماء الرئيس صبري حمادة إلى العروبة مسألة لا تحتاج عنده إلى تفسير أو تأويل سواء من حيث الجذور والأصول أم من حيث مواقفه السياسية واعتزازه بهذا الانتماء.

ويسجل في هذا المجال، حتى أنّ لقب بك الذي رافق اسمه وقبله والده وعمه، لم يأخذه من الأتراك على ما درجت العادة، بل كان منحة من الملك فيصل حينما دخل دمشق (انظر الفصل الثاني ص ٦٣).

واعتزاز الرئيس حمادة بانتمائه القومي ترجم في معظم مواقفه الوطنية والقومية، فإبان معركة الاستقلال رفض اللجوء إلى أي سفارة أجنبية، كما أشار، بعض رجال الاستقلال، مفضلاً إذا كان لا بد من هذا الأمر. اللجوء إلى إحدى السفارات العربية، وحينما رفض السفير العراقي في بيروت تحسين قدري لجوء رجال الاستقلال الذين لم تعتقلهم سلطات الانتداب الفرنسي، بذريعة الخوف من اقتحام القوات الفرنسية مقر السفارة، آثر الانسحاب إلى منطقة البقاع وتحديداً إلى منطقة بعلبك ـ الهرمل لحشد الجماهير ومواجهة القوات المحتلة بالقوة (انظر ص ١٤٣). ثم أن موقفه إلى جانب أول رئيس استقلالي سببه الرئيس موقفه العربي ورفضه دخول لبنان إلى أي حلف أو محور سواء كان هذا الحلف يساهم في الانقسام العربي أو مرتبطاً بدول أجنبية كحلف بغداد مثلاً.

ولما انتصرت ثورة ٢٣ يوليو الناصرية في مصر عام ١٩٥٢، لم يتردد مع اتضاح المواقف التحررية للقائد العربي الراحل جمال عبد الناصر من اعلان تأييده المطلق له ولمواقفه القومية.

وعلى هذه القاعدة، جاء موقفه الواضح من عهد الرئيس كميل شمعون (أنظر الفصل التاسع ص ٢٤٥)، ومواقف الرئيس حمادة لم تكن نتيجة أي إغراءات من أي نوع كان، مما جعل الكاتب الأميركي مايلز كوبلاند يصفه بأنه أحد أبرز رجال المعارضة الحقيقية لعهد شمعون (انظر ص ٢٦٣).

هذه المواقف الواضحة انعكست علاقة شخصية حميمة بين الرئيس صبري حمادة والقائد العربي الراحل جمال عبد الناصر، الذي كان ينظر إلى الزعيم اللبناني نظرة تقدير خاصة، ويمحضه احتراماً عميقاً[١]، تجلى بالعلاقة المتينة التي ربطت بين سفير الجمهورية العربية المتحدة في لبنان اللواء عبد الحميد غالب والرئيس صبري حمادة، والتي تعدت العلاقات الشخصية والديبلوماسية لتصير علاقات عائلية. فكثيراً ما كانت عائلة السفير غالب تقضي أوقات عطلها وفسحها في منازل الرئيس حمادة سواء في بيروت أو البقاع، وقد ذهب البعض بوصف هذه العلاقة إلى حد القول أن الرئيس صبري حمادة كان أحد أبرز رموز السياسة الناصرية في لبنان[٢].

وبصرف النظر عن صحة هذا الوصف، يمكن التأكيد أن الرئيس صبري حمادة كان يكن احتراماً وتقديراً كبيرين للقائد الراحل، وقد عبر عنه مرة أمام السفير الأميركي الذي زار الرئيس حمادة في منزله في الهرمل بناء على طلب السفير، فاستبقاه الرئيس حمادة إلى مائدته، حيث رفع السفير خلالها كأس الرئيس الأميركي، فما كان من رئيس مجلس النواب إلا أن رد عليه برفع كأس الرئيس جمال عبد الناصر[٣]، وقد أدهش ذلك جميع الحاضرين والمدعوين، خصوصاً اللبنانيين منهم، ورأوا فيه اعتزازاً وطنياً وقومياً، ورداً مباشراً على سفير الدولة الأعظم في العالم، الذي يعد ذلك التصرف منه مخالفاً للبروتوكول والأصول

والتقاليد التي تفترض بالسفير رفع كأس البلد أو رئيس البلاد التي يشغل فيها منصباً ديبلوماسياً[٤].

بأي حال، فإن علاقة الرئيس صبري حمادة بالرئيس جمال عبد الناصر، كانت من المتانة والوضوح بحيث أن القائد العربي، لم يستقبل رئيساً أو مسؤولاً عربياً، حينما كان يخضع للعلاج في الاتحاد السوفياتي إلاّ رئيس مجلس النواب اللبناني آنئذ الرئيس صبري حمادة، الذي زاره في مصحه بصحبة الوفد الذي كان يرافقه في زيارة رسمية آنئذ إلى موسكو بدعوة من مجلس السوفيات الأعلى، لأن الحالة الصحية للرئيس عبد الناصر كانت تستدعي أن يبقى سبب بقائه في الاتحاد السوفياتي سرياً، ولفت انتباه الوفد أن الرئيس عبد الناصر الذي كان يخضع للعلاج خارج موسكو، خرج إلى ساحة القصر الذي كان يقيم فيه لاستقبال الرئيس حمادة، وبعد أن سلم بحرارة على رئيس مجلس النواب اللبناني، صافح كل فرد من أعضاء الوفد اللبناني المرافق.

يومها، قيل أن الرئيس ناصر يعاني من انسداد في شرايين رجليه، لكن الدكتور اسطفان الذي كان في عداد الوفد المرافق للرئيس حمادة، لاحظ بعد أن صافح الرئيس عبد الناصر وبعد أن تأمله ملياً خلال اللقاء، أنه كان يعاني من حالة قلبية خطيرة، وهو أعلم الرئيس حمادة بذلك، مشيراً إلى أن حالة الرئيس عبد الناصر حرجة للغاية وتدعو إلى القلق الكبير، ويومها دعا الرئيس حمادة الرئيس عبد الناصر للإعتناء بصحته والاهتمام بنفسه لأن الأمة ما تزال بحاجة إليه، فكان رد الزعيم العربي، أن تاريخ الأمة حافل بإنجاب الزعماء التاريخيين والحقيقيين القادرين على انتشال الأمة من سباتها وأزماتها[٥].

بيد ان الرئيس صبري حمادة الذي آمن إيماناً عميقاً بالوحدة العربية، كان يرى بأن لبنان لا يمكنه الانضمام إلى أي وحدة عربية إلاّ بتوافق بنيه جميعاً، وخصوصاً موافقة المسيحيين على وجه التحديد بصرف النظر عن تأييد المسلمين وعواطفهم، (أنظر ص ٢٦٦ - ٢٦٨).

ويسجل هنا أنه اثناء الانفصال الذي حدث في أيلول سنة ١٩٦١ بين مصر وسورية، لم يجد عبد الحميد السراج من يلجأ إليه سوى الرئيس صبري حمادة الذي دبر أمر خروجه من سوريا إلى لبنان ومن ثم إلى القاهرة[٦].

بأي حال، بالرغم من العلاقة القوية والصداقة المتينة التي ربطت بين الزعيم العربي جمال عبد الناصر والرئيس صبري حمادة، فإنَّ الرئيس صبري حمادة ظل مؤمناً على الدوام بأن قدر لبنان أن يبقى جنباً إلى جنب مع سوريا، وأن لا يشكل لبنان في أي لحظة من اللحظات خنجراً في الخاصرة السورية، وكان يعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لكي يبقى لبنان على تميزه وازدهاره ونموه يجب أن يبقى على علاقة أخوية وثيقة مع سوريا بصرف النظر عن النظام الاجتماعي القائم فيها، لأن ذلك من شأنه أن يحفظ للبنان استقلاليته وديمومته واستمراره وتنوعه، ونظامه الديمقراطي، معتبراً أن أي علاقة تناحرية مع سوريا من شأنها أن تؤثر سلباً على لبنان. بناء على ذلك ارتبط مع الرئيس حافظ الأسد حتى قبل أن يتولى سدة القيادة الأولى والمسؤولية بصداقة عميقة، وجاهر بها لأنه كان مؤمناً بحنكته وحكمته وقدراته السياسية[٧]، ومع وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، رأى في الرئيس حافظ الأسد القائد الذي يمكنه أن يتابع ويواصل المسيرة في وجه المخططات الاستعمارية والصهيونية[٨].

لقد ظل الرئيس صبري حمادة طوال حياته مؤمناً إيماناً راسخاً بالمصير القومي الذي يجمع كل أبناء لغة الضاد، كما ظل طوال حياته السياسية مقتنعاً بأن الكيان الصهيوني، كيان غريب مزروع في جسد الأمة لتمزيقها ونهبها واستلابها، فجاهر بمواقفه الواضحة ضدها، ولم يكن يستعمل في أحاديثه ولا في خطبه، كلمة اسرائيل بتاتاً، مستعيضاً عنها باستعمال العدو المحتل، الكيان المحتل أو الغاصب وغيرها من الصفات معتبراً أن هذا الكيان من أهدافه أن لا يكون في لبنان دولة قوية وديمقراطية، وأن لا يكون شعبه واحداً موحداً، لأنه يشكل الصورة المعاكسة تماماً لإسرائيل، بسبب تنوعه وتعدد طوائفه التي تحكمها المحبة

والعيش المشترك، معتبراً أن التعدد والتنوع في لبنان ضرورة حضارية للبرهان للعالم على التسامح والتآلف بين المذاهب والأديان بعكس ما هو موجود في الكيان المحتل، حيث الصهيونية عقيدة ترفض الأديان والمذاهب غير اليهودية، ويهمها فقط غلبة عقيدة الصهيونية التي هدفها الدائم التوسع والسيطرة واستلاب الشعوب[٩].

وقد حذر الرئيس حمادة على الدوام من الأطماع الصهيونية التوسعية، التي منها وحدها يأتي الخطر ليس على لبنان فحسب بل على جميع الشعوب فيقول: «فالمتتبع للأحداث والمطلع على دقائق الأمور لا يجد الخطر على هذا البلد إلاّ في الخريطة التوسعية التي صمم العدو على تنفيذها، مستعيناً بالدعم الخارجي الذي نعلم، وبشق الصفوف العربية وخلق البلبلة والوهن في نفوس الشعوب صاحبة الحق، لتتخاذل في المطالبة بحقها، فيتبع الجريمة بالجريمة غير آبه لقرار يصدر عن هيئة دولية أو تحذير يأتي من أي مصدر كان»[١٠].

وفي هذا المجال، يذكر أنه حينما مثل الرئيس سليمان فرنجية الزعماء العرب في إلقاء كلمة باسمهم في العام ١٩٧٤، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كان الرئيس صبري حمادة في عداد الوفد المرافق، انئذ رن جرس الهاتف في غرفة الرئيس صبري حمادة في الفندق الذي كان ينزل فيه، فتولى الدكتور اسطفان الذي كان يرافق الرئيس حمادة في كل رحلاته الرد، لكنه ما أن سمع صوت المتحدث على الطرف الآخر من الهاتف، حتى علت الدهشة والحيرة على وجهه فسأله الرئيس صبري حمادة ما بك، فرد بالقول:

- مخابرة من تل أبيب

وهنا رد الرئيس حمادة بحزم قائلا:

- «قل لهم لا نعرف في العالم بلداً بهذا الاسم، واغلق الهاتف».

وبدأ الرئيس حمادة والدكتور اسطفان يحللان.. ترى هل هي مزحة أراد بعض أعضاء

الوفد اللبناني ممارستها مع الرئيس حمادة؟ بيد أنه لم يهدأ له بال حتى أمكنه أن يعرف، من هو المطلوب من قبل تل أبيب، حيث تبين له أنه المقصود مراسل صحافي لبناني في نيويورك، وقد تأكد من ذلك، حينما اتصل رئيس التحرير في الصحيفة التي يراسلها المراسل المذكور ليتأكد ما إذا كان الدكتور اسطفان قد جاء على ذكر اسم مراسله...»(١١).

واللافت آنئذ ما جاء في بعض الصحف حيث قال بعضها:

«فوجىء بعض اللبنانيين الذين كانوا ينزلون في أحد فنادق نيويورك بموظف ينادي أحد اللبنانيين ويدعوه إلى مكالمة هاتفية مع تل أبيب..

وقد حاول لبناني معرفة سر ذلك، فتأكد له أن المخابرة حقيقية وأن المطلوب هو الذي طلب المخابرة وأنه يعمل في حقل الإعلام.

ونقل أحد النواب الحادثة إلى المراجع العليا التي طالبت بمتابعة الموضوع بدقة وإبلاغها التفاصيل والنتائج»(١٢).

اعتزاز الرئيس صبري حمادة بانتمائه القومي والوطني ظل دائماً يحتل الأولوية عنده، وهو حينما كان يتكلم مع وفود أجنبية أو خلال زياراته لأي دولة كان يشمخ دائماً، وقد فسر ذلك مرة، بقوله: «حينما نتعامل مع الأجانب علينا أن نتعامل معاملة الند للند، وإذا أردنا، أن يحترمنا الآخرون علينا أن نكون على قدر المسؤولية وأن نكون أحراراً في موقفنا وقولنا وتصرفنا»(١٣).

وأثناء إحدى الزيارات الرسمية له إلى الاتحاد السوفياتي كان في برنامج الزيارة، زيارة مدينة لينغراد وكان على رأسها حاكمة، وأثناء دعوته إلى العشاء، صار المترجم يتحدث عن تاريخ روسيا التي احتلها التتار ردحاً طويلاً من الزمن، وما زال الروس يحملون ذكريات وحشية عنهم، وهنا تدخلت الحاكمة وذكرت عبارة اعتبر الرئيس صبري حمادة أن فيها مساً

بشعور العرب، فغضب غضباً شديداً وضرب بقبضة يده على الطاولة، رافضاً ذلك، فاستغرب الحاضرون، وتدخل السفير اللبناني في موسكو وأحضرت قواميس ومراجع ليبينوا له أن هناك نوعاً من الخطأ في الترجمة، كما أن الحاكمة اعتذرت للرئيس صبري حمادة مؤكدة أنها لا تقصد سوى تكريم العرب(١٤).

مصادر ومراجع

١ــ من حوار للمؤلف مع نزار حمادة.
٢ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة.
٣ــ اكد ذلك للمؤلف احد مرافقي الرئيس حمادة، محمد قاسم جعفر الذي كان شاهداً عياناً على الحادثة، كما اكد هذه الحادثة الأستاذ عدنان حمادة.
٤ــ من حوار للمؤلف مع الأستاذ عدنان حمادة.
٥ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة.
٦ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة.
٧ــ من حوار للمؤلف مع الأستاذ نزار حمادة.
٨ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة.
٩ــ من حوار للمؤلف مع المهندس راشد صبري حمادة
١٠ــ من محاضر مجلس النواب تاريخ ٢١/١٠/١٩٦٩
١١ــ من حوار للمؤلف مع الدكتور اسطفان.
١٢ــ مجلة البلاغ العدد (١٥٥ــ ١٥٦) ــ ٦/١/١٩٧٥ .
١٣ــ من حوار للمؤلف مع الدكتور اسطفان.
١٤ــ من حوار للمؤلف مع الدكتور اسطفان

خاتمة

لعلني أفلحت في هذه الصفحات في إعطاء صورة موضوعية عن سيرة أحد أبرز رجال لبنان الذين لعبوا دوراً مؤثراً وهاماً في تاريخ لبنان المعاصر، ولم ينصفه بعد كل من تناول تاريخ لبنان الحديث، ولعل هذا الكتاب يلهم المسؤولين تكريم رجل الدولة البارز والاستقلالي الكبير المغفور له الرئيس صبري حمادة، الذي يبقى أحد أبرز رجال الدولة والبرلمانيين اللبنانيين والذي استمر نائباً طوال ٥١ عاماً دون انقطاع وشغل رئاسة مجلس النواب لواحد وعشرين مرة، وبذلك يضرب رقماً قياسياً لم يسبقه إليه أحد من برلمانيي العالم.

وبالمناسبة، فإنه من اللافت أن الرئيس حمادة توفي في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٦ بعد أن خضع للعلاج المركز في مستشفى الجامعة الأميركية لمدة واحد وعشرين يوماً، كما انه القى واحداً وعشرين خطاباً بمناسبة انتخابه رئيساً للمجلس النيابي لإحدى وعشرين دورة.

وأذكر بالمناسبة، أن هناك كثيراً من الوقائع الهامة التي لم آت عليها لأسباب عديدة لا مجال لذكرها وتعدادها، وهي تعد إما فضائل أو مواقف هامة للرئيس الراحل، وقد يأتي يوم أو مناسبة تكشف فيه أو يعلن عنها. وكل ما يمكنني قوله، لعلي أسديت بقسط بتوضيح دور وموقف رجل ساهم في إرساء الكيان اللبناني.

فرحم الله المغفور له الرئيس صبري حمادة.

الفصل الثالث عشر

٢١ خطاباً رئاسياً

انتخب الرئيس صبري حمادة نائباً على مدى واحد وخمسين عاماً بدون انقطاع، إذ انتخب للمرة الأولى عام ١٩٢٥ (انظر الفصل الثاني ص. ٥٥) وأعيد انتخابه في كل الدورات الانتخابية التالية، إلى أن انتقل إلى جوار ربه في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٧٦، وشغل خلالها مناصب وزارية لأربع مرات، وانتخب رئيساً للمجلس النيابي لإحدى وعشرين دورة، وأول مرة انتخب فيها رئيساً للمجلس كانت في العقد الاستثنائي الأول في ٢١ أيلول ١٩٤٣، وأعيد انتخابه لعشرين مرة على النحو الآتي:

١٩ تشرين الأول ١٩٤٣

١٧ تشرين الأول ١٩٤٤

١٦ تشرين الأول ١٩٤٥

٩ حزيران ١٩٤٧

١٨ تشرين الأول ١٩٤٧

١٩ تشرين الأول ١٩٤٨

١٨ تشرين الأول ١٩٤٩

١٧ تشرين الأول ١٩٥٠

٢٠ تشرين الأول ١٩٥٩

١٨ تموز ١٩٦٠

١٨ تشرين الأول ١٩٦٠

١٨ تشرين الأول ١٩٦١

١٧ تشرين الأول ١٩٦٢

١٧ تشرين الأول ١٩٦٣

٢٠ تشرين الأول ١٩٦٤

١٩ تشرين الأول ١٩٦٥

١٦ تشرين الأول ١٩٦٦

١٥ تشرين الأول ١٩٦٧

٢٢ تشرين الأول ١٩٦٨

٢١ تشرين الأول ١٩٦٩

وفيما يأتي الخطب التي القاها بهذه المناسبات:

٢١ أيلول ١٩٤٣

حضرات السادة

أقدم لحضراتكم وافر الشكر على الثقة العظيمة التي أوليتموني اياها بانتخابي رئيساً لهذه الندوة النيابية التي تضم كل رئيس وعظيم وأسأل الله أن يمدني بقوة من عنده لأقوم بهذه المهمة الخطيرة التي ألقيت على عاتقي.

اننا ايها السادة خارجون من معمعة انتخابية حامية لكنني أعاهدكم عهداً صادقاً اني على هذه المنصة سأكون لجميع النواب كما أكون ميزاناً بين مختلف أحزاب هذا المجلس اراعي قبل كل شيء نصوص القوانين والأنظمة وأحرص على تطبيقها كل الحرص.

وأرجو في مطلع هذا العهد النيابي أن يشعر كل منا بالتبعة الكبرى التي حمله اياها الناخبون، فإن لبلادنا أن تطالبنا منذ الآن بحسن إدارة المهمة التي انتدبنا اليها، وهي مهمة وطنية أقل ما توجبه علينا ان نتناسى الأحقاد والحزازات لنتجرد لخدمة لبنان العزيز خدمة خاصة وطنية.

وكلمة أخيرة أوجهها إلى حلفائنا العظام فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية هي كلمة شكر واعتراف بالجميل أقول فيها ان لبنان هذا البلد الصغير المستقل لا ينسى جميل من مدوا اليه يد المساعدة في أحرج أوقاته.

فليحيَ الدستور ويحيَ لبنان

١٩ تشرين الأول ١٩٤٣

زملائي الكرام

شاءت ثقتكم الغالية أن ترفعني إلى هذه الرئاسة للمرة الثانية فشكراً لكم أولاً وأخيراً.

على انني سأتجاوز حد الشكر واسمح لنفسي بأن أوجه إلى حضراتكم وإلى الحكومة المنبثقة من هذا المجلس بعض الملاحظات التي يمليها علي واجبي كرئيس لمجلس نيابي يريد أن يحترم نفسه وكنائب عن هذه الأمة يهمه أن تأخذ مكانها تحت الشمس.

فأما حديثي اليكم ايها الزملاء الكرام فموجز كل الإيجاز، انني ارغب ان يقوم كل منا بواجبه حق القيام من غير ما كسل أو توان، أو تأخر عن تلبية النداء حين يوجه اليه ولو كان في هذه التلبية تعب ومشقة وجهد.

لقد جئنا إلى هذه الندوة لنتعب لا لنستريح وان وراءنا أمة تنتظر منا الكثير فلا يكن بدء عهدنا انقطاعاً عن الندوة، وتأخراً عن المواعيد واهمالاً للأعمال، وستتألف غداً لجان المجلس وتحال عليها المشروعات والاقتراحات أفتريدون أن نعود ثانية فنرى لجاناً برمتها لا يحضر جلساتها إلا عضو أو عضوان؟

اني ارجو ان لا نرى ذلك بل نرى حياة زاخرة بجليل الأعمال ولجانا تعمل وتنتج.

وأما كلمتي إلى الحكومة فموجزة كذلك...

لقد منح هذا المجلس الحكومة ثقة لم تنلها وزارة من قبل على أساس بيان وطني استقلالي صريح، وكان المجلس وهو يسوده ذلك الجو الحماسي يعبر عن رأي الأمة اللبنانية أحسن تعبير والأمة واثقة كل الثقة برياض، وبرفاق رياض وهذا المجلس يرجو رجاءً مخلصاً ان تتمكن الحكومة الجليلة من تحقيق وعودها وتنفيذ برنامجها، فتظل ثقة المجلس ومن ورائه الأمة تامة غير منقوصة، على انني أصارح الحكومة القول، انه إذا طرأ عليها ما حال بينها وبين تنفيذ عهد

الاستقلال فإن هذا المجلس لن يتوانى عن القيام بواجبه الوطني وسنكون أول من يقره على خطته تلك.

وبعد فرجاؤنا جميعاً أن يأخذ الله بيد الحكومة في هذا العهد الخطير، حتى تنال البلاد مطالبها الحقة بفضل وطنييها وأعضائها وسهر صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم والسلام عليكم.

١٧ تشرين الأول ١٩٤٤

سادتي وزملائي الكرام

في هذه الساعة التي حملتني ثقتكم الغالية الى رئاسة المجلس من جديد، أشعر والفخر مالىء نفسي، ان اقتراعكم ليس موجهاً لشخصي الضعيف بقدر ما هو موجه للفكرة التي اعتنقها وللمبدأ الذي أدين به الا وهو استقلال لبنان استقلالاً كاملاً غير منقوص وسيادته التامة في حدوده الحالية، والدفاع عن الدستور سياج الحريات.

لقد كانت هذه السنة التي طويناها في تاريخ لبنان السياسي سنة حاسمة، مليئة بجلائل الأعمال وكبار الأحداث وانه لمن دواعي الغبطة والافتخار ان يكون هذا المجلس الذي بعثت به الأمة إلى هذه الندوة ليقول كلمتها، قد ادى الرسالة، وفىٰ الامانة، لم يضعف ولم يهن ولا اعتراه خور ولا خوف يوماً من الأيام.

سنة انتقل فيها لبنان من عهد إلى عهد، ومن حكم إلى حكم فلننظر اي مهمة قام بها هذا المجلس وأي دور مثّل: وأي عمل اتم.

أعود بكم قليلاً إلى مثل هذه الأيام من السنة الماضية، فأذكركم بأشياء نسيها أو تنساها الكثيرون، وما كان لهم ان ينسوا فالعهد ليس ببعيد.

عندما تقدمت حكومة الاستقلال التي انبثقت عن ارادتكم واستشاراتكم بمشروع لتعديل الدستور يحفظ كرامة لبنان ويصون استقلاله التفت الناس اليكم في ذلك الجزء المليء بالتوتر والحافل بالأخطار، وكان يتوقف على كلمتكم مصير لبنان، فاما ان تحرروا الدستور وتطلقوه من عقاله، واما ان تتراجعوا فيبقى لبنان مكبلاً في قيود الانتداب.

لكنكم قلتم الكلمة الوحيدة التي كان ينتظرها اللبنانيون منكم بل العالم كله، فكانت كلمتكم هي الحاسمة، وقولكم هو الفصل لأنها كلمة أمة لا ترضى عن حريتها بديلاً.

وانفجرت الأزمة ووقعت حوادث تشرين فماذا فعلتم، وماذا فعلنا؟

لقد كان كل نائب من نواب المجلس عند الثقة التي وضعها لبنان فيه فرأينا كم تغذون حركة الشعب وتقودونها وتواجهون الأخطار بقلوب غير هيابة، فتسمعون العالم الصاغي صوت الأمة الحقيقي، رأيناكم وقد سدت القوة في وجوهكم ابواب البرلمان تجعلون من كل بيت لبناني برلماناً جديداً تجتمعون فيه، فلما قيض الله لهذه الأمة المجاهدة الوصول إلى أهدافها عدتم إلى هذه الندوة بعد أن فتحها لكم الشعب، ومهد لدخولكم اليها بزنوده وصدور فتيانه وشيوخه، نسائه وأطفاله.

كانت حكومة الاستقلال تمشي بخطى حثيثة للخروج بلبنان من الظلمات الى النور، وكانت تعترض خطواتها الأشواك والعقبات لكنها في كل مرة كانت بحاجة إلى ان تسمع صوت الأمة كانت تمثل امام هذا المجلس فيمدها بالثقة ويشجعها على المضي في طريق التحرير، وفي كل مرة كانت تهددها الأخطار كانت تلقى من هذا المجلس التأييد والعون والمساندة التي لا غنى عنها لأي حكومة تريد أن تبقى وتعيش.

فلما رأى العالم ان في لبنان حكومة هي من صميم المجلس ومجلساً هو من صميم الأمة، وان الأمة اللبنانية، إذاً، هي التي حررت الدستور وهي التي جاهرت بالاستقلال، وهي التي نادت بوجوب التعاون مع الأقطار العربية الشقيقة، أقبلت دول العالم الكبرى على الاعتراف باستقلال لبنان، وسارعت أقطار العرب إلى توثيق عرى الود والاخاء به وكانت آخر بادرة طيبة بدرت منها، في هذا الحقل الخطير، تأييدها استقلاله بحدوده الحاضرة سالمة غير منقوصة في وثيقة الاسكندرية.

هذه هي الناحية السياسية من عمل المجلس. فأما الناحية التشريعية فقد قام فيها المجلس بعمله على الوجه الاتم، فقد توالت جلساته ثلاثة عشر شهراً لم ينقطع فيها عن العمل إلا لماما.

وربما كانت هي المرة الأولى في تاريخ المجلس النيابي تتوالى فيها الدورات النيابية باستمرار سنة وبعض السنة من غير عطلة. وفي هذه الفترة تسنى لنا ان ندرس ونقر في نواحي العمران والإنشاء والاقتصاد والمال والاجتماع والضرائب مشروعات هي في منتهى الخطورة، وان لبنان ينال منها الخير الكثير حين تخرج إلى حيز الوجود باذن الله.

أقول هذا وأنا أعلم ان العمل لا يزال في أوله، وان هذا الاستقلال الذي أخذناه بجهادنا ودمائنا وديعة ثمينة في ايدينا يجب ان نحرص عليه حرصنا على الحياة، بل ما أهون الحياة في سبيل استقلال لبنان.

ان على النواب لواجبات خطيرة في رأسها المثابرة على العمل المنتج النافع، فلنكن عند الثقة التي وضعها الشعب بنا، ولنحرص على النشاط المطلوب منا، غير مبالين بتعب أو مشقة.

أيها السادة

انني أعاهدكم على أن أكون معكم دائماً وأبداً، كما كنت، وأن تظل هذه الرئاسة التي شرفتموني بها، حكماً عادلاً بين الأحزاب تدافع عن كرامة هذا المجلس وتسعى لتمثيله تمثيلاً لائقاً، وغاية همي ان يوفقني الله معكم إلى خدمة هذا الوطن العزيز.

وعلى هذا أرجو ان يتقبل كل من حضراتكم شكري، فأنا أمد يدي بإخلاص إلى كل فرد منكم، وأهتف من أعماق صدري، ليعش الدستور، ويحيَ لبنان.

١٦ تشرين الأول ١٩٤٥

سادتي وزملائي الكرام:

إن هذه الثقة الغالية التي جددها المجلس لي لتملأني فخراً كما تزيد في شعوري بالتبعة الكبرى الملقاة على عاتقي. لقد كان لي شرف رئاسة هذا المجلس سنتين متواليتين كانتا حافلتين بجليل الأعمال وخطير الاحداث ولقد وقف هذا المجلس خلالهما وقفة وطنية لم تضعف يوماً فكان المجلس المناضل المكافح في سبيل وصول البلاد إلى حريتها وسيادتها واستقلالها.

إن لبنان قد عبر بلسان المجلس بقوة وصراحة عن أهدافه، وهي تنحصر في السيادة المطلقة والحياة النيابية الكاملة والتعاون إلى أقصى حد مع الدول العربية الشقيقة والعمل في مجموعة الأمم المتحدة لتدعيم عدالة وسلم دائمين.

لقد خلفنا وراءنا كثيراً من الصعوبات والعقبات لكن الطريق أمامنا لا تزال مملوءة بالأشواك فأول ما ينبغي علينا عمله أن نتحد اتحاداً كاملاً ونعمل جميعاً مسترشدين برأي ربان لبنان الحكيم ورئيسه الجليل فخامة الشيخ بشارة الخوري على استكمال استقلالنا ورؤية بلادنا خالية من كل أثر من آثار الاستعمار السياسي في شتى أشكاله وألوانه: إن للبنان مطالب عبرت عنها الحكومة تنحصر في جلاء الجيوش الأجنبية واستلام سائر الصلاحيات التي لم تزل في أيدي غيرنا حتى يصبح استقلالنا كاملاً من جميع الوجوه، وهذه الأهداف هي التي يسعى المجلس بالاتفاق مع الحكومة لبلوغها.

وأرجو أخيراً أن تثقوا بأن هذه الرئاسة التي جددتم لي شرف ولايتها ليست إلا وسيلة لخدمة الدستور ولبنان والدفاع عن مصالحنا القومية، وفقنا الله إلى ما فيه خدمة لبنان وإسعاده.

وإني أشكر الزميل عادل بك عسيران على الكلمة البليغة التي وجهها إلي وأصرح انه من خيرة الرجال الذين يمكن أن يختارهم لبنان إلى أعلى المراكز وإذا كان الحظ قد خانه في هذه الدورة فأتمنى أن يأتيه زمن آخر يكون فيه أوفر حظاً.

٩ حزيران ١٩٤٧

سادتي وزملائي الكرام:

اسمحوا لي ان أقدم لحضراتكم صادق شكري وخالص امتناني بالثقة الغالية التي تفضلتم بمنحي اياها، راجياً أن يكون عهد هذا المجلس عهد يمن وسعادة على بلدنا العزيز، وان نتمكن جميعاً من السير بلبنان الى أهدافه العليا ومثله السامية.

إن هذا المجلس الذي أوليتموني شرف رئاسته هو وليد أول معركة انتخابية تجري في ظل الاستقلال والسيادة. وقد انبثق عن ارادة الأمة التي تعلق على ممثليها الشرعيين أطيب الآمال.

وسيعرف مجلسكم بإذن الله ان يؤدي رسالته السامية على وجهها الأكمل فيكون خليقاً بالثقة التي أولاه اياها الشعب اللبناني واني لا أرى مندوحة من التصريح من على هذه المنصة ان على هذا المجلس الجديد واجباً اول يجب ان يقوم به، وهو ان يصدر حكمه العادل في الشكاوى التي انبعثت حول الانتخابات التي جرت في بعض المناطق اللبنانية.

واني واثق من ان المجلس سيستوحي في حكمه مصلحة الوطن العليا وروح العدالة السامية ضناً بالنظام النيابي ان تشوبه اية شائبة أو تعزى اليه الشبهات. كما انبي اعاهدكم ان استلهم روح العدالة والمساواة في المهمة التي عهدتم بها الي فأكون - كما عرفتموني - ميزاناً بين جميع أحزاب هذا المجلس وكتله اطبق القانون بروحه ونصه دون تحيز أو مواربة.

وفيما انا أكرر شكري لحضراتكم اهتف عالياً بحياة لبنان في ظل دستوره واستقلاله متمنياً له الحياة السعيدة تحت راية فخامة رئيسنا المحبوب الشيخ بشارة الخوري.

عاش لبنان

٢٣ تشرين الأول ١٩٤٧

أيها الزملاء الكرام

إن الثقة الغالية التي أولاني اياها مجلسكم الكريم تجعلني أشعر بالواجب المفروض علي وبالمسؤولية الخطيرة الملقاة على عاتقي. لقد عاهدتكم يوم تفضلتم بانتخابي في التاسع من حزيران المنصرم ان استلهم في مهمتي روح العدل والمساواة وان أكون ميزاناً بين جميع أحزاب هذا المجلس وكتله ولعل في إجماعكم على إعادة انتخابي دليلاً على انني وفيت بالعهد الذي قطعته على نفسي وقلت ما عاهدتكم عليه أن هذا المجلس قام في الفترة الوجيزة التي مرت على انتخابه بأعمال تدل على تفهم أعضائه لواجبهم نحو أمتهم وبلادهم فلقد انكبّت لجانه رغم العطلة الصيفية على درس مشاريع قوانين أحيلت إلى المجلس وأصبحت جاهزة للتصديق وانصرف الأعضاء إلى مناقشة الحكومة بأمور الساعة مستوحين في جدالهم مصلحة البلد اللبناني، فأعطوا دليلاً آخر على يقظة ممثلي الأمة وسهرهم الدائم المتواصل واسمحوا لي أن أشيد بهذه الروح وان احيي فيكم هذا النشاط الذي لمسناه لمس اليد وتمثل لنا بأصدق مظاهره في مناقشات مجلسكم الكريم.

أيها السادة

انني أشعر بكثير من السعادة ان يأتي انتخابكم لي عقب اجتماع جامعة الدول العربية في لبنان واتخاذها لمقرراتها الخطيرة في سبيل الدفاع عن فلسطين العزيزة.

ويطيب لي بهذه المناسبة السعيدة ان أحيي الدول العربية التي اتخذت هذه الخطوة الجريئة الحاسمة في قضية هي لنا جميعاً قضية موت أو حياة.

وفيما أنا أشيد بالجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة اللبنانية في هذا الميدان ألفت نظرها إلى ان الأمة اللبنانية ومن ورائها المجلس تنتظر منها اتخاذ التدابير السريعة لتأمين القوت وتوفير

الغذاء مع ثقتي التامة بأنه لا مجال للقلق والخوف وبأن الحكومة جادة في هذا السبيل فادعوها باسمكم وباسم الشعب اللبناني إلى ان تجعل قضية التموين في طليعة القضايا التي يجب السهر عليها ومعالجتها بالحكمة والحزم المطلوبين.

ولا يسعني أخيراً إلا أن أُكرر شكري لحضراتكم ولحضرة رئيس السن جورج زوين.

عاش لبنان في ظل رئيسه ودستوره.

١٩ تشرين الأول ١٩٤٨

سادتي وزملائي الكرام

اسمحوا لي ان اتجاوز كلمة الشكر التي يفيض بها قلبي للثقة الغالية التي جددتموها اليوم لي، الى كلمة أهم وارحب يمليها علي الواجب والحرص على الجهر بالحقيقة بعد ان مضى على هذا المجلس عام ونصف عام وهو يمارس عمله التشريعي والرقابي من غير وهن او انقطاع ويساهم مساهمة فعالة مجدية في بناء لبنان الحديث وتجهيزه في ميادين التشريع والمال والاقتصاد والعمران بما يكفل له القوة والاستقرار.

كانت هذه الحقبة الأخيرة حافلة بالأحداث، وفي رأسها مسألة فلسطين. وكان أول صوت ارتفع للدفاع عن عروبة فلسطين هو صوت رئيس لبنان فخامة الشيخ بشارة الخوري، الذي ارفع اليه من على منبر الأمة هذا، تحية الولاء والاعجاب. رأى الرئيس بثاقب نظره اي خطر يكمن تحت قيام دولة صهيونية على حدود لبنان فأرسل اشارة الخطر ونبه الدول والشعوب العربية وقال كلمة لبنان وهي الكلمة التي سرت فيما بعد على كل شفة ولسان من ان فلسطين بلد عربي وسيبقى بإذن الله بلداً عربياً ولو بذلنا في سبيل ذلك المهج والأرواح والدم القاني. فلما انفجرت قضية فلسطين كان هذا المجلس وكانت الحكومات التي انبثقت عنه في طليعة الهيئات الرسمية والشعبية في الأقطار العربية التي جعلت فلسطين شغلها الشاغل ووقفت عليها جهودها كلها غير ناظرة إلا إلى امر واحد وهو انقاذ فلسطين من براثن العصابات الصهيونية وللمحافظة على عروبتها وسلامتها.

وهكذا رأيناكم ايها السادة تجتمعون وتصدرون التشريع تلو التشريع لنصرة قضية فلسطين وتخصصون الأموال وتلهبون الحماس في الصدور وتسمعون العالم صوت لبنان، ثم تتصلون بزملائكم في الدول العربية الشقيقة فيعقدون مؤتمراً برلمانياً عربياً في ربوعنا ثم

تبعثون بوفد برلماني من خيرة الزملاء الى مؤتمر روما فيرتفع مدافعاً عن مبادىء الحرية والحق وهي المبادىء التي يدين بها لبنان.

واذا التفتنا أيضاً إلى هذه الشهور التي مرت بنا رأينا هذا المجلس يصدر مجموعة ضخمة من القوانين في حقلي المال والاقتصاد ذات عروة وثقى بحياتنا الاقتصادية، ويتم عمل التحرر من بقايا الانتداب في حقل التشريع القضائي، ثم يتابع سياسة العمران بتخصيصه المبالغ اللازمة للمشروعات الانشائية التي تسير فيها الأعمال على قدم وساق والتي ستجعل من لبنان في المستقبل القريب نقطة اتصال بين ارجاء العالم كله ومركز حركة دائمة وانتعاش اقتصادي وازدهار لا شك فيه.

وها نحن اليوم نقف على عتبة دورة جديدة القيت علينا فيها تبعات جسام فهل انا بحاجة الى تبيان ما ينتظر منا. ان ازمة فلسطين لا تزال في ذروتها وعلينا ان نستمر في جهادنا وكفاحنا إلى جانب شقيقاتنا العربيات لنخرج من هذه الأزمة ظافرين.

وأمامنا موازنة الدولة، وهي موازنة ضخمتها الحوداث، وتطورات الحرب، فعلينا ان نواجه تبعاتنا بجرأة فنكون على الحكومة مراقبين ومعاونين في آن واحد نحذف الكمالي الذي يستغنى عنه، ونشدد على الضروري ولو كان فيه تحمل تضحيات جديدة.

وختاماً اراني إذا التفت إلى مقاعدكم أرى وجوهاً جديدة عزيزة علينا، ووجوهاً غابت عنا، وكانت عزيزة علينا.

انني ارسل كلمة رثاء حرى إلى روح الصديق الذي غاب المرحوم الشيخ فريد الخازن وأرحب بخلفه ونسيبه زميلنا النائب الشيخ سليم الخازن أجمل ترحيب.

وكذلك أرحب بزميلنا الأستاذ لحود، الذي حل محل الزميل سليم الخوري، وقد شاء حضرته ان يتخلى عن النيابة لينصرف الى العمل الوطني خارج هذه الندوة، فله تحياتنا

وتمنياتنا كما أني ارحب كذلك بزميل عزيز علينا هو الاستاذ يوسف بك كرم الذي انقطع فترة قصيرة فكان غيابه خسارة علينا. وختاماً أوجه كلمة شكر لرئيس السن جورج بك زوين.

سادتي

ان الوطن الذي حملنا شرف النيابة عنه يتطلع الينا فلنكن عند حسن ظنه بنا، ولنرسل ونحن نفتتح هذه الدورة الجديدة تحية الإكبار والاجلال الى ربان السفينة وقائدها الحكيم فخامة الرئيس الشيخ بشارة الخوري.

عاش لبنان

وعاش رئيس لبنان.

١٨ تشرين الأول ١٩٤٩

انني لشديد التأثر والفخر بهذه الثقة الغالية التي لم تضنوا علي بها منذ بزغ فجر الاستقلال المبارك. فلا استطيع التعبير عن الشكر الذي يفيض به قلبي نحوكم في هذه اللحظة التي يجدد فيها انتخابي لرئاسة هذا المجلس الكريم الا وانا شاعر بالتقصير مهما ابذل في ذلك من جهد ومهما يحالفني من توفيق.

سادتي

لقد أوليتموني شرفاً عظيماً لا أجد ما يفيه حقه الا ان اكون بمعونة الله القدير وبفضل ثقتكم الغالية جديراً بهذه الثقة أميناً على العهد الذي هو المحافظة على تقاليد هذه الندوة الكريمة وانظمتها وقوانينها حتى تظل مرآة الامة الصادقة تنعكس عليها أمانيها وارادتها وطموحها ونشاطها فتكرس للامة حقوقها وتعبر عن ارادتها وتنير لها سبلها وتحث سيرها المطرد نحو المستقبل الموعود والكمال المنشود.

اخواني الأعزاء

ان ما قامت به ندوتنا للآن من دفاع عن الحرية والكرامة ومن ترسيخ للحياة النيابية الدستورية ومن توفير وسائل العمل للحكومات الاستقلالية المتعاقبة بإقرار القوانين والتوجيهات والتشريعات اللازمة في جميع ميادين العمل والنشاط من سهر دائم على مصالح الشعب والتعبير عن ارادته وتوفير استقرار الحكم له وتأمين السير على هدى السياسة الاستقلالية بتجديد ولاية فخامة الرئيس الأول للبلاد منذ امد غير بعيد لما يملأ كل نفس حرة ابية بالفخر ويفعمها بالابتهاج والاعتزاز. ويقوي فيها روح النضال والكفاح والمثابرة والأمل لاستئناف السير على هذا الطريق القويم واستكمال مراحله الزاهرة التي تكفل للامة اللبنانية اطراد الاستقرار والازدهار.

١٧ تشرين الأول ١٩٥٠

زملائي الكرام

شاءت ثقتكم الغالية ان ترفعني الى هذه الرئاسة للمرة التاسعة فشكراً لكم على هذه الثقة التي جددتموها اليوم. على انني سأتجاوز حد الشكر واسمح لنفسي بأن أوجه لحضراتكم بعض الملاحظات التي يمليها علي واجبي كرئيس لمجلس نيابي في دورته العادية الأخيرة من مدة ولايته. وهي حافلة بالمشاريع والقوانين الضرورية لهذا الوطن الحبيب.

انني ارغب ان يقوم كل منا بواجبه حق القيام من غير ما كسل او توان لإنجاز هذه المشاريع التي لم تزل قيد الدرس فالأمة تنتظر منا انجازها، انني كما وجهت إلى حضراتكم بعض الملاحظات عن المشاريع المتأخرة لا يسعني إلا أن أوجه الانظار إلى المدة التي مرت بنا فنرى ان هذا المجلس قد عمل كثيراً وانجز مجموعة ضخمة من القوانين في حقول المال والاقتصاد والتشريع لها علاقة بحياتنا العامة ولم يزل يتابع سياسة العمران بتخصيصه المبالغ اللازمة للمشروعات الانشائية التي تسير فيها الاعمال على قدم وساق والتي ستجعل من لبنان نقطة اتصال بين أجزاء العالم كله ومركز حركة ونشاط.

ان المشاريع التي انجزها هذا المجلس والتي تربو عن المئتين لو استعرضناها لخلصنا الى نتائج باهرة تعتز وتسر بما قامت به ندوتكم الكريمة من درس وتعديل والغاء وإقرار لمختلف التشريعات والقوانين والمعاهدات التي توطد الاستقلال وتكفل للحكومات الوطنية المتعاقبة في البلاد استمرار السير بها نحو التقدم والازدهار.

ان الوطن الذي حملنا شرف النيابة يتطلع الينا فلنكن عند حسن ظنه ولنرسل ونحن نفتتح هذه الدورة العادية تحية الولاء، والاجلال الى ربان السفينة وقائدها الحكيم فخامة الرئيس المعظم الشيخ بشارة الخوري.

٢٠ تشرين الأول ١٩٥٩

حضرات الزملاء المحترمين

إنه لشرف عظيم ان ترفعني ارادة ممثلي الأمة للمرة العاشرة الى سدة الرئاسة الثانية، فاسمحوا لي بأن أتوجه الى حضراتكم بعاطفة الشكر والامتنان للثقة الغالية التي شئتم ان تشرفوني بها. لقد رافقت الحياة النيابية منذ بزغ فجرها في بلادنا العزيزة ويطيب لي أن أعلن من على هذا المنبر ان لبنان - بفضل ايمانه بنظامه النيابي وتعلقه به - قد عرف ان يبقى - كما كان على مر التاريخ موئلاً فسيحاً ومقراً دائماً للحريات الصحيحة على انواعها.

وكل منا - في هذه الندوة - مؤمن بسلامة هذا النظام الديموقراطي الذي مكن الشعب من التعبير عن امانيه بواسطة ممثليه، ويقيم من هؤلاء رقباء على السلطة التنفيذية في ادارتها لدفة الحكم، ويجعل من التعاون الوثيق بين السلطتين اداة صحيحة للسير بالبلد نحو تحقيق ما يصبو اليه من عدالة واستقرار وحرية ورفاهية.

ايها السادة: لقد مرت بلبنان احداث جسام، كان أخطر ما فيها التجربة القاسية التي تعرضت لها وحدته الوطنية. وها نحن، بعد مرور أكثر من سنة على تلك الأحداث، نرى والحمد لله ان البلاد قد عادت الى حالتها الطبيعية، فالأمن مستتب، والحياة الاقتصادية في ازدهار، والناس مطمئنون الى شؤونهم، والثقة التي زعزعتها الحوادث عادت الى نفوس المواطنين والأجانب على السواء، كل هذا بفضل الشعب الذي كان له من وعيه ما جعله يشعر بأنّ الانقسام الذي هدد مصيره نفسه كان عابراً ومصطنعاً، وان لا حياة لهذا البلد الا بالبقاء على وحدته الوطنية، وعلى الأخوة التي شدت عناصر المواطنين وطوائفه وفئاته الى بعضها بروابط هي وحدها التي تضمن للبنان سيادته واستقلاله وبقائه.

هذه الحياة الهنيئة التي عادت الى لبنان بعد تلك الفترة المؤلمة من تاريخه كان ليد الربان

الماهر رئيس البلاد ـ فخامة اللواء فؤاد شهاب ـ الفضل الأكبر في نشر ظلالها من جديد.

وتلك الثقة بين اللبنانيين ـ التي عصفت بها أقسى التجارب ـ كان لسياسته الحكيمة العادلة اليد الطولى في إعادتها وتركيزها في النفوس فها انا ـ باسمكم وباسم اللبنانيين جميعاً ـ أوجه الى رئيس البلاد آيات الشكر لما اسداه لهذا البلد ولما ينتظره من عهده الزاهر بإذن الله.

حضرات الزملاء المحترمين،

كل ما يمكنني ان اعدكم به، هو ان أسعى لأن أكون أهلاً للثقة التي شاءت ارادتكم ان تمنحني اياها. وسأعمل جاهداً لأن أصون رئاسة السلطة التشريعية من كل ما يمكن ان يحيد بها عن الطريق الذي يجب أن تسلكه لتأدية رسالتها على وجهها الكامل الصحيح.

هذه الرئاسة كما تعلمون يجب ان تكون صلة وصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وان يتحرر شاغلوها من اي حزبية، وان ينزه نفسه عن كل هوى شخصي، وعندئذ يبقى لرئاسة السلطة التشريعية الدور الذي اراده لها الدستور، وهو ان تكون حكماً بين الجميع وفوق مستوى المشادات السياسية والاعتبارات الشخصية، وهذا ما عاهدت نفسي ان ابقى، كما كنت دائماً، مؤمناً به محافظاً عليه.

ولا بد لي ـ قبل ان انهي هذه الكلمة ـ من ان احيي زميلي وصديقي عادل بك عسيران، الذي خضت واياه معركة رياضية كنا نتسابق فيها الى خدمة بلدنا العزيز وكان طابعها التقدير المتبادل والمتعلق بالمبادىء الديمقراطية القويمة.

وها أنا أدعوكم الى العمل ـ ضمن نطاق الدستور ـ على اعلاء شأن التمثيل النيابي وتركيز دعائمه في بلد يؤمن بالحرية وبالروح الديمقراطية التي حفظت وستحفظ بإذن الله لنا تراثاً مجيداً واستقلالاً لا نرضى عنه بديلاً وسيادة هي اعز ما يطمح اليه شعب ويفتديه بكل غال ورخيص.

١٨ تموز ١٩٦٠

حضرات الزملاء المحترمين،

انه لشرف عظيم لي ان يوليني هذا المجلس الكريم ثقته في مستهل عهده، وان يتاح لي الاسهام في تحمل قسط من المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق الهيئة التشريعية في هذه الفترة من تاريخ لبنان السياسي.

ان النظام الديمقراطي الذي ننعم به في لبنان قد جعل من الهيئة التشريعية رقيباً على الحكومات وموجهاً لأعمالها وقائداً لخطاها ومصدراً للسلطات على اختلافها.

وقد آمن الشعب اللبناني بنظامه البرلماني ايماناً منبثقاً عن نزعة الى الحرية متأصلة في نفسه، وعن تنكر للحكم الفردي في شتى الوانه، وتمسك عنيد في حق الشعب بأن يحكم نفسه بواسطة ممثلين عنه ناطقين باسمه ومنبثقين عن ارادته.

في ضوء هذا الإيمان الأصيل بالنظام البرلماني الذي لم يتزعزع يوماً رغم بعض المآخذ على الحياة النيابية التي تمرس بها لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم. يتحتم علينا ونحن المعبرون عن ارادة الشعب الممثلون لرغباته ان نشعر بالمسؤولية الخطيرة الملقاة علينا فتقوم رسالتنا النيابية على أكمل وجه وليكون لنا فضل الحافظ على هذا النظام الذي هو بالواقع تكريس لسيادة لبنان وتدعيم لحياة الديموقراطية التي لا يرتضى عنها بديلاً.

حضرات الزملاء المحترمين،

يزيد في خطورة المهامات التي تواجهونها ان مجلسكم هو وليد قانون انتخاب جديد اقره المجلس السابق استجابة لرغبة الرأي العام في توسيع التمثيل وفسح المجال أمام ذوي الكفاءة لتحمل مسؤوليات التشريع والحكم.

وإذا كان لنا من أمنية نبديها فهي ان تقترن هذه الخطوة بالنجاح فيؤدي هذا المجلس

رسالته الكبرى في ميدان التشريع والرقابة والتوجيه.

أما التشريع فإن لدى مجلسكم مشاريع قوانين يجب الإسراع في درسها، كما ان المراسيم الاشتراعية التي أصدرتها الحكومة السابقة ستعرض على حضراتكم لتصدقوا ما اثبت الاختبار صلاحها منها ولتعدلوا وتحرروا ما ليس منها متفقاً مع المصلحة العامة.

وأما الرقابة ففي متا بعة نشاط الحكومات ومحاسبتها على اعمالها دون اي اعتبار سوى ما يمليه الواجب الوطني ويفرضه على ممثليه الشرعيين.

وأما التوجيه ففي وضع مخطط شامل لسياسة عمرانية بناءة يرسم هذا المجلس خطوطها ويعهد الى الحكومات المنبثقة عنه بمهمة تحقيقها.

ولقد لمسنا خلال المعركة الانتخابية الأخيرة حاجة الشعب الى هذه السياسة العمرانية التي من شأنها وحدها ان ترتفع بلبنان الى مصاف الأمم الراقية وتشيع العمران في مناطقه المهددة بالعوز والفاقة والرازحة تحت كابوس الحرمان.

وأمام هذا المجلس مهمة خطيرة أخرى، هذه المهمة هي ازالة الحذر العالق بالنفوس وتدعيم الوحدة الوطنية التي كادت احداث سنة ١٩٥٨ أن تصدع بنيانها وتهدد اركانها.

ويدعوني الواجب لأن أصارحكم من على هذا المنبر بأن على كل منا بأن يشعر بمسؤوليته كرجل دولة، فنلتزم في مناقشتنا جانب المنطق والاعتدال فيما نطالب به ونسعى اليه، ونضع نصب اعيننا حقيقة واحدة نعمل بوحيها ونهتدي بهديها، هذه الحقيقة هي ان شرف التمثيل الذي اولانا اياه الشعب يفرض علينا الترفع عن المهاترات في مناقشاتنا والعمل البناء المستمد من الشعور بالمسؤوليات الجسام الموكولة الينا والتي يجب ان نعيها ونتفهم خطورتها.

حضرات الزملاء المحترمين

لا يسعني وأنا أكرر امتناني لحضراتكم إلا ان أشكر الحكومة المحترمة على حسن ادائها للمهمة الموكولة اليها وان ارسل باسمنا جميعاً تحية التقدير والاعجاب للقائد الحكيم رئيس البلاد المفدى اللواء فؤاد شهاب.

عاش لبنان

١٨ تشرين الأول ١٩٦٠

حضرات الزملاء المحترمين

للمرة الثانية يوليني هذا المجلس، في عهده الجديد شرف رئاسته. فأشعر مرة أخرى بخطورة المهمة الموكولة الي ومسؤولياتها الجسام.

قلت وأكرر القول ان نظامنا الديمقراطي قد جعل من المجلس النيابي مصدراً للسلطات على اختلافها. وان تأديتنا لرسالتنا النيابية على الوجه الصحيح يعزز هذا النظام الذي هو بالواقع تكريس لسيادة لبنان.

وها انا أعود اليوم لأناشد أعضاء هذا المجلس الكريم ان لا يتهاونوا في ممارسة صلاحياتهم المزدوجة من رقابة وتشريع وان لا يستوحوا في ممارستهم لهذا الحق إلا ضميرهم الوطني ومصلحة الشعب الذي اختارهم لتمثيله.

ان لبنان يواجه معضلات لا تؤمن لها الحلول العملية إذا لم نتعاون جميعاً مجلساً وحكومة على معالجتها بعدل وحكمة وسرعة وبعد نظر.

من هذه المعضلات موجة غلاء بعثت من صفوف الموظفين والعمال والمستخدمين قلقاً يجب العمل على إزالة أسبابه وتزايد في عدد العاطلين عن العمل وجمود في تحقيق المشاريع العمرانية التي من شأنها فضلاً من ضرورتها ان تقضي على البطالة أو تخفف على الأقل من انتشارها وبعض الارتباك في الدوائر الناشئة وهذا أمر طبيعي ناتج عن تطبيق القوانين الإصلاحية.

وإني إذ أذكر هذه المعضلات ابعد ما أكون عن التشاؤم بل ان ايماني وثيق بأنه من السهل على المسؤولين ان يزيلوا كافة العقبات بما لديهم من امكانيات يوفرها الوضع اللبناني الحاضر.

ذلك ان انفتاح لبنان على العالم يؤمن له الازدهار في تجارته. وعودة الحالة الى ما كانت

عليه من هدوء واستقرار يضمن تدفق الرساميل عليه ونشاط الموسم السياحي في ربوعه. كما ان سلامة نقده تعزز الثقة في اقتصاده وتجعل منه اقتصاداً سليماً.

ولا يبقى امام المسؤولين إلا أن يسهروا على تطبيق القوانين بروح العدل والانصاف وان يتحلوا بالروح نفسها في معالجة المعضلات التي تواجه كل بلد.

حضرات الزملاء المحترمين،

ليس لي من رغبة ابديها سوى أن نتفهم جميعاً خطورة مهمتنا النيابية فلا يتخلف احدنا عن حضور اجتماعات المجلس وجلسات اللجان. ولا نتهاون في ممارسة حقنا في التوجيه والرقابة والتشريع ولا نستوحي في عملنا إلا مصلحة الشعب الذي بعث بنا الى هذه الندوة للتعبير عن ارادته وتحقيق آماله وامانيه.

واذ ذاك نكون جديرين بتمثيله وأوفياء للرسالة التي حملنا اعباءها وجعلها امانة في اعناقنا والسلام عليكم.

عاش لبنان

وعاش فخامة رئيس الجمهورية.

١٨ تشرين الأول ١٩٦١

حضرة الزملاء المحترمين،

مرة جديدة يوليني مجلسكم الكريم شرف رئاسته فيتيح لي تسجيل شكري لثقتكم الغالية، وتأكيد عزمي على بذل كل ما من شأنه خدمة التشريع بشكل يقضي الى ما نبتغيه جميعاً من نهضة متزايدة ومن تركيز أسس الدولة والمجتمع على دعائم وطيدة من الجد والابداع يجني منها المواطن خيره ورغده وتقدمه.

وأنا أؤمن بأن حرية الرأي والجهر به سبيل الى إدراك الحق والصواب، لأن المجلس ميدان فسيح للقاء الفكر وللمناقشة العلمية الرصينة وللنقد النزيه والتوجيه الحصيف وللرقابة الصارمة تجرونها بوحي الحكمة والمعرفة.

رائدنا نبذ التقاعس والتواكل والاقبال على تفحص قضايانا بتعاون مثمر خلاق.

ولسنا ببالغين ما ننشد الا بالتضحية وبالتصميم على اداء الرسالة وتحمل المسؤولية وعدم التهاون في حضور جلسات المجلس بدأب وانتظام لنسلخ الوقت في العمل المثمر.

ولا بد لي من الاشارة الى ضرورة تعديل بعض نصوص نظامنا الداخلي ولا سيما لجهة فقدان النصاب، حتى تأتي مواده مؤتلفة وما نصبو اليه فلا نضيع بسببه فرص العمل المنتج بل نقبل متساندين على البذل والعطاء ضنا بمصلحة المجتمع.

اختم كلمتي مرحباً بعودتكم الى ميدان العمل التشريعي متمنياً لكم النجاح فيما انتدبتم اليه راجياً للبنان اضطراد المجد والرفعة برعاية فخامة رئيس البلاد اللواء الأمير فؤاد شهاب.

عاش لبنان

١٧ تشرين الأول ١٩٦٢

حضرات الزملاء المحترمين، انني اذ أشكر لمجلسكم الكريم ثقته الغالية التي منحني اياها للمرة الرابعة في عهده الجديد أشعر بخطورة المهمة الملقاة على عاتقي ومسؤوليتها الجسيمة.

حضرات الزملاء، لقد أصبح من نوافل القول ان النظام الديمقراطي الذي نعيشه قد جعل من المجلس النيابي مصدراً لكل سلطة، لذلك فإنه لزاماً علينا ان نقوم بتأدية رسالتنا النيابية على وجهها الصحيح فنكون بذلك قد عززنا النظام الديمقراطي مؤكدين بذلك كيان لبنان الحبيب. وانني إذ أعود اليوم مجدداً أدعو الزملاء الأفاضل للسير قدماً في ممارسة صلاحياتهم على وجهها الأتم والأكمل، أرجو أن نوفق جميعاً في تأدية رسالتنا هذه التي انتدبنا لأجلها لما فيه خير لبنان.

حضرات الزملاء، انكم مدعوون للعمل المجدي ولتحمل المشقات واني لا أشك لحظة انكم ستعملون بإخلاص وتفان لأن الواجب يفرض علينا جميعاً أن نكون على أتم استعداد في المضي بواجباتنا النيابية وممارسة حقنا في التوجيه والرقابة والتشريع مستوحين من ذلك مصلحة الشعب الذي بعث بنا إلى هذه الندوة للتعبير عن ارادته وتحقيق آماله وأمانيه كما انني اتوجه الى الحكومة المحترمة التي هي من هذا المجلس بأن تستوحي في عملها توجيهاته متعاونة معه على حل جميع المعضلات والمشاكل التي تواجه البلد، ساهرة على تطبيق القوانين بروح العدل والإنصاف. وإذ ذاك حضرات الزملاء المحترمين نكون مجلساً وحكومة جديرين بتمثيل شعب لبنان العظيم وأوفياء للرسالة التي حملنا اعباءها وجعلها امانة في أعناقنا.

وبالختام لا يسعني وأنا أكرر امنياتي لحضراتكم إلا أن أشكر الحكومة المحترمة وأن أرسل باسمنا جميعاً تحية التقدير والاعجاب لرئيس البلاد المفدى فخامة اللواء فؤاد شهاب.

عاش لبنان

١٧ تشرين الأول ١٩٦٣

حضرة الزملاء المحترمين، هذا هو اللقاء الخامس عشر الذي اخرج منه حائزاً ثقتكم الغالية بانتخابي رئيساً لهذا المجلس الكريم انه لشرف كبير اعتز به وأفخر واني اذ أشكر لكم هذه الثقة اراني واياكم ملزمين بالعمل على مضاعفة الجهد وبذل ما في الوسع في طريق الغاية التي ننشدها ونعمل من أجلها حيث نلتقي جميعاً على محبة لبنان الوطن والمواطن وعلى الرغبة الأكيدة في التنافس الودي على خدمته ورفع شأنه.

حضرة السادة الزملاء، اننا جميعاً مدعوون لمضاعفة الجهد في هذه الفترة الأخيرة من أيام مجلسكم الكريم في سبيل الوصول الى الغاية المثلى التي من أجلها جئنا الى هذه الندوة لنحقق الأهداف السامية التي تتمثل بدراسة المشاريع وسن القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية وتوجيهها لما فيه الخير والمصلحة لهذا البلد العزيز. وانه لما يزيدني زهواً وشرفاً ان جاءت فترة وجود هذا المجلس في ابان عهد واكبه اليمن والاقبال فانطلق في عزيمة يرعاها الرائد القائد في دروب التخطيط العمراني ومسالك الاصلاح الزاخرة بالأعمال الكبار سائراً قدماً نحو المجد والرفعة. فقطع في سنوات قلائل أشواطاً قربته من الهدف الذي هو حلم أجيال.

وبعد، فمرحباً بكم في موسم آخر لا أخير نظراً لانتهاء مدة المجلس القانونية الذي ارجو ان يكون حافلاً بالعمل المجدي البناء، معززين بذلك ثقة المواطن اللبناني الحر بنظامه البرلماني الديمقراطي مستوحين بذلك وجه لبنان المشرق بطلعة الربان الحكيم فخامة الرئيس اللواء الأمير فؤاد شهاب.

وختاماً حضرات الزملاء أكرر شكري وامتناني لكم وللحكومة المحترمة كما اني باسمكم جميعاً ارسل تحية التقدير والاحترام لرئيس البلاد اللبناني الأول فخامة الرئيس فؤاد شهاب. عاش لبنان

٢٠ تشرين الأول ١٩٦٤

حضرة الزملاء المحترمين

انني فخور بثقتكم التي رفعتني إلى رئاسة السلطة التشريعية في فجر هذا العهد الذي آمل أن يكون عهد خير وازدهار لبلدنا الحبيب. فنحن العاملون في حقل الخدمة العامة دأبنا على العمل في سبيل نهضة بلادنا. وان تنافسنا فذلك لأن كلا منا يعتقد أن طريقته في قيادة البلد إلى شاطيء الامان هي الافضل. ولكنني لا أشك في أن غايتنا واحدة. وان سلكنا سبلاً مختلفة للوصول اليها. ألا وهي وحدة وطنية ثابتة يكون خير اساس لبناء وطن تقدمي وقوي. وأخوة صادقة مع شقيقاتنا العربيات وتعاون مع سائر الدول.

اخواني انني جد متفائل اذ ارى عهد خير يولي وآخر يبتديء على خطى سلفه فيبعث الأمل في نفوس ابناء وطننا على ان يكون امتداداً للعهد الشهابي.

وما اجماع مجلسنا الكريم على اختيار قائد العهد الجديد إلا دلالة على اننا لا نزال يداً واحدة وقلباً واحداً ينبض بالإخلاص للوطن والثقة بمن سلمناه زمام الأمة.

فأنا يشرفني ان أكون رئيساً لهذا المجلس وأعدكم بأن أعمل مخلصاً على المحافظة على حرية الحياة البرلمانية فيه، وعلى إفساح المجال أمام أصوات الشعب تنبثق من خلالكم فتفرض ديمقراطية سليمة موجهة. فالديمقراطية هي ركن يعتمد عليه استقلالنا واساس متين لسيادتنا وحريتنا. والشعب اللبناني ربط دائماً نضاله وكفاحه بمعانيها السامية، الملقاة على عاتقنا. فالمجلس مطالب بانتاج سياسة اصلاحية اجتماعية. تدخل العمران والتقدم إلى جميع المناطق اللبنانية لتزيل عنها بقايا التخلف والحرمان ولتحسن شروط عمل ابنائها وتحقق مطالبهم فيبقى لبنان واحة استقرار لأبنائه وجيرانه. ولا بد لي قبل ان انهي هذه الكلمة من أن أحيي زميلي كامل بك الذي خضت واياه معركة رياضية كنا نتسابق فيها إلى خدمة بلدنا العزيز.

وكان طابعها التقدير والتعلق بالمبادىء الديمقراطية القويمة.

وها انا أطلب منكم إعلاء شأن التمثيل النيابي وتركيز دعائمه في بلد يؤمن بالحريات وبالروح الديمقراطية التي حفظت وستحفظ بإذن الله لنا تراثاً مجيداً واستقلالاً لا نرضى عنه بديلا وسيادة هي اعز ما يطمح اليه شعب ويفتديه بكل غال ونفيس.

عاش لبنان.

وعاش رئيسه المفدى الأستاذ شارل حلو.

١٩ تشرين الأول ١٩٦٥

حضرات النواب المحترمين

يسعدني وأنا أقف للمرة الثانية هذا الموقف في عهد الأستاذ شارل حلو فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ان أوجه شكري لكم لهذه الثقة الغالية التي أوليتموني اياها والتي أعتز بها كل الاعتزاز متمنياً أن أكون عند حسن ظنكم جميعاً راجياً المولى أن يكون بعوننا للسير في أقوم طريق تؤدي بهذا الوطن الحبيب نحو التقدم والرقي والازدهار وجعله دائماً وأبدا موئلاً للحريات. وموطناً للروح الديمقراطية التي يتميز بها.

واني إذ أتسلم مهماتي كرئيس لهذا المجلس الكريم لسنة جديدة بعد ان تمرسنا بصلاحياته مدة تزيد عن عشرين سنة.

أعاهدكم على العمل والتعاون معكم للحفاظ على القيم التي من أجلها وضع النظام البرلماني في البلاد والسير في الحياة البرلمانية بروح تحفظ لهذا البلد كيانه وحريته واستقلاله، وتنطلق به نحو مستقبل أفضل وتؤمن لبنيه حياة أرغد.

حضرات النواب،

كما بدأت كلمتي بشكري لكم على ثقتكم الغالية أختمها مكرراً شكري وعهدي لكم بأني سأكون أميناً في الحفاظ على الروح البرلمانية الحقة، وحريصاً على تطبيق القانون والنظام وعاملاً معكم على تعزيز الحياة البرلمانية ليكون هذا المجلس خير موجه ومراقب للسلطة التنفيذية ويتعاون معها لما فيه خير لبنان وشعبه بتوجيه رمزه ورئيسه فخامة اللبناني الأول الأستاذ شارل حلو.

عاش فخامة الرئيس عشتم وعاش لبنان.

١٦ تشرين الأول ١٩٦٦

حضرات النواب المحترمين،

لا بد لي قبل كل شيء، من توجيه شكري لكم، على ثقة أوليتموني، جعلتني أؤكد التزامين تقيدت بهما طيلة أعوام، تمرست خلالها بصلاحيات رئاسة المجلس النيابي، هما جعل مقام رئاسة المجلس للجميع، لا يناصر فئة على فئة، ولا يؤيد فكرة ضد فكرة، بل يبقى الحكم العامل أبدا، لتقريب وجهات النظر، والتوجيه إلى ما فيه خير البلاد ومصلحة اللبنانيين، والالتزم الثاني، أن أمد يدي مخلصة للتعاون مع الجميع، في عمل جدي متواصل، هدفه ترسيخ حكم ديموقراطي، يكون فيه المجلس النيابي، أساساً للتشريع والتوجيه، ورقيباً على تطبيق الأنظمة والقوانين.

حضرات الزملاء،

لا يسعني وأنا أتسلم رئاسة مجلسكم الكريم، طيلة سنة جديدة، إلا أن أعرب عن أمنية، أرجو أن يتجاوب معي في تحقيقها كل فرد منكم، هي أن نتعاون مخلصين، ليؤدي هذا المجلس رسالته التي أوجد من أجلها كاملة، فالنيابة رسالة مهمة، والآلاف من أصوات اللبنانيين، التي وضعت ثقتها بكل منكم، عقدت آمالاً كبيرة، تنتظر تحقيقها على أيديكم، برجاء، طيلة مدة نيابتكم. وموكب الحضارة، الذي يتطلب من المجالس النيابية مواكبته، بسن شرائع وقوانين، تتمشى مع تطوره، وترافق سيره، بمناقشة وإقرار المشاريع، التي من شأنها أن تقود البلاد نحو مستقبل أفضل وحياة أرقى، هذا الموكب لا يقف منتظراً اكتمال نصاب في جلسة خصصت لدرس مشروع أو لسن قانون، له ما له من أهمية في السير قدماً، نحو ما تصبو اليه البلاد من عمران، وما يرنوا اليه الشعب، من حياة معيشية فضلى.

اخواني.

لا بد لي في هذه اللحظة، من التوقف عند قضية، اراها تشغل بال معظم اللبنانيين حالياً ففي أرجاء البلاد إشاعات، وربما كانت مركّزة على الشكوك، حول الوضع المالي والاقتصادي في لبنان واني أرى، كما يرى المطلعون على دقائق الأمور، ان الوضع المالي والاقتصادي في لبنان، لم يكن أسلم في سنين مضت منه الآن. فالنقد اللبناني يتمتع بقوة تغطية، لا أغالي إذا قلت، بانها تجعله من أقوى العملات المتداولة في العالم، فحدوث نكسة أو أزمة ربما كانت مفتعلة، أوقعت إحدى المؤسسات المالية بمأزق أو جمود، لا يعني بحال من الأحوال، ان الاقتصاد اللبناني يمر بمرحلة صعبة فالاقتصاد اللبناني كما أسلفت، وطيد الأركان، سليم الحواشي، والنقد يتمتع بقوة عالمية، والعهد دائب على العمل لتطوير البلاد وانمائها، ورفع مستواها المعيشي. لكن هذا لا يعني، ان لا يولي المجلس أهمية خاصة، كقضية شغلت الرأي العام، فنحن مدعوون، لمناقشة هذا الأمر، على صعيد اللجان أو الندوة، ولدرس الموضوع من جميع نواحيه، وتدارك ما ترمي اليه الشائعات، ووضع حلول من شأنها حصر الموضوع في نطاقه، ومقترحات لتحديد المسؤولية، وتلافي قيام مثل هذه الأمور في المستقبل.

أما على صعيد علاقاتنا مع العالم الخارجي، فلا يجوز بأي حال، أن يقف مجلس النواب، موقف المتفرج، من أمور تجري حوله، وفي عالم تربطه فيه روابط الأخوة والصداقة. فعلى صعيد علاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة أرى لزاماً على المجلس، أن يكون خير موجه للحكومة للحفاظ على صداقة الجميع، وعدم التفريق بين أحد من الشقيقات، والعمل على تقريب وجهات النظر بينها ضمن نطاق الجامعة العربية أو خارجه، لمواجهة الخطر الناجم عن وجود عدو مغتصب، في أرض عربية، وللسعي بكل ما لديها من امكانيات، لإقناع الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي، بحق العرب في استيطان أرض اغتصبت منهم، في فترة حجبت فيها الدعاية الصهيونية، أنظار الرأي العام العالمي، بستار من التضليل والأباطيل، عن حق أهل الأرض، على أرضهم. أما على صعيد علاقاتنا مع الدول الصديقة، أرجو أن يدرس

المجلس جميع الأحداث الهامة، التي تشغل المحافل الدولية، للتجاوب مع الأحداث، والتعاون مع الدول الصديقة، ضمن نطاق الأمم المتحدة، ويزود الحكومة بالمقترحات والتوصيات، التي من شأنها، تخفيف حدة التوتر، وتوطيد الأمن والسلام في العالم.

حضرة الزملاء.

أختتم كلمتي الموجزة هذه، بتكرار شكري لثقتكم الغالية، التي أوليتموني اياها، راجياً أن تكون السنة النيابية الحالية، سنة عمل ونشاط متواصل، لإقرار المشاريع، وسن القوانين، ووضع المقترحات والتوصيات، التي من شأنها رفع مستوى لبنان، وتأمين حياة أفضل، ومستقبل أضمن لجميع اللبنانيين. واني أؤكد لكم ايها الزملاء الأعزاء مرة أخرى اني للجميع.

حياكم الله جميعاً وعاش لبنان

١٥ تشرين الأول ١٩٦٧

للمرة الثانية والعشرين، أقف في مثل هذه اللحظة، لأوجه شكري لثقة أوليتموني، ثقة غالية، اعتبرها الدافع الأول، لتعاون مثمر بينكم وبين رئاسة مجلسكم لاداء رسالة وضعها الشعب امانة في عنقنا، عندما منحنا ثقته لتمثيله في هذه الندوة، وبات ينتظر بأمل، سن الشرائع، وبحث الأمور التي توصله الى ما يصبو اليه، من حياة كريمة، وعيش هنيء.

ولا بد لي في هذه اللحظة، من التطرق ولو بكلمات عابرة، إلى احداث نمر بها مع شقيقاتنا الدول العربية، هذه الأحداث الدقيقة، التي تجعلنا على استعداد دائم، لرد كيد، وكبح أطماع، واسترداد حق سلبه معتد، يخطط في كل لحظة، لغد جديد، يستعد لتنفيذه، عندما تسنح له فرصة، ولا يسعني هنا، الا الإشادة بالموقف الرائع، الذي وقفه الشعب اللبناني، وعلى رأسه فخامة رئيس البلاد، والتوجيه الوطني المخلص السليم، الذي بدر من المجلس النيابي، والحكومة اللبنانية، هذا الموقف، الذي جاء مكملاً لموقف الدول العربية الشقيقة، من قضية حقة، وارض سليبة، لا يمكن الاعتراف بحق السالب بها، مهما تيسر له من مساعدات أوساط مخدوعة بأضاليله الباطلة.

أما بالنسبة لوضع البلاد الداخلي، فكما تلاحظون، ان غيوماً تكاثفت خلال عام، أهمها اقتصادي بحت، جعلت بعض المتشائمين، وذوي النوايا السيئة، يبادرون لبذر الشك، مغتنمين نكسة مرت بها مؤسسة، أو وضعاً خارجياً أليماً، فجاءت ثقة اللبنانيين، بمناعة اقتصادهم وثبات استقرارهم السياسي، حاجزاً بوجه العاصفة، حتى بدأ جلاء الغيوم، يبشر بأيام مشرقة، تحمل بين طياتها الخير للبنان واللبنانيين.

وأخيراً، ومع تكرار شكري لثقتكم الغالية، أتمنى أن تكون الشهور الباقية، من مدة مجلسكم الكريم هذا، شهور عمل، لدرس وإقرار مشاريع، هي بين ايديكم، ولها ما لها من

أهمية في حياة البلاد الاقتصادية والعمرانية، والاجتماعية، واختم كلمتي هذه بتمني الالتقاء معكم، في مجلس جديد يحقق رغبات الشعب اللبناني وأمانيه.

عاش فخامة الرئيس، عشتم، وعاش لبنان.

٢٢ تشرين الأول ١٩٦٨

حضرة النواب المحترمين

يسعدني ان أقف أمامكم شاكراً الثقة الغالية التي أوليتموني اياها حريصاً على ان أؤكد لكم التزامي معكم بروح النظام البرلماني الذي كان ولا يزال همنا المحافظة عليه وتدعيمه لأنه النظام الذي ارتضيناه لإرساء وحدة هذا الوطن وازدهاره. واني اذ أشعر بفخر واعتزاز بثقتكم الغالية ارجو أن يكون مجلسكم الموقر المنبر الذي تنطلق منه كلمة الشعب معبرة عن أمانيه وتطلعاته الى غد مشرق ومستقبل أفضل. ولعل شعوري بأهمية المسؤولية التي انيطت بي وبكم في هذا الظرف العصيب في تاريخ بلادنا هو الذي يجعلني اتصور نفسي واقفاً أمامكم لأول مرة بكل ما يحمله هذا التصور من قلق وحذر وترقب. أمامنا الآن ايها السادة صعاب جسيمة اذ علينا ان نرسي دعائم الوحدة الوطنية وان نرسخ العدالة الاجتماعية وننمي روح التعاون بين مختلف فئات هذا الشعب وهيئاته لأننا ندرك ان لبنان بدون هذه المقومات الأساسية لن يكون قادراً على حمل رسالته العربية الى العالم. إن هذه الرسالة جزء لا يتجزأ من تاريخ لبنان حملها في الماضي بكل أمانة ولا بد أن يحملها حاضراً ومستقبلاً.

فأي انعطاف من شأنه ان يحدث انقطاعاً خطيراً بيننا وبين المستقبل الذي نرجو. لذلك فنحن حريصون على ان يكون هذا المجلس قدوة حسنة في التفاهم بين مختلف الفئات اللبنانية . فرئاسة المجلس ليست لفئة دون أخرى بل هي للجميع من أجل تحقيق الأهداف التي نصبو اليها في تقويم ما اعوج من الأوضاع والأساليب في السياسة والاقتصاد ومختلف القضايا الاجتماعية. وإني إذ أشكركم مرة ثانية على هذه الثقة الغالية أعاهدكم ان أقوم بما تعهدت به على خير وجه آملاً ان يكون مجلسكم الكريم عند حسن ظن هذا الشعب الذي أولاه ثقته.

٢١ تشرين الأول ١٩٦٩

حضرات النواب المحترمين

شكراً لثقة أُمنحها من مجلسكم الكريم أجدني معها اتحمل مسؤولية في ظرف لا أظن دقته بخافية على أحد أو غائبة عن بال. هذا الظرف الذي تكتلت أحداث داخلية ومؤثرات خارجية لتحكم تعقيد أموره بشكل ظن معه بعض المتشائمين ان لا حل لها بأي حال. وإحاطة بعض أصحاب النوايا السيئة بهالة مظلمة، مروجين شائعات ترمي إلى غايات ليست في مصلحة الوطن والمواطنين.

ومع تقديري لدقة الظرف الذي به نمر لا أظنه من الحراجة بمكان يستعصي معه الحل. فباستعراض سريع لأحداث مرت في تاريخ هذا البلد الطيب لا نجد إلا تفهماً وتبصراً للأمور من الشعب وممثليه يجعل الصفوف متراصة والقلوب متآلفة والايادي متشابكة للعمل في سبيل الحفاظ على هذا الوطن والذود عنه والتضحية في سبيله مهما بلغ الثمن، وهنا وفي هذه المرحلة المصيرية التي يمر بها لا لبنان وحسب، بل جميع بلدان شرقنا العربي، لا بد من توجيه دعوة اليكم، ممثلي الشعب في هذه الندوة، هي ان تتحملوا تبعات التمثيل الشعبي خارج المجلس كما تتحملونها في داخله. فعليكم في هذا الظرف تقع مسؤولية وضع الحقائق واضحة امام أعين الشعب الذي تمثلون. ففي الخفاء دسائس تحاك ومؤمرات تحبك لتوهن الهمم وتدب التخاذل في النفوس لتعزل لبناننا العزيز وتقف حائلاً بينه وبين الدور الذي يؤديه فيصبح سهل المنال لمطامع عدو يمهل ولا يهمل. فبتوحيد صفوفنا وبتهيئة انفسنا لنكون على استعداد دائم بالتعاون مع الأشقاء العرب وبدعمنا لأصحاب الحق في جهادهم المقدس المشروع وهم يقدمون التضحيات كل لحظة لاسترداد وطنهم السليب، خير ضمان لكبح أطماع العدو.

فالمتتبع للأحداث والمطلع على دقائق الأمور لا يجد الخطر على هذا البلد إلا في الخريطة التوسعية التي صمم العدو على تنفيذها مستعيناً بالدعم الخارجي الذي نعلم وبشق الصفوف العربية وخلق البلبلة والوهن في نفوس الشعوب صاحبة الحق. لتتخاذل في المطالبة بحقها فيتبع الجريمة بالجريمة غير آبه لقرار يصدر عن هيئة دولية أو تحذير يأتي من أي مصدر كان.

حضرات النواب المحترمين

على عاتقكم في هذا الظرف الدقيق الذي ذكرت بإيجاز بعض أخطاره واجب توعية لأبناء هذا الوطن الذي يثق بكم فأنابكم عنه، عليكم واجب وضع حد لكل تطرف يسيء الى وضع هذا البلد في هذه المرحلة التي لا تخفى دقتها عنكم.

وهنا لا بد لي من تطرق لوضع ظنه البعض شاذاً ولا أراه إلا طبيعياً في بلد يحرص على ديمومة ديمقراطية وهو وضع الحكومة وعدم تشكيلها بالرغم من مرور ما يقارب أشهر ستة على استقالتها فراحت فئة ترد ذلك إلى مؤثرات خارجية . وفئة تعطي الأمر تفسيرات فيها من الغرابة ما فيها. لكنني لا أجد في الوضع الا صراعاً داخلياً وتسابقاً بين اتجاهين لتحمل المسؤولية. فإذا صفت النيات وضحى كل من الاتجاهين بتنازله عن بعض المطالب التي ربما كان فيها بعض التطرف وتجاوب الفرقاء مع جهود فخامة الرئيس ودولة الرئيس المكلف في العمل للخروج من هذه الأزمة أمكن الوصول الى الحل المناسب وتشكلت الحكومة. وهذا ما ادعو اليه منذ اللحظة حتى لا تمر أيام قليلة إلا والأزمة في حكم المنتهية.

ولا بد لي في ختام كلمتي هذه من تكرار شكري لثقتكم الغالية متمنياً ان تكون السنة النيابية الجديدة سنة عمل مثمر تدرس خلالها المشاريع الحيوية وتصدق، وينشط مجلسكم الكريم في العمل من أجل تدعيم كيان هذا البلد وتأمين الغد الأفضل له ولبنيه.

جميع الخطب من محاضر مجلس النواب، وهي جمعت من مكتبة الجامعة الأميركية، مكتبة مجلس النواب، وجريدة النهار

الفصل الرابع عشر

وثائق

بعونه تعالى

نحن المجتمعين في دار فخامة الشيخ بشارة الخوري
والموقعين أدناه قررنا بالاتفاق انتخاب [illegible]
فخامته لرئاسة الجمهورية في الدورة الحالية سائلين
الله التوفيق في مهمته لخير لبنان [illegible]
[illegible] تحريراً في ٢٠ [illegible]

صائب سلام

صورة عن النص الأصلي الذي اتخذه النواب بانتخاب الشيخ بشارة خليل الخوري رئيساً للجمهورية

أول خطاب لرئيس الجمهورية
الشيخ بشارة الخوري
بعد انتخابه

حضرة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

عندما رفعتني ثقتكم الغالية إلى سدة الرئاسة الأولى شعرت بعظم التبعات التي ألقيت على عاتقي منذ الآن. وما من شكر أوجهه إلى حضراتكم الا يضاعفه حرصي على تحقيق ثقة الشعب اللبناني الذي تمثلون. وانها لثقة سنكون جميعنا جديرين بحملها باذن الله حين نجرد لخدمة لبنان في هذه الساعة الخطيرة، قوانا ونشاطنا وإخلاصنا جميعاً.

لقد كان لبنان وما يزال نزاعاً إلى الاستقلال حريصاً على الألفة والاتحاد وتحقيق النظام والسلام والتوازن والوئام بين ابنائه وذلك بمساعدة اللبنانيين من دون استثناء أحد منهم وانا لن نألوا جهداً في البلوغ بوطننا إلى درجة يشعر معها بخطورة الدور الذي يمثله بين الأمم وتصبح أمانيه كلها حقائق ملموسة. وبديهي اننا لن ننسى أياً من أصدقائنا وتقاليدنا ولكننا نعلم ان الصداقة الحقيقية لا تتعارض أبداً وحقنا في الاستقلال، ولا تتعارض كذلك مع إرادة شعب فخور بحريته ذي ماض مليء بالحضارة كالشعب اللبناني الذي لم يكن يوماً من الأيام يقيس كرامته وشرفه بمقياس مساحة وطنه الصغير. فأسأل الله عزَّ وجل ان يعيننا على خدمة هذا الوطن اللبناني المستقل المتمتع بسيادته كاملة غير منقوصة مهما تكن التضحية في سبيل هذه الخدمة كبيرة، هذا الوطن اللبناني الذي نضع حبه فوق كل شيء، والذي يجب أن يظل للبلدان العربية الشقيقة المحيطة به جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسودها الود

والإخلاص.

إن الواجبات الملقاة على عاتقنا خطيرة ومتعددة وتطور الحرب هذا التطور الواضح لكل ذي عينين يملي علينا خطة سياسية مناسبة مرسومة لنا بجلاء، ولقد جعلتنا تقلبات هذه الحرب العالمية الشاملة نلمس الدور الخطير الذي لعبته بلادنا الصغيرة والأهمية التي كانت لبلادنا ولا تزال في أعين الدول العظمى.

وانا لمدينون للحلفاء بجميل لا ينسى فهم الذين جنبوا بلادنا ويلات الحرب وحالوا بينها وبين ان تصبح ساحة قتال يسودها الخراب والدمار وهم الذي يحاربون في سبيل الحق والعدالة وقوى الروح ويقاتلون القوة الغاشمة قتال الجبابرة حتى أصبحوا من النصر قاب قوسين أو أدنى.

وسيكون بيننا وبين الحلفاء في الغد، كما كان بيننا وبينهم في الأمس تعاون يقودنا شيئاً فشيئاً إلى الاتصال بجميع الهيئات السياسية في العالم.

وأحيي بكل إعجاب صلابة الشعب البريطاني العظيم الذي أنقذ العالم حين هددته القوى الغاشمة يوم خيّم شبح الانكسار على العالم المتمدن وأحيي رئيسي البلدين الديمقراطيين روزفلت وتشرشل اللذين أبرما ميثاق الأطلنطيك المشهور ضمانة لكل شعب صغير يتوق إلى حريته واستقلاله.

فإلى فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية والى باقي الدول الحليفة أطيب تمنياتنا بنصر رائع قريب.

حضرات النواب

إن لبنان لفخور بأنه كان على كر العصور معقلاً من معاقل الحريات الأساسية والثقافة الخالصة ولكل لبناني أن يعتز اليوم بأنه يتم هذه السلسلة المجيدة وبأن أبناء لبنان الضاربين في

أنحاء المعمور يمثلونه خير تمثيل. فإلى جميع اللبنانيين الغائبين، إلى مهاجرينا الأعزاء أوجه باسم الأمة اللبنانية تحية لبنان وعاطفة تعلقه الدائم الذي لا تنفصم عراه.

وقبل أن أختم كلمتي هذه أنتهز فرصة حضور فخامة الرئيس بترو طراد هذه الجلسة لأوجه اليه تحية خالصة تنم عن عاطفة صادقة وتقدير كبير.

انني بهذه العاطفة أجدد أمامكم العهد على خدمة لبنان بتجرد وعدالة تامين وتفان لرفاهية وعظمة وطن في سبيله نحيا ونموت.

البيان الوزاري
لحكومة رياض الصلح الأولى
(٧ تشرين الأول ١٩٤٣)

حضرات النواب المحترمين

لما رأيت ظروف الجهاد الوطني قد تبدلت فأصبحت تقتضي الاضطلاع بالتبعات والمهمات الرسمية، أقبلت على خوض المعترك الانتخابي، وحمل رسالة الشعب الى هذه الندوة الكريمة، مع حضرات الأعضاء الزملاء المحترمين، ثم لبيت دعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية، إذ دعاني لتولي أعباء الحكم، تحدوني اليه كما حدتني في كل ما عملت حتى اليوم، مصلحة بلادي العليا والفكرة الوطنية الغالية التي اعتنقها.

عهد الاستقلال

إن العهد الذي دخله لبنان اليوم، عهد خطير، لم يتقبل مثله من قبل، عهد تطلع اليه أحراره زماناً طويلاً، فهو عهد استقلال وسيادة وعزة وطنية، توفرت له العوامل والإمكانيات التي تجعله استقلالاً صحيحاً إذا شاء بنوه ان يخلصوا الخدمة، وإذا عرفوا كيف يعملون بثبات وعزم، وباتحاد وفهم فإنه فضلاً عن حقنا الطبيعي الأصيل، في الاستقلال والعيش الحر، تقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا، وميثاق الأطلنطيك، وعهدة الأمم المتحدة، وقد شفعت هذه العوامل كلها الانتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات لأول مرة منذ خمس وعشرين سنة، فنمت بذلك الأسباب التي تجعل الاستقلال الصحيح أمراً ممكناً. فالحكومة التي أتشرف برئاستها قد أثبتت مع مجلسكم الكريم عن إرادة الشعب، وهي لن تعرف لها غيره مرجعاً، كما انها لن تستوحي سياستها غير مصلحته الوطنية العليا، فهي منه وله وحده أولاً وأخيراً. وهي من أجل أن يكون هذا

الاستقلال وتلك السيادة الوطنية الكاملة صحيحين، وحقيقة واقعية ملموسة، فقد حملت عبء المهمة في هذا الدور الأخير.

ايها السادة،

قبلت مهمة الحكم على انها وسيلة وصيغة جديدة للجهاد في سبيل هذا الوطن تلائم هذا العهد الاستقلالي الدستوري الجديد. وأنا على ثقة انكم تشاركونني في تقدير خطورة التبعة التي حملتها أنا وزملائي ونحن في مطلع عهد يتطلب منا قلب أوضاع تأصلت مع الزمن، وتركت حتى في النفوس آثارها العميقة. اننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء وكما تقضي مصلحتنا الوطنية ورئاستها، وهذه هي الغاية التي قبلت من أجلها هذه المهمة واضطلعت بأعبائها الجسيمة.

تنظيم الاستقلال

وعلينا قبل كل شيء ان ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعياً، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة. ولا يستقيم لوطن كيان واستقلال ما لم تنبض له قلوب بنيه جميعاً، فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن، وهي ألزم لحفظه وصيانته من سلاح المادة مهما يكن قوياً. فرائدنا الأول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون، إذاً، تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم. ونحن نعلم ان في طليعة ما يحببه الى النفوس ان تتوفر فيه معاني العزة والاباء القومي، فسنعمد الى كل ما فيه تحقيق هذه العزة سواء اكان ذلك في النصوص والمظاهر ام في الوقائع والحياة العملية. فسنبادر نحن، وانتم، متعاونين الى اصلاح الدستور اللبناني، بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح. فإن حضراتكم تعلمون ان في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه. وستعمد الحكومة

حالاً فتطلب الى مجلسكم الكريم ان يجري في الدستور التعديلات التي تجرده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال.

وهنالك المادة الحادية عشرة المتعلقة باللغة العربية، فقد جعلت لغة لبنان الرسمية، وجعلت اللغة الفرنسية ايضاً لغة رسمية في المواضع التي يحددها القانون، وهو قانون لم يصدر حتى اليوم. وسنسلك منذ الآن تلك الخطة المفترض تحديدها بذلك القانون بحيث تكون اللغة العربية لغة الدواوين الرسمية، وذلك الى ان يتم تعديل المادة الدستورية المشار اليها بما يتفق مع شروط الاستقلال والسيادة الوطنية وبما جرت عليه الأمم المستقلة في دساتيرها. وهنالك عدا الدستور، اتفاقات وأنظمة متعددة من شأنها ان تعطل بعض نواحي السيادة الوطنية. فستعمد الحكومة الى معالجتها بما يكفل حق البلاد وسيادتها كفالة تامة.

ويقتضي تنظيم الاستقلال ان تعمد الحكومة الى تسلم جميع صلاحيتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة. وهي، على ذلك، ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على ادارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة.

ان الاستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين أيدينا، وان كل فرد من أفراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها، كل بحسب ما بيده. وان الحكومة تتوجه من اليوم الى كل من يتولى مهمة رسمية من أكبرها الى أصغرها ان يتصرف على انه فرد من شعب مستقل، وان يتحرر من كل قيد. ومرجع كل لبناني انما هو حكومته أو ممثلوها بالتسلسل ومجلس نوابه ورئيس دولته الأعلى. وليس لأحد من موظفي الدولة حق الاجتهاد في هذا الأمر.

والحكومة عازمة على ان تحاسب حساباً عسيراً كل من يفرط أي تفريط، فيه مساس بمعنى الاستقلال.

تنظيم الحكم الوطني

وفيما تنظم الحكومة الاستقلال وتستكمل أسبابه بحيث يكون صحيحاً، ستعمد الى تنظيم الحكم الوطني ليصبح حكماً صالحاً تبرز فيه حسنات العهد الإستقلالي الدستوري، حتى تستقر له الهيبة المفروضة والثقة الضرورية، الهيبة والثقة اللتان انتقصت منهما أساليب الماضي الشيء الكثير. فالإستقلال يجب أن لا يكون مجرد أنانية قومية وإرضاء لعزة النفس الوطنية فحسب، بل يجب ان يكون نعمة تشمل حياة الشعب. ومن أجل ذلك تريد هذه الحكومة التي تفهم الاستقلال هذا الفهم ان يشعر كل لبناني بمزايا العهد الإستقلالي الدستوري وتريد أن يظهر أثره في كل ناحية. هذه هي الروح التي ستنفخ في كل مكان، وعلى أساسها ستعمد الى إدخال الإصلاحات المختلفة على آلة الحكم وعلى الحياة الوطنية السياسية العامة.

إنها لن تتعرف الى السياسة الضيقة التي الهت اللبنانيين بأمور محلية محدودة وأورثت الاختلافات والأحقاد بينهم بل هي ستبعد بهم عنها كل الابتعاد لتخرج الى آفاق أوسع تليق بالذكاء اللبناني وبالنشاط اللبناني المشهورين. وان الحكومة التي لي شرف رئاستها تريد ان تكون للبنان سياسة عليا يرتفع اليها، ويساهم فيها كل لبناني فكراً وعملاً، على ان تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان وقوته وتقدمه. وهي ستعمل بجد واخلاص على جمع الصفوف وإزالة الأحقاد، لا سيما التي أضرمت في هذه المرحلة الانتخابية، حتى تنصرف القوى والجهود الى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة.

معالجة الطائفية والإقليمية

ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فإن هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة أخرى فضلاً عن انها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب

اللبناني. وقد شهدنا كيف ان الطائفية كانت في معظم الأحيان اداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت اداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان ايهاناً يستفيد منه الأغيار ونحن واثقون انه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على الغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

إن الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي ان تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد واعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً وإعداداً، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الاطمئنان الى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير.

وما يقال في القاعدة الطائفية، يقال مثله في القاعدة الاقليمية التي اذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة.

تعطيل قانون الانتخاب

وترى الحكومة ان في قانون الانتخاب الحالي عيوباً لم تخف آثارها على أحد وكانت سبب شكاوى عديدة عادلة، فهي لذلك ستتقدم قريباً من مجلسكم الكريم بتعديل قانون الانتخاب تعديلاً يضمن ان يأتي التمثيل الشعبي أصح وأكثر انطباقاً على رغبة اللبنانيين. وهي تعتقد ان في اصلاح هذا القانون سبيلاً لكفالة حقوق جميع ابناء الوطن دون تمييز بينهم.

الإحصاء العام

ومن الأمور التي يجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تمام الصحة، اجراء إحصاء عام شامل تشرف عليه هيئة تجمع الى الكفاءة، النزاهة والتجرد. وسنبادر الى هذا العمل قريباً أيضاً.

التعاون مع الدول العربية المجاورة

ان لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم الى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول الى هذا النوع من التعاون، وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه.

وستقبل الحكومة على اقامة هذه العلاقات على اسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة، فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

ان اخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلاّ ما يريده ابناؤه الاباة الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار اليهم ممراً، فنحن وهم، إذاً، نريده وطناً عزيزاً، مستقلاً، سيداً حراً.

اعتراف مصر بالاستقلال

ويسرني ان أحمل اليكم رسمياً نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلة، وأنتم ونحن جميعاً والشعب اللبناني كله، يدرك مغزى هذا الاعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيزة من قبل ولم تقدم عليه الا اليوم. فقد وثقت من استقلاله كائن هذه المرة استقلالاً صحيحاً، كما وثقنا نحن، فجاءت تعترف به بعد ان جئنا نوطده ونصونه. ونحن نقدر الربح العظيم الذي ربحه لبنان بهذا الاعتراف. فإذا نحن وجهنا من على هذا المنبر الشكر الى الشقيقة مصر حكومة وشعباً، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم، كما أتوجه بالشكر الخاص الى حضرة صاحب الرفعة الصديق مصطفى النحاس باشا، رئيس الحكومة المصرية، فإننا نذكر في الوقت نفسه ان علينا لمصر الوفاء بهذا الفضل. وهو مبادلتها اخاء بإخاء وودا بود، والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين.

فائدة التعاون

وأنا واثق ان الحكومات العربية ستحذو حذو مصر قريباً، فتكون النتيجة البديهية لذلك ان يشبع لبنان من الاطمئنان الى استقلاله واحترام حدوده. فيقبل مختاراً على التعاون الذي تدعوه اليه شقيقاته العربية على قدم المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الفرقاء المتعاقدين التامة، ويلبي كل دعوة الى التعاون بينها وبينه ويشاركها في جهودها واعيا تمام الوعي ان تعزيزها يعود عليه بالخير.

علاقاتنا مع الحلفاء

أما مع فرنسا التي تربطنا واياها روابط الصداقة ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فتلك الدول المجاهدة في سبيل حرية الشعوب فستتابع حكومتنا احسن الصلات المبنية على الود والاحترام وهي تقدر المجهودات العظيمة التي تبذلها الأمم الديمقراطية الصديقة لإعلاء كلمة الحق والوصول الى عالم أفضل تضمن فيه الحريات لجميع الناس كما انها تحيي هذه الأمم وتعد بأن تظل هذه البلاد مساهمة لها في ذلك المجهود العظيم بقدر ما تسمح به طاقاتنا وإمكانياتنا.

وتحيي بهذه المناسبة المساهمة السخية التي يساهمها مواطنونا من الجنود اللبنانيين المتطوعين الذين يجودون بدمائهم في سبيل نصرة قضية الحرية العالمية التي هي قضيتهم أيضاً، إلى جانب إخوانهم جنود الحلفاء. ونتمنى لهذه الأمم نصرا قريباً حاسماً يريح العالم من عودة مثل هذه العاصفة الهوجاء التي اسالت غالي الدماء وكادت تجتاح المدنية والعمران.

وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي

يهمني أن أشير هنا الى وزارة الخارجية التي سنعتني بتنظيمها عناية تامة بعد أن أصبحت كل علاقاتنا بالدول ومخابراتنا لها تجري بواسطة هذه الوزارة. ومما سنخصه بالعناية أمر

التمثيل الخارجي فسنبادر إلى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد.

الإصلاح الإداري

ان الحكومة تريد ان يشعر بنعمة الاستقلال وفضائله كل فرد من اللبنانيين في كل مرافق الحياة فيلمس ميزاته في حسن الإدارة واستقامة العمل وشيوع المساواة وازدهار الاقتصاد الوطني، ومن أجل ذلك سنعمد في الإدارة الى ادخال اصلاحات جمة اولها توسيع صلاحيات الحكام الإداريين محافظين وقائمقامين بحيث يصبح قضاء مصالح الناس سريعاً قليل الكلفة.

الموظفون

وتريد الحكومة من موظفيها كافة ان يقدروا تبعاتهم في تنفيذ هذه السياسة الجديدة فإننا سنتقاضاهم ـ بالحزم الكامل ـ النزاهة والنشاط وصدق الخدمة وانتظام العمل واحسان معاملة الجمهور ونحن لقاء ذلك لن نألو جهداً في تحسين حالة الموظفين. ونحن نعرف ما يعانون من هذه الأزمة الشديدة ونشعر معهم ونعطف عليهم وعلى المتقاعدين كل العطف، عطفاً نعرف انهم يرجون ان يتحول تحسيناً مادياً، عسى ان تمكننا الظروف من هذا التحويل. وقد قررنا ان نمونهم من القمح المخصص للتموين العائلي على ان يحسم الثمن تقسيطاً من مرتباتهم. وسنعمل على إصلاح الملاك بما يؤمن العدل والمستقبل للموظف ويكفل للكفاءة حقوقها.

القضاء

ومن أهم ما تعتزم الحكومة تحقيقه تنظيم القضاء اللبناني تنظيماً نهائياً يتفق مع مقتضيات الاستقلال الذي يتمتع به لبنان. وإذا كان العدل هو أساس الملك فهو كذلك دعامة أساسية من دعائم الاستقلال الصحيح.

فالحكومة ترى لزاماً عليها ان يؤمن التنظيم المقبل استقلال القضاء والقضاة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم ليمارسوا واجباتهم المقدسة بروح العدل والتجرد، والنزاهة والطمأنينة التامة. وستعيد النظر في ملاك القضاة اللبنانيين فترفع مستواهم الى درجة يؤمن معها الاستقلال المادي الذي هو أساس الطمأنينة والاستقلال الأدبي وسنؤمن توزيع العدالة في شتى انحاء الجمهورية بصورة تتفق مع رغبات وحاجات الأهلين ومنها تأمين سرعة الفصل في قضاياهم. وسنضمن لقضاة الملحقات ملاكاً يرفع مستواهم ويحول دون هجرة العناصر الصالحة منهم نحو العاصمة ومحاكمها.

هذه هي المبادىء الأساسية التي سيبنى عليها التنظيم القضائي الجديد. وستتخذ هذه المبادىء شكل مشاريع قوانين تعرضها الحكومة على مجلسكم الكريم في دورته العادية.

التموين

اما فيما يتعلق بالتموين فإن الوزارة قد اطمأنت الى تأمين المقادير اللازمة من الحبوب لاستهلاك اللبنانيين مدة هذه السنة حتى الموسم المقبل. وقد بوشر تموين المؤسسات العامة والمعاهد العلمية والمستشفيات بالحبوب الصالحة للطحن لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة، وسيموّن الأفراد عن ثلاثة أشهر دفعة واحدة. وستسعى الحكومة مع المراجع المختصة لزيادة كمية السكر والأرز المخصصة حالياً، وستعنى بتأمين الملابس للطبقة الفقيرة بواسطة المواد الأولية «من غزل القطن وغزل الصوف الموجودة لدى وزارة التموين».

التبادل التجاري

وستدأب الحكومة على تشجيع زيادة حركة التبادل التجاري بين لبنان والأمم المتحدة وبلدان الشرق المجاورة وسائر الأقطار العربية وقد تحققت أخيراً حرية الاستيراد والإصدار بين لبنان وسوريا، وستشرف على طلبات تسهيل الاستيراد من الخارج عاملة على زيادة الاتصال

بالأسواق العالمية.

مكافحة الغلاء

ومن الأمور التي ستبادر الحكومة الى معالجتها بشدة وحزم الغلاء. إنها ستدرس الأسباب فتعرف الحقيقي من المصطنع فتعالج الأول بالوسائل الممكنة وتحارب الثاني بالضرب على ايدي المستغلين وتفرض رقابة صارمة على التجارة لتمنع الاستغلال والاحتكار، ونحن في هذا الموضوع نفضل ان نفعل أكثر مما نقول. وسنعمل بالاشتراك مع الحكومة السورية للسيطرة على الأسعار نظراً لتماسك العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

السياحة والاصطياف

وستعنى الحكومة بمصلحة السياحة والاصطياف والاشتاء وستقدم الى حضرات النواب مشروع قانون يقضي بتعزيز هذه المصالح وتنظيمها وتقوم بالدعاية الواسعة في مختلف الأقطار ولا سيما العربية لتعزيز هذا المورد.

تشجيع الصناعة

وستعنى الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية لتستغني هذه البلاد عن كل الصناعات الغربية التي يمكن الاستغناء عنها. كما تعمل على تأمين المواد الأولية اللازمة لها.

تحسين المواصلات

وستولي شؤون المواصلات ما تستحقه من اهتمام، فتسعى لتأمين وسائل التنقل والنقل الكافية ولا سيما السيارات ولوازمها آملة ان تلقى من قبل الحلفاء التسهيلات اللازمة بهذا الشأن كما انها ستعمل على إصلاح شبكات الطرق وزيادتها في جميع المناطق ولا سيما تلك التي ظلت مغبونة من هذه الناحية حتى اليوم.

إصلاح النظام المالي

وترى الحكومة القائمة ان النظام المالي يحتاج الى إصلاح يكفل لفئات المكلفين المختلفة العدل والمساواة. وهي ستدرس انواع الضرائب الموجودة وطرق الإصلاح التي تلائمنا، لتأخذ بأفضلها وتجعل الضرائب على أساسها آملة ان تحقق ذلك قريباً.

الزراعة

وقد أثبتت هذه الحرب ان الزراعة في طليعة العناصر التي ترتكز عليها حياة الأمة لذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير المؤدية الى تنمية الانتاج الزراعي ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإمدادها بالآلات الزراعية وتعزيز وسائل الري وستبذل كل جهد لاستيراد هذه الآلات والمواد الزراعية كالأسمدة الكيماوية والأدوية لمكافحة الأوبئة والأمراض وتحسين البذار.

وستسعى لتعزيز الثروة الخشبية المحلية في البلاد للتعويض عما قطع منها حتى الآن بتعزيز التحريج العام وستواصل تشجيع الانعاش الزراعي بتعميم القروض الزراعية خصوصاً على صغار المزارعين وتشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في البلاد. كما تقوم بتعميم الإرشادات الفنية على المشتغلين بالزراعة.

الصحة والاسعاف العام

وفي ناحية الصحة والاسعاف العام ستوفر التدابير الواقية من الأوبئة والأمراض حفظاً لصحة الأهلين ومن يقطن البلاد من أجانب وجيوش حليفة وسنبذل جهداً خاصاً لمحاربة ازمة الأدوية وتموين البلاد بالأدوية والمصول واللقاحات وسائر العلاجات اللازمة وستخابر الدول لتسهيل استيراد هذه المواد وتخصيص لبنان بما يحتاج اليه منها.

تنظيم العمل

وستواجه الحكومة مشاكل العمل والعمال رغبة منها في ان تكفل للعامل خبزه مع كفالتها لحريته. وان تكفل له مستقبله وحقوقه المشروعة، على ان يفهم العمال مصلحة الوطن وضرورة التضامن مع صاحب العمل في سبيل تلك المصلحة. وستسهر على القوانين الموضوعة لحماية العامل وتضع منها ما ينقص. وهي منذ الآن ستسعى لإيجاد حلول تقيها خطر المشاكل المرتقب حصولها من انتهاء الحرب وانتشار البطالة.

المشروع الانشائي العام

ستضع مشروعاً انشائياً عاماً واسع النطاق ينطوي على عدة مشاريع مختلفة كالري وشق الطرق وتجديد المدن وانعاش القرى، تفرض تحقيقه في مدة خمس سنوات وستتقدم قريباً جداً الى مجلسكم بهذا المشروع وتخصص له موازنة مستقلة على ان يكون قانوناً تتقيد به الحكومات المتعاقبة وسياسة عامة تتبعها دوائر الدولة.

كفالة العدل الاجتماعي

ولا بد ان تلتفت الى نتائج الغلاء وآثاره ولا سيما بين الطبقات الفقيرة. وستبادر الى معالجة الفاقة والبؤس الناشىء عنهما بما امكن من وسائل الإسعاف وهي لذلك ستمد المؤسسات الخيرية والإنسانية بأوفر ما يمكن من المعونة.

وستدرس الحكومة بكثير من الدقة والاهتمام المشاريع العالمية الموضوعة في هذه الحرب لتحسين حال المجتمع ولإقامة العدل الاجتماعي فتأخذ منه ما يلائم طبيعة هذه البلاد وما فيه كفالة القضاء على البؤس بألوانه.

مجهود المرأة

ولا يمكن ذكر العمل الخيري والانساني دون الإشارة الى مجهود المرأة وإمكانياتها في

هذا السبيل. ان حكومتنا تنظر بكثير من العطف الى النشاط الإنساني والوطني الذي تبذله نساؤنا وإذا هي لم تعد بتوسيع حقوق المرأة السياسية برغم عطفها على روح الاقدام التي اوحت لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق، فإنها تعد وعداً ثابتاً بأنها ستشجع كل حركة اجتماعية تقوم بها سيدات لخدمة الوطن والإنسانية.

الصحافة

وستخصص الحكومة للصحافة العناية اللائقة بها، كمدرسة للشعب ومرآة لشعوره وهي تريد لهذا الإدارة المدنية الفكرية الخطيرة ان ترتقي الى الذروة لكي تكون فائدة الوطن منها وفيرة. وستدرس الحكومة اسس التنظيم الذي من شأنه ان يبلغ بالصحافة هذه المرتبة مع أصحاب العلاقة وهي تعلم ان من بعض أسسها ايجاد نقابة للعاملين فيها، وإمدادها بالمساعدات الأدبية والمادية المشروعة، فيجب أن تكون لصحافة لبنان وصحافييه المنزلة اللائقة بهم. وترجو الحكومة ان تتمكن من حل مشاكل الصحافة الحالية حلاً مريحاً فيتمتع الصحافيون بقدر أوفر من الحرية والورق.

التربية الوطنية

وتتجه أنظار الحكومة الحاضرة نحو التبعات الجسام التي يفرضها عهد الاستقلال الحالي في شتى مبادىء التربية الوطنية. فستسعى الحكومة بأن تربي النشء تربية وطنية صحيحة وبأن يوجه منذ الآن توجيهاً صريحاً نحو الحرية والعزة والاستقلال. وستتخذ الوسائل اللازمة لتعزيز اللغة العربية ـ لغة الوطن اللبناني ـ في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا وفي جميع فروع التعليم، وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما الى هاتين المادتين يجب ان ترعى حرمته المفروضة بحيث لا يخرج ابناؤنا وهم أعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم، فنحن نريد ان نخرج نشئاً واحداً موحد الهدف والشعور والوطنية.

وستجعل التعليم الابتدائي إجبارياً وتعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية حتى يقضى على الأمية قضاء تاماً.

وستعنى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي تتمشى عليه جميع المعاهد الخاصة.

وترى الحكومة ان توجد للشباب اللبناني آفاقاً جديدة غير التعليم العالي والمهن الحرة التي تضخمت في السنين الأخيرة وذلك بتعزيز التعليم الزراعي والتعليم الصناعي ليبقى النشء مرتبطاً بالأرض ومعتنياً باستثمارها لما فيه خيره الخاص وخير البلاد عامة. وليكن لديه من الحرف الصناعية ما يحول دون البطالة ويحوله عن تيار الوظائف ويضمن له عملاً مفيداً ويسد فراغاً كبيراً في حياتنا الاقتصادية.

الشباب والرياضة

وستعنى عناية خاصة بالتربية الرياضية في المدارس الرسمية وفي أوساط الشباب. وستخص الشباب على اختلاف فئاته بالعناية الكاملة، فتعمل على تقويته روحاً وجسداً حتى تكفل للوطن اجيالاً قوية معنوياً ومادياً. والحكومة تنتهز هذه الفرصة للتوجه في هذا العهد الى الشباب وهي تعلم حماسته وحبه لوطنه معلنة اعتمادها على نشاطه وإخلاصه في بناء الصرح الوطني اعتماداً كبيراً.

المهاجرون

وستتصل حكومة لبنان بشطره المغترب الضارب في آفاق المعمور، وراء الحياة والمجد، فنحن لا ننسى أن أولئك المهاجرين الكرام قد تلفتوا الى كل نهضة وطنية قامت هنا وأمدوها بما ملكوا، بل لا أستطيع ان أنسى تأييدهم لنا أيام كنا ندعوهم الى نصرة الوطن والدفاع عن حقوقه. ذلك فضلاً عن الذكر الرفيع الذي أقاموه لبلادهم حيث حلوا وأقاموا. وستسعى

الحكومة الى توثيق الاتصال بيننا وبينهم حتى في زمن الحرب فإذا ما وضعت أوزارها قام اتصال مباشر يعود على لبنان وعلى مهاجريه بالنفع الجزيل وتبادل المنافع المعنوية والمادية.

المعتقلون

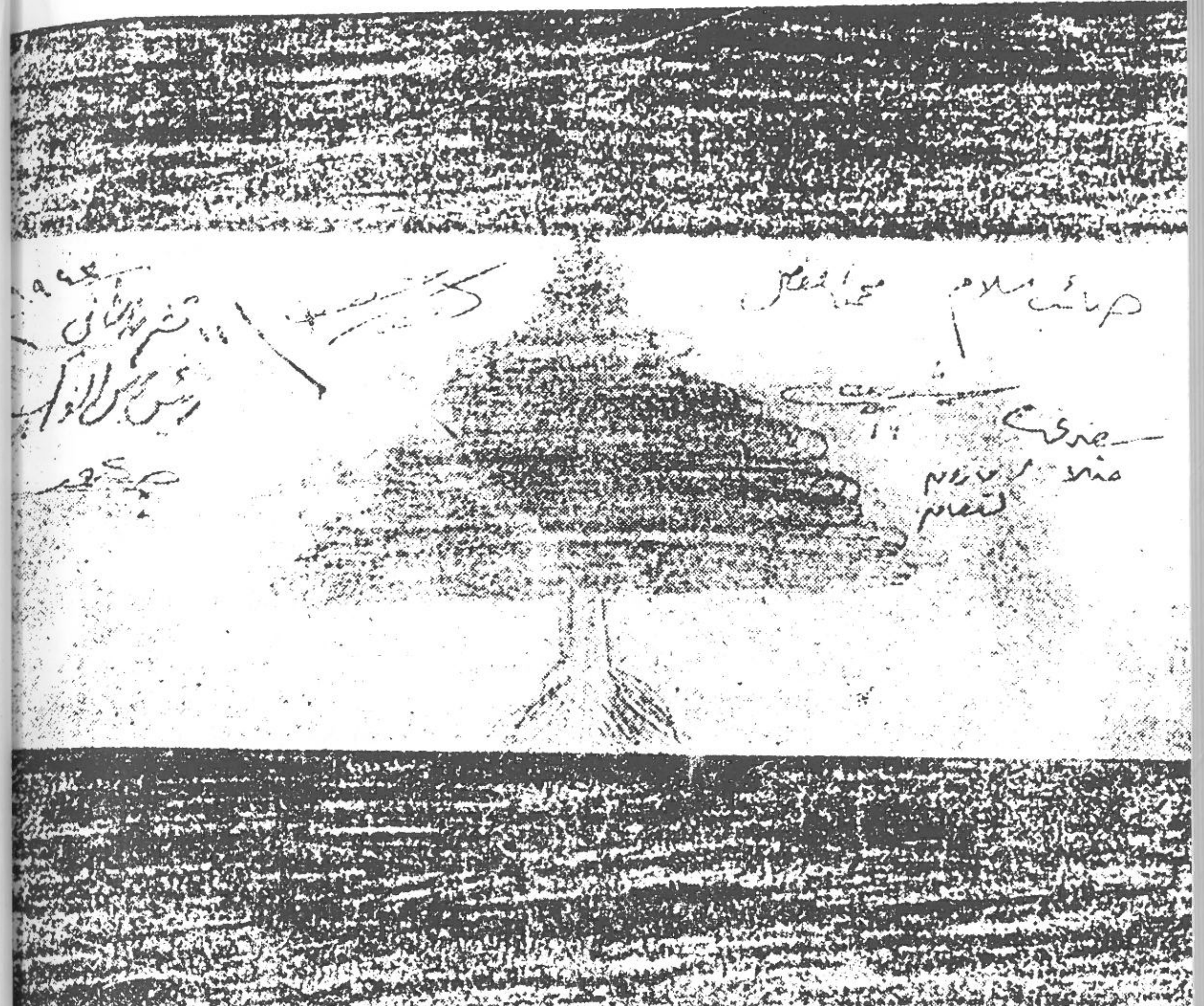
وأما اهتمام حكومتنا بأمر المعتقلين والمبعدين فقد سبق كل اهتمام. ومن أعرف مني بما يقاسيه المعتقلون، من بؤس وألم وما يكابدونه من عناء وسقم، وأنا الذي قضى من حياته في المعتقلات شطراً وفي المنافي شطراً. وقد وفقنا الله الى نجاح المسعى وبدأت قوافل المعتقلين تغادر المعتقلات وتتمتع بنعمة الحرية الكبرى. ونحن لن تغمض لنا عيون حتى يعود آخر معتقل الى وطنه وأهله. وعلى اني آمل ان لا يمضي قليل حتى يكون جميع المعتقلين قد استعادوا حريتهم وسكنوا الى ديارهم وذويهم.

ايها الزملاء الكرام

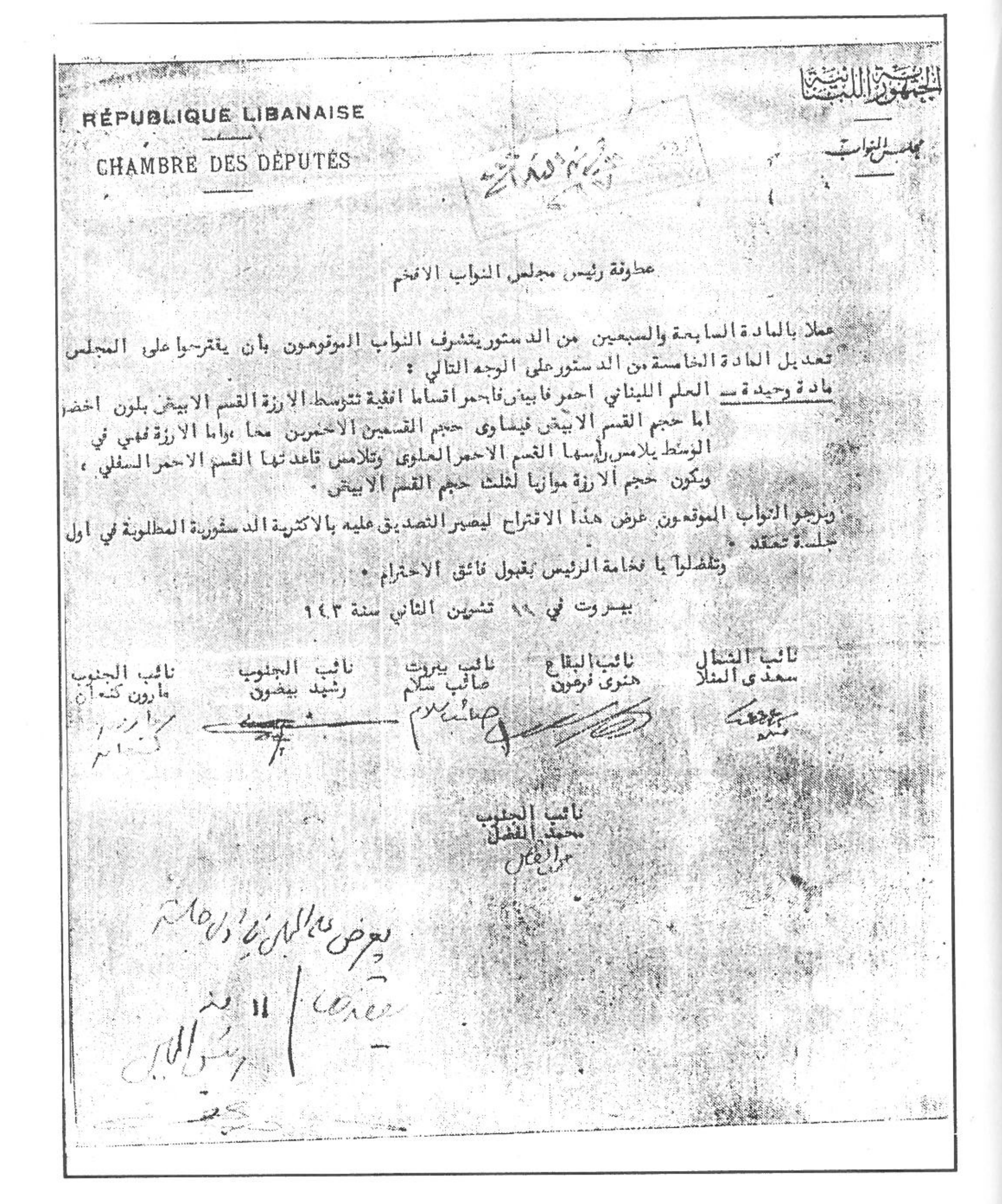
لقد جاهدت هذه البلاد طويلاً، وصبرت على الآلام صبراً جميلاً وقدمت من التضحيات قدراً جزيلاً لكي ترى الاستقلال والسيادة ينشران على فننها البيضاء وسهولها ظلاً ظليلا.

وها هي أمانيها محققة بإذن الله وبنعمة الأُلفة والاتحاد المكين بين ابنائها، والوعي القومي النامي بين ناشئتها، بفضل أولئك الذين جاهدوا وصبروا وكابدوا وضحوا حتى النفوس.

فمن هذا المنبر العالي أبعث الى أولئك جميعاً بتحية الولاء، وأبعث بتحية الوفاء الى ذكرى الشهداء معاهداً الله والشعب وممثلية الكرام على ان نعمل بعزم وجهود وقوة على أساس هذا البرنامج الذي قدمته بين أيديكم والذي أرجو ان تمنحونا عليه أنا وزملائي الوزراء ثقتكم أخذ الله بيدنا جميعاً لما فيه الخير والعزة للوطن وبنيه.



العلم اللبناني الجديد كما وضع في الجلسة التاريخية يوم الخميس في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، وتبدو عليه تواقيع النواب: صائب سلام، محمد الفضل، سعدي المنلا، مارون كنعان، رشيد بيضون وهنري فرعون ورئيس مجلس النواب صبري حمادة.



الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

RÉPUBLIQUE LIBANAISE
CHAMBRE DES DÉPUTÉS

عطوفة رئيس مجلس النواب الافخم

عملا بالمادة السابعة والسبعين من الدستور يتشرف النواب الموقعون بأن يقترحوا على المجلس تعديل المادة الخامسة من الدستور على الوجه التالي :

مادة وحيدة — العلم اللبناني احمر فابيض فاحمر اقساما افقية تتوسط الارزة القسم الابيض بلون اخضر اما حجم القسم الابيض فيساوي حجم القسمين الاحمرين معا ، واما الارزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الاحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الاحمر السفلي ، ويكون حجم الارزة موازيا لثلث حجم القسم الابيض .

ويرجو النواب الموقعون عرض هذا الاقتراح ليصير التصديق عليه بالاكثرية الدستورية المطلوبة في اول جلسة تعقد .

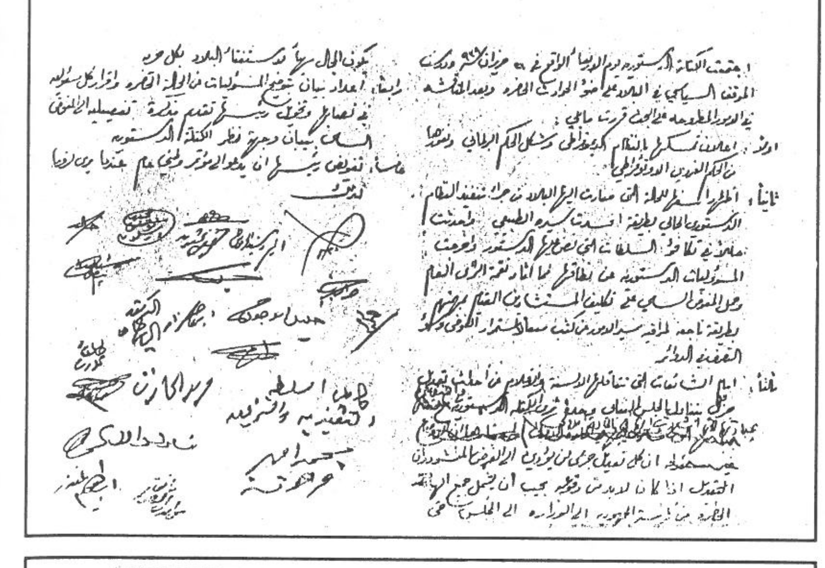
وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق الاحترام .

بيروت في ٨ تشرين الثاني سنة ٩٤٣

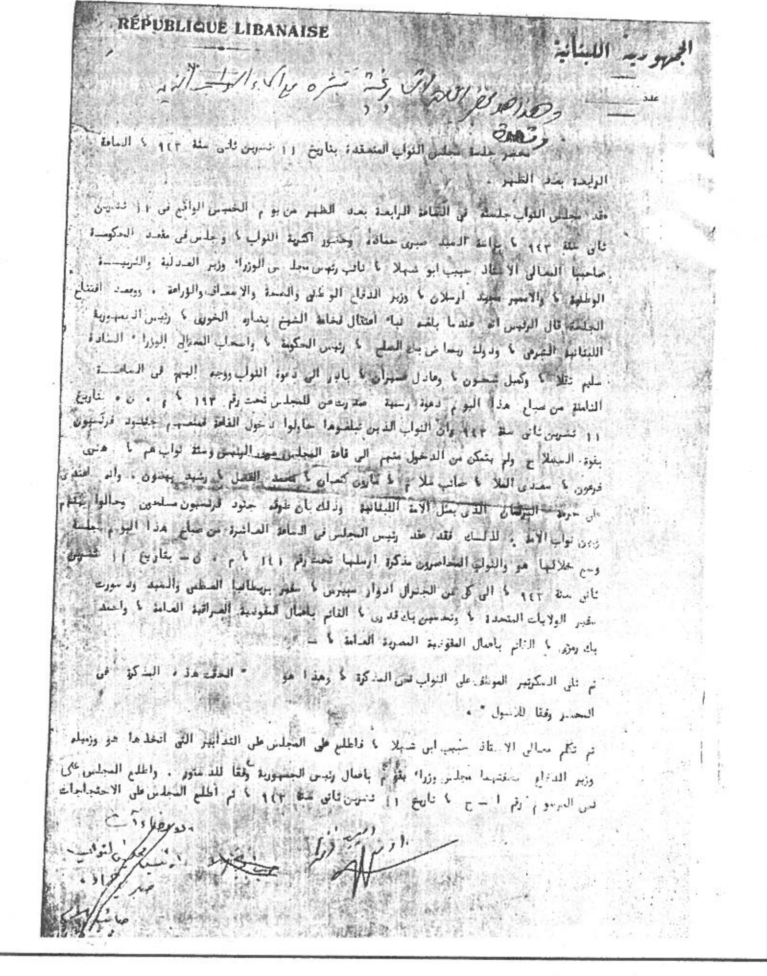
نائب الشمال سعدي المنلا — نائب البقاع هنري فرعون — نائب بيروت صائب سلام — نائب الجنوب رشيد بيضون — نائب الجنوب مارون كنعان

نائب الجنوب محمد الفضل

صورة عن نص مشروع القانون الذي قدمه النواب الستة في الجلسة التاريخية إلى رئاسة مجلس النواب حول العلم اللبناني الجديد، ويبدو عليه توقيع رئيس مجلس النواب صبري حمادة بإحالته إلى اول جلسة عامة يعقدها المجلس.



صورة عن أحد قرارات الكتلة الدستورية في ٢١ حزيران ١٩٢٩



RÉPUBLIQUE LIBANAISE

الجمهورية اللبنانية

عدد

محضر جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١١ تشرين ثاني سنة ٩٤٣، الساعة الرابعة بعد الظهر.

عقد مجلس النواب جلسة في الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم الخميس الواقع في ١١ تشرين ثاني سنة ٩٤٣، برئاسة السيد صبري حمادة، وحضور أكثرية النواب، وجلس في مقعد الحكومة صاحبا المعالي الأستاذ حبيب ابو شهلا، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية والتربية الوطنية، والأمير مجيد ارسلان، وزير الدفاع الوطني والصحة والإسعاف والزراعة. وبعد افتتاح الجلسة قال الرئيس انه عندما بلغه نبأ اعتقال فخامة الشيخ بشارة الخوري، رئيس الجمهورية اللبنانية الشرعي، ودولة رياض بك الصلح، رئيس الحكومة، وأصحاب المعالي الوزراء السادة سليم تقلا، وكميل شمعون، وعادل عسيران، بادر الى دعوة النواب ووجه اليهم في الساعة الثامنة من صباح هذا اليوم دعوة رسمية صادرة عن المجلس تحت رقم ١٩٣، م. ن. بتاريخ ١١ تشرين ثاني سنة ٩٤٣ وأن النواب الذين تبلغوها حاولوا دخول القاعة فمنعهم جنود فرنسيون بقوة السلاح ولم يتمكن من الدخول منهم الى قاعة المجلس سوى الرئيس وستة نواب هم: هنري فرعون، سعدي المنلا، صائب سلام، مارون كنعان، محمد الفضل، رشيد بيضون. وان [illegible] حرمة البرلمان الذي يمثل الأمة اللبنانية وذلك بان طوق جنود فرنسيون مسلحون وحالوا بينهم وبين نواب الأمة. لذلك فقد عقد رئيس المجلس في الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم جلسة وضع خلالها هو والنواب الحاضرون مذكرة ارسلها تحت رقم ١٩١، م. ن. بتاريخ ١١ تشرين ثاني سنة ٩٤٣، الى كل من الجنرال ادوار سبيرس، سفير بريطانيا العظمى، والمستر وادسورث، سفير الولايات المتحدة، وتحسين بك قدري، القائم بأعمال المفوضية العراقية العامة، واحمد بك رمزي، القائم بأعمال المفوضية المصرية العامة.

ثم تلى السكرتير الموظف على النواب نص المذكرة، وهذا هو "الحق هذه المذكرة في المحضر وفقاً للأصول".

ثم تكلم معالي الأستاذ حبيب ابو شهلا، فأطلع المجلس على التدابير التي اتخذها هو وزميله وزير الدفاع بصفتهما مجلس وزراء يقوم بأعمال رئيس الجمهورية وفقاً للدستور. واطلع المجلس على نص المرسوم رقم ١ – ح، تاريخ ١١ تشرين ثاني سنة ٩٤٣، ثم أطلع المجلس على الاحتجاجات

صورة عن محضر جلسة مجلس النواب بتاريخ ١١/١١/١٩٤٣

صورة عن كتاب الحكومة الشرعية إلى السفراء الأجانب عن وجوب الإسراع في حل الأزمة، وقد وقعه الوزيران حبيب ابو شهلا القائم باعمال رئاسة الجمهورية ومجيد إرسلان، ورئيس مجلس النواب صبري حمادة

الجمهورية اللبنانية
REPUBLIQUE LIBANAISE

رقم

بلاغ

ان الحكومة اللبنانية الدستورية الشرعية تذيع على الشعب اللبناني الكريم عن مقرها المؤقت في بشامون — لبنان — انها منذ الحادي عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ ومنذ الساعة التي وقع فيها الاعتداء على دستور البلاد وحريتها واستقلالها واعتقال رؤسائها ووزرائها ونوابها وشبابها مستمرة في جهادها تؤيدها الامة الكريمة بشيبها وشبابها من مختلف طبقاتها والقيم ... وهي ستظل ماضية في الجهاد حتى تتحقق اماني البلاد الوطنية كلها كاملة غير منقوصة وتنحصر الاماني فيما يلي :

اولا — اطلاق سراح المعتقلين من فخامة الرئيس الاول الى دولة رئيس الوزراء ومعالي الوزراء وسعادة النائب الشيخ عبد الحميد كرامي الى الشبان اللبنانيين الوطنيين ... الكرام من شباب الكتائب والنجادة وغيرهم ممن لا ينتمون الى اية جماعة .

ثانيا — عودة الحياة الدستورية وعودة فخامة رئيس الجمهورية الى رئاسته ... الوزراء الى كراسيهم والنواب ورئيسهم الى البرلمان ورجوع الحالة ... الى ما كانت عليه قبل اعتداء ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣ .

ولتكن الامة واثقة من اننا جعلنا من هذه الاماني الوطنية ... حتى نصل اليه ... يتوج اعمالنا ومقرراتنا وحركاتنا ... الوطنية بين يدي حكومة شرعية ومجلس نيابي ... الحياة وحسبنا فخرا ... الامة من ورائنا تساندنا وتؤيدنا ... ايمانا بان قضية لبنان في قضية الاستقلال والحرية وقضية الكرامة ... بإذن الله .

صدر عن مقر الحكومة اللبنانية الدستورية الشرعية في بشامون — لبنان
في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣

رئيس مجلس النواب

وزير الداخلية والدفاع الوطني

نائب رئيس مجلس الوزراء
القائم باعمال رئيس الجمهورية

مدير غرفة الرئاسة بالوكالة

بلاغ الحكومة الشرعية في بشامون عن استمرار النضال حتى عودة القادة المعتقلين في قلعة راشيا وقد وقع البلاغ الوزيران الأمير مجيد إرسلان وحبيب ابو شهلا ورئيس مجلس النواب صبري حمادة

بسم الله الرحمن الرحيم

أن علماء الطائفة الاسلامية الشيعية في لبنان ، كانوا وما يزالون يحرصون كل الحرص على المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ، جمعا لصفوف الطائفة وتوحيدا لكلمتها وتحقيقا لاهدافها الاصلاحية .

الى ان صدر القانون المتعلق بالمجلس المذكور غير منسجم مع الغايات الاساسية لهذا المجلس . وقام العدد الاكبر من العلماء بتوقيع مذكرة يطلبون فيها تعديل بعض المواد في القانون المذكور .. ولم يلب طلبهم .. وتلبية لأماني الطائفة المعلقة على هذا المجلس ، ساهموا في الحركة نحو هذا الموضوع ، وتدارسوه من جميع جهاته .. لكن ، بعد التمحيص رأى العلماء المخلصون ان القضية ابتعدت عن وجهتها الطبيعية وسيرها الصحيح ، وهو ما كانوا يتوقعونه من قبل .. وانسجاما مع الظروف الحاضرة المؤلمة وما تتضمنه من حيطة وحذر ، ويعانيه العرب في سائر أقطارهم من المحن والازمات .. وما يشاركه فيه لبنان خاصة من تحمل الاعباء الثقيلة .. اتفق رأيهم على تأجيل انتخابات المجلس بالحاح واصرار ... مقررين عدم الاشتراك في انتخابات هيئاته في الوقت الراهن .. لان مستوى الاحداث في نظرهم ارفع شأنا واعظم خطرا .

واننا نناشد النخبة المخلصة من الطائفة الكريمة ، ان تكون على مستوى الاحداث ، وتنبذ كل تفرقة وتحسن الظن بعلمائها المخلصين ورجالها البررة العاملين الحريصين على مصلحتها وخيرها .

مؤكدين تفانينا في سبيل الخدمة العامة المخلصة لهذا المجلس وهو في افكارنا واعماق نفوسنا سعيا ونسعى لتنفيذه في الوقت المناسب ، عندما تنجلي هذه الغمة وترتفع الاخطار المحدقة بلبنان وشقيقاته البلاد العربية .

واننا لنربأ بالمفكرين من ابناء طائفتنا ونهيب بهم ان لا يستسلموا للعاطفة مهما كانت دوافعها .. وان تقديم الاهم على المهم يفرضه الواقع وتقتضيه ضرورات الحياة العامة والرأي الحكيم . واننا لنعلن متحدين معاهدين الله جل وعلا اننا لا نشترك في انتخابات تجري في هذا الوقت الحرج الذي يحتم على كل عربي ولبناني مخلص ان يفكر بالخلاص من المحنة التي يعيشها ، لمكافحتها والتغلب عليها .

آملين من القادة ورجال السياسة ان ينظروا الى هذه القضية بمنظارها الذي تستحقه وان يستجيبوا لهذا النداء توحيدا للكلمة وتقوية للصف .

ونسأله سبحانه ان يجمعنا على الحق ويوفقنا لما فيه رضاه .

صورة عن عريضة وقعها عدد من العلماء المسلمين الشيعة يعلنون فيها عدم مشاركتهم في انتخابات المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى

الفصل الخامس عشر

ذكريات وصور

نحن نواب الطائفة الإسلامية الشيعية المجتمعين في بيت الطائفة الإسلامية الشيعية نتعهد بإلزام أنفسنا بالعمل من أجل إيصال الطائفة الشيعية الى كامل حقوقها في كافة مرافق الدولة ورفع التخلف عن مناطقها ونشجب زملاءنا الذين يشتركون بالحكم أن ينفذوا رغبتنا هذه ضمن مهلة أقصاها أربعة أشهر بعد نيل الحكومة الثقة ملزمين أنفسهم بالإستقالة من الحكم في حال عدم تحقيق هذا المطلب الحق كما أننا نحن النواب الموقعين نتعهد ايضاً بأن لا نشترك بأنفسنا في الحكم ولا نقبل بأي منصب وزاري ما لم تصل الطائفة الى حقوقها كما أننا نتعهد جميعنا بحجب الثقة عن كل حكومة لا تلتزم بإيصال أبناء الطائفة الإسلامية الشيعية الى حقوقهم عهداً نقطعه على أنفسنا أمام الله والضمير والشعب

في ٢٢ حزيران ١٩٧٢

محمد يوسف بيضون
محمود عمار
كاظم الخليل
صبري حمادة
عبد اللطيف الزين
أحمد اسبر
عبد المولى أمهز
الدكتور علي الخليل

صورة عن عريضة وقعها النواب المسلمون الشيعة في ٢٢ حزيران ١٩٧٣ ويمهلون فيها الحكومة اربعة أشهر لإنصاف الطائفة الشيعية

رجل الدولة والوطني البارز



الجماهير امام مجلس النواب عام١٩٤٣



تمثل هذه الصورة الرئيس صبري حمادة وإلى جانبه حبيب ابو شهلا رئيس الحكومة الشرعية في بشامون يحيط به من اليمين عدنان الحكيم ومجيد ارسلان وخليل تقي الدين وزهير عسيران وفريق من افراد الحرس الوطني يمسكون بالعلم اللبناني المتحرر امام منزل حسين الحلبي مقر الحكومة الشرعية المؤقت في بشامون في عام ١٩٤٣ .



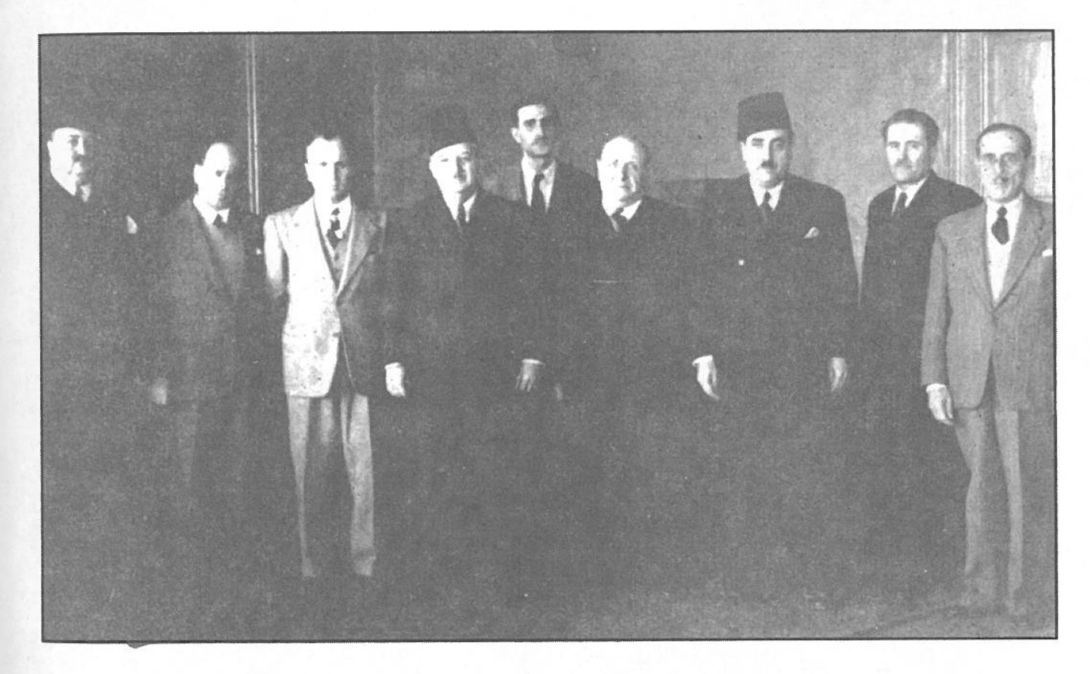
منزل حسين الحلبي في بشامون حيث كان مقر الحكومة المؤقتة في العام ١٩٩٦ .



عقيلة الرئيس صبري حمادة السيدة زينب احمد الأسعد.



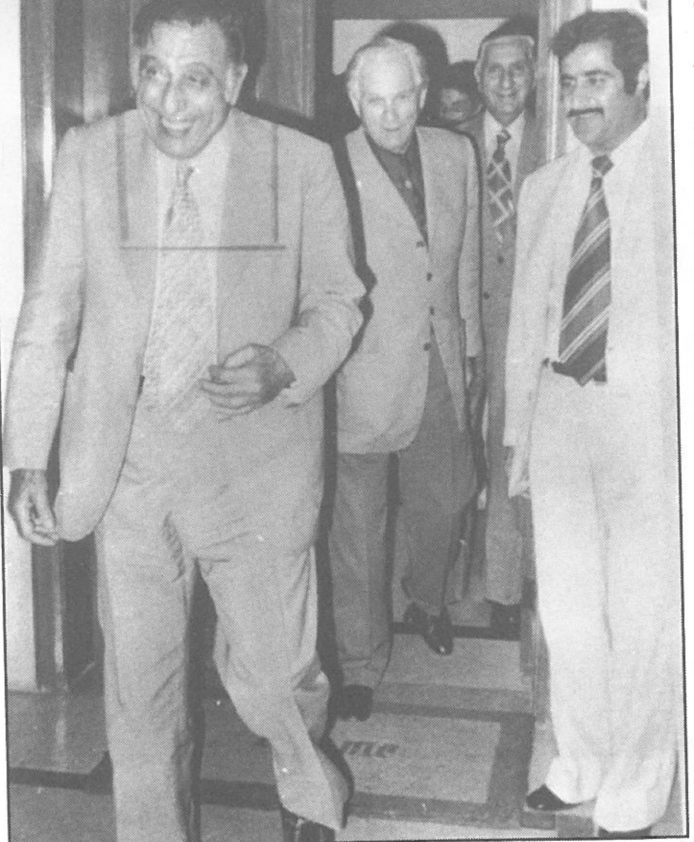
الرئيس صبري حمادة اثناء التجديد للرئيس بشارة الخوري الذي يبدو وهو يتلو خطاباً في المناسبة.



حكومة انتخابات ١٩٤٧ ويبدو الثالث من اليمين الرئيس صبري حمادة والى يمينه الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح وخلفهما الوزير كمال جنبلاط.



الرئيس صبري حمادة الأول من اليمين بعد حفل عشاء في القصر الجمهوري لتكريم الجنرال سبيرز على اثر انتهاء مهمته في لبنان، ويبدو إلى يمينه الرئيس بشارة الخوري، الجنرال سبيرز والرئيس رياض الصلح.



الرئيس حمادة ويبدو وراءه الرئيس كميل شمعون



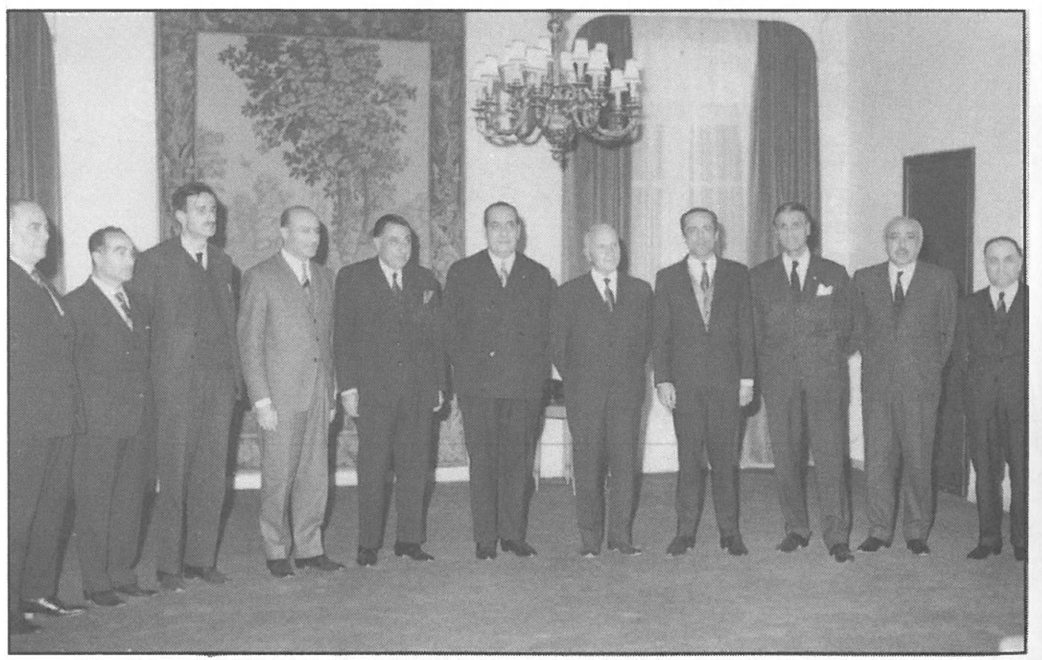
الرئيسان فؤاد شهاب وصبري حمادة



الرئيسان شارل حلو وصبري حمادة



الرئيس صبري الثاني من اليمين بعد النائب بهيج تقي الدين وإلى يمينه الرئيس العويني النائب عثمان الدنا، فالرئيس رينيه معوض، فالرئيس الياس سركيس.



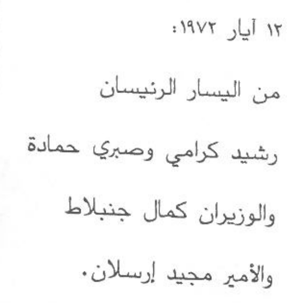
الرئيس حمادة في صورة تذكارية إثر تشكيل آخر حكومة للرئيس عبد الله اليافي في الستينات.

الرؤساء صبري حمادة،
أحمد الأسعد وصائب سلام
في إحدى المناسبات.



الرئيسان صبري حمادة
والحاج حسين العويني.





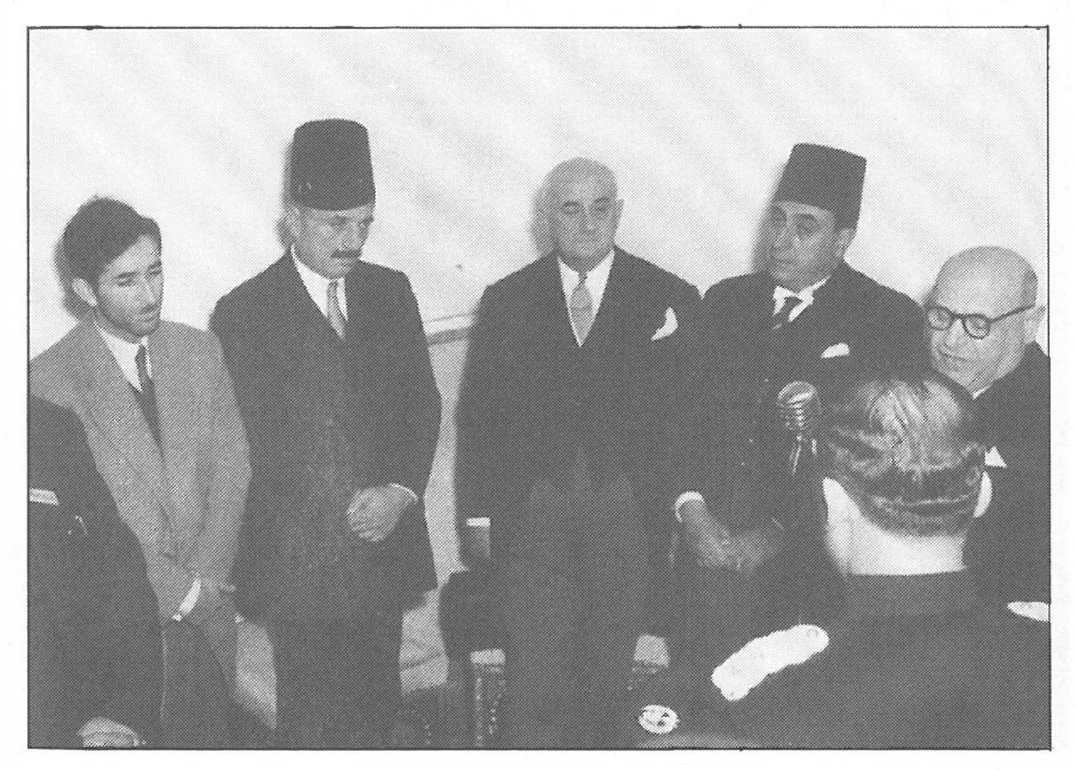
١٢ أيار ١٩٧٢:
من اليسار الرئيسان
رشيد كرامي وصبري حمادة
والوزيران كمال جنبلاط
والأمير مجيد إرسلان.



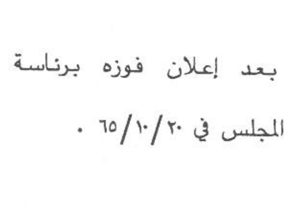
الرئيسان صبري حمادة
وكامل الأسعد.



مع الأمير خالد شهاب.



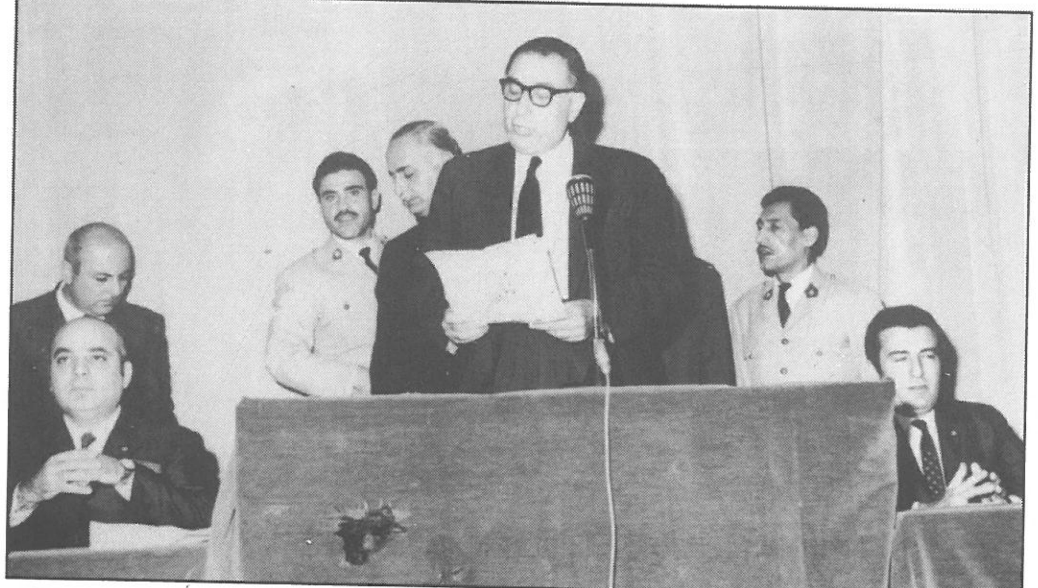
الرئيس بشارة الخوري يلقي كلمة في ماتم الزعيم عبد الحميد كرامي ويبدو الى جانبه الرئيس صبري حمادة





بعد إعلان فوزه برئاسة المجلس في ٢٠/١٠/٦٥ .

الرئيس حمادة بعد انتخابه رئيساً للمجلس في ٢٢/١٠/٦٨





الرئيس صبري حمادة
والشيخ بيار الجميل

...والنائب اديب الفرزلي.

...والعميد ريمون إده.



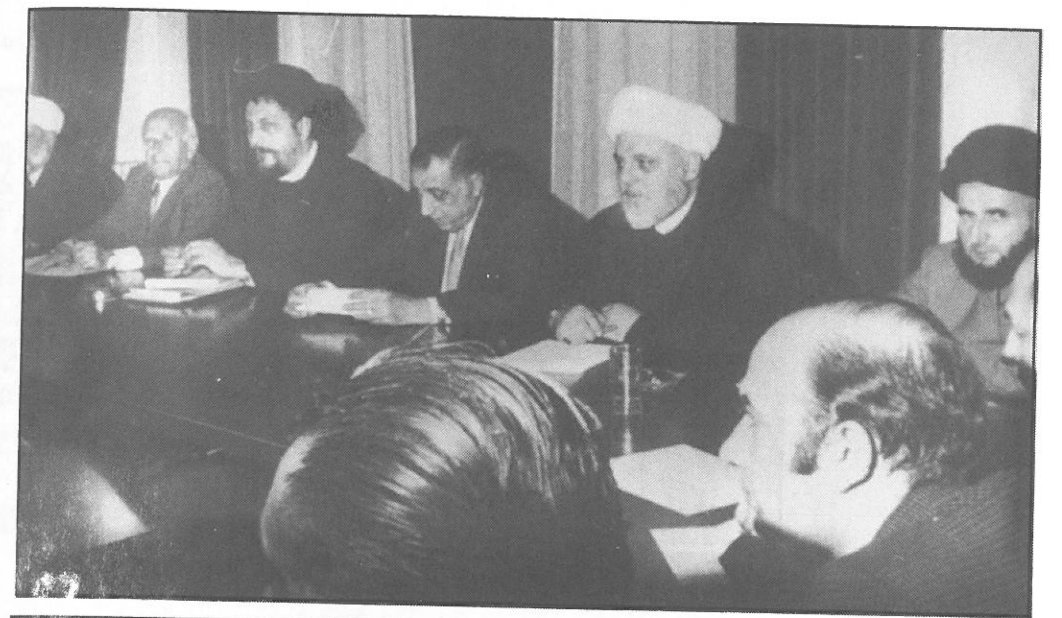
الرئيس حمادة رئيس الكتلة الدستورية على درج القصر الجمهوري بعد استشارات رئيس الجمهورية لتشكيل الحكومة الجديدة عام ١٩٦٤ .



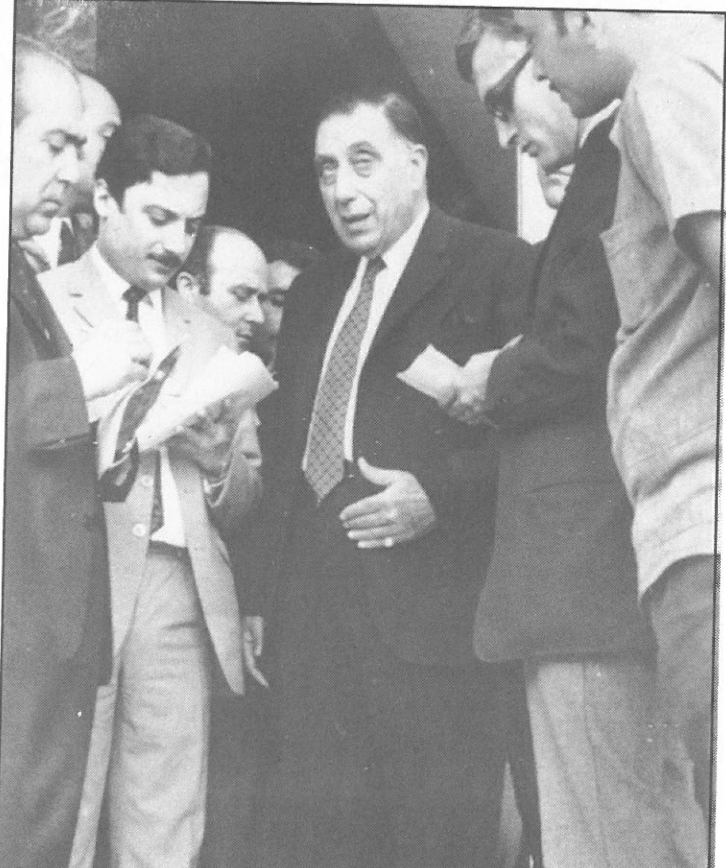
مع النائب موريس زوين.



الرئيس حمادة مصافحاً النائب خليل الخوري نجل الرئيس بشارة الخوري.



الرئيس صبري حمادة والى يمينه الإمام موسى الصدر في احد الاجتماعات في مقر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.



يرد على أسئلة الصحافيين في ١٩٧٠/٥/١١ .



الرئيس صبري حمادة ومفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد وبينهما الرئيس صائب سلام.



الرئيس صبري حمادة مع رجال دين من كل الطوائف.



مع احد كبار علماء الدين الشيعة



الرئيس صبري حمادة والسفير المصري الاسبق

في لبنان اللواء عبد الحميد غالب.

الرئيس صبري حمادة

ومجلس القضاء الاعلى



مع قائد الجيش العماد جان نجيم.

الرئيس صبري حمادة

في دار نقابة الصحافة

ويبدو إلى جانبه النقيب رياض طه.



الرئيس صبري حمادة

ونقيب المحررين ملحم كرم.

الرئيس صبري حمادة

وسليم اللوزي.



الرئيس صبري حمادة يحتفل

مع موظفي مجلس النواب في

إحدى المناسبات.

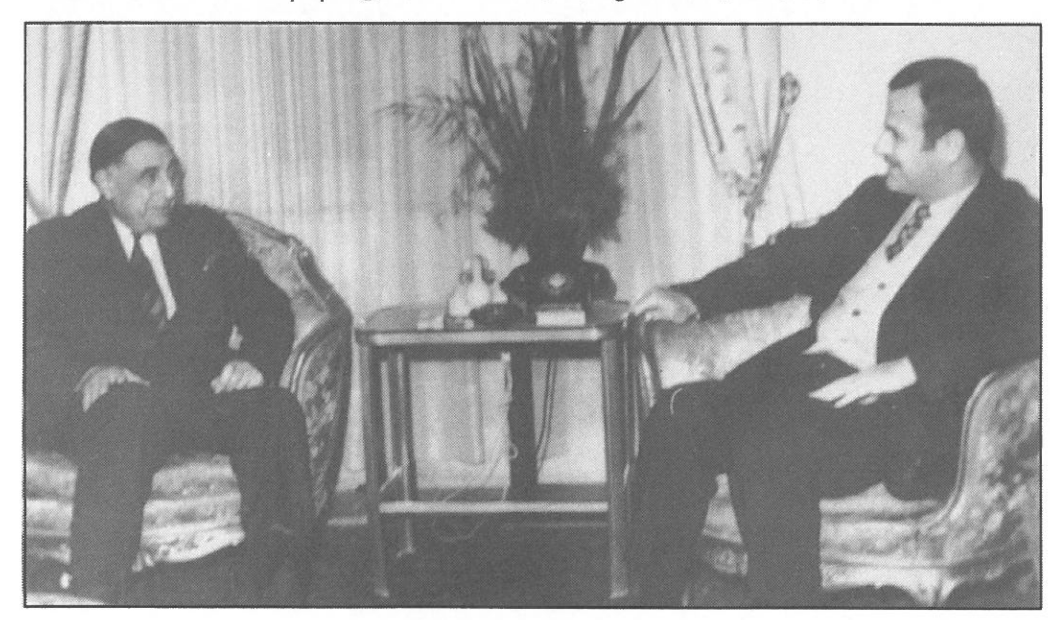


الرئيس صبري حمادة في صورة تذكارية مع مواطنين ومؤيدين.

القومي العربي



الرئيس صبري حمادة مع الرئيس حافظ الأسد بتاريخ ١١/٨/١٩٧٠ .



مع الرئيس حافظ الأسد بتاريخ ١٨/١١/١٩٧١ .



مع الزعيم العربي القائد الراحل جمال عبد الناصر.



الرئيس صبري حمادة الثاني من اليمين... والرئيس السوري الأسبق شكري القوتلي بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح في وسط الصورة أمام صخرة الجلاء في منطقة نهر الكلب.



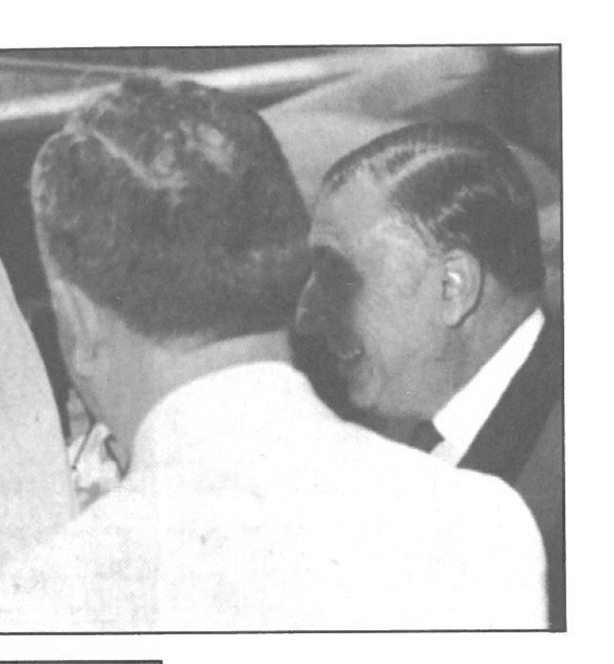
من اليمين الرئيس صبري حمادة، الرئيس كميل شمعون، الرئيس بشارة الخوري، الأمير مجيد ارسلان، رئيس الوزارة السورية الأسبق سعد الله الجابري، الرئيس عادل عسيران، والرئيس رياض الصلح.



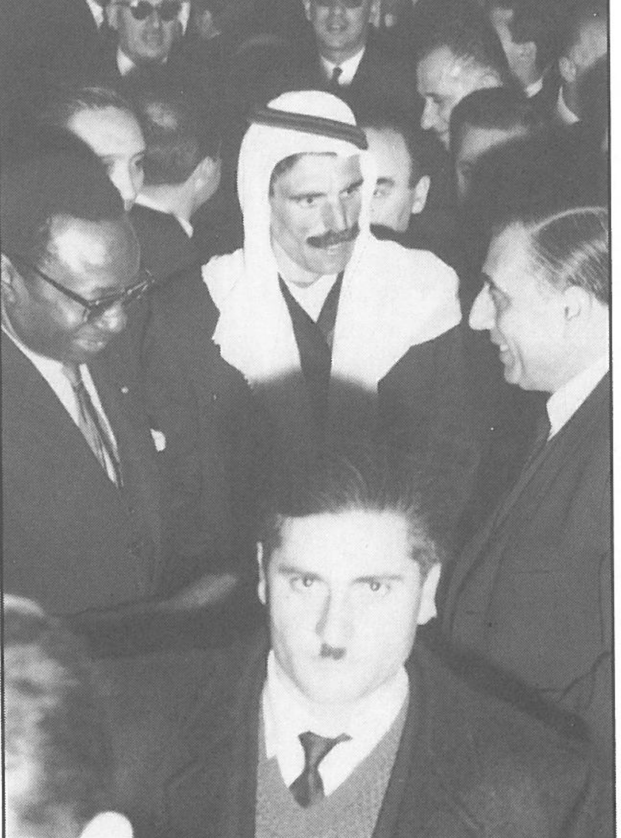
الرئيس صبري حمادة مع المغفور له الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية.



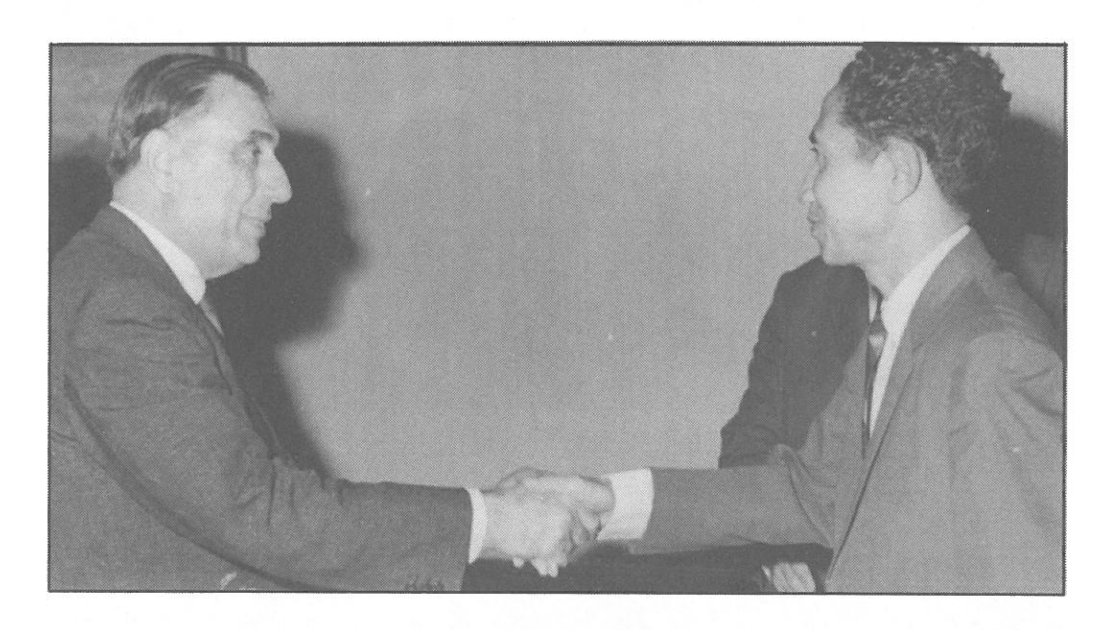
مع ملك المغرب محمد الخامس.



الرؤساء الثلاثة شارل حلو، صبري حمادة، ورشيد كرامي يرحبون بضيف لبنان الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.



مع الرئيس السنغالي ليبولد سنغور.



مع الحاج احمد شيخو رئيس مجلس النواب الاندونيسي ٧/١٠/٦٦ .



مع نظيره السوفياتي سميرونوف في مطار موسكو ٢٧/٦/١٩٧٠ .



في الاتحاد السوفياتي.



من زيارة له الى موسكو.



مع مودعيه قبيل توجهه الى الولايات المتحدة الأميركية ١١/١١/٧٤ .



في المغرب يقرا صورة الفاتحة عن روح الملك محمد الخامس.

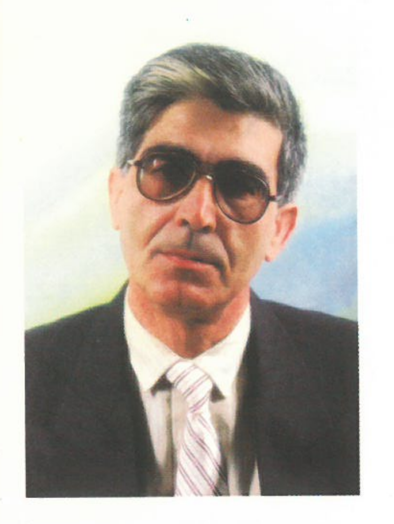


مع احد ممثلي الأزهر الشريف



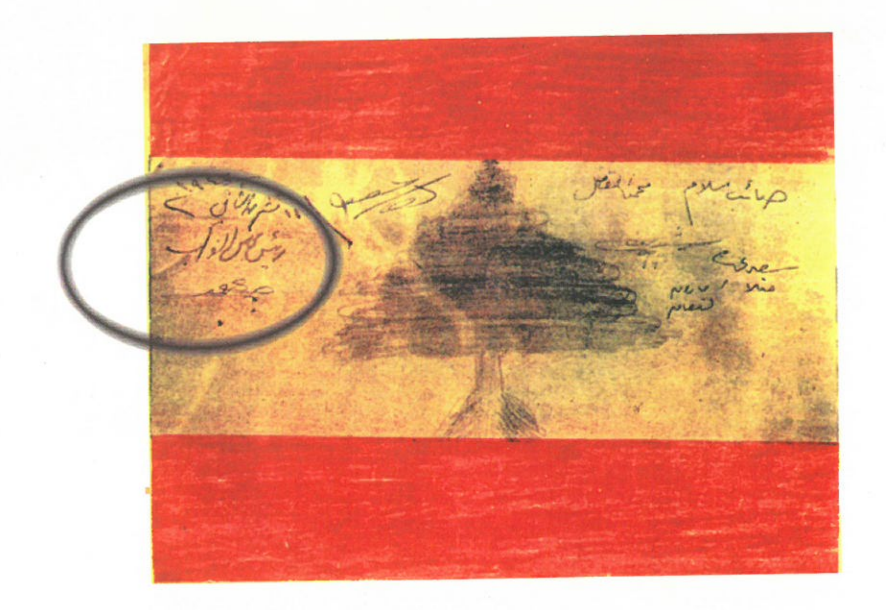
محمولاً على الأكف إلى مثواه الأخير في الهرمل.

فهرست



المؤلف

- ولد في مقنة قضاء بعلبك عام ١٩٥٠.
- بدأ عمله في الصحافة في العام ١٩٦٨.
- مارس مهنة التدريس لخمس سنوات دون أن ينقطع عن مهنة المتاعب التي تفرغ لها بالكامل.
- غطى عدة مؤتمرات واحداث محلية وعربية ودولية.
- عمل مراسلاً لعدة صحف عربية.
- تولى مسؤولية التحرير في عدد من المطبوعات اللبنانية والعربية.
- يشغل الآن مركز مدير التحرير في مجلة «ألوان» وسكرتير تحرير في جريدة «اللواء».
- يعد سلسلة كتب عن بعض القادة اللبنانيين التاريخيين استهلها بكتاب «صفحات من حياة الرئيس صبري حمادة».



يسلط هذا الكتاب أضواء على حياة الرئيس صبري حمادة، رجل الاستقلال والدولة البارز، وعلى كثير من مواقفه الوطنية والقومية، ودوره في تاريخ لبنان الحديث وقيام ودوام الوطن وبناء الدولة. بدءاً من العشرينيات، منذ أن انتخب نائباً للمرة الأولى بعد أن أضيفت إلى عمره ثلاث سنوات، مروراً بكونه أحد أركان الكتلة الدستورية ومواقفه من مجريات النشاط السياسي والوطني في الثلاثينات... وصولاً إلى دوره الكبير والهام والاساسي في معركة استقلال والتطورات اللاحقة التالية مروراً لتصديه لحلف بغداد ومشروع ايزنهاور.. ودوره في المرحلة الشهابية، وانتهاء بالحرب الأهلية التي عصفت في لبنان بدءاً من ١٣ نيسان ١٩٧٥. وتحذيره المبكر من هذه الأزمة ـ الفتنة ومن تطوراتها ومفاعيلها على لبنان ومستقبله. بالرغم من أنه لم يعايش هذه المحنة سوى ثمانية أشهر، حيث انتقل الى جوار ربه في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٦.

الرئيس صبري حمادة الذي انتخب نائباً لواحد وخمسون مرة بدون انقطاع، وإحدى وعشرين دورة رئيساً للمجلس النيابي. تميز بصلابته الوطنية، وصدقه وثباته وايمانه العميق بلبنان والديمقراطية والمساواة بين المواطنين، واعتزازه بانتمائه القومي والوطني اللذين يبرزان في كل مواقفه، بحيث أنه لم يستعمل مثلاً كلمة «اسرائيل» في شتى خطبه وأحاديثه ومقابلاته، مستعيضاً عنها: بالعدو المحتل، الكيان المغتصب، العدو الصهيوني وغيرها...

وهو النائب الوحيد منذ قيام مجلس النواب اللبناني تقدم بمشروع قانون معجل مكرر لإلغاء الطائفية السياسية في الحياة السياسية والعامة في لبنان، وظل على الدوام يرفض ربط لبنان بالمعاهدات والاحلاف الاجنبية التي من شأنها أن تضر بالصيغة اللبنانية والعيش المشترك وانتماء لبنان الى محيطه العربي من جهة، ومزيد في انقسام الصف العربي من جهة ثانية، معتبراً أن لبنان رسالة حضارية إلى العالم مطلوب المحافظة عليها. وعلى مضمونها الانساني ـ الاجتماعي القائم على اساس وطني.